



للمطويعات على يد هو المراءى
ولا تفك الكسوة خزان

بسم الله الرحمن الرحيم

شبه المطول لاسيد الشريف قدس سره مع الخطائي رحمة الله عليه

سيد المطول وفطاح علمه

أمرني العلامة مولانا بها الملة والدين الحواشي رحمه الله
 جعلت عفا في في جيتوني وديني
 واعظم قطع الدين على الذي
 ننتجته نالها من يدني وفي

عن التوفيق بن فوري علمه وهو فوري علم الفخر سواد الوجه في لادي
 وقوله الفخر بن فوري علمه وهو فوري علم الفخر سواد الوجه في لادي
 فاجابه بيت واحد
 صدق اللام وصيقل الاول
 يا خدو يا خدو يا خدو يا خدو
 انما نحن ارباب من كوي
 وان سكت فاقم
 انما نحن ارباب من كوي
 انما نحن ارباب من كوي
 انما نحن ارباب من كوي

سيد الشفي جبي الدين الكر

مفتي
الحق
محمد احمد بن محمد
علاء الدين

Süleyman	AMCA ZADE
Kış	HÜSYİN DAV
Yeni	
Eski Kuytma	384

دماغی
۱۱
نابود باد خال آتش و آب
نابود و زلف دلبران در تاب
باد یارب مبارک و میمون
بر خداوند این کتاب است کتاب

[illegible]

خطه المارقي در قفص لما كتب و
 في الآخرة والاولى عواد الله لا في سائر
 المؤمنين ورجاء صلى الله عليه وسلم
 محمد وآله في البرزخ الاصفيا

٤٨٤

A circular diagram with concentric circles and radial lines, possibly representing a celestial or astronomical model. The diagram is drawn in purple ink on aged, yellowed paper. It features a central point with several concentric circles around it. Radial lines extend from the center to the outermost circle. There are some faint markings and text around the diagram, but they are mostly illegible due to the age and fading of the ink.

21

هو الخ لا اله الا هو فاعلموا انكم محاسبون

هذا هو الحق الذي لا يبدل
ولا يتغير ولا يزول ولا يمتد
ولا ينقص ولا يزداد ولا يحد
ولا يحيط ولا يحصر ولا يحيط
ولا يحصر ولا يحيط ولا يحصر

بسم الله الرحمن الرحيم

وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان الكلام في المحرر لا يتوقف على الجنس دون الاستغناء
يريد ان اختصاص جنس المحرر لا يحل سلبه اختصاص جميع المحامد به على ذلك التقدير اذ لو
ثبت فرد من المحرر لكان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس اختصاصا بالمقدر
خلقه فصاحب الشان حيث خرج بالاختصاص جنس المحرر بالبدن كانه قد علم اختصاص المحامد
كلها به فكيف تصور منه ان يمنع الاستغناء بناء على ان افعال العباد عندهم ليست محمولة على
فلا يكون جمع المحامد راجعة اليه فالسبب جعل المحامد بامرنا مختصة به على شانه في
القاعدة المشهورة ولا يغير ذلك فذهب اليه مع فصله في فقهه فليس هو ولا يمنع له يكون
يكتفي العباد واقدارهم على افعالهم الحسنة الى ما يحسنها من افعالهم على هذا الوجه يمكنه
جعل ذلك المحرر راجعا اليه ايضا يرد ذلك الى ما لمع انه في شئ من الصفات قد تم الظاهر ان
ليدل بقدمها على اختصاص المحرر بالبدن على شانه فالواحد غيره فاعتدادا بان فقه الله تعالى
جرت على يده فالسبب لعله اختار الجنس وجعله المعامد كخطا محمولا على الكلام من افراد
رعاية لمذهب فان اختصاص الجنس على هذا الوجه لا يمكن سلبه ما لا اختصاص جميع افراد فليس
يمكن اختيار الاستغناء ايضا بناء على ان المحرر لا يغيره عدمه اذ لا يقتدر محامد غيره
بالسكان الى محامد فلا فروق في اختصاص الجنس ولا استغناء في انما يتبين ان الكلام قاعدة
خلق الاعمال على طريقتهم وانما يقبلان تأويل لا يندفع به بكل المناقاة فلا يخرج لاختصار احد هاتين
لاخو من الوجوه وهما بحث وهو ان محصورا ذكره الخارج في توجيه كلام صاحب الكتاب
توزينه وارتضاه ان صاحب الكتاب من كون المحرر محمولا على المعامد على الاستغناء ويجعله
محمولا على الجنس فطافنوا منع ذلك اما انهم من قوله ولا استغناء الذي يتوهم كونه السبب

هذا هو الحق الذي لا يبدل
ولا يتغير ولا يزول ولا يمتد
ولا ينقص ولا يزداد ولا يحد
ولا يحيط ولا يحصر ولا يحيط
ولا يحصر ولا يحيط ولا يحصر

هذا هو الحق الذي لا يبدل
ولا يتغير ولا يزول ولا يمتد
ولا ينقص ولا يزداد ولا يحد
ولا يحيط ولا يحصر ولا يحيط
ولا يحصر ولا يحيط ولا يحصر

هذا هو الحق الذي لا يبدل
ولا يتغير ولا يزول ولا يمتد
ولا ينقص ولا يزداد ولا يحد
ولا يحيط ولا يحصر ولا يحيط
ولا يحصر ولا يحيط ولا يحصر

وهم منهم فليدل الرسول مع هذا العباد ان السبب في انهم ليسوا بغيره هو منع توفيق المحرر
بدليل قوله فان قلت ما منع التوفيق منه وصوله ومعناه لا يشان فالى سبب من العباد لم
لا استغناء ليس من التوفيق الذي المحرر ذلك لا يشان في سبب من المحامد معونة المعامد كما هو
مذهب في الجنس المحرر باللام الجنسية فيصيح ذلك نصيح الكتاب في مواضع عديدة واما انهم
قوله فيما شانه حيث قال بعد الدلالة على اختصاص المحرر به فيجب له ان لا اختصاص حاصل
على قدر من الجنس ولا استغناء فلا دلالة في ما يقتضي احدهما ونفي لاخو واما انهم من قوله
فما سلف هو توفيق الجنس فان المحرر لا استغناء فواذا لم يكن توفيقه توفيق الجنس فيقال
علمه ان اللام لتوفيق مدخولها قطعاً فادخل على ما دل على الجنس لم يكن هناك الا توفيق
نعم الجنس كما قصد اليه حيث هو موقوف بمصدره حيث انه في ضمن جميع افراده بمعونة
القرآن وعلى التقديرين كونه التوفيق الجنس فليس ذلك منع الاستغناء ايضا فالذي يدرك
للمعالم جعل المحرر محمولا على الجنس دون الاستغناء في صرح بالجنس في قوله توفيق الجنس
وقوله من شانه حيث قال لم يتوصل لاصح الاستغناء مع اصلا ذلك على انه اقتصر في
مع المحرر على الجنس من حيث هو وهو يؤيد انه لم يقل بعد الدلالة على اختصاص المحامد بصيغته
الجمع والسبب في اختيار الجنس لدلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج
فيها الى الاستعانة بالمعامد مع اختصاص الجنس مع معامد اختصاص جميع افراده وتوهم
مؤداه فلا يحتاج ههنا في تادية ما هو المعصود اعني افعالا المحامد عنده تعالى وبوتها الى لم
يزاد على الجنس منع زائد يستبان فقه بالقرآن ولا حوالا فالسبب اذا استغنى بها صار
اختصاص افراد المحرر مضمنا واذا اكتفي بدلالة جوهر الكلام كونه مضمنا ولما دل على
فلم اخبار اليك فليس لاختصاصه ان تلا زمان فان كان المعصود اختصاص الجنس

هذا هو الحق الذي لا يبدل
ولا يتغير ولا يزول ولا يمتد
ولا ينقص ولا يزداد ولا يحد
ولا يحيط ولا يحصر ولا يحيط
ولا يحصر ولا يحيط ولا يحصر

هذا هو الحق الذي لا يبدل
ولا يتغير ولا يزول ولا يمتد
ولا ينقص ولا يزداد ولا يحد
ولا يحيط ولا يحصر ولا يحيط
ولا يحصر ولا يحيط ولا يحصر

هذا هو الحق الذي لا يبدل
ولا يتغير ولا يزول ولا يمتد
ولا ينقص ولا يزداد ولا يحد
ولا يحيط ولا يحصر ولا يحيط
ولا يحصر ولا يحيط ولا يحصر

هذا هو الحق الذي لا يبدل
ولا يتغير ولا يزول ولا يمتد
ولا ينقص ولا يزداد ولا يحد
ولا يحيط ولا يحصر ولا يحيط
ولا يحصر ولا يحيط ولا يحصر

ونعم الوكيل عطف على جملة وهو حجب الح
الناختار اولاً انه معطوف على مجموع جملة وهو حجب كلفنا تقدير المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره
سابقاً اي ما وقع الوكيل ومعناه حجب عما هو المشهور وسياكل انه كونه هو المقول في شانه نعم الوكيل
فكل جملة اسمية خبرية متعلق خبرها بجملة فعلية انشائه ولا شبهه في صحتها على الجملة الاسمية الخبرية
السابقة وختمنا اننا انه معطوف على حجب في الحاجة الى اعتبار تضمينه معنى تحجب وتكفي فان
الجملة الى لها محل من الاعراب واقعة في موقع المفرد وكوز عطفا على المفرد وعلمته ونحن لفا
رو عن في التنفس نكتة كانه فويع لمر الله بيشرك بجملة منه اسمية الجمع على من حجبها في الدنيا
ولا غيره والمقرين وكل الكمال فاز وحدها ووالله في الكمال

[illegible][illegible]

أول نصيغ القديم بالنظم كالمعاريف
والنظم بالنظم كالمعاريف

بان الحاجة الى الخزان ثم قال اما ما ذهب اليه الشارح من ان المراد بالمعنى ما سوف علمه
الشروع في العلم فله نظر لا يمكن الشروع بدون من لا مبدء وما ذكر في البصيرة فليس اولا
مضبوطا لبعض الامور على ذكر من هذا كلامه ونظير ذلك من ان جعله في هذا الكتاب مقدم
العلم على كل موضوع والخام جعله في شرح الرسالة مقدم الكتاب بالمرتب الذي ذكر
هنا ونفي توقف الشروع في العلم على من لا مبدء في لا يثبت عند الامور الكما فقط فحجاج
في توجيه قولهم المبدء في هذا العلم وغايته وموضوعه الى يكلف لان من لا مبدء عند الكتاب
بالمرتب المذكور كما احتاج اليه في اثبت مبدء العلم فقط على يقينه وان اثبت زمانا توضع للمحال
فاسمع ما يتلى عليك من الحق فيقول ان اسما العلوم المدونة في البحر والبر والمعاد وعزها
قد تطلق على معلومات مخصوصة وقد تطلق على اركانها كما ينبغي عنه مواضع استعمالها
ثم ان كل علم منها ما لم يخبر لا واعيان عن معاني مخصوصة تصدقته وتصويره والشروع في
ذلك المعنى والادراك على بصره سوف كما هو المشهور على ادراك معاني اخرى تصورية وتصديقية
فاذا اردنا ان نعتبر الالفاظ على المعاني الاولى والثانية تعلمنا وتفهنا وجب لعدم الالفاظ الدالة
على المعاني الثانية الموقوف عليها على الالفاظ الدالة على المعاني الاولى المقصود من لغتهم الموقوف على
اولا ونشرح في ادراك المعاني صانعا وكذا اذا اردنا الدلالة عليها بالنقوش الدالة على المعاني
بنسب العبارات اذ في الكتاب في ان عدم بابا زاء الموقوف عليها واحدا اذ اتم هذا المقصود
الكتاب المؤلف في الجناح مثلا وما ذكر فيه من المبدء والاقسام بالمرتب على الالفاظ الدالة
المعينة الدالة على كل المعاني المحصورة وهذا هو الظاهر والمبدء النقوش الدالة عليها بنسب
كل الالفاظ واما عن المعاني المحصورة حيث انها مدونة لثلاث العبارات او نقوش واما عن
المركب من الالفاظ او لا ينبغي منها فان كان عبارة عن الالفاظ او النقوش او المركب منها

هذا هو المقصود من الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة

وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة

وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة

وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة

وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة

فلا شك في قولنا ان العلم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان اذ معناه ليس من الالفاظ
او النقوش او مجموعها في بيان تلك المعاني بالمخصوص ولا في قولهم المبدء في بيان هذا العلم و
الموضوع منه وموضوعه لان معناه على ما كان ما ذكر كون العبارات في بيان المعاني المذكورة وكذا
قولهم الكتاب لفظا في علم كذا وابوابه وفصوله في كذا وكذا مقدم الكتاب الى من هو جوهري
عبارة عن الالفاظ المعينة واما استحقاق تلك الالفاظ المقدم والتسمية بالمعنى حيث انها
في بيان ما هو مبدء العلم والالفاظ مقدم على ما في الالفاظ لا يحتاج الى اصطلاح ولما كان بيان
المعاني حيث انها مدونة لثلاث العبارات او النقوش فليدريج قولهم مبدء في كذا بيان موضوع
المعنى ما سوف علمه الشروع في العلم على بصره وهذا هو المقصود من كل معني فليذكر من مبدء العلم او كذا
اذ اضم اليها ما بحث الالفاظ فله في هذا الكتاب في هذا الجوهري وكذا هو المقصود القسم الثالث على
محصلة علمي المعاني والبيان وهذا كما كان في نظائرها ولا يخفى ان يكونه كلفا وديويج ايضا بان
مبدء العلم هي تصور برسمه والمصدق بموضوعه وغايته حيث انها موضوع وغايته له
ولسنا المذكور في المبدء من الادراكات بل معاني يتوصل بها اليها فله في بيان المعاني
كحصيل ذلك الادراك وكذا العلمان عبارتان في اقصى عن المصدق على ما لها مستند الى دلالتها
ولسنا المذكور في العلم الثالث من المصدق بها بل بانه حصل ذلك المصدق على كل المسائل
وديويج نظائري قولهم العلم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان بان مجموع العلم الثالث
بعض من هذا العلم لعدم اختصار ما لها فناد كذا العلم الثالث فله في بيان الجوهري في هذا العلم
ولما كان عبارة عامر كذا المعاني وغيرنا فليذكر من مبدء العلم او كذا المعاني وكذا المعاني المختص
بما عدا المبدء المقصود من ذكر من الالفاظ ولما كان بعضها بعدا على ما لم يخط علم الجوهري
الكلام في ثبوت فيما عني ان ثبوت في الادراك وقد سبق مبدءا احاطت بساويل ان المختار على ان

وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة

وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة

وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة

وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة

وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة
وهو ان يكون الالفاظ الدالة على المعاني المحصورة
بنسب العبارات الدالة على المعاني المحصورة

كسوط الاول لان الاصل في العلم ان يكون عارفاً بالشيء
والا لفظ والعلم وانما علم المتكلم فان كان لا يعلم
الشيء فانه لا يكون عارفاً بالشيء الا بالادراك فقدم
اظهر به

مولد الكتاب عيان عن اللفاظ والعبارات وهي مظهرة للكمالات واشتهر فمابينهم للالفاظ
قوله المتكلم فلهذا لم يرد على من اظفر بالآخر ومظهره فانه لا يحدده لان ظرف اللفاظ هو
بيان المتكلم بناء على اللفاظ مسوقه لذلك البيان الذي قد حصل بعينه فليكن البيان كخط
بالالفاظ وظرف اللفاظ هو اللفاظ بناء على اللفاظ فلو اظفر بالآخر لم يرد على اللفاظ
وتنقص نقصانها فليكن اللفاظ قوله البصيرة فيها المتكلم بقدر ما انهم صدروا
كتب المفرد لم يذكر حرج وبيان غايته وموضوعه وبقوله بالقدم فذهب بعضهم الى
لرصد العلم ما سوف علمه الشروع في العلم واخرون لما رواه توقف الشروع على العلم
بل على تصديق العلم بوجه والمصدق بان له فائدة مطلوبة للشارع زاد وافي البصيرة
وحصر وانما ما سوف علمه الشروع على بصره في راحة العلة وتارة زاد واعلمها رابعا
والمقصود توجه ما صدر وابه الكتب لا حصر للمعدة فيها ما لم يرد عليهم ان
البصيرة ليست امر مضبوطا لبعض الاخصار على ذكره بل لوجدها خاسا للاربع
شارك اياها في فائدة البصيرة فكل ان تضم اليها وتجعل منها فانهم لم ينفوا ذلك ولم ينفوا
صرا على انهم لم يربطوا الذي ذكره الشارع في المعدة ليس امر مضبوطا لبعض
لافتقار على عدد معين بل هو على انحاء مختلفة فمختلف بحسبها المتكلم في قوله
وهي منها احد بله على اللفاظ ارتباطا بالمصادر ونفع فيها انما نحن نعددها عليها لفظا
توقف الشروع فيها على افايد بصره في الشروع لا مجرد الارتباط والسمع لانه لا
بعض الامور كونه مدكود في المصادر ونعددها عليها فالصواب للابحار والبصيرة
واما ما ذكره بعض الافاضل من ان لا يرد على من تقدمه العلم بما هو في الشروع
فراجع اليها لان لا سعة في الشروع انما يكون على احد الوجهين الثالث للانفصاحة

ان اللفاظ البصيرة

والا لفظ والعلم وانما علم المتكلم فان كان لا يعلم
الشيء فانه لا يكون عارفاً بالشيء الا بالادراك فقدم
اظهر به

والبلاغ لا كما تنبغي لعلم المتكلم والبيان ولما تقدم بحسب الذين وتفصيلها يوجب
زمان بصره في الشروع فضلها المص في المعدة واما اللفاظ فانه اخوها فطر التي تفر
الغاية ولر الشروع لا توقف على معرفتها منقضية بل يكفي لاجمال المسافة وكلامه في معد
كبابيه يوصف بها المفرد والكلام المراد بالكلام هو المركب مطلقا مجازا من
باب الحلاق الخاص على العام ومما يلبث المفرد قسمة لذلك بناء على المتبادر والمفرد عند
لما طلاقا ما يعامل المركب ولى ما يعامل المنع والمجموع او ما يعامل الجملة والقول بان الكلام
محمول على حقيقة والمفرد بناء على سائر المركبات الى لست بكلام بطلان تلك المركبات
قد شمل على كلمات كثيرة هي آيات او ارضاء آيات فربما يوجد فيها تناقض الكلمات
ضعف المؤلف والتعقيد ايضا فبحسب في غير فصاحة المفرد لا قيود اخرى وتحتل بغير
و قد شامخ في غير الفصاحة بالخصوص ما ذكر لونه لازمالها ووجه الشاخص
على ما نقل عنه بان الخلو لا يزم غير محمول للكون الفصاحة وجوهية والخلوص عدم صلاح
لر الفصاحة من الخلو وان صح لغير الفصح ما كانا لصل انما استيقام في الجملة لقصد المبلغ
وادعاء كونها نفس الخلو في الكلام ليرضاد في المنقبات في الناطق والصانع
مثلا لا يسلزم تضاد في أخذها في لفظي الصانع لا يكون احدهما غير الآخر كما هو المحرك
والماش فانه يصح المشي في خصوصه وما نحن بصدده ليس كذلك لا ذكرنا وفيه بحث اما
اولا فلان هذا الوجه يقتض عدم صحة غير الفصاحة بالخلوص لا منع تعريف الش. بما
ليس محمولا كما هو المشهور في السنة القوم ودعوى الادعاء وقصد المبلغ ما لا يلتفت اليه
في القوميات اما اننا طلاقا لكون الفصاحة وجوهية والخلوص عدم صلاح لا يسلزم لكون الخلو
محمولا على الجواز صدق العدميات على الوجودات كما في قولك الباطن لا سوادا ان

ان اللفاظ البصيرة

مسألة ان الجواهر سال
مقدرة على ان لا يكونا
الكلام بالمفرد والاصح ان يكون
فردا مطلقا انما هو
مقدرة على ان لا يكونا
الكلام بالمفرد والاصح ان يكون
فردا مطلقا انما هو
مقدرة على ان لا يكونا
الكلام بالمفرد والاصح ان يكون
فردا مطلقا انما هو

الحصول
واللكن

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring a small illustration of a figure on the right side.

في عبارة غير المقصود منها في عبارة العموم وكذا ان يراد العلم بنفسه لا اصول التواعد
اذ اراد العلم بالملك او نفس المتواعد كج ان تدبر متعلق العلم لكن ان اراد به كما ذكر فلا بد
تدبر ان علم بتواعد واصول التفاضل للمعنى الحق لفظ العلم هو لا راد كذا لهذا المعنى
متعلق هو المعلوم ولم يتابع في الحصول للمعنى ذلك الباطن وسيل اليه في البقاء هو الملك وقد اطلق
لفظ العلم على كل واحد منها اما حقيقة معرفة او اصطلاحية او مجازية اشهر او قد اخار الخارج
حمله على احد من المعنيين وعلى الخارج لا راد كذا ايضا في التواعد والاصول فالمراد بالركب تعريف البلاغة
بركبت كل المتكلم او راد علمه لركب المتكلم ان لم يعتد بلاغة فليس لتركيبه خواص لف
لا اعتد لها وان اعتبرت عاد المحذور وفيه بحث لان هذا الموضع ان سلم قوله مع
توفيق خواص البركبت حقا ان يورد كل كلام موافقا لمعنى كالحا فابراة ساقط عنه لانك
لما املت البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني اختصاص بان يورد كل كلام له موافقا
لمعنى كالحا لم يتجه لربما ان لم يعتد بلاغة هذا المتكلم فلا عبرة بخواص تركيبه ولما اعتبرت
عاد ذلك المحذور لان ما ذكره يعرف بلاغة المتكلم فينطبق عليها وليس مع شيء من قوده ما يجوز
الا عبا معنوم بلاغة ليعود الدور وان كان في الواقع بلغا بلاغة مجموع ما ذكرته في تعريفها
وان لم يتم اتحاد معنوم الدور وان كانا متلازمين فلا عبرة بخواصها فلو اراد
وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلاغة ومجازاتهم على وجهها اعترض عليه بانه لا
فيها المعنى اذ ارادنا تشبيهات المجازات انواعها بل هو كقولنا انما الف الفة اذ اراد
به اشخاصها المعينة الواردة في بركبت البلاغة وفي البعض المراد بالركبت موقف
البلاغة البركبت البلاغة بقرينة اضاءه الخواص لها فالمراد بالركبت موقف بلاغة المتكلم
على معرفة بلاغة الكلام وناعكس فلا دور وورد ان السكك لم نفسه بلاغة الكلام في كتابه

فان قيل لا بد من العلم بالاصول
فان قيل لا بد من العلم بالاصول
فان قيل لا بد من العلم بالاصول

فان قيل لا بد من العلم بالاصول
فان قيل لا بد من العلم بالاصول
فان قيل لا بد من العلم بالاصول

فان قيل لا بد من العلم بالاصول ثم لا اوضح في تعريف علم المتكلم انما كان اوضح لا
في تعريفه الخفية على اعتبار الجينية اذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصم ولا يتم
يتوجب علمه ذلك لا شك الذي اورد على تعريفه لفظا يحتاج الى دفعه والمذكور في تعريف
الخبر صفة الكلام الا قوله فلا دور في تعريفه لما هو صفة المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة
بناء على قولنا متكلم صادق معناه صادق كلامه او موقوف على ما هو صفة الكلام بناء على معناه
لأن المتكلم بحسب كلامه صادق فاما لا دور لازم وجواب اما على الاول فهو ان الصدق والكذب
وان اتحد في الوجود على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيها كما ذكره فلا دور في تعريفه لاخبار
بالاشان بالخبر على الدوم واجمع في دفعه الى وجوبه واما على الثاني فهو ان صدق المتكلم على ما هو صفة المتكلم
موقوف على معرفة الكلام وصدقه وليس شيء منها موقوف على صدق المتكلم واذا ف صدق المتكلم
بالخبر عن شيء على ما هو موقوف على معرفة الخبر بمعنى لاخبار ولا محذور فيه ولما كان معنى لاخبار بالخبر
اذ اللازم مع توقف صدق المتكلم على الخبر الموقوف على صدق الكلام ولا عكس فلا دور
للفرق الظاهر بين قولنا العمام حاصل لزوم الخارج وحصول العمام له ان يحصى موجوده في الخارج
لا خفاء ان ذلك املت زيدا موجوده في الخارج قولنا مطابعا للواقع كان فذلك الخارج ظرفا
لوجود زيد الزيد نفسه ولا ارتباط ايضا لوجوده بالخارج بل هو زيد لا وجوده فظهر ان
الموجود بالخارج بل كان الخارج ظرفا لوجوده كزيد لا ظرفا لنفسه كوجوده وان صدق قولنا زيد
موجود في الخارج لا يستلزم صدق قولنا وجود زيد موجوده في الخارج فلهذا نقول بالخارج في
فذلك العمام حاصل لزوم الخارج ظرفا لحصول العمام لزوم وجوده لا ولا شك في وجوده في
لغيره فرع وجوبه في نفسه فكلون العمام امر موجود في الخارج وموجود فيه لزيد والمحصو
العمام لم ليس بوجوده خارجا لان الخارج ظرفا لنفسه الحصول لا حقيقة ووجوده فالفرق

فان قيل لا بد من العلم بالاصول
فان قيل لا بد من العلم بالاصول
فان قيل لا بد من العلم بالاصول

فان قيل لا بد من العلم بالاصول
فان قيل لا بد من العلم بالاصول
فان قيل لا بد من العلم بالاصول

فان قيل لا بد من العلم بالاصول
فان قيل لا بد من العلم بالاصول
فان قيل لا بد من العلم بالاصول

فما نحن بصدده لان الاصل هو انما هي من حيث ذواتها لا تختلف بتبدل الاحوال واختلاف
عوارضها فظهر ما ذكرنا من قوله وقام له السبب المعلوم من حيث م معلوم لا يحمل الصدق والكذب
ما لا ينبغي وان كان انما ان اراد به السبب المعلوم من حيث م معلوم لا يحملها عند العالم
بها فلم يكن المدعى له ذلك السبب من حيث ذواتها وما هي من حيثها واما احدهما والاخر والاول
السبب المعلوم للمخاطب لا يحمل الصدق والكذب صلا فهو فاسد لما قيل ان الحق لا يقال له السبب
الذي يثبت في المركبات الجزئية فهو من حيث م هو بوقوع نية اخرى خارج عنها فلهذا اختلفت
عند العقل مطابقتها ولا مطابقتها واما النية في المركبات العقلية فلا اشعار لها من حيث
من م بوقوع نية اخرى تطابقها ولا تطابقها بل ربما اشيرت بذلك من حيث نية
اشارة لاني خبره بيان ذلك انك اذا قلت زيدا فاضل فعدا عبت منها نية ذهنية
على وجه تشويذها بوقوع نية اخرى خارج عنها وهي ان الفضل يات في نفس لا ولكن
ذلك السبب الذهني لا يسلم من هذه الخارجية سلبا ما علقا فان كانت السبب الخارجية
المستقر بها واقعة كانت كمالا صالحة والافله ذنبه واذا لاحظ العقل تلك السبب الذهنية
من حيث من جودها كلالا ومن على السواء وهو مع الاحتمال اما لو اقلت ما زيدا فاضل
فعدا عبت منها نية ذهنية على وجه لا تسو من حيث م ان الفضل ثابت الواقع بل من
حيث لم يرها اشارة الى مع ذلك فاضل اذا المنادى الى انهم لم لا توصف شي الا بما هو
ثابت فالنبي الجزئية تشو من حيث م توصف عبا بالاطباء واللامطابيح ان الصدق
والكذب من حيث م محمل لها واما التفسير فانها تشو لاني خبره ولا نشا تسلم
شيئا خبره فها بذلك لا عبا تحملان الصدق والكذب واما محب منها فلا فصل الحق
ما هو المستقر وتكون الاحتمال خواص خبر الاستدلال حاصل

لأنه لا يثبت في المركبات الجزئية
فما نحن بصدده لان الاصل هو انما هي من حيث ذواتها لا تختلف بتبدل الاحوال واختلاف
عوارضها فظهر ما ذكرنا من قوله وقام له السبب المعلوم من حيث م معلوم لا يحمل الصدق والكذب

فما نحن بصدده لان الاصل هو انما هي من حيث ذواتها لا تختلف بتبدل الاحوال واختلاف
عوارضها فظهر ما ذكرنا من قوله وقام له السبب المعلوم من حيث م معلوم لا يحمل الصدق والكذب

البيان الاحوال
استناد الخبر

الصدق والاحتمال

ما ذكره ليرى انما زيدا فاضل على شئ من العظام لزيد في نفس لا وفاد اقلت مدعى وكان
فيها واقعا فحق مع مدلوله وان لم يكن واقعا فحق تحلف عنه المدلول وذلك جائز لان
دلالة اللفظ على معانيها وضعية وليست بعلاقة عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما
عقلانيا يستحيل التحلف كما في دلالة كانه على المؤثر ويمكن الاستدلال ان لازم فائدة الخبر
لاعمال العمل المكمل ودلالة بالجملة الخبرية على حث غلبه من غير قصد لا معناه وشعوره فلا يحق
صورة اكل في ذهني لانا نقول الكلام فم هو بصدده لا اخبار ولا اعلام لا يسلط بالجملة
الجزئية كما هو سبب اليه بقوله وبما ضروري على ان لا يصدق للاخبار ومنها محب اخر
وموابة فساد الخبر ولازمها اوليا بالحكم وتكون الخبرية عالمية فوافعا لما في المنهج وذكرنا
مع الضرور ج انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس فاللزم انما هو محب استغناء
المخاطب اياها وعليه بها من الخبرية لبا عبا رخصتها في نفسها ثم تعلق العلم والمص لها جعلها
النيابة ولازمها علم المخاطب بالحكم وعليه يكون المكمل عالمية وعلى غير ما في الضرور ط وموابة
كلما يحس العلم الاول من الخبرية يحس العلم الكاشنة كما در المص بقوله اي مع انهم قال مهيما
ويمكن الاستدلال ان لازم فائدة الخبر هو كون الخبرية عالمية بالحكم فلهذا جعل لازم عبا عن المعلوم فاما
الذي يحس العلم الاول من الخبرية يحس العلم الكاشنة كما در المص بقوله اي مع انهم قال مهيما
ويمكن الاستدلال ان لازم فائدة الخبر هو كون الخبرية عالمية بالحكم فلهذا جعل لازم عبا عن المعلوم فاما
الذي يحس العلم الاول من الخبرية يحس العلم الكاشنة كما در المص بقوله اي مع انهم قال مهيما
ويمكن الاستدلال ان لازم فائدة الخبر هو كون الخبرية عالمية بالحكم فلهذا جعل لازم عبا عن المعلوم فاما

فما نحن بصدده لان الاصل هو انما هي من حيث ذواتها لا تختلف بتبدل الاحوال واختلاف
عوارضها فظهر ما ذكرنا من قوله وقام له السبب المعلوم من حيث م معلوم لا يحمل الصدق والكذب

فما نحن بصدده لان الاصل هو انما هي من حيث ذواتها لا تختلف بتبدل الاحوال واختلاف
عوارضها فظهر ما ذكرنا من قوله وقام له السبب المعلوم من حيث م معلوم لا يحمل الصدق والكذب

فما نحن بصدده لان الاصل هو انما هي من حيث ذواتها لا تختلف بتبدل الاحوال واختلاف
عوارضها فظهر ما ذكرنا من قوله وقام له السبب المعلوم من حيث م معلوم لا يحمل الصدق والكذب

البيان الاحوال
استناد الخبر

راجعاً و تامله
 احمده العبد المذنب
 عباد ما احمده
 كونه ان لو كره
 بان يكون كمال
 ان شاء الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
السلام

في انكاره صوابا وقد عرفت ان حصار احوال المخاطب بما جزم به في العلم والكل
 وبما نكره والسؤال في العالم لا يتصور مع اخراج الكلام على معنى الظلال معناه ان
 لا مخاطب بما يجعله فاذا جوبت فقد ترك منزله عنده من العلم واخرج الكلام لا على
 معنى الظل وكل المخاطب الى السائل والمنكر يصور معه الوجهان فان نظر خطاب الى حاله
 في نفسه كان القاء الجزم اليها اجماعا على معنى الظل وان ترك ذلك منزله احد الاخرين
 لا معنى لمنزله في الخطاب منزله العالم كان اجماعا على خلاف معناه فان حصر اجماع
 في اني عن نفسي ثلثه منها اجماع على معنى الظل وثلاثة على خلافه ثلثه في العالم ونسبة في
 عنده وجوه متعينة منها الرضا في مواعيد الجزم مع الجزم والى الدلائل
 لو تأمل المنكر لا يتدبر ومنها لم يعان عن العقل ان مع المنكر عقل لو تأمل به فحذف الجازم
 واوصل الفعل ومنها لم يعان عنه ايضا الا للرخصة تأمله راجع اليه والبارز فيه
 راجع الى الجزم المنكر ان مع المنكر عقل ان تأمل ذلك العقل الجزم لا يتدبر عن انكار
 ظني التمثل ان ظاهر الاعيان معنى لوقوله لا رب فيه مثل لا يوجد فكل من
 اصله قسرا المنكر لم يتصور الجزم منزله عن المنكر وحمل ليكون تنظير او نسبها من حيث
 انه جعل فيه وجود الرب كعدمه بقوله لا ما منزله ماصلا فلا يكون مالا محض فيه ويؤيد
 هذا الاحمال قولهم فما بعد ذلك اعباءات النفي لا شعاع بان ما تقدم اعتبارات
 لاثبات وامثلة فخط ولو كان قوله لا رب فيه مثالا لكان ماصلة النفي فكل من
 تأخيره وقوله وبذلك اعباءات النفي مما لا يصح له حكم به لكثرة المترادفات
 وذلك لان الرب منها معنى الكل فوجود المترادف مسلم وجوده ولما جعل مصدرا
 لقولنا رايه فارتاب احتج الى كلفه هو لول الرتبة لما كان مطاوعا للرب في وجوده
 فوجود المترادف مسلم لادراكه
 وفرو وجوده على وجوده

ان حكمه لا يجوز علينا اذ قينا من هو اعلى يدانكم فنجعل عن السائل السائل
 السائل حسب مفهومه سواء اخل الى الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو لا والآن يعلم
 الملوخ انما يتبعه النفس الى الخالي او انما تنزل العالم منزلة السائل فراجع الى جهة بوجه ما كان
 منزله منزله الخالي الا انه بعينه هي باظهار علامات التردد والسؤال وسحب الكلام في منزل
 المنكر منزله السائل استئناف المتردد الطالب لم يرد بذلك اني المخاطب بواسطة
 الملوخ صار مستغفرا ومترددا بالفعل والالكان التاكيد وارجح الكلام على معنى
 بل اريد ان الملوخ وشانه ليركعه مترددا طالبا واما انه صار كذا لم لا يقرر منظر الله
 وفي قوله فصار المعام معام ليردد المخاطب قوله في النفس ليقطع والضم المنساع
 تكاد يتردد في شأنه الى الملوخ ومثله وما ابرئ نفسه من النفس لا مان بالسؤال
 فالحسب فلم اكذبك من وكان كفيها احدها قلت لعل احدهما لعدم ذلك الملوخ
 ولا هو لكونه من الخبز في نفسه مما لا يقبله الوهم بل يتردد فيه او ينكره سواء حمل النفس
 على العموم او العبادا ما على عدد العوم فلان الوهم يستبعد ذلك الحكم الكلي ولا يخرج عنه
 واحدة والنفس وانا على عدد العباد فلان ظاهر حاله في ذلك نفسه وطهارتها ما
 يقع الوهم في انكار الحكم او التردد فيه ويجعل عن المنكر كالمكراد الاح على شيء من
 امارات انكار اريد بغير المنكر الخالي الذهن والسائل والعالم جميعا لان ظهور شيء
 وعلا ما لانكار مشترك بين الكل والظاهر المتبادر ومنزل العالم منزله المنكر ويجعل
 المنكر كغير المنكر اذ كان معا فان ترك منزلة الخالي الذهن لم يترك ما يلقى اليه اصلا
 وان نزل منزله السائل كذا كذا مودون ان كان ويكون شأنه الى الجزم الملقى اليه مما
 لا يلقى له احوال ان كان بل غايته ما يتصور منه ليردد ولا معنى لمنزل المنكر منزله العالم

لا لكونه منزله العالم يستغنى
 لا لكونه منزله العالم
 لا لكونه منزله العالم

في انكاره صوابا وقد عرفت ان حصار احوال المخاطب بما جزم به في العلم والكل
 وبما نكره والسؤال في العالم لا يتصور مع اخراج الكلام على معنى الظلال معناه ان
 لا مخاطب بما يجعله فاذا جوبت فقد ترك منزله عنده من العلم واخرج الكلام لا على
 معنى الظل وكل المخاطب الى السائل والمنكر يصور معه الوجهان فان نظر خطاب الى حاله
 في نفسه كان القاء الجزم اليها اجماعا على معنى الظل وان ترك ذلك منزله احد الاخرين
 لا معنى لمنزله في الخطاب منزله العالم كان اجماعا على خلاف معناه فان حصر اجماع
 في اني عن نفسي ثلثه منها اجماع على معنى الظل وثلاثة على خلافه ثلثه في العالم ونسبة في
 عنده وجوه متعينة منها الرضا في مواعيد الجزم مع الجزم والى الدلائل
 لو تأمل المنكر لا يتدبر ومنها لم يعان عن العقل ان مع المنكر عقل لو تأمل به فحذف الجازم
 واوصل الفعل ومنها لم يعان عنه ايضا الا للرخصة تأمله راجع اليه والبارز فيه
 راجع الى الجزم المنكر ان مع المنكر عقل ان تأمل ذلك العقل الجزم لا يتدبر عن انكار
 ظني التمثل ان ظاهر الاعيان معنى لوقوله لا رب فيه مثل لا يوجد فكل من
 اصله قسرا المنكر لم يتصور الجزم منزله عن المنكر وحمل ليكون تنظير او نسبها من حيث
 انه جعل فيه وجود الرب كعدمه بقوله لا ما منزله ماصلا فلا يكون مالا محض فيه ويؤيد
 هذا الاحمال قولهم فما بعد ذلك اعباءات النفي لا شعاع بان ما تقدم اعتبارات
 لاثبات وامثلة فخط ولو كان قوله لا رب فيه مثالا لكان ماصلة النفي فكل من
 تأخيره وقوله وبذلك اعباءات النفي مما لا يصح له حكم به لكثرة المترادفات
 وذلك لان الرب منها معنى الكل فوجود المترادف مسلم وجوده ولما جعل مصدرا
 لقولنا رايه فارتاب احتج الى كلفه هو لول الرتبة لما كان مطاوعا للرب في وجوده
 فوجود المترادف مسلم لادراكه
 وفرو وجوده على وجوده

في انكاره صوابا وقد عرفت ان حصار احوال المخاطب بما جزم به في العلم والكل
 وبما نكره والسؤال في العالم لا يتصور مع اخراج الكلام على معنى الظلال معناه ان
 لا مخاطب بما يجعله فاذا جوبت فقد ترك منزله عنده من العلم واخرج الكلام لا على
 معنى الظل وكل المخاطب الى السائل والمنكر يصور معه الوجهان فان نظر خطاب الى حاله
 في نفسه كان القاء الجزم اليها اجماعا على معنى الظل وان ترك ذلك منزله احد الاخرين
 لا معنى لمنزله في الخطاب منزله العالم كان اجماعا على خلاف معناه فان حصر اجماع
 في اني عن نفسي ثلثه منها اجماع على معنى الظل وثلاثة على خلافه ثلثه في العالم ونسبة في
 عنده وجوه متعينة منها الرضا في مواعيد الجزم مع الجزم والى الدلائل
 لو تأمل المنكر لا يتدبر ومنها لم يعان عن العقل ان مع المنكر عقل لو تأمل به فحذف الجازم
 واوصل الفعل ومنها لم يعان عنه ايضا الا للرخصة تأمله راجع اليه والبارز فيه
 راجع الى الجزم المنكر ان مع المنكر عقل ان تأمل ذلك العقل الجزم لا يتدبر عن انكار
 ظني التمثل ان ظاهر الاعيان معنى لوقوله لا رب فيه مثل لا يوجد فكل من
 اصله قسرا المنكر لم يتصور الجزم منزله عن المنكر وحمل ليكون تنظير او نسبها من حيث
 انه جعل فيه وجود الرب كعدمه بقوله لا ما منزله ماصلا فلا يكون مالا محض فيه ويؤيد
 هذا الاحمال قولهم فما بعد ذلك اعباءات النفي لا شعاع بان ما تقدم اعتبارات
 لاثبات وامثلة فخط ولو كان قوله لا رب فيه مثالا لكان ماصلة النفي فكل من
 تأخيره وقوله وبذلك اعباءات النفي مما لا يصح له حكم به لكثرة المترادفات
 وذلك لان الرب منها معنى الكل فوجود المترادف مسلم وجوده ولما جعل مصدرا
 لقولنا رايه فارتاب احتج الى كلفه هو لول الرتبة لما كان مطاوعا للرب في وجوده
 فوجود المترادف مسلم لادراكه
 وفرو وجوده على وجوده

لا لكونه منزله العالم يستغنى
 لا لكونه منزله العالم
 لا لكونه منزله العالم

[illegible]

هذا ما نرى في لاجل لا يرتاب فيه ووط ههنا لرفع لاجل فاعلم ان معنى فاعلم ان معنى
 وادع على عدم الارتباب والمقصود ورود على وجوده من ثم تقوم لهم لاجل فاشار
 الى حلها وهو ان في الفعل مسترا يعود الى الرب وههنا كغيره الى ما في الرب مع لاجل
 لا يرتاب فيه ويحل ان النفي مع لا يتيان بالجزر متفيا فانه قال اني هذا الجزر متفيا اي
 لست القضية الموتى بها متفية هي من وفية تعسف
 لاجل ما فيه نظره لرفع لاجل فاعلم اني هذا الجزر متفيا اي
 من المسألة لا يشك فيه تريد انها يعقبنه في تفسيرها لا ينبغي لربك لان المخاطب لا يشك فيها
 وفعالهم السهو او الجور فنه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدغم توهم

السهو كما صرح به فيما بعد فلا دفعه ما هو بمنزلة حيث هو كذلك لعل وجه التبريد
 الكلام في معام لا مناسب ^{أي الشارح} محصولة أن تنزيل المعام المحقق منزله المعام المعد كتنزيل
 لأننا ر منزل خلق الله من مثله لا يقع مقصود تفهيمه للمخاطب وهذا التبريد يلزمه إيراد
 الكلام على وجه مخصوص وهو تجرده عما ياكده وقد ذكر باللائم الكون ما يراى في الكلام على مقصوده
 الوجه المخصوص على منزله الدرس هو التبريد المذكور وهو مع الكناية وفيه بحث
 لأن الكناية هي معارف أرباب لسان من لربك في اللفظ الدال على اللازم ويترادف به المزموم ^{أي هذا التبريد}
 كما صرح به في موضع ولا شك في التبريد ولا يراد المذكور من فعلان وإفعال المسكلم وسماول ^{جمع زب ومنه الصاحب}

منها ملزوم للتأويل الملزوم خفاء واللازم واضح فيستعمل الدهن منه الملزوم فكل ذلك
انما لا واحد فعليه الا لاخو فلا يكون كتابة مصطلحا عليها الفلاس هناك استعمال اللفظ
منكم

يدل على لازم في ملوحة كافي فلو كان طوبى الجهاد بل فيه استغفار من نفس اللازم الى ملزومه فالجواب
على اراده ذلك شبهة بالكناية كما زعم بعضهم وقال اراد السكاكي ان اخراج الكلام على

بعض الظواهر في الظهور وادخاها على خلافه سمي بالكتابة في الخفاء فليس
بما يحمل بعد ما يابان ظاهر عبارته كما ان زعم ذلك البعض بتردد ظاهر عبارته المضاحيه
قال وانه يعني احواج الكلام على خلاف بعض الظن في علم البيان سمي بالكتابة ولها انواع
تقف عليها وعلى وجه حسن بالانفصال هناك ولا وجه له في الجذر المحرر على الوجه المذكور
مدل على خلوه من المخاطب وعدم ان كان وتردده في عرف البلغاء دلالة واضحة لا خفاء
فيها وكذلك الجذر المذكور كالدلالة على ان كان كذلك فاذا انقضى احد ما الى
المخاطب وقصده ما تضمن دلالة عليه لان قبيل الصريح كما قال في المضاح وانه يعني احواج
الكلام على وجه مضاد للظاهر عما السائر به بالصريح كما يستغنى عنه واذا التزم الجذر المحرر في العلم

فان لم يقصد به الدلالة على خلوه عنه بل على لزمه ما يستلزم خلوه عنه وعدم علم ادعاء فقد
ذكر ما يدل على اللازم انما انخلو لئلا يتعل منه الى ملزومه لا دعائى واذا التزم المجرد الى المنكر اريد
لزمه ما ان تامله ارتد عن ان كان فقد اطلق ما يدل على اللازم انما عدم انكار واريد به من الدلائل
ما يستلزمه اذا تامل واذا التزم المجرد الى المتردد دلالة على ما فيه ما يزيل تردده وكذا اذا التزم الكلام
المؤكد الى العالم لم يقصد به ان كان جمعة بل قصد ملاسته لا امارات ومخايل نستلزم ان كان
ادعاء فقد اطلق اللفظ الدال على انكار واريد به ملزومه وقس على ذلك سائر الافا
فان لم يقصد به المجاز والكناية مرادها من الفاظ بالمكان الى مكان هي مقصودة

منها اصله ظهر ان كرا استعماله في حدودها وقد يقع المفصاح على كرا استعماله انما انما كرا
 هذا بالبيان الا الغرض لاصل وما ذكرتم والمفصاح لاساغ اصلا صله والمركبات المذكورة
 صفة
 عرفناه

والايرى انك اذا قلت عندك حنفه رحمه الله لازكودة في مال العبي نفعهم منه انه كذلك اعتدك
حنفته وامانة لا اطلاع على اسرار ذلك لا يقدح في بناء الجمع المذكور الى لا ذل من والاطلاق
لا يفاظ في كيدوه على خلاف ما ينسب منها في الجاهل فليس باعند المظلم نفعهم الى
ما عنده في حنفه وما عنده في المظلم فليس اعم منها فلا يتبادر منه احد ما قلت انفسهم
للمها لا بعض عدم البدار فان الوجود نفعهم الى الخارج والذهني واذا اطلق متبادر منه
الخارج وكذلك الوضع نفعهم الى ما يكون متبادر وما يكون محصور اذا اطلق متبادر منه ما هو
كيفية كذا ولا دلالة للعام على خصوص بعض افراده فليس
الظان ان اللفظ حنفته في ذلك المعنى المتبادر منه ومجاز لا في معنى النفع اعمامه باعتبار
الاطلاق على معنى ثالث يتبادر لها من باب عموم المجاز لان جعل حنفته في القدر المتبادر منها
بنار احد ما حاج كثره اطلاقه على القدر المتبادر منها حتى صار كانه المعنى الحقيقي
لما هو في نفسه على نحو قولهم لا يباين اربابا وذلك لان لا يباين ولا يباين اربابا
نابان للثاقه من جهة السند اليها تصدق على اسنادها اليها انه اسناد نفع الفعل الى
ما هو له فاندرج في تعريف جمع مع انه مجاز كما نقص على السخ فليس المجاز العقلي اما
اسناد الى غير ما هو له او ما ينسب الى اسناد الى ما هو له لا يقال ولا يقال في صفة الثاقه
فانه بها لكنه غير محمول عليها موافقة واذا قيل ان هذا كان كذا جمع واذا قيل من افعال
كان مجاز لان لا يقال بطريق كمال انما هو لا فادام فاذا حمل عليها فقد حمل على غير ما هو محمول عليه
حنفته ونظر كذا من ان لو قيل نفع ثوبنا حنفته هو اسناد الفعل او مفعلا لا ينسب هو ثابت على السناد
على وجه اسناد اليه اندفع لا غير ايضا ولما اسناد الى المبدأ عند الجمع ولا مجاز
ان مطلقا سواء كان اسنادا لجملة او اسم مسمى او جامدا وكل المص اخذ هذا القول من ظاهر

عبار الكس وحنف قال لا تفتر هذا ان للفعل ملاءمة لا ينسب بلا ينسب لفاعل والمفعول و
المصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد الى الفاعل جمع وقد سندا الى من اسنادا على
طريق المجاز وقال ان اسنادا للمجاز ان اسناد الفعل الى من ينسب الذي هو في حنفته
فان اقتضاها في الموضوعات على ذكر الفعل يومهم لجمعهم والمجاز مفعلا اسناد الفعل فالتق
نوعه لانه في حكمه وبقا بعد ما خارجا عنها وقد رجع هذا المذهب بان الفعل ينسب على النسبة
فاعتبر ان نسبة في مكانها فحنف حنفه او في غير مكانها فحنف مجازا او اما المستحق يجوز يضار
فنسبته الى ضميره توصف بها بخلاف نسبة الى المبدأ لكونها خارجة عنه وكذا الجملة الفعلية
في يجوز يضرب فان النسبة بين افعالها توصف بها دون نسبة الى المبدأ كما ذكر والمصدر
لنوعه اقتضائه النسبة جاز في حكم ما دخل النسبة في مفهومه والنسبة التعليلية في افعالها وما
في معناه ملحقة بالاسنادة ولما كانت خارجة عن لوازمها ولا تخفى على من علم انه نفع
لنسب النسبة الذي معاد بكان والكان وذلك لان النسبة المتبادر بكان ونحوها والاضافة
مقصود والطام والنسبة في كوايت الربع الفعل مع ما هو المقصود منه وليس
والمعنى عند صاحب الكس ان اسناد الفعل الى
وقد سندا الى من لا شيئا على طريق المجاز السلي استعان وذلك لعضاها اليها الفاعل في ملاءمة
الفعل كما يضاهي الرجل لا سدي خواته فيستعار النسبة فيدفع بان المعنى مضاعفة من
بلا ملاءمة للفاعل في ملاءمة الفعل فحنف انما اطلق التعليل بالفاعل ثانيا اعتمادا على ما سبق
فكون ملاءمة الفعل عند ايضا اعم من ان يكون بواسطة حرف او لا وتحمّل انه اطلاقه
بناء على ان المعنى عند التعليل بالفاعل كجمع مطلقا سواء كان في ملاءمة الفعل او لا و
لا يحتاج الى مؤنة تعميم الملاءمة وانما يقيد سابقا لنبوعه وكثرة استعماله فليس
اقول الاستعانة في قوله وقد سندا لاسناد
الاسناد على طريق المجاز السلي استعان
مصلحة لا لا تفتر هذا ان للفعل ملاءمة لا ينسب بلا ينسب لفاعل والمفعول و

لا يتعلق به العمل الا بذاته ولا بواسطة حرف هذا سنالك الذي يجب ان يتلف به فاعلمه وكذا
 يطلق النفس بالفاعل كمن ينقض جواز ذلك فكيف يمكن ان يثبت في النفس
 بما سبق فيه بعد فكيف يثبت في النفس
 ولما كان القول ان مفهوم قولنا ما عند العمل حاصل
 عنده وثبت وان اعم لما كان غواض المص على السلك بطلان عكس الموضع بناء على

لربنا ما عند العمل بعينه ما تضمنه ويرتضيه وهو بعينه وفيه ما في نفس كماله لان العمل
 لا ينعض ولا يرتضيه ما هو خلافه في نفس الامر وفيه ما في مفهوم ما عند العمل على قائل اللغة
 ما حصل عنده وثبت وان اعم ما في نفس الامر لا يمكن ان ادراك الكواذ حاصل ما يتبعه عند العمل
 فاما عند العمل بعينه وان في نفس الامر وما هو خلافه فلا يجوز ان يراد به في الموضع ما في نفس الامر
 وحده فان ذلك قوله فلا يمكن بطلان عكسه مما ذكر لان المراد خلافه ما عند العمل خلافاً في نفس الامر
 وهو كالتلفظ الكعبة خلافه في نفس الامر ويراد به ان يكون في الكلام السلك
 قطعاً لان ما عند العمل بعينه من الموضع والامر الكاذب كما صرح به المحقق في قوله لا يثبت
 ان ثبت له في العمل فيكون مندرجاً فيما عند العمل لا يثبت عنده وثبت ان كان كاذباً
 فيخرج عن تعريف المجاز بقوله خلافه ما عند العمل فلا يمكن بطلان عكسه كما ذكره في قوله
 قلت خلافه ما عند العمل دون ما عند العمل لا يمتنع طرده على قول الدهري ان ثبت له في العمل
 والظاوع ان المقام كمال المراد ما عند العمل لا يمتنع عنده وخلافه ما يمتنع عنده لانه قال اذا

ليس في العمل امتناع لربك في الكعبة ولا امتناع لربك في امر وحده الجند و
 على هذا بطلان السؤال عليه في بطلان العكس ووضح ايضا ما دل عليه صريح كلامه وان قوله خلاف
 ما عند العمل بعينه اقول الدهري ان ثبت له في العمل لان انبات الربيع البقل معني عند العمل
 لا يقال لو امتنع عنده كما اعتده الدهري العاقل لانا نقول ما يمتنع عنده قسماً اجماعاً ما يمتنع
 في العمل

فيكون الكاذب

لا يكون الكعبة
 الكعبة ما عند العمل
 في العمل ما عند العمل
 في العمل ما عند العمل
 في العمل ما عند العمل

عند يده ولا يتصور من عاقل ان يعتقد بنبوته والتماسه عند بالنظر الصحيح وكذا
 يتلطف فيه وابناك الربيع من القبول ولعل السلك اسار الى الخ حث فالكلام لا يمتنع
 ذلك مجازاً وليس كان خلاف العمل في نفس الامر وان كان مخالفاً في نفس الامر للعقل عنده
 وان لم يذكر العقل بعينه في مخالفة آية فقوله في نفس الامر في طرف المخالفة وكان المص في فهمه

لما عند العقل بناء على قوله خلافه ما عند العمل كما يقتضيه سوق كلامه فاعرض
 عليه في بطلان العكس هذا واما الجواب عن السؤال كما بطلان العاقل بما اوضح في الشرح فانما يتم
 على ما في كتابه ما عند العقل لانه اذا فسر ما حصل عنده وثبت ان قوله خلافه ما عند العمل في حاله
 الجاهل كما هو فلا يصح له ان يقال انما قلت خلافه ما عند الحكم دون ما عند العقل فيخرج نحو قول الجاهل
 فقامل وبالحكم ان اراد غير ما هو في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثالاً ذكره افترض

من الحنفى ولم يذكر ما هو له عند الحكم في الكعبة لان ما هو له اطلاقاً يتبادر منه ما هو له في نفس الامر
 واذا لوحظ بها لتعريف المجاز في ذكره في معالجة تعريف الكعبة ناسب لمراد به ما هو له عند الحكم
 في الظاهر لانه فصرح به هناك واما ما هو له عند الحكم في الكعبة فليس يتبادر عند الاطلاق ولا قرينه
 لها تعينه فلم يذكر في تزيده وانشاءها بعد ان لو اردت الخروج عن تعريف المجاز نحو قول الموحدين ان ثبت
 العمل عند اخفاء حاله عن الدهري اراد بالاسناد الى غير ما هو له في الظاهر اعم
 رد عليه لقوله ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما ان الله لا يامرهم ومنافوا
 للاقسام المذكورة وان صح تعينه لها فلا يصح له ان يقال في البقرة قد بين كعبه وافاسمه
 اي المجاز اربعة من الاقسام اربعة جارية في كعبه وافاسمه ما ذكره المجاز بعينه كلف الاصله
 على الدهري بناء على اعتقاده واما على مذهب السلك فانه شكل وذكر ان الكلام

على اسناد جملة الالمبتداه بوصف عنده من حيث هو مسمى على ذلك لا اسناداً بالمجاز والكعبة
 لان الاطلاق في الحقيقة هو ما هو له في الظاهر وما هو له في الظاهر هو ما هو له في الظاهر
 لم اره من ما هو له عند الحكم في الظاهر من غير المساء وقلنا
 ان المساء من ان يكون على الاطلاق او ما هو له في الظاهر

لا يمكن ان يكون العقل بالنبوة كما هو
 من مكانه الاصل
 لا يمكن ان يكون العقل بالنبوة كما هو

عنده في العمل
 عند الحكم في العمل
 عند الحكم في العمل
 عند الحكم في العمل

في انفسهم
 في انفسهم
 في انفسهم
 في انفسهم

لا سماع بالكتابة وأما نقل السناد فالمقصود منه المبالغة في ملازمة الفعل فاذا وجد
التقدم وحده لدواعي وأريد المبالغة في ملازمة التقدم للتقدم هناك أقدام ومعلوم أن نقل
اسناد أقدام منه إلى الداعي فإن نقل السناد المتوهم لنقله من المحقق في تحصيل غرض المبالغة
في الملازمة فظهر أن نقل أقدام متعلق بما هو معناه حقيقة له إلا أن ذلك المفعول موضوع هو
قد تعلق بوضعه غرض صحيح وفايرة خلطة وليس له فاعل حقيقي لو أشيد الله كان جميعه قال
الفاعل كقسي للأقدام المتوهم موزون ذلك الموزون فاذا أشيد الله كان جميعه قطعاً ليس
لا سناد إلى الفاعل المتوهم بخلاف نقله من الداعي فإنه يساوي نقل السناد الفعل المحقق
في تحصيل الغرض المحاكاة فثبت استلزام مجازي ليس له حقيقة كما أوعاه السمع وبطلان ما
تكلنه الحكم أن الفاعل كقسي للأقدام هو النفس إن أقدمت نفس ولفاعل السرور
والتصريح والزبالة حقيقة هو الله سبحانه وعن الرابع بأن التوفيق لنا هو من ذهب البعض

قوله وهو مقدم على الاتيان لما هو وجود الحاك على علمه **اقول** لا نسب بهذا المعنى
 فقال الذي يكون له أصلا لا يستدعي وجود تكملة زائدة على كونه أصلا واختر في الخلفه لا اصل له
 تكملة تابعة عليه بحيث يراها فالحذف أقوى وأقوى في إقصاء التكملة الزائدة على المعنى لا أصل له في المقصود
 في علم الحكماء والبيان فتقدم أولى وجوابه للعموم النسب واردة التخصيص بتفصيل لا
 ومنه الحذف فنه محتمل لأن كون النسبة غير عامة أي غير صالحة في نفسها لا ممتنع
 ومنه مخصوصه حاصلها اختصاص المسند به بمعنى فلو حذف المسند له فهم اختصاص المسند
 به أنه المقصود كما في نحو خاتون لها فاعل لا يريد وكذلك كون النسبة عامة مع عدم إرادة
 التخصيص ومنه مخصوصه ذاته على المسند اليه جمع ما يصلح له النسبة كما في قوله خير من الفاسق
 فلف لمواتنا، ما بين الرئيس والمخصوص من تفصلا لا انتقالا إليه من مطالع ان لها أولها
 آخر لتقدم الذكر في السؤال وعنه وفيه لم يرد بكون الخ عامة النسب صلوحي في نفسه لم تعد

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

و طریقی متفاوت و بسین بناق اجناس مختلفه یا را بایر له المسند الله موصلا الی واحد منها

وَبَيْنَ الْخَيْسِ لَوُوقَ ب

عق المهر لمر
مجد وشيب
مجد وشيب

[illegible]

فان زيدا مثلا موضوع للشيء معين واما المسمى فمقتضى بذل في نفسه للمجا طفا خارج على قوله
وايضاً يلزم ان يكون قوله وهو زائد على اصل المراد الى مستدر كما في البنان او تجمة بالتراب
نظيره بالبعد كما في القريب فيقتضي على قرب المرتبة ودناؤه المحل فعلى ان قرب المحل
دانية المرتبة والبعيد يطل على ضد ذلك فعلى ان بعيد المحل بعيد المرتبة اجماعاً لا موال العقلة مجرى
لما هو المحسوس كذلك قد يطل على ما اعني اسماً لا اسماً على هذا من المعنى بهذا ما ذكره
صاحب الكفا في اشار الى ما راجح بقوله تنزلاً بعد درجته ورفعة محلة منزلة بعد المسافة
اذ ينهم منه تنزلاً قرب الدرجة ووضع المحل منزلة قرب المسافة ولكن ان نقول لا واحتمل
منع على الكل بل يكون قرب الوصول سهل المتساؤل واقعا بين ايديهم وارجلهم فاحتمل ثواب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, with some ink bleed-through visible.

وتستلزم بوجه ما ولا والعظم شأن علمهم ويبعد عنهم بجلالة ورفعة شأنه فالعظم يناسب
 البعد المكان ويستلزم بوجه ما تفرق البعد عن ساحة غير كضوء واخطا في ساحة محلة
 منزلة بعد المسافة يعلم ذلك انه قد يقصد العظم بالقرب بان يترك قرب من ساحة ضد القول
 غير كضوء واخطا منزلة قدر المسافة فيعبر عنه بهذا القول رتبنا ما خلقه من ابطاله ولكن
 كقولنا لا والعظم شأنه ان يتوجه اليه العلم ويتطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه
 يناسب العظم القرب المكان ويستلزم ولا كقولنا في شأنه لا يلتفت اليه في القرب والارض
 عنهم فمن هذا الوجه يكون كمالا مناسبة للبعد المكان ومستلزمة له وقد ذكرنا المع كاض
 المعلم بلفظ البعد في الخ لانه ويجوز ان يشار الى المع كاض لفا تقدم ذكره بلفظ
 البعد كما سئل بالله الطالب العالي وذلك في عظم لا فعلين قاله كذلك يضرب الله لك
 امثالهم فيرسلهم الى ضرب لعل كاض المتقدم ذكره وانما جاز ذلك لان المع كاض
 يذكر كاض حتى يشار اليه شأنه حتى يكون حكم البعد ولا غلبت منزلة لفظ البعد
 القرب فيقال ويترافى عظم وانه لكونه حاضرا وذكرنا في القرب منزلة الما بالرب
 بخلاف المع كاض المذكور في الضرب فانه بواسطه كونه مذكورا صار له شأنه وبواسطه
 وله كونه في القرب كونه غائبا صار له البعد ويجوز في هذه الصورتين ان يترافى بلفظ القرب لقرينة ذكره وبهذا
 اكمال في الغالب المتقدم ذكره اذ كان عينا قال الخ لانه واسم لسان لكان موضوعا
 لما يشار اليه شأنه حتى فاستعمله فيما لا يترك لسان الحكيمة في الشخص الغائب المع
 مجاز وذكرنا في لسان العقلية الحكيمة واسم لسان في الخ مذكور قبله ويكون كض
 راجع لما تقدم عقب لسان اليه وهو الذي يؤمنه واصاف المسب لسان
 وهو المتقون لان الذين يؤمنون بوجه لا واصاف كما صح به في قوله لسان بالجنب

والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم

والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم

والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم

والتوجه الى العظم بان اورد اسم اشارت قبها على الما لسانهم اجتنابا بعد
 وجوب التنبه لظاهر المقام يقتض ايراد الضم لتقدم الذكر وقد عدل الى اسم لسان بناء
 على ان ذلك الموصوف قد تغير بتلك الاوصاف تغيرا تاما فصار له شأنه في اسم لسان
 اشعار بالموصوف من حيث هو موصوف في قول اولئك الموصوف بتلك الصفات على ما
 فيكون وقيل ترتيب الحكم على الوصف الثابت الدال على المحلية بخلاف الضم فانه يدل
 على ان الموصوف ليس فيه شأن الا الصفات لئلا يمتصها والفرق بين التناص
 بحسب نفس الامر وملاحظة التناص في العبارة ما لا يخفى فاسد موضوع لواحد
 احاد جنه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس عما ذكره منقول وكلام الشيخ
 ابن الحاجب في شرح الفصل واما سديم على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للماهية
 مع وحدة لا بعينه وسمي فردا منتزعا واما من جعله موضوعا للماهية من حيث هي فعند
 كل اسم الجنس وعلى موضوع المحسنة المتخذة في الذهن واما انفرادها من حيث علم الجنس
 يدرك جوهره على كونه تلك الكمية معلومة للمخاطب معروفة عنده كما لا يعلم الشخص تذك
 جوهره على كونه لا خاص معروفة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك جوهره بل على ال
 لئلا يت ويلم ما ذكرنا من كلامه ليعود الضم قد علم ما قرره في الموقوف الذي
 هو المع كاض لانه هو الموقوف على كونه واما الموقوف على فرد منها لوجه كونه في اللفظ
 مستعمل في كونه والبعضية مستفادة من خارج فاذا عاد الضم في قوله بان الموقوف على
 فيهم للمعروف الذي من مخرج الموقوف على كونه كما هو الحق فان ضم النفس بعد لسان
 واجب وقد دل على ان كلام المفتح في كونه اللام الجنس ولزعماد الموقوف باللام
 كان الكلام صحيحا لانه قاصر اذ كان في لسانه راج فكونه لا اول ولقد اورد على السمع
 الدنو والضم الى الموقوف باللام الضم

والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم

والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم

والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم

والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم
 والتوجه الى العظم

اسم الجنس لفظان مفردا وقرن لأم الجنس وجعل على المفرد كان استواءه
بسموله لا قدر مستواه ومن واحد واذن ان الحكم كان الظان نسبة الكل واحد واما الجمع
فلما دل على الجنس مع الجمعه فلو اجزى حاله في استواءه على فاس حال المفرد كان معناه كل جماعة
لاكل واحد واحد فاذا نسب اليه حكم كان الظان نسبة الكل جماعة فان كان حكمه ان يكون
شوبها للجماعة سبلا بالنسبة لكل واحد منها فبهم وذلك بكونه لكل واحد والاكثارية حاله فانه
لا احتمال في مقتضى قياسه على المفرد في استواءه لكن في المعنى مستلزم تكرار في مفهوم الجمع المستوفى للاصناف
لان البنية مثلا جماعة فيتدرج فيه بنفسها وجوه ولا يربط والجنسية وما فوقها فيتدرج فيه ايضا سواها
في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستوفى باعدادها وجماعاتها
تدرج فيه فلو اعتبر كل واحد منها ايضا كان تكرار محضا فذلك نفي كانه ينفرد بالجمع المستوفى للاصناف
اما بكل واحد واحد فكل المفرد في استواءه لانه قد يطلق عليه مع الجمعه فصار للجنس كما في
المراد به واما المجموع وحده فهو مجموع كما في فوك للرجال عندي درهم حيث حكموا بان اقدار بدرهم
واحد للكل كذا في فوك لكل رجل عندي درهم فانه اقدار لكل رجل بدرهم والمعنى الاول اكثر استعمالا
والثاني قاطع اذا قيل لا رجال الدار فان قصد به نفي كل واحد واحد فلا فرق منه وبين
رجل لا استواء وان قصد نفي الكل حيث هو كل يكون صادقا اذا كان واحد والرجال فقط
خارجا للدار وطلانه ظ وان قصد نفي كل جماعة جماعة كان تكرار بعينه ما ذكرتم في المعنى باللام
قلت قد اشار الى عدم الفرق بين استواء المفرد والجمع في صورة البنية ايضا حيث قال
لو سلم كون استواء المفرد اسم في النكرة المنفية وتوجيهه ليقال كما في رجل فوك لرجل
في الدار يدل على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد ببنية نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة
فكذلك ما ظاهرا في استواءه وربما يقصد نفي الوحدة المتعاقبة للتعدد فلا يكون من العموم في شيء
اصلا في المعنى والاستعمال
والمعنى الثاني هو الاستعمال
والرعا في الصور التي احصى فيها
ايضا في الكلام

بسموله لا قدر مستواه ومن واحد واذن ان الحكم كان الظان نسبة الكل واحد واما الجمع
فلما دل على الجنس مع الجمعه فلو اجزى حاله في استواءه على فاس حال المفرد كان معناه كل جماعة
لاكل واحد واحد فاذا نسب اليه حكم كان الظان نسبة الكل جماعة فان كان حكمه ان يكون
شوبها للجماعة سبلا بالنسبة لكل واحد منها فبهم وذلك بكونه لكل واحد والاكثارية حاله فانه
لا احتمال في مقتضى قياسه على المفرد في استواءه لكن في المعنى مستلزم تكرار في مفهوم الجمع المستوفى للاصناف

لان البنية مثلا جماعة فيتدرج فيه بنفسها وجوه ولا يربط والجنسية وما فوقها فيتدرج فيه ايضا سواها
في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستوفى باعدادها وجماعاتها
تدرج فيه فلو اعتبر كل واحد منها ايضا كان تكرار محضا فذلك نفي كانه ينفرد بالجمع المستوفى للاصناف
اما بكل واحد واحد فكل المفرد في استواءه لانه قد يطلق عليه مع الجمعه فصار للجنس كما في
المراد به واما المجموع وحده فهو مجموع كما في فوك للرجال عندي درهم حيث حكموا بان اقدار بدرهم
واحد للكل كذا في فوك لكل رجل عندي درهم فانه اقدار لكل رجل بدرهم والمعنى الاول اكثر استعمالا
والثاني قاطع اذا قيل لا رجال الدار فان قصد به نفي كل واحد واحد فلا فرق منه وبين
رجل لا استواء وان قصد نفي الكل حيث هو كل يكون صادقا اذا كان واحد والرجال فقط
خارجا للدار وطلانه ظ وان قصد نفي كل جماعة جماعة كان تكرار بعينه ما ذكرتم في المعنى باللام

قلت قد اشار الى عدم الفرق بين استواء المفرد والجمع في صورة البنية ايضا حيث قال
لو سلم كون استواء المفرد اسم في النكرة المنفية وتوجيهه ليقال كما في رجل فوك لرجل
في الدار يدل على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد ببنية نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة
فكذلك ما ظاهرا في استواءه وربما يقصد نفي الوحدة المتعاقبة للتعدد فلا يكون من العموم في شيء
اصلا في المعنى والاستعمال
والمعنى الثاني هو الاستعمال
والرعا في الصور التي احصى فيها
ايضا في الكلام

كما سلف ذكره في الدار يدل على الجنس والجمعة فربما يقصد ببنية نفي الجنس متعلقا بالجمعة قد
بطلت على فاس المعنى باللام فلا يكون فرق منه وبين لا رجال وربما يقصد ببنية نفي الجنس الذي هو
الجمعة ويكون الجنس تابعا لصفة الوحدة او لانيته فلا يكون من العموم في شيء واما رجال فوك لرجل
في الدار فذلك يدل على الجنس والجمعة والوحدة العارضة للجماعة فتجوز ان يقصد ببنية نفي الجنس
الجمعة قد يطلق على فاس لا رجال فذلك على استواءه لا حاله لا نفي وان قصد نفي الجنس المذكور
هو الجمعة فكون الجنس تابعا موصوفا بالوحدة ولا نفيه كما في لا رجال فلا يكون من العموم في شيء وان
يقتضيه نفي الوحدة العارضة للجماعة ليس في جماعات كمالها ليس في موضع كذا جازا بل
حالات فتلخص لك ما ذكرناه لتفكر ليس في الدار رجل يحمل معنينا وليس في الدار رجل يحمل معنينا
ولا رجال فيها يحمل ايضا معنينا واما لا رجال فونقص في استواءه باللام من نفي الجنس لا يحمل معنينا
اصلا ولا لرجال لفظا يحمل على الاستواء لم يكن منه وبين لا رجال فرق ذلك وانما الفرق بينهما لا رجال
لا يحمل معنينا سوى الاستواء ولا رجال كماله نفي يقصد به نفي الجمعة مع نبوت الجنس على وصف الوحدة
او لانيته فكون لا رجال في الدار بل فيها رجال ورجلان فظهر بطلان ما ذكره صاحب المعناه
الظن كلامه انه حمل على الجمع المستوفى بالجمع ونبوت ونبوت ونبوت لا يستلزم نبوت
وهن كل فرد منه ويحمل انه حمل على الجمع المستوفى على كل جماعة جمعة ونبوت لو هي لجماعة لا يستلزم
نبوت لكل واحد منها وورد الساج نبوتها ونبوتها معا لالمتبادر من وهن العظام نبوتها
لكل واحد منها لا نبوتها لكل جماعة منها او لكلها من حيث هو كل فلا فرق بين نبوت الوهن للعظام
فدائبي وهن العظام وهن العظام وايضا لادالة لقوله لشمس كل جنس ما ينبغي به عايزا
وذلك لان فوك لشمس كل جنس ما ينبغي به يدركه على المراد على الجمعه نحو كل واحد
ما ينبغي للعالم ولو اراد ما ذكره من العاقل لقال ليدل على ان شيء اجناسا مختلفة ولا نزاع في المعنى
فما جاز يقول ولا نزاع
في المعنى

كما سلف ذكره في الدار يدل على الجنس والجمعة فربما يقصد ببنية نفي الجنس متعلقا بالجمعة قد
بطلت على فاس المعنى باللام فلا يكون فرق منه وبين لا رجال وربما يقصد ببنية نفي الجنس الذي هو
الجمعة ويكون الجنس تابعا لصفة الوحدة او لانيته فلا يكون من العموم في شيء واما رجال فوك لرجل
في الدار فذلك يدل على الجنس والجمعة والوحدة العارضة للجماعة فتجوز ان يقصد ببنية نفي الجنس
الجمعة قد يطلق على فاس لا رجال فذلك على استواءه لا حاله لا نفي وان قصد نفي الجنس المذكور
هو الجمعة فكون الجنس تابعا موصوفا بالوحدة ولا نفيه كما في لا رجال فلا يكون من العموم في شيء وان
يقتضيه نفي الوحدة العارضة للجماعة ليس في جماعات كمالها ليس في موضع كذا جازا بل
حالات فتلخص لك ما ذكرناه لتفكر ليس في الدار رجل يحمل معنينا وليس في الدار رجل يحمل معنينا
ولا رجال فيها يحمل ايضا معنينا واما لا رجال فونقص في استواءه باللام من نفي الجنس لا يحمل معنينا
اصلا ولا لرجال لفظا يحمل على الاستواء لم يكن منه وبين لا رجال فرق ذلك وانما الفرق بينهما لا رجال
لا يحمل معنينا سوى الاستواء ولا رجال كماله نفي يقصد به نفي الجمعة مع نبوت الجنس على وصف الوحدة
او لانيته فكون لا رجال في الدار بل فيها رجال ورجلان فظهر بطلان ما ذكره صاحب المعناه

الظن كلامه انه حمل على الجمع المستوفى بالجمع ونبوت ونبوت ونبوت لا يستلزم نبوت
وهن كل فرد منه ويحمل انه حمل على الجمع المستوفى على كل جماعة جمعة ونبوت لو هي لجماعة لا يستلزم
نبوت لكل واحد منها وورد الساج نبوتها ونبوتها معا لالمتبادر من وهن العظام نبوتها
لكل واحد منها لا نبوتها لكل جماعة منها او لكلها من حيث هو كل فلا فرق بين نبوت الوهن للعظام
فدائبي وهن العظام وهن العظام وايضا لادالة لقوله لشمس كل جنس ما ينبغي به عايزا
وذلك لان فوك لشمس كل جنس ما ينبغي به يدركه على المراد على الجمعه نحو كل واحد
ما ينبغي للعالم ولو اراد ما ذكره من العاقل لقال ليدل على ان شيء اجناسا مختلفة ولا نزاع في المعنى
فما جاز يقول ولا نزاع
في المعنى

الظن كلامه انه حمل على الجمع المستوفى بالجمع ونبوت ونبوت ونبوت لا يستلزم نبوت
وهن كل فرد منه ويحمل انه حمل على الجمع المستوفى على كل جماعة جمعة ونبوت لو هي لجماعة لا يستلزم
نبوت لكل واحد منها وورد الساج نبوتها ونبوتها معا لالمتبادر من وهن العظام نبوتها
لكل واحد منها لا نبوتها لكل جماعة منها او لكلها من حيث هو كل فلا فرق بين نبوت الوهن للعظام
فدائبي وهن العظام وهن العظام وايضا لادالة لقوله لشمس كل جنس ما ينبغي به عايزا
وذلك لان فوك لشمس كل جنس ما ينبغي به يدركه على المراد على الجمعه نحو كل واحد
ما ينبغي للعالم ولو اراد ما ذكره من العاقل لقال ليدل على ان شيء اجناسا مختلفة ولا نزاع في المعنى
فما جاز يقول ولا نزاع
في المعنى

والتاريخ المذكور في

وَصِفَتْ بِنْتُهُ إِلَى جَمِيعِ دَوَابِّ أَرْضِي وَأَيُّ طَيْرِي عَلَى السَّوَاءِ فَانْفَضَّ لَهَا الْخَوَافُ
خَسَفَ سَهْلُهَا وَكَدَابَةُ دَوَابِّ السَّوَاءِ سَبَّحَ وَكَلَّ طَيْرُ مَطَرٍ لَأَفَاقٍ لِمَاقِطَارِ الْمَخْلُوقِ وَظَهَرَ
بِذَلِكَ مَعْنَى زَمَانِ التَّعْمِيمِ وَالْإِحَاطَةِ وَيُرَدُّ عَازِلُ ذَلِكَ لِلتَّيَكُّرَةِ الْمَفْرُودَةِ فِي سَبَاقِ التَّقْدِيرِ عَلَى كُلِّ فِرْدَةٍ

دوم
الملك

سید المذبح

طراز کمالی

هذا الكلام لا يخلو عن غيب
فان قيل ان كان الكلام
مكتوبا في كتاب
او مكتوبا في
كتاب
او مكتوبا في
كتاب

ولو سلم انه اراد ذلك توجه كلام العلامة بما ذكره وان الكلام يرد المالك الصا
بل قد قيل ان كانا عرفنا ان عرفناه قد يفيد تقرر الحكم ونقوتها يتضح الحكم بان احواله
التي هي كماله ليست على ظاهرها وانما اراد ان يكون كلامه المذكور واقع بقرب ذلك الفصل وانما
اليه توسعا نقول السارح ولو سلم ان كانا انما لا نعلم انه اراد بقوله كما يطلع على ما به
خلاف ظاهره بل يرجح عما جسته فيبطل ذلك التوجه ولو سلمنا انه اراد به خلاف ظاهره
فليجعل كلامه اشار الى ما ذكره في قوله لا يثبت انت لولا يلزم منه حمل المالك على غير المصطلح
ولا يرد عليه التبرر مستفاد والعدم والالتفات للنوع للخصص كان اولى بالسلف الا
مخالفة ظاهر احواله ولا ظهر وانما كان اظاهرا لان احواله عا ذلك الفصل صرحه فيخرج
لتراعي وقد ورد في ذلك الفصل هذا البحث الذي شئت المالك لاصطلاحه ولا يلزم على
هذا التوجه الا ان السارح اشار به باب المالك لاصطلاحه اشار به الى السارح ناكدا
اصطلاحا حيا ولا يابى به فانه يصرح في كبره لا يواب مائلة ما ليس منها بل يتناسبها
ولا يدفع هذا التوجه بالمالك المعنوي وهو مطر فانه اذا قال احواله زيد فانه احتلانه احواله
لرسول حاله غير نفسه بها وتلفظ بزيد مكان عمرو لئلا يتوهم ان بعضهم لم يحسن الا انك
لم تقتد بهم الى اطلقت القوم وارتدت به من عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فاما المالك
يدفع توهم عدم الشمول لفظ القوم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض في الواقع
الكلنا على انهم في حكم شخص واحد وذلك لتعاونهم واشتراك مصالحهم واشترار
مضارهم ورضي كلهم بما فعله بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول لفظ القوم
اذ علم انه اراد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم
وانما نسب اليهم لانه لما ذكرنا ان في الكلام مجازا اسنادا وان في كون المالك بطل

هذا الكلام لا يخلو عن غيب
فان قيل ان كان الكلام
مكتوبا في كتاب
او مكتوبا في
كتاب
او مكتوبا في
كتاب

انما قاله فلفظ هو ان يكون
جواز ان يكون في لفظ القوم
بان يراو لفظه

واخوانه دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فلو اذ اقلنا جاز القوم كلهم فلو لم يلاحظ
والشمول احاد القوم قطعا ولا يلزم في ذلك احاطة النسب وشمولها لشمول الاحاد الا ان
قوله كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الاحاد ومع ذلك حمل المالك الفعل المنسوب الى جميع الاحاد
صادرا عن بعضهم واعلم ان النسب الفعل الواقع والبعض الى الكل وجه آخر وهو ان
وقوعه فيما بينهم وح يكون المجاز لغويا انما في اللفظ التركيبه وانما في لفظ الفعل والمالك بطل
يدفع هذا التوجه ايضا فاما لا دلالة لا يجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم
ذكر بعض كلامه الحنفية في اصول الفقه لرفاد اجمعون في لانه الدلالة على انهم اجمعون
اجتمعوا في زمان واحد على السجود كانه قيل سجدا وكلهم مجتمعون في ذلك الزمان تفرع وتعيين لا يثبت
لان اجماع الفقيه اذا اجتمعوا على احتمال المأمور به في زمان واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك
الزمان كان مخالفة بعد عن احواله الذي واغترض عليه بوجهه الاول انه يقتضى وقوع
اجمعهم حاله كونه مرفوعا وموقوفه ولكن ما اشار اليه السارح وهو ان اجمعهم في المالك مع
كل ولو لم يكن كل لم يفد اجتماع في الزمان قطعا وكذا ما هو معناه واجواب على ذلك ان قوله كانه
قيل سجدا وكلهم مجتمعون بيان لما حصل المعنى لا توجيه لاراءه الكانه وان كان مع كل الانزلة
اجل استئناف يدل على اجتماع فلا بعد عن ذلك كما لا يخفى على الاصلية في الكا
وهنا بحث وهو ان عدم الشمول انما هو زمان نوضح واللا هو قبل دفع توهم
الشمول وهذا ما يصح اذا اريد بالتجوز ما يتناول العقل والعنوي واما لفاخص بالشمول
العقل كما يشوبه كلامه في حيث قال واما كانه ان تقتضي بالده في لانه ان المراد بالشمول
كل السامع في حكم ذلك تجوزا او سهوا او شيئا فلا بد من التوضيح لعدم الشمول فانه تجوز لغوي
لم يندرج في التجوز المذكور على ان المقدس قوله بل لا يابى انه لدفع توهم ان يكون كائنا واحدا منها

هذا الكلام لا يخلو عن غيب
فان قيل ان كان الكلام
مكتوبا في كتاب
او مكتوبا في
كتاب
او مكتوبا في
كتاب

انما قاله فلفظ هو ان يكون
جواز ان يكون في لفظ القوم
بان يراو لفظه

انما قاله فلفظ هو ان يكون
جواز ان يكون في لفظ القوم
بان يراو لفظه

کتاب مولد الأبعد العاد
توم هوون

10

سواد کان بدو التخل اولان
فوق الامير سيفه ونظاميون بلردو
کند و صبح باغ غرقا

فاسان الحاحه اصاله
الكه حال النفع حاله الاله
لان مفعول كره حاله ان يدبر
عمر ويدبر حاله عمر و كذا
حال ان يدبر عمر ويدبر
حال

كتاب الفقه في الفقه

وادی

باب السبب في تركه
والتمنيات والحوادث في الافعال
المعروضة في العطف مع ٢٢ في العطف
فانها

علم من ان يكون عليه السلام
 السلام مد علي المحاطب
 راجع عند الحكم في الذكر
 بن لا فعال والمستقات بل
 اولى باسمه عن مسعة قلنا منع
 من لا يورثه في قوله اعلم انه
 من لا يورثه في قوله اعلم انه
 من لا يورثه في قوله اعلم انه

سلام او اسم الاثنى عشر

[illegible]

وَسَهْوًا وَنَسْيًا
عَنِ الْآيَاتِ

لنقول من غرارده لبعض لغز المخاطب مؤكدا للاستعمال على سبيل الكناية لا قيدان كما في بعضهم
 وزعم انه لابد من احد هما استعمال بطون الكناية والكتا لا يكون هناك ارادة السويض
 فلو كانا متعللين بطون اقصاح او الكناية وقصد بها السويض على انساني معنسان لم يكن
 سديهما لازم كما اذا كان هناك من يدعي انه مائل للمخاطب مع كونه بخلافه ففعل مثل ذلك لا يحل
 ونعني بانه ليس مثله وفيه تحجب لان الظن عند قصد ذلك المعنى لا يكون استعمال بطون
 الكناية لان كوني المخاطب غير تخيل لا مدخل في تقي المماثلة عند ذلك ان كان بل كونه في ذلك النحل
 غير كوني مائلا له وعلى اخص واصافه كما قيل فلان النحل ومثل ذلك لا يحل فيكون ذلك اللام
 الا لتقصيد المعنسان معا عن نفي النحل عن المخاطب بطون الكناية ونفي المماثلة بطون السويض
 وايضا لا يقع السويض بين الغيبة ولا اشارة بخلافه في الكناية **قال** وقد تقدم المسند المستحق
اول انظر الضمير المستتر في تقدم راجع الى المسند له مطلقا وان كلمة قد للتقليل ولتحول راجعا
 الى ما ذكره بقرينة سياق الكلام كانت للتحقق **قال** وانما فانه لا اول المسند له **الحل** العباد
 الواضح ان المعنسان السالبه الجسه صرحا نفي الحكم عن بعض كافرله وذلك بغير نفي الحكم
 عليه لا فله لانه متنازه لانه كمال الج **قال** ولا قرب لم يحل عطفنا على اخوت **اول** وانما كان
 اقرب لانه ان جعل عطفنا على اخوة فان اخذ الدخول مطلقا لزم جعل الخاص في العام وهو
 مسموع وكذا ان في الدخول بالناظر لفظا او رتبة وان في الباخر لفظا فقط لزم مع صرفه
 عطفه وجعل الخاص وج في الباخر وفيه بعد ايضا وليس ان تقول نفي الدخول
 بالناظر لفظا ونحو المعنسان المتقدم ولا محذور ان يلزم ح تعسدا ان على خلاف الظاهر لانه
 المعنسان لا تساعده ولو قيل المراد بالدخول بالناظر عدا اية النفي ان لم تدخل على الفعل العامل
 في كلمة كل والمعنسان باقي على اطلاقه بمرهال لانه المذكور فيها صرح عطف معنونة على اخوة

أي ان المعنسان لا بد له

ولا يحل مثل ذلك
 بطون الكناية

جواب لوجه

وإذا كان المعنسان
 لا يكون له
 المعنسان

المعنسان
 المعنسان

ولم يحج الى تقدير فعل وكان اقرب من حيث اللفظ مع انه لا استلزام المعن وكان السارح اراد
 تطبيق كلام المعن على كلام الشيخ وابناء الدخول حيز النفي على اطلاقه فاخترنا العطف على
 اخوت بذلك لما يدل فصار مجموع المعطوفين نفي الدخول حيز النفي وهذا الضمير عائد
 الى متعلل موهود في الذهن منهم باعتبار الوجود كالمظهر نعم الرجل **يؤمنان اللام في الرجل**
 للعهد الذهن كما اختار بعضهم وزعم ان اللام هناك لانه في قولك ادخل السوق حيث لا عهد
 بمركوبين مخاطبكم ورة كونهما للجنس لغوات لا بهام المقصود في هذا الباب ولجواز نفيه
 بزيادة مثلا وكجواز ثبته وجمعه واجيب بان المراد هو الجنس اذ عا لا حقيقة فلا بهام
 موجود كما في المعهود وصح نفيه بخصوص ايضا واما نعم الرجلان ونعم الرجل فاما راجع
 اليه وحيث لم يحج فلا استلزامه نفي او لا او جمع ثم عرف بلام الجنس وفي النحل على الجنس
 زمانا بالاعتساب المعن وعلم ان افاضل نعم رجلا عائد الى الجنس ايضا ولا يحل له
 والتعنف لان اخصا من المسند له حكم بدل مركبا على معارضة اياه فاحل على المعنانية
 عباد عنه تعنف ظا وايضا نفي كون الحكم بدعا بما ذكره من القابل خلاف الظاهر او
 ادخال الروح في ضد السام وترتبة المهابة لم يدخل بينهما حرف العناد لانها متعاربان فان
 لا اول ادخال الخوف ابداء والتم استزادة الخوف كاحصل حيث لم يقل انا العاصي
 هذا بين على هذه الاختصاص حيث جئت ابداء المظهر من المعن والمخاطب بدل الكل من الكل
 كونه المسكن ورت وعلل الكرم المعن واستدل بما ذكره بولع ليجعلكم اليوم العامة لا ريت
 الذي خير او الباقون على الر الذي خير او وصف مقطوع عن موصوفه لا ثم اما رفوع المحل
 ومنصوبه قالوا ولا يلزم لكون كل نعت متطوع بضم اجا نفعنا ما قطع عنه بل يكن هناك
 في الوصفه كان قولك ويل لكل مهوة لمة الذي جمع مالا واستدلوا على امتناع ذلك لا بد الى
 معن لفظا ومعنى للغة
 ومعنى فقط للمعنى

ومعنى الحكم على الرجل
 فلو كان

حار اللام
 نعم الرجل
 عايد الى الجنس

لا فله في الظاهر
 لا فله في الظاهر
 لا فله في الظاهر

لا فله في الظاهر

قوله لا بد من البدل...
قوله لا بد من البدل...
قوله لا بد من البدل...

بان البدل ليس له بدله...
مدلول الاول فلو ابدل فيه الظاهر من ضمن الحكم او المخاطب...
والجواب في السوف...
تخالف بذلك البعض...
ذلك يمنع اتحاد المدلول...
اتحاد الذات لا يتبين...
عاصمة المسئلة والكلام...
التكرار الموصوف...
والرسم الموصوف...
العاصي منه الحكم...
هو العوض...
الفرد لا يوصف...
وان لم يجد فيه...
بعضهم لا يرى...
انه اير...
ويزن...
من الدلالة...
قلوب...
فقد...
هذا...
الوجه...
الوجه...
الوجه...

قوله لا بد من البدل...
قوله لا بد من البدل...

قوله لا بد من البدل...
قوله لا بد من البدل...
قوله لا بد من البدل...

بتارة الخطاب...
بطريقه اخرى...
قوله بان...
حيث لم يبق...
مع ان...
لا لغات...
ولكن...
ما ذكر...
ويؤيد...
القوار...
ومض...
او جعل...
اختر...
هذا...
تغير...
واحد...
مع...
شروط...
السلوك...
هذا...
لغته...
العام...

قوله لا بد من البدل...
قوله لا بد من البدل...

قوله لا بد من البدل...
قوله لا بد من البدل...

قوله لا بد من البدل...
قوله لا بد من البدل...

قوله لا بد من البدل...
قوله لا بد من البدل...

قوله لا بد من البدل...
قوله لا بد من البدل...

ولذا في النقل القدرى كما هو ذهب السكاكي لا مضاف الى الكلام
هو الاول بالقصد الصحيح للضمير قوله على انه راجع الى خلاف مراده وجعله راجعا
غير ما يقرب كما توهمه سهوط كما لا يخفى على ذي فطنة وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال فنبه على
الحمل على الوصل لانه هو الاول لان بقوله لا ينفك لانه ان كان الغرض والى كماله
سياق كلامه قياسا على ما سبق يقتضى انه اراد بقوله ذلك الغرض ما يتطلب فانه ههنا منزلة
غير ما يقرب هناك ونوبه لانه لا يلفظ البعد والصواب للضمير قوله على انه راجع الى
الغرض المذكور اخيرا فانه ههنا منزلة خلاف المراد هناك وصرح بذلك في المعنى حيث قال على
لما دل على انهم لم يأتوا الغرض لا على السبب ولكن ان يجعل قوله ذلك الغرض انما
الاول والآخر على ما مر ان مقتضى حكم البعد وان تقول حمله على الاول صحيح بحسب المعنى
فان بيان الغرض والى كماله وانفع لهم من بيان السبب واعلم لمر صاحب الكشاف لم يجعل
ههنا لانه من تلقى السائل بعد ما يتطلب بل صرح بان السؤال فيها كان على حكمه والمصلحة حيث
قال فان قلت ما وجه اتصال قوله وليس لبيان ثبوت السبب وظهوره بما قبله قلت
فيلزم عند سवालهم عن الاهلة والحكمة في نقصانها ونماها معلوم لمراد ما يتعلل الله عز وجل لا لكون
الاحكام بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم ما
من البرية شي قال ويجوز ان يكون استناد الماذكر ان الاهلة موافقة للبحر ذكرها كما نواينفعلوا
البحر كان ناس لا ينظر اذا اوصوا لم يزل واحد منهم حايطا ولا دارا ولا فسطاطا من
باب واحد وحمل ان يكون مثالا لتقليد سواهم وان قلنا فانه كمثل من يترك باب البيت
ويدخل من ظهوره ثم قال ومعنى انوا السبب ما يوجبها باسرها لا يوجبها من وجوها الى
ما قبله من سبب لربها عليها ولا تفكروا والمراد وجوب توطئ النفس وربط القلوب على ان جمع

لان ما لا يقرب لا يقصد
اي لا يقرب من الغرض
لان غير مترقب خلاف
خلاف المراد فان الاول
عام مجرّد والى كماله
لذلك لا يوجب وجه
المعنى المعنى

واعلم ان في هذا الكلام
من فسر المعنى واما ان كان المراد
ما هو لا يخلو لم يكن من فسر المعنى
حديا ومع قوله المراد فسر المعنى

اعلم ان في هذا الكلام
من فسر المعنى واما ان كان المراد
ما هو لا يخلو لم يكن من فسر المعنى
حديا ومع قوله المراد فسر المعنى

افعال الله تعالى حكمة وصواب من غير اخلاص شبهة ولا اعتراض كذا في ذلك حتى لا يقال عنه
لما في السؤال من كلامهم في قوله تعالى ما وقع في نسخ المتن وبوم نسخ
في الصور فصنع كل نظم التفريل ههنا ففزع وفي موضع آخر ونسخ في الصور فصنع
قلت نعم ولكن فيها دلالة الى قوله والكلام بعد محل نظر قد يراعي ان اجواب
اخرى من خير منها وان دفع النظر عنها ومن قوله قلت لا خلاف في لاسم الفاعل والمفعول
لما قوله لا يبالى انسان منهم اجهلنا كان ام غرهين انما المجنة في القائل والخيال انما يكون
قبل لاسم فاذا كان لا لب عتيا ولا لم لست كذا في الولد ههنا قوله اي بول صايب
الحارث البرجمي **اقول** معاصيات صبا في الارض صبا وضربا اذا احتياث فيها قال
لا يصح صبا لصق بالارض ومنه سمي الرجل صاييا والبرجم قوم من قوم فالك ابو عبدة
منه مراد حنظلة بن مالك وعمر بن عتبة قال لهم البرجم وهي كواصل المفاصل الوسطى
ولها صابع واحد بوجهه وقيل اسم فرسه وقيل اسم غلامه كما تقولت
زيدا فام وعمر ومنطلق فيه عطف الجزية على لانه ونصحي بانه عطف قصة على قصة
تعلق مقتضى عنه ولا تهرمون قلم الناسخ والصواب ان زيدا فام وهما الجاهل
بحملها المعام لانها اشارة الى بيان ما يرجع به الوجه كاولي الكا او كماله على الاول والبيان
لر قوله لغرب هل يكونان يكون خبرا عن قيار ويكون المحذوف خبر ان كما جاز ذلك من ان
زيدا وعمر ومنطلق والبيان انه اذا جعل لغرب خبرا لان وقد رتب خبرا فان جعل من عطف
المفرد على المفرد فيلزم لجب لغيره موثقا عن قوله لغرب خبرا لانه لا يلزم تقديم المعطوف المقدر
على المعطوف عليه للمعطوف واذا جعل عطف الجملة على الجملة فان قدرا الجز مؤثما لزم تقدم المعطوف
بما على بعض اجزاء المعطوف عليه وان قدرا مؤثما لزم تقدم بعضه على بعضه والمختار في جمع الصور
ما ذكره على بعد تأخر يكون بعضا من سواها مقدمة على هذا ان
مؤثما لزم تقدم بعضه على بعضه والمختار في جمع الصور
على بعض المعطوف عليه وهو ان وتأخر بعض المعطوف وهو اسم ان وجبة

الخ

الاول

الاول

الح

لان على هذا القول
فان قيل لو كان المراد
ما هو لا يخلو لم يكن من فسر المعنى
حديا ومع قوله المراد فسر المعنى

مذاہیر علیہ سوال مؤید علیہ

[illegible]

المبتدأ على القوامر وتجدد الحوادث وحدوثه بمعنى تجدد الكل وحدوثه ^{بمعنى} تجدد الكل على المجموع
 مفهوم الفعل المركب من الزمان وغيره متجدد حادث ^{بمعنى} تجدد جوهري الذي هو الزمان وليس مقصود
 وانما المقصود تجدد المسند الذي هو الحادث وما ذكره لا يدل عليه فان تجدد الزمان لا يدل على تجدد
 ما يتقارنه بل المقارن للزمان الماض متلا جاز لا يكون متجددا احاطا فانه كضرب زيد وليس كذلك
 كعلم الله والصواب ان دخول الزمان الذي مرثا في التفرقة مفهوم الفعل يؤذن باعتبار
 التجدد في الحادث وذلك لان المسبب منها اكثر واعبارا لافتران على ما في الوجه اولى وان لم
 الدليل على اعتبار الحادث في الجملة الى بدل الافعال كما اقتضاه ما رتبته مخصوصه هو ان اهل اللغة تفهم
 منها ذلك وتفرق بينها وما ذكر من لا يبدان بيان مناسبة ما رتبته لا دليل مستل على الخط
 ولذلك قال السكاك في الفعل موضوع لافادة التجدد ودخول الزمان في مفهومه يؤذن بذلك فاما
 واذا استعملت الافعال كالمسند كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجازات من حيث الحقيقة ^{بمعنى} ان
 لغاها بيدا التجدد والحادث كما اشار اليه واما ان اردنا بالتجدد التجدد والتقصي شيئا فشا فالصحيح ^{انه} التجدد
 ليس اطلاقا في مفهوم الفعل وضعا بل لفهم مخصوصه الحادث او اقتضاء المعام وقد تضمنت
 المضارع الدوام التجدد في قد سبق كسب بل لافادة النبوت والدوام ^{بمعنى} لا اسم كعلم مثلا
 يدل على نبوت العلم الذي حكم به علمه وليس فيه تعرض لحديثه اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقصي
 او لا واما الدوام فانما سندا ومعام المدح والمبالغة لا مرجع الى اللفظ فان قلت وذكر
 الشرح ان كاجب ان اسم الفاعل يدل على حدوث دون الصفة المبنيه فليد وصرح في المعناج
 بان كوزيد عالم سندا منه النبوت صرحا باناء على الاصل لا اسم صفة او غير صفة الدلالة على النبوت
 قال الشرح عبد المعام لا تعرض في مدنى لا لرايات لا انطلاق فعلا كما في زيد طويل وعمر قصير
 وجعل المبتدأ في الصفة المبنيه متدرج في اسم الفاعل واما فرقهم من حاسي وحسن وضاهي وضيق

في بحث عدم المسند اليه
 في بيان قوله لا يما يدل
 عليه الفعل المضارع

على الفعل صم

فقد يوجب بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ جاز لا يعصده الحوادث بمعونه الواجب دون
 الصفة المبنيه اذ لا يعصدها وضعا لا مجرد النبوت او الدوام مع باقتضاء المعام وقد ينكشف
 الجمع في الكلامين بان قال يدل على النبوت اراد به نفي التجدد والتقصي بوجه اراده بما لا
 وهو احض منه ومعنى لا يخلص لان في نبوت كلام والظن كالمراد بالجدد هذا كقولك حدوث فان
 الفعل لم يعتبه بمفهومه وضعا التجدد والتقصي شيئا فشا كما في قوله تعالى ما هو الا قول الله تعالى فان
 لم لا تظن ان حصل منه جوازي او يوزن اوله وينزجيه بمعنى لم يحل على للمضارع ولا يعصده هذا
 المعنى كما سلف لان جعل ذلك معتبرا في مفهومه كافعال وضعا مستبعدا نظر الى الماضي والى الافعال
 الى تقع انما ويستمر زمانا لا لا بد من استعمال صيغة الفعل في تلك الافعال كانه غير الحادثة
 اشار الى انه مستثنى من الحكم ^{الذي} نفي خبره كان شبيهة بالمفعول وتدرج في نحو الا انه ليس قيدا
 للفعل وشبهه بل لا يراى ان الفعل هو متدرج في خبره الذي هو متدرج في حقيقته
 وايضا وضع الباب ذكر او لا الاسم والخبر باب كان مسدا وخبر كسب المعنى واللفظ
 كان وكقولك نظا من غير له طوق قيدا لذلك الخبر الذي هو المسند اليه فكذلك لا فاعلا
 للاخبار وثانها لان الاخبار متصفة بكان تلك الافعال ولا شك في الصفات مقيدة لموصوفاتها
 فكذلك لا فاعلا مقيدة للاخبار وتعلل غرضه واما الوجه الثاني مع خفاء واستغناء عنه يظهر الاول
 ان يتبين معنى ما قيل من ان لا فاعلا يدخل كالم لا اسم لا عطاء الخبر حكم معناه وقد بينى بيانه على
 نفس ما عرفت من ببحث قيل لا فاعلا لافادة ما وضع لتعريف الفاعل على صفة وزاد على التعريف
 قيدا بغيره تعالى على صفة عن مصدر ذلك الفعل احراز على الافعال الباقية فانها وضعت لتعريف
 الفاعل على صفة من مصدره ولا حاجة الى ان الزمان لان المبادر من حوكم في اللفظ وضع لذلك
 المعنى لذلك المعنى موضوع له لانه جاز ولا فاعلا لاسم موضوعه لصفة وتعريف الفاعل عليها معا

على الحدوث ايراد
 نبوت مطلق
 قال يدل على
 خبره في قوله تعالى فان
 في قوله تعالى فان
 في قوله تعالى فان

ولا يقال الناقصة موضوع لتقرر الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة عن كونها فاعلا منطقيا
علم بادون النامه وقوله اعني تلك الصفة مصدرة عن كونها فاعلا مع قوله ويزا مع قولهم انها لا تعطى
الحكم صفة لا يقتضي كونها فاعلا مع قوله وجعل اضافته الى معناه بمانه لا بدقة وغاية
ما يوجب له لسانا معناه صفة لا تقتضي كونها فاعلا مع قوله وجعل اضافته الى معناه بمانه لا بدقة وغاية
منه على الاستعمال في قوله فاعلا معناه صفة لا تقتضي كونها فاعلا مع قوله وجعل اضافته الى معناه بمانه لا بدقة وغاية
استمرار الفاعل على العلم فتكون الصفة مصدرة عن كونها فاعلا مع قوله وجعل اضافته الى معناه بمانه لا بدقة وغاية
للتفتيح في المثال حكم لا سالا لانه انما استعملها في الواقع وكونها فاعلا مع قوله وجعل اضافته الى معناه بمانه لا بدقة وغاية
بالعلم المصنف بالكون ان حصوله الوجه في الماضي وقوله انه مصنف في الماضي المصنف بالكون
ان حصوله بعد ان لم يكن الماضي وحسن هذا المعام على ان الوجه من نفاس المباحث
سواء اوله كحما وعده ثانيا نفاس وكل ذلك يتحقق بما قد وقع اليه ولا طائل تحته اذا
لست عنه عطاء وبيان الجزاء اريد حكمه بزمان او قد اخذوا كان صدقة يتحقق حكمه في ذلك
الزمان او مع ذلك القيد كدنه بعدد فيه او معناه واذا لم يقيد فصدقه يتحقق في الجملة وكذب
بمقابلته فاذا قلت اضرب زيد واراد ان استقباله كان محققا في وقت ولا وقت
الاستقباله كان صادقا والافك ذبا وكذا اذا قلت اضرب يوم الجمعة او قايما فلا بد في صدقه
من تحقق ضربك اياه وتحقق لك القيد معه فان لم تضربه او ضربه في غير يوم الجمعة او في غير حال
القيام كان كاذبا وكذا اذا كان العبد معفا كموكلا صر في زمان لا يكون صادقا ولا حالا ولا
فان الجزم يكون كاذبا وبالجمله انشاء القيد سواء كان معنفا او غير معنف يوجب انشاء القيد من
حيث هو مقيد فيكذب الجزم الذي يدل عليه وكس وقوله اضربه يوم الجمعة قايما مشملا على
وقوع الضرب منك عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة او مقارنا لحال العلم فلو فرض

انما هو في قوله فاعلا معناه صفة لا تقتضي كونها فاعلا مع قوله وجعل اضافته الى معناه بمانه لا بدقة وغاية

انما هو في قوله فاعلا معناه صفة لا تقتضي كونها فاعلا مع قوله وجعل اضافته الى معناه بمانه لا بدقة وغاية

انشاء العلم مثلا لم يكن الضرب المقارن له موجودا فينبغي مدلول الجزم فلو كان ذبا سواء وجد منك
ضرب في غير حال العلم او لم يوجد اذا عرف هذا فنقول اذا قلت ان ضربني زيد ضربه فلو كان
معناه اضربه في وقت ضربه اياي لم يكن صدقا الا اذا تحقق الضرب مع ذلك العبد فاذا فرض انشاء العبد
اعني وقت ضربه اياي لم يكن الضرب المقيد به واقعا فلو كان الجزم الدال على وقوعه كاذبا سواء وجد
منك الضرب في غير ذلك الوقت او لم يوجد وذلك بطريقين لانه اذا لم يضربك ولم تضربه وكنت
تبحث ان يضربك ضربه عند ذلك لم يكن صدقا فاعا فلو قلنا ان الحكم لا يخبرنا بتعلق ارتباط
احد الطرفين بالآخر لانا بالانتمى بين الجزم والجزاء وانما ذهب اليه المذاهب لانه كلام اهل العلم
كيف هو بصدق بيان معنوا العضاضا المستعملة في العلوم والعرف في صرح النحويين ان كلام
المجاز انما يدل على سببه لا واد مسببه كما وفيه شأن الى المقصود هو ارتباط بين الشرط والجزاء
بمع كلام الحكماء موافقا لاختلاف الناحية وبذلك لا غير فتنبه الى اهل العربية باسمهم ككلام
ظاهر ربما عاه الله ما رآه من جعل الشرط في قوله المستند صريحا للكلام وتقليلا للالتباس
وربما اوجه صحة ذلك ما قد يقال ان قولك ان جئت اكرمك على قولك اكرمك على غير محتمل او
وقت محتمل ولذا ذكر في الحكم الجزم في صدر كتابه ما يخص الجزم ورواه عن المعصود بالجزم المعصود
وقوله بلكل الجزم التنبه على مجموع الشرط والجزاء كلام واحد او على العرض لما صرح به كون
الجزاء معلقا لا معوقا كون الشرط معلقا عليه وما توهم فاسدا لان معنى المعلق والشرط مراد في
قولك على غير محتمل او وقت محتمل والالم يكن صريحا لما قد رآه واخر اوقع الجزاء انشاء كموكلا لهما
زيد فاكرمه كان ما ولا اى ان جاءك فانت ما قوبل اكرامه او بسحقى هو ان تؤمر اكرامه على قاتل اوله
فما لا اوقع جزما للمبتدأ يظهر ذلك كله لمن تأمل او اتق السمع وهو شهيد كان المادرمو
لان المادرمو مطوعا

انما هو في قوله فاعلا معناه صفة لا تقتضي كونها فاعلا مع قوله وجعل اضافته الى معناه بمانه لا بدقة وغاية

انما هو في قوله فاعلا معناه صفة لا تقتضي كونها فاعلا مع قوله وجعل اضافته الى معناه بمانه لا بدقة وغاية

بل انما يدعى كذا عند الرجوع الى مقام الجسم في المحاورات و لذلك ان يكون موقعه
 لا اذ ادون ان قال ايضا ان الرجوع الى موقعه لا اذ او المتساوي الطرفين موقعه لان واما المذكور
 رجع لا وقوعه فليس موقعه منها الا بالاساس ولا شك ان الحكم النادر الموقع راجع لا وقوعه
 فلا يكون موقعه ان الالف الكسرية بها مجرد عدم الجسم والرجحان في جانب الموقع وقد يطلق
 او يقال ان يدان النادر قرب الى كونه موقعه الا ان كونه موقعه اذا اللام الالف
 مصدبه نوع مخصوص بان يحل التكملة مثلا على التعظيم والتكثير او غير ذلك ولا مودة التي
 تفيد كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كان او نوعا واما ان في كل ما مطلق النوع او مطلق الوجود كما هو المبني من ظاهر التكملة كان
 القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 فكلما حصل كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 نوع وانواعها كذلك نوع منها مطلقا في قولهم وان مضى كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 ولا يظن وجب اختصاص احد لاسيما باذا او لا يظن بان كما لا فرق بين لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 نوعا العلم ان نوعه كان قصدا بكذا وان نول ان تعلم العلم ان كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 ولذلك تورد كلامها بان او باذا ولا يخصها منها باحد ها وان اراد العهد على مذهبها
 اجب على كذا بان اراد تعريف كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 قال المراد كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 بالمعنى الذي اخبرناه ولما كان كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في

هذا هو المقصود من قوله
 انما يدعى كذا عند الرجوع الى مقام الجسم في المحاورات

هذا هو المقصود من قوله
 انما يدعى كذا عند الرجوع الى مقام الجسم في المحاورات

المعروف هو كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في
 كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في لكون القطع حصولا كخصصا بوجه ما في

هذا هو المقصود من قوله
 انما يدعى كذا عند الرجوع الى مقام الجسم في المحاورات

لربما انما استعمل ان في هذا الشرط المعطوع به الواقع بينهما على انه لا ينبغي ان يكون صدورهم
 العاقل معطوعا به توسعا لهم ولا حاجة الى جعله محالا ادعاء ثم جعل ذلك محالا غير له مالا قطع
 بلا وقوعه فليس في طول المسألة فائدة جليلة من المبالغة العامة في التوسيع الى بعضهما المقام
 لا على الشرط انما هو وقوعه لا ريب ان لا يقال في جواب الاشكال المذكور ان عدم
 لا ريب وان جمع على تعدد الغلب معطوع به في كمال الكثرة مشكوك في راسبها وهو المعنى المستعمل
 في لفظ ان فلا اشكال في الجواب مع انه قد ذكره في رد على الغلب ج بصرفه في ان
 المستبعد بالارتباب وعدمه في كمال التباين في احوال وجوده لا ريب وعدمه في الاستعمال
 ان لم يجب استصحاب الافعال لا استصحاب كماله في الماضي والحال وذلك لعمدة دالة
 كان على الماضي لمحضه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا
 الزمان مثلا لعل لا يخرج عن كونها فعلا الناقصة كصار مثلا لان لا يقال الذي هو
 مدلوله لا يفهم من خبره حتى يحسن للدلالة على الزمان نعم لو افترضنا التعليل على مجردة كان في الاحوال
 المحضو لزم لربما في ذلك احوالها ولا محض عن الاشكال وذلك لان اللازم من
 توجه الغلب على المصدر السابق كون الشرط معطوعا بعدمه لا كونه محالا مستلزما المقطوع
 حتى يجاب عن من يزيل المحال منزله مالا قطع لعدمه فعلى لربما الغلب على وجه بصيرته الشرط
 مشكوكا كما قرر في المسائل المذكورة اعني قوله ان يتم عدت كذا في الذكر العاقل يحكم الغلب
 وفي ذلك ان مبالغة في وصفهم عزم بالطاعة ولا تضاد حيث جعل الرجال الكاملين
 في افعالهم واقوالهم دون النساء الناقصات العقول لادان اولئك في ملتقاه
 تغلبا في احدهما ذكره وهو الغلب نسبة العود اذ غلبت فيها على شعبي عزم ابتاعه
 والكتا تغلب الخطاب لذي هو شعبي عزم في الخطاب عليهم ومنه تغلب الخطاب على العاقل

ان ص

نحو انهم وزيد فعلنا فالقالب بل انهم قوم يجهلون من العاقل اعني تغلب الخطاب على
 القالب فلم افرده عنه فليس بل هو نوع من التغلب بمحاذاة وذلك ان الغلبة والخطاب
 هناك واجتماع شي واحد فان القوم كما جعل على انهم اجمع فيه جهل في جهة العيب وحيث الغلب
 ومنه ومنه وجه الخطاب من حيث اتحادها بالمبتدأ اذ انا تغلب جانب الدار المعنى
 على جانب المهنوم واللفظ هناك تغلب الخطاب على الغيبة ومنها تغلب الخطاب على الغا
 فالنوع واضح وجمع من سواك من المكلوف وغيرهم الظاهر لفظ غلبهم متناول غيرهم
 من العجم فان نظرا الى الواو او محض العمله كان في تعلول تغلب العمله على غيرهم من جمع
 في غير العمله جهتا تغلب احدهما حيث اخصاص الواو بالي العمله ولا في حيث الخطاب
 وهذا جاز في كل موضع غلب فيها الخطاب على الاصلح اصلا لربما يكون مخاطبا كانه مجهول او لا صا
 للخطاب تغلبا للعمله على غيرهم ثم مخاطبا ثانيا تغلبا للخطاب على غيرهم وهذا في كل
 قول مذكوركم فيه واعلم لخصوصه لفظ الواو ولفظكم لا مدخل لها في اجماع التغلبين
 في غير العمله في كل واحد من الاشياء بل ذلك لاختصاص الخطاب بالعمله لا منع لربما
 مخاطبة كلام واحد ان من غير عطف كما في قولك انت بازيد وانت باعمر ورجلان فاضلان
 وقولك بازيد وبعمر او غلبه او جمع كما في قولك انتما وانتم وما زيدان وما زيدون فالقالب
 قولهم تعلمون صفة جمع يجوز ان مخاطبة متعد ومنه تغلب فليس الا في قولهم وما زيد
 مخاطبة لا يصح لربما في تعلمون على حصة الخطاب والالتفاتا خطابا في كلام واحد مجرد لئلا ذكر
 والعطف غيره لان الحكم معلوم بعبارة خلقكم لا بعبارة اعبدا وذلك لان العطف لا يكون
 لربما يكون للترجيح المحكم لا محالة علمه ولا مخاطبة لان العبادة منهم ليست لربما القوي بل
 لربما التواب واذا تعلل بخلقكم بعد ذلك العطف مسبقا للارادة مشبهها لها بالترجيح على كل

اقول

منه ان كان في قوله
ولا يجوز ان تغلب

على باليد من حاز التغلب
ما كان في قوله وما زيدان

ما كان في قوله وما زيدان
ما كان في قوله وما زيدان

ما كان في قوله وما زيدان
ما كان في قوله وما زيدان

ان ارتفاع المجهوب كان لفظا على حقيقة في هذا المعنى خصوصه لعلها فيه دون لا شقان
 الذي هو ارتفاع المكون او من مسموله فيها مجازا او سلا لان العرجي بذلك المعنى مستلزم لارتفاع
 كانه قيل لا خلقكم ومن قبلكم ورايتكم ومنهم النور ويكفي هذا الاستيعان بمسئله شبه حال
 خالقهم بالحق انهم في ان خلقهم واقدرهم على النور ونصب لهم الدواعي لربها والنور
 عز كما مضى بذلك وجودها ارجح وعديمها بحال المرحي العاكس الى المرحي منه القادر على المرحي
 ويتركه مع رحمان وجوده فيه ويكفي من مسموله في الغايه مجازا دون الغرض فلا يلزم من اشتغال
 وبين الوجوه لا يجري في فعله لاجل متعلقه بقوله اعدوا كما شهد به الفطاه السليمه
 ما قد روي وهو جعل الانعام وارضها ازواجا. هذا العدد يصرح به في الكشاف في المنهاج
 ثم نقول ما دون الشارح وهو جعل لكم من الانعام ازواجا ولما كان فيه تصريح بوجوه المنفعة
 خلق الانعام ازواجا الى التاكيد ولا منان بذلك علمهم كما ينبغي لكنه لا يفسد كون الخطاب في ذلك
 خاصا بهم بل سياق الكلام وبجاءه النظم على المضاء العموم في الخطاب ذلك انه تعالى ذكره
 التاكيد منه من منشاء التاكيد والبقاء وذكره في الانعام ايضا ثم صرح بان ملك الصفة منبع
 التاكيد ومعدنه فالذي شهد به الذوق السليم والطبع السليم لسان كونها منشاء ومعدن التاكيد
 والبقاء منها والاحتياج معا والالكان المناسب لعدم بيان ذلك على ذكر الانعام لانه من ثمه
 خلقهم ازواجا ولا يعلق له كذا في الانعام ازواجا فالاول التخصيص هذا العدد ويجعل الخطاب عاما
 ولا مدح في اختيارهم جعل خلق الانعام ازواجا مسفوعة راجعة الى التاكيد لانه قيل خلقكم ازواجا
 وخلقكم من الانعام ازواجا فكيف لكم واياهم في التاكيد والبقاء والتاكيد في محاصل ان في خلق الانعام
 ازواجا كمالها بالناس او ابتداء كما في خلق التاكيد كذلكهم ذلك واما الخلق لا نعام على ما من
 الصفة النافعة لها انما هو مسفوعة خالصه للتاكيد فقد علم سياق الكلام وصرح به في مواضع اخرى

ان هذا العدد يصرح به في الكشاف في المنهاج
 ثم نقول ما دون الشارح وهو جعل لكم من الانعام ازواجا ولما كان فيه تصريح بوجوه المنفعة
 خلق الانعام ازواجا الى التاكيد ولا منان بذلك علمهم كما ينبغي لكنه لا يفسد كون الخطاب في ذلك
 خاصا بهم بل سياق الكلام وبجاءه النظم على المضاء العموم في الخطاب ذلك انه تعالى ذكره

ومنه فطلب ما وقع بوجه مخصوص عاما وبعينه في الوجود جعله في نوعا من المعاني على
 حدة ولا والى الارتفاع في طلبه لا كثر على الاقل وحسن فان ذلك يكون في نسبة وصفه بخصائصه
 الى الجمع كما في العقودون وقد يكون في خلافه لخصائصه بالاكتر على الجمع كما في قوله بما قدمت ايديكم
 فان اكثر افراد جنس العمل نزوا ويا لايدي فاقدمت ايديكم بخصائصه بالاكتر وقد اطلق على الجمع ولكن
 لم يخله راجعا الى طلبه لا كثر وحسن على الاقل في النسبة فان ذلك يكون في النسبة لا سئل كما
 في العقودون يكون في النسبة المطلقة فان عدم لايدي واقع على اكثر افراد جنس العمل ورجع
 واقعا على الجمع طلبا فبقية عنه بما قدمت ايديكم كقولكم طلبنا كوان جاء كزيد فامر
 لانه فعل اسبغى الى لاله على كدوت في المسبيل لانه صريح على ان مثل ذلك اكرم زيدا
 بظاهره على طلبه كالاكراه في الاستبصال فمضى الطلب كالحاصل كالحال على حصوله كالحاصل
 المسبيل الا اذا اول ان تحمل اللفظ بواسطة الترتيب على الطلب لا سبغيا كما في الجملة كاسم الدالة
 بظاهرها على بغير مضمونها حالا فلا فرق بينها في مخالفة الظاهر والاكراه كما في قوله فاما ان يعلق على الرطاسي
 حيث هو مطلقا فيل اذا جاء كزيد فامر ما ذكره من مضمون مع ما ذكره من ان الطلب كالحال تاويل
 الطلب الجزئي واما ان يعلق عليه حيث هو مطلقا فيل اذا جاء كزيد فامر ما ذكره من مضمون مع ما ذكره من ان الطلب كالحال تاويل
 يوجد كرايه مطلقا بمنزلة كالحال فيل اذا جاء كزيد فامر ما ذكره من مضمون مع ما ذكره من ان الطلب كالحال تاويل
 وبالحال لا يمكن جعل الطلب كالحال فيل اذا جاء كزيد فامر ما ذكره من مضمون مع ما ذكره من ان الطلب كالحال تاويل
 كدوت في المسبيل على رد لاله على كدوت في المسبيل استبصال الى الطلب بل الى المطاع
 مع انه يدل على طلب حذونه في المسبيل ثم القائل بقا ويل الى ان الطلب الجزئي انما ارتكبه ليرتبا
 له ملاحظة كونه مسبيا للشرط على ما يقتضيه علم المجازاة فان الطلب المسبيل من اكرم وان
 اعني باعني للطلب عليه كونه حيث هو مسفوعا منه لا على ملاحظة كونه مسبيا

ان هذا العدد يصرح به في الكشاف في المنهاج
 ثم نقول ما دون الشارح وهو جعل لكم من الانعام ازواجا ولما كان فيه تصريح بوجوه المنفعة
 خلق الانعام ازواجا الى التاكيد ولا منان بذلك علمهم كما ينبغي لكنه لا يفسد كون الخطاب في ذلك
 خاصا بهم بل سياق الكلام وبجاءه النظم على المضاء العموم في الخطاب ذلك انه تعالى ذكره

هذا هو الحق لا يشك فيه
 في كل شيء لا يشك فيه
 في كل شيء لا يشك فيه

في البيان أولاً في الشرط وثانياً في الجواب اعتماداً على الظاهر المعنى ولم يرد له على الجواب بالشرط إنما هو
 يجب الاستماع كما ينبغي بل يجب المحقق أنا نعرض لوصف الاستماع ليدل على الحق المحقق
 في السمع بعد ذلك لا كمنع فالاستماع في نفسه غير الغرض المذكور في نفسه غير الاستماع لا لأنه لا يشك في
 فيها تشبهاً على ذلك المعنى اللازم فكل السمع عبارة عن كونها معناه المتبادر ولو فسرته فغيرها
 كمنع مع الاستماع لا ما لم يرد قوله وأما رباب المعقول وقد جعلوا قوله فإذا انصفنا وجدنا
 استعمالها على قاعدة اللغة أكثر لكان قد فعل على ما عدلهم كما في قوله لو كان فيها الله لا الله
 بل هو منهم وظاهر هذا المعنى الكبرياء هو كذا وصانع لا اصطلاحاً لا رباب المعقول ولكن كناية
 الكرم واردة على معنى وصانعهم وقد جعلوا كما في أن انصاف المعنى المعينة عند أهل اللغة
 الواردة في استعمالهم عرفاً فأنهم قد قصدوا الاستدلال على كون العرفه كما قال الكرم في
 البلد فنقول لا إذا لو كان فيه كمنع محلاً فاستدل بعدم كمنع كونه في البلد وسمي على
 البان منبه بالظن البرهانه كنهه على استعمال المعنى الأول في المعنى الثالث الذي سذكره في ثم
 العبد ضيق لولم كنه الله لم يعصه وسعمل بهذا المعنى لولا انصاف كونه لولا كراماً
 لا نثبت على كذا هذا انما هو على ما ذهب اليه حيث زعم أن كلام الواح بعد لولا فاعمل الفعل
 قد كنه في قوله لوذا سوار لظن واستقر بعضهم قايلاً للظاهر منها أنها لولا التي تفعل
 لولا الاستماع التي دخلت على ما سبق بعد دخولها على انصاف الفعل ومعناها مع لباقي انصاف
 على ما كان كما سبق مع سائر حروف المعنى لولا على كنهه لولم يوجد على كنهه من متنى لاول
 اعني انصاف وجود على وانصاف انصاف بنوب من كنهه لولا معنونه بنوب لاول وانصاف انصاف
 كما فاده لولم يوكك لولم تاتى لتكمل فعلها لولا كونه لولا كراماً لا نثبت مع لولم يوجد كراماً
 لا نثبت منهم لولا انصاف لازم لعدم كراماً الذي لزومه لنقضه اولى فلم يسمي انصاف على كنهه

هذا هو الحق لا يشك فيه
 في كل شيء لا يشك فيه
 في كل شيء لا يشك فيه

لا يشك في ذلك

لكراماً وعدمه واما على مذهب البصريين العالمين بان لولا كلمة براسها ولست لولا داخله على لولا
 كانت اياً ما لوجب اذا حذر فعلها وجواباً ان يكون معنونه كما اذا حذر الفعل بعد لولا وجواباً ان
 المرفوع بعد انصاف وجزه موجود او حاصل فالبصائر والمحال المذكوران وجود لكراماً مانع
 من وجود انصاف فكيف منهم استمران على تقدير كراماً وعدمه واما قولك لولم تكرر مني لا نثبت
 فدل على لوجود انصاف لازم لعدم لكراماً فكون لازم لكراماً انصافاً ومسمى حال لكراماً و
 عدمه وكيف يصح لوجوده كلام الحكم على و قدس انه فبان اهل في الشرط
 هذا تشنيع شنيع ويقع فيه من ضعف ضعف ان لا تشبه على ذي درجتي في راية التوجه ولا ذل
 مسكن في صناعة المناظرة ان المحققين الشرطيين المذكورين لا يتحاشان بان يترجم ذلك العايل ساء
 بما عدم حصول انصافها اياه لانصاف كلمة الشرطه الى جعلها ذلك العايل كبرى اول انصافاً لزوجه
 الشرطيين لم يرد لولا على اورد ما فاسا لانساج ذلك المعنى كنه اهل شرط لانساج لولا
 يعول على من يترفع عن متغير بل اراد منع كونه قياساً منجهاً او جعل انصاف الشرط سنداً له وعلامة
 لعدم ارادة العكس وهذا القدر يدفع الشبهة ولا حاجة به لتجيء الى تلك الوجهة واما قوله
 واما غلط في انصاف ذلك النمط اذ ليس بسلط العكس واكمل عدم استعماله النسيج بما لا يجوز الجمار
 عنده في دفع السؤال بل هو بما لونه في قوله تنزل لا بعد نزول كنه ما كنه في كل تعليطه
 ان التنزل لا حذر عن كنهه لا سطره استعمال لولم فصيح الكلام في المعنى كانه فانه فلس في
 ندفع تلك الشبهة راساً وهو المط الذي يذرك وسوءه فكون تعليطه في كنهه يضحى المطلوبه
 وهو عارء الفاعل واحول كوزان كونه التولي منفساً مسبب انصافاً لانساع كما هو مسمى
 اصل لولا اوله في كنهه لان بيان كون التولي منفساً مسبب انصافاً لانساع سمل
 على ان من احدها ان لانساع سبب التولي وانك لولم كنهه منفساً في الواقع لانصافاً سببه

لولا الوامك

شرطه

خارج عن الشرط

ولما كانت انما التولي عنهم لا مدخله في ذمهم ولا هو مناسب لقام المذمة والتوبيخ خلاف
دوام التولي لزوم على قدرى لا سماع وعده فان قلت اذا لم يكن سماع لم يتصور قول
واعراض فكيف يصح استمران على التودير من قلت مع لانه على ما ذكره الكافي لو علم
في هؤلاء نعم الكرم خير الى انفعاء باللفظ لا سمعهم للطف بهم حتى سمعوا سماع المصدق ولو
اسمعهم لتولوا ان ولو لطف بهم لما منع منهم اللطف فذلك منعهم الطاف وعلى هذا فالتولي عبان
عن عدم منع اللطف منهم وعدم انفعاءهم به وهذا مستمر على قدرى لا سماع اي اللطف وعدمه
فان قلت قد يردون لو سمعهم لتولوا بوجه اخر حيث قال ولو لطف بهم فصدقوا
الزهد وابعدهم ذلك وكذبوا لم يسمعوهم انما اذا اتوا فيه قلت هو ايضا محمول على الاستمرار
ولذلك عقب لا ترداد بالمدب وعدم الاستقام في الدين فالمنع لير الكفر والطلب للزوم لهم
لا سماعهم انما كما تعتد به او قدح في زوم ايامهم **قال** واذا كان لولا شرط في الماضي

اراد مع القطع باسما الشط كما مر فلم يعد التوب من العطف بالانفعا والله شاربوله
اذ التوب في السقوط والحصول الفرض لان العطف بالانفعا لازم للحصول الفرض كما سلف
قال ولو كان بالصبي ان لو كان في مطلق بالصبي **قال** يصنف تاسعة على مفارقة عذله

وسوق كايه الى ما ذكره جلد كانه لم ينطخ الغيصن وابساتها ولم تراجع انضاض السط فان
الكتب منها على صدره وقال بخدا والطويل ومطهرها **قال** في نضوء البارق المتعالي عذله
وهنا ما بين وما لي ثم قال نقت قوتيا والضارة حيا لها **قال** تواب لها من ايدي وجال وفوق
نزل على باب حلب والضارة نزل عذله وحله ابساتها **قال** فيا برك ليس الكرخ داري واتما
راني له الدهر منذ لاني **قال** شعور درخانه غم بوذن از بهت دوي باند واندر داي و بهت
دالوا او نوق ثم غوصوا اسرار تو جنت باند بر وجه من لوزي من داي كه هاني ارزي زان روي اعاشي از غش من باند
على نياق **قال** الكسب صحا

الاشيق جمع ناقة اصل
انوق ثم استقلوا
الضمة على الواو قد نوما
دالوا او نوق ثم غوصوا
على نياق **قال** الكسب صحا

ادخل في دجلة ليس لجذبت الماء وسلت عما تحت من المياه وخطت قلوبها على كفيها
على ما فلا حاجة الى جعل كلمة لولا اسبعا **قال** ولا ستمرا هو السحرة ولا ستمرا هو السحرة
انزال اللون **قال** ان معناه المقصود هو ما يكون من الخلاق من السحرة على غايتها لعلها السحرة
والسحرة لان غرض المستزاد استزاده اذ خال اللون والكمالات في المستزاد **قال** و
الظ هو كاول **قال** اما حب اللفظ وظ اما حب المعنى فلان غرضهم في وقوعهم في المسفة
والهالك انما يلزم من استمرار على اطاعتهم فيما يستصوبون في مقتبع فيما بينهم مستخلون
فيهم وفي ذلك من اخلال امر كاياله وانتكاس تدبر ما يتعلق بالرياسة لا لا يخفى على احد واما
مواقفة ايامهم في بعض ما يرونه فحينها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلاسعة **قال** ودخل فيه ما
اذ اصدق حكمة على المنكر **قال** لا يخفى عليك ان قصد حكمة المنكر مغاير لقصد عدم الكبر والعهد
ولكن في مجامعها وان كل واحد من القصد من متعل بافضاء النكير ففعل احدها اذ اخلال في
لا يخلو لا من صنف فالصواب ان يجعل كل منهما مقتضيا راسا كما في المضاحك **قال** واما حاله
المعصية لكونه منكرا في اذ كان الجبر واردا على حكمة المنكر كما اذ اجبر عن رجله فوكك عندي
رجل تصدقك فعل الذي عندك رجل او كان المسند له نكرة ثم قال لو كان المسند له معروفة لكن
المراد بالمسند وصف غير معروف ولا مقصود لا خصا **قال** واد صحت في جمع ذلك بان اسم
لكسها م جيد والمعرفة بعده خبره **قال** منهم من ذهب الى ان ابوك من ابوك مستبد
ومن خبره عدم علمه تضمنه ما بعض صدر الكلام وكذا الحال كم درها مالكم نعم مذهب سوب جواز
لاخبار معرفة عن نكرة مضمة اسما ما كونه ابوك او نكرة هي فعل المضاعف مع عدم على خبره
والجمله صفة لما قبلها كوررت برجل او ضلخته ابوه وعند غيره لالنكرة في من المثال خبر مقدم

الاشيق جمع ناقة اصل
انوق ثم استقلوا
الضمة على الواو قد نوما
دالوا او نوق ثم غوصوا
على نياق **قال** الكسب صحا

نزل فيك من آية المعرة قطرة يغث بها ظمآن ليس يسال ويغث البغ ان لا بل لو وضعت
بها في دجلة ليس لجذبت الماء وسلت عما تحت من المياه وخطت قلوبها على كفيها
على ما فلا حاجة الى جعل كلمة لولا اسبعا **قال** ولا ستمرا هو السحرة ولا ستمرا هو السحرة
انزال اللون **قال** ان معناه المقصود هو ما يكون من الخلاق من السحرة على غايتها لعلها السحرة
والسحرة لان غرض المستزاد استزاده اذ خال اللون والكمالات في المستزاد **قال** و
الظ هو كاول **قال** اما حب اللفظ وظ اما حب المعنى فلان غرضهم في وقوعهم في المسفة
والهالك انما يلزم من استمرار على اطاعتهم فيما يستصوبون في مقتبع فيما بينهم مستخلون
فيهم وفي ذلك من اخلال امر كاياله وانتكاس تدبر ما يتعلق بالرياسة لا لا يخفى على احد واما
مواقفة ايامهم في بعض ما يرونه فحينها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلاسعة **قال** ودخل فيه ما
اذ اصدق حكمة على المنكر **قال** لا يخفى عليك ان قصد حكمة المنكر مغاير لقصد عدم الكبر والعهد
ولكن في مجامعها وان كل واحد من القصد من متعل بافضاء النكير ففعل احدها اذ اخلال في
لا يخلو لا من صنف فالصواب ان يجعل كل منهما مقتضيا راسا كما في المضاحك **قال** واما حاله
المعصية لكونه منكرا في اذ كان الجبر واردا على حكمة المنكر كما اذ اجبر عن رجله فوكك عندي
رجل تصدقك فعل الذي عندك رجل او كان المسند له نكرة ثم قال لو كان المسند له معروفة لكن
المراد بالمسند وصف غير معروف ولا مقصود لا خصا **قال** واد صحت في جمع ذلك بان اسم
لكسها م جيد والمعرفة بعده خبره **قال** منهم من ذهب الى ان ابوك من ابوك مستبد
ومن خبره عدم علمه تضمنه ما بعض صدر الكلام وكذا الحال كم درها مالكم نعم مذهب سوب جواز
لاخبار معرفة عن نكرة مضمة اسما ما كونه ابوك او نكرة هي فعل المضاعف مع عدم على خبره
والجمله صفة لما قبلها كوررت برجل او ضلخته ابوه وعند غيره لالنكرة في من المثال خبر مقدم

الحمد لله الذي جعل
الرجل اشد من
فروجه ووجهه
وما وقع من جود
سهره على لسان
الحمد لله الذي جعل
فدا بلام مدح الرجل

نزل فيك من آية المعرة قطرة يغث بها ظمآن ليس يسال ويغث البغ ان لا بل لو وضعت

كأنه مذهب غير مذهب لكان المطالب بالسؤال حكما يكون الباب فيه محكوما عليه واخصوصه محكوما
بها فلا يطابقه الا لربنا الباب زيد لكن هذا السؤال على هذا المعنى واما جواب عما ذكره الوجه
بغيره عن المصود الذي هو ايراد نظره قوله واولئك هم المفلحون على تقدير العهد لان اليهود
وقع محكوما به واكثر من هذا النظر انما يصدر عن صدره لا تأمل ونظيره من بعده غيره فليدرك له
فلذلك انشأ فيما بينهم واستمر واعجب منه لربنا سارح ودينه على ما فضلناه فلم يبقه وقال فيما
جمعه واكثر من هذا الباب في باب من الباب في ريعه از يد الباب ام عمرو ام غيرهما فبقي لرب
سحاب لرب الباب بتقديم زيد لكونه على وفاء السؤال فلما منقوض بعولهم قام زيد في جواب
من قام ولم تدرك ان القاب في قام زيد هو المطابقة للفظ حيث كان السؤال جملة اسمية واكثر
فعله لا المطابقة للمعنى الى حكم على المعنا بوجوب عاتهما كوز داخوك واخوك زيد وزيد
الباب والباب زيد حيث قالوا انما يقدم ويحكم على ما يتصور لربنا مخاطب طالب الحكم عليه قال
صاحب المنهاج بعد افاضل هذا المعنى واذا تأملت ما تلونه على كل اعترك على معنى قول النحويين لا يكون
لعدم الخبر على الجند اذا كانا معرفين متقابلين ايتها ورحمتك هو المتبادر واما المطابقة للفظ
فاو استحقاق على انا قد جمعنا حصولها من قام وما كجاب به حتمه ولفاقت صوتها
وقد رطاما اول اطلاق المحرك زيد انسان او قام هو مفهوم الانسان ومعلوم العالم على
بما هو المشهور فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية حيث من كان ما جعله دلالة على اخصر
المعنى جازيا بعينه في الخبر المنكر ويصير منقوضا به ولربنا موضوعا للماهية بعد وحيه مطلق
اعني مفهوم فرد ما منها فذلك لربنا ما ذكر لان هذا المضمون لفظا اخذ زيد واخصر فيه لربنا لا يكون لربنا
فرد آخر والا لصدق عليه هذا المضمون اعني مفهوم فرد ما منه فلا يكون متحدا بزيد مخصصا به والقول
بانه لا يلزم واتحاد فرد وافر لولا انساني بزيد اتحادا سائرا فزاده به مخالفة مراتب اشتباه

كأنه مذهب غير مذهب لكان المطالب بالسؤال حكما يكون الباب فيه محكوما عليه واخصوصه محكوما
بها فلا يطابقه الا لربنا الباب زيد لكن هذا السؤال على هذا المعنى واما جواب عما ذكره الوجه
بغيره عن المصود الذي هو ايراد نظره قوله واولئك هم المفلحون على تقدير العهد لان اليهود
وقع محكوما به واكثر من هذا النظر انما يصدر عن صدره لا تأمل ونظيره من بعده غيره فليدرك له
فلذلك انشأ فيما بينهم واستمر واعجب منه لربنا سارح ودينه على ما فضلناه فلم يبقه وقال فيما
جمعه واكثر من هذا الباب في باب من الباب في ريعه از يد الباب ام عمرو ام غيرهما فبقي لرب
سحاب لرب الباب بتقديم زيد لكونه على وفاء السؤال فلما منقوض بعولهم قام زيد في جواب
من قام ولم تدرك ان القاب في قام زيد هو المطابقة للفظ حيث كان السؤال جملة اسمية واكثر
فعله لا المطابقة للمعنى الى حكم على المعنا بوجوب عاتهما كوز داخوك واخوك زيد وزيد
الباب والباب زيد حيث قالوا انما يقدم ويحكم على ما يتصور لربنا مخاطب طالب الحكم عليه قال
صاحب المنهاج بعد افاضل هذا المعنى واذا تأملت ما تلونه على كل اعترك على معنى قول النحويين لا يكون
لعدم الخبر على الجند اذا كانا معرفين متقابلين ايتها ورحمتك هو المتبادر واما المطابقة للفظ
فاو استحقاق على انا قد جمعنا حصولها من قام وما كجاب به حتمه ولفاقت صوتها
وقد رطاما اول اطلاق المحرك زيد انسان او قام هو مفهوم الانسان ومعلوم العالم على
بما هو المشهور فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية حيث من كان ما جعله دلالة على اخصر
المعنى جازيا بعينه في الخبر المنكر ويصير منقوضا به ولربنا موضوعا للماهية بعد وحيه مطلق
اعني مفهوم فرد ما منها فذلك لربنا ما ذكر لان هذا المضمون لفظا اخذ زيد واخصر فيه لربنا لا يكون لربنا
فرد آخر والا لصدق عليه هذا المضمون اعني مفهوم فرد ما منه فلا يكون متحدا بزيد مخصصا به والقول
بانه لا يلزم واتحاد فرد وافر لولا انساني بزيد اتحادا سائرا فزاده به مخالفة مراتب اشتباه

المعارض بالمرور عن منوم فرد كان مثله ما صدق به علمه فان المحو في المتكر هو كقولك
ولم يزل منه لا يحضر كما عرفه وان المتكلم يظهر بطلانه لانه لم يكن عن زيد فلا حمل حصه وان
كان غوه لم يصح له ما يجازي زيد انسان بحسب نفس الا فرادى اما انما فلان صدق فرد وكان شاني
على زيدا الجز المتكرر سلم صدق ما ههنا لسان علمه ولم يزل منه انحصار كما فيه واما انما فلان
ما ذكره من انضواء الصدق في الحمل لا محاد ولا انحصار سلم لولا صدق عام على خاص اصلا
فبطل العموم مطلقا ووجه وحل البسمة لاجل الوجود الخارج لا سلم انما المهور
في انفسها ولات او بها مجاز لربنا احدهما بالآخر وبنا ليراجع فكل من كل واحد من المنة
حصه منه كما كقولنا بالمكان الى انواعه ولاولى في عرض عن اشكال من المجازات فانها تتعد
في هذه الصناعة فضولا وليس على اذا قلنا زيد لا يدرع وصد الجبس فان حملنا على الاستغراق
فاكسرت ولا معنى للحمل على ادعاء اتحاد منوم الجبس به اذا لو ارد صدق علمه لصانع العرف
ظاهر الحصول المقصود بالمتكر ايضا ووجه لا يوجد الجبس في وانه ادعاء وهذا المعنى مغاير لما حصل
والحمل على الاستغراق ينبغي الاسم بغير ايل لعدم تبه اعلم انه وقد سبق لهدائمه فمنازل الشيخ
عبد العاقل فما من من الجبس الموقوف على اللام مع غير ما ذكره معنا فالحاصل ان الموقوف على الجبس
ان جعل مبتداء فهو مقصور على الجز سواء كان الجز موقفا بالام الجبس وعنه وقوله وان جعل
خبرا فهو مقصور على المبتداء فان لم يبق الموقوف على الجبس ان جعل مبتداء كما في قولك
لا يدر زيد فاذا قصره على الجز وان جعل خبرا كما في قولك زيد لا يدر فاذا قصره على المبتداء فاذا
كان كل واحد من المبتداء والجز موقفا بالام الجبس اجمل لكون المبتداء مقصورا على الجز ولا يكون
الجز مقصورا على المبتداء فاما اذا اتهم احدهما لا وجه فلهذا هناك قصر المبتداء على الجز اظهر
لان العرف من على فصل الاستغراق شمول جمع كقولك وذلك المبتداء انب اد العصفه الى

في المبتداء

تصديق

الذات وفي الجز الى الصفة وقيل ان كان احدهما اعم فهو المقصور سواء قدم او اخر كقولك الكرم
الستوى والستوى الكرم فان المقصود قصر الكرم على الستوى ادعاء ولم يكن سببا عموم من وجه
فيحال الى قرآن الاحوال كقولك العلماء الخاشعون اذ قد مضى ان قصر العلماء على الخاشعون وان
علمه فان لم يبق لاسم عموم في المقصود فلهذا كقولك ان يكون احدهما اعم منه هو ما
وليس ما صدق فانه واما دعوى لا تخاد فلا تخلف هو هنا المقصود سواء حكم بان اتحاد المبتداء
بالجز او بالعكس لكن لا يظن لان الجبس في سبب مع واحد ما صدق علمه الجز
هنا على ما قد ورد علمه النظرا جلالا ودينا في بفضله فلهذا بما لا يدر علمه فالصواب ان يقال
لان المعنى ان كل توكل على الله وكل يتوكل على الله وكل كرم في العرب فلهذا لم يكون الكرم
مقصورا على الانصاف لكونه في العرب لان كل فرد منه موصوف بكونه فلهذا لا يوجد عنهم ولا
يلزم وذلك ان يكون كل ما هو كائن في العرب موصوفا بكونه كرم يلزم قصر الجز على المبتداء
وهذا يظهر ان يكون الجبس في احد الله عند قصر احد على الانصاف لكونه لله هذا انما يظهر
لما قد صدقنا كل احد على ذلك ما قرناه في كلامه السابعة واما اذا قصد به الجبس من حيث هو
فانما يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاختصاص لانه قيل جبس الجبس بالام فلهذا
اختصاص افراده كلها به وليس كرم من قصر المبتداء على الجز بل هو المعنى يظهر لربنا الكرم
بالعرب اذ لم يرد به لكونه مقصورا على الخشوع في العرب لا يتعداه الى المختص بعربهم بل اريد به
بهم لا يتعداه الى غيرهم وهذا المقصود استغراق لفظ الاختصاص هو هنا واللام هناك
واما ان لا مثله فلو علم على قصر الجبس لم يلزم فيها اختصاص وقصر اصلا لان الحكم بان جبس الكرم
موصوف بكونه حاصلا في العرب لا سلم انحصار افراده فهم الجواز لربنا لهم في ضمن فرد
لغيرهم في ضمن اخر وكفى بما قرناه من المعاصد الجملية التي هم لغتها توضح كثره يتشارك فيها

كلا تركنا ما بينا الشارح عليه ما هو او من حيث العكس و هو انك ذكرنا الشرح في
دلائل الاعجاز الخ الظاهر في ذلك انت الحبيب نودى انت الحبيب لكن لم يذكر ذلك المحقق
اعتمادا على قوله ان حاله من قبل قصر الجنب بخصوص ما عبادت نفسه بنظره في قولك زيد
المنطوق حاجك و يلزم منه قصر مع محبة الله لانه من قصر ما هو غير النوع و يدرج فيها
ذكر سابع الال لانه قد هو مقدور و هذا العذر لا يعض جملته منفردة وكذا لا يعضه كون
الظرف ملاما على او يخص عن ضم المصطلح لان المعنى بالظرف يوجد على راس محله في فاده
التخصص و شئ منها لا يعض خروج المقدور كونه جنبا مخصوصا بمنزلة النوع و
انما خص حكم القصر بالاعتناء بكونه لان العصور و عدمه انما يكون فيما يتعلق به العموم و لا
ربما شئهم و عبادته ليعصر لاصح صيانة في الموقوف بالام العبد و ما في حكمه و لا غلام و
المضافات لا عموم فيها حتى يعقل قصرها على ما كانا موهبة الموقوف بالام الجنب و ذلك غير صحيح لان
المعهود في قولك زيد المنطوق يمكن ان يعصر على زيد و قصره اذا اعتقد المخاطب كونه غير
زيد و قصر بعض اذا تردد فيها فصار زيد المنطوق لا عمر و كذلك اخوك في قولك زيد اخوك و عمر و
في قولك زيد اخوك و غيرهم لا يصح في ذلك لانه قصر افراد لا شئ لا يعصر كونه عمر و مشا كان
يزاد و كونه لاج و المنطوق المعهود من مشا كان زيد و غيره و لعله اراد ان السوف
العهد بالام و ما في حكمه لا يعصر العصر كما يعصر السوف الجنب فلا يكون عرف العهد و يتعارف الطاق
الدالة على القصر فاذا اوصد المعهود قصره على غيره فلا بد ان يعلم بدليل بخلاف الجنب
فانه يدل على العصر اذا حمل على الاستفراغ و لا حاجة من الى طريق آخر و قد ذكرنا
قوله المص و انما قد يعصر الجنب فتدبر و اما قوله و عدمه فوجه صحيح ان مراده عدم الملكة الى
عدم العصر عما و انما ذكر فلا يعقل في المعهود قصره و لا عدمه بذلك المعنى و موهبة هذا السلف

قصر

في يصح مستدرك البان قطعا و مثل هذا الاختصاص لا يعمله العصر في الاصطلاح
اختصاص زيد بالمخاطب مثل ان زيد و لكان واقعا في الواقع لكنه في هذا المقام غير
مقصود بالكلية و لا بد لولا علمه به فليست بهم ان يسمى قصره في الاصطلاح لان الجنب الجنب
لا يكون محولا للمعنى فان زيدا مثلا اذا رتب صلة يتفرع منها معان كلمة تخلف عن علمه و لا يحل هو على
شئ منها نظرا ذلك الرجوع الى الفطرة السليمة و اما سلب زيد عما سواه فهو صحيح لكنه ليس بحل
حقيقة و ما وقع في بعض كتب المذاهب ان الجنب الجنب معول على واحد و ان كثر من كلامه لم يجر
قد توهم كثر من الخفاء لانه الواجب خبر مبتدأ لا يصح ان يكون ان شاء لان الجزاء
لا خفاء له الدليل الاول غلط ان شاء و ان شاء لفظا الجزاء من ما عباد لا شاء و من جوب المبتدأ و اما
الدليل الثاني فلم يرد به ان خبر المبتدأ يجب ان يكون تابعا للمبتدأ على ما يقع انه يجب ان يكون
الله موقوفة موجبة ليجوز ان هذا الوجوب يخص الكلام الجزاء و القصة الموحدة بل اراد ان
يجب ان يرتب نسبة الى المبتدأ بالنبوت سواء كان موقوفة او موضوعا او مسئلة فيها فدل
في ذلك الظرف في قولك اذ يد عندك اذ تدعى اذ يد حاصل عندك و اعتبار النسبة بالنبوت منها
ما لا ينبغي لربنا في ذلك لان المبتدأ انما يذكر لبيان النسبة الى بطون الطرف حاله احواله و يرتبط به
بوجه الوجوه حكم واحكامه و هذا فرق بين ضرب زيد و زيد ضربه فحكم بان زيدا لا اول
معول و في الكتاب مبدأ مع لرفع الفاعل واقع عليه الصورة من معا و ذلك لان ذكره لا ولى
بيان لا وقع عليه الفعل و في الثانية لبيان حاله احواله و حكم من احكامه و لذلك صرحوا بان زيد
ابن منطوق معناه زيد منطوق لا يعبى انما مفعول نحو الجمل لا نشأه طلبا لان او غيره و لكان
حاصلا معها لكنه قائم بالطلب و المنشئ فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالمكمل
وليس حاله احواله زيد لا باعبار تعلية به او كونه مفعولا في حق او اسماءه لربنا في ذلك

لا يلاحظ في وقوعه جنرا عنه من الكيفية فقامه قبل زبد مطلوب ضرب او مقول حقه في ذلك لا يلاحظ
 اكله بل على ما يلاحظ في سبيل ما فيه فساد من لفظ اضره طلب ضرب ومن ربطه بالمبتداء
 مع آخره فساد من كل ضرب زبد او امساعه واحمال المصدر والكذب حسب المعنى الاول
 لا يلاحظ في احكامها حسب المعنى الكما فظهر ما قررنا ان مصدر المولى لا يلاحظ في الواقع اخبارا
 للمبتداء في مثل قولهم بل انتم لا اوجب لكم واولهم اما زبد فاضربه ليس بمتعلقا قاعدا العربية بل هو
 مما يعضد على القواعد نعم من لا يلاحظ في اللفظ ولا في الضرب زبد او زبد اضره حسب المعنى
 فانه بعد ان يعضد محضا فالعضد النجاه انما وجب الاجل الى وقعت ضلته او ضفة كونه خبره
 لانك انما جئت بالصلة والصفة لتعرف المخاطب الموصول والموصوف من انصافها بمضمون الصلة
 والصفة فوجب ان يكون علماني مضمون الحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر ذلك الجملة
 الخبرية ومن من الجملة خبرية فان كانت كسبت واخوانها والطلبه لا لا واخوانه لا يعرف
 المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها والمالم يكن جنرا للمبتداء موفاه ولا يخصصها جاز لونه جملة
 ان شاء الله كما في مقامه واسما الى ما قبله الخارج ودرع فافقه ورد ما ذكره ههنا الشفاء
 مانع مخصوص في خبره للمبتداء لا مسلم لم لا يكون ههنا مانع اخر ثم قال وقد منع الجملة الطلبه صفه
 لكونها محله بغير محذور في اللفظ الكسب كسب الحار واليد في راسه الذب قط اي عذري
 مقول عنده هذا المولى كما مع خاله نحو لعت زبد اضره واقنله اي مولا في حق هذا المولى
 مفعولا تاما في باب ظننت كوجود التام الخبر تقبله فسادا ووجب لما ولى الحال ليكون
 ببناء الله في الحال وفي المفعول كما مر في باب علمي لصلح تعلق العلم به فاعلم ^{البناء للشيء} واما ما ذكره
 السج في لال لا يجاز وهو ان لا يتم شرك هذا المعنى الذي ذكره السج انه بعد المقول
 فلو كان من اخبار المبتداء اذا ما اضره عنه سواء كان جملة او مفردا فلا تعلق بضابطه

الخبير
 ازمودن

كون الخبر جملة والمقوله هناك على ما في المنهاج وجوابه ان المولى ان عدم المولى معصوم على
 لا تصاق به قد مر فيما سبق فربى قولنا ما انا قلت هذا وقولنا انا قلت هذا فاعلى
 فكل ذلك الفوق معى لربنا ههنا عدم الظهور في الاق حروف التي معى لربنا الفوق في حروفها
 وقع خطا او سكت محله فاذا انى محليه فهو لاخره لا يثبت محله ما سألها عن غير الدنا ويدرك
 ذلك عبارة الكف حيث قال لو اولى في الطرف لقصد الى ما يتوعد المراد وهو ان كما باا خوفه الرب
 لانه ولما جاز الساج ههنا ان يكون خوف النبي المعدم على المسند جوا والمسند له الماخو عنه
 فالماخو عنى ما انا قلت هذا منى لربنا الحذف المعدم على المسند له جوا والمسند الماخو عنه فيكون
 في معى انا ما قلت هذا وسطل ما اعتنى به واطهار الفوق منها ولعله لما ذكره من العادى يجعل
 خوف النبي جوا والمسند له او المسند فضلا الى لربنا المخرج به ووجه الحخصص هو ان كانت كما
 في اكثر الصور لا حاجة اليه كما في قولنا انا قلت هذا وقد مر حقه فليست الى ما في هذا الكلام
 والخطا والخروج عن العائنه اما الخطا فمحسوس لا يخصص ههنا في الكيفية كما عرف على معى
 ان ذلك لا يجاز الى غيركم وهو منى بكم ولى ديني لا يجاز الى غيري وهو منى بكم بناء على
 لربنا عذر محسوس ووجه لربنا على معى لربنا المحض بكم ذلك لادنى بدل بظاهره على لربنا محض
 بكم ودينى ليس بخصا بكم وذلك لانه منى اسرار كونه منى ومنهم وبذلك الكلام في قوله والمخص
 في ديني لادنى بكم ومنى محسوس في المثال المذكور اعني قائم زيد وكتاب قصر المسند له على
 كلال المحلل عازمه واما الخروج عن العائنه منى حيث انه لم يجعل عدم المسند مفعولا للمسند
 فانه وعاء الكمانه لما كان اول الاسانده من كماله اسناد الفعل الى المبتداء بطريق العصد والمسند
 هذا لا سئل مقدم على الفعل كلف من كماله خارج بموله في الدرجه الاولى بخلاف نحو قوله
 اذ كان لا سئل ولا في من كماله هو اسناد الفعل الى المبتداء كان من كماله اسناد الدرجه الاولى فكل

في المفعول مع حذره مضمون على وجه احدى المكون هناك فربما يكون على بعض مفعول
 عام مثل ان يكون الكلام لفظا كل احد ثم يقال قد كان كل ما يولم ان كل احد فلا شك ان العموم
 ج مضاف ودل المفعول ولا دخل للحذف بل الحذف لحد لاخصصار والكلام لم يصدق العموم
 في المفعول ووصول حذره الى تقدير عام او ذكر ان لا يكون هناك فربما عن الحذف ندل
 على اعتبار عام في العوالم فيوصل لعدم ذكر المفعول في المعام الخطا الى تقدير عام مبنيا
 على الوجود خاص دون اخرج لاجل المساوئ على الاخر فلا حذف عن عدم ذكر المفعول
 على ان الوجود مدخل في تقدير عام دون حذره على الوجه الاول فلو كان حكموا بان حذره المفعول
 قد يكون لحد لاخصصار وقد يكون للتعلم مع لاخصصار ولما لم يمتنع عند السامع احد الوجهين عن
 لاخر اشكل عليه لا وهو التلظان على التوفيق فلما علم ان فيه دقة اعبر بما صاحب المحتاج
 كعمى الكلام ليس بغير اعتبار المفعول بل لا بل والجمع مثلا واحدها معا بل لا غير
 وجعلنا بالاضافة اليه احدى اخرج المفعول عن ملحوظة بل يوافق على حالة واحدة
 مع تقدير المفعول فلو قدر ان لا المفعول لا في الالف المعنى فانها لو كانت تدل على ان الله
 لها على سبيل التوضيح ان التزم بما على حاله وصاحب المحتاج نظرا الى المفعول وهو الغنى
 المضاف اليها والمواشي المضافة اليهم وكل واحد منها معا بل لا خوف لو لم يرد المفعول لانه بعد
 المعنى وما زاد في نظرنا واضمح معنى وكان على المصنف ليرد ذكره بل كان لا حرج يمكن الاستدلال
 بان المصنف لم يذكر رد الخطا في الاشراك وما يتعلق به من الكلد يوحى اعما على المعايير
 بما سبق وامانه لم يعم بحثنا والاشاء فلان في مباحث الجوف كما اعتذر عنه السامع في
 ترك بعض اسباب لعدم **قول** و معلوم ليس العصر الا كذا على كذا فسقوى بازدياد
 الكلد لا محالة وما في مع فوا صاحب الكف **اقول** لا ينبغي ان كل ما كذا ليس كخصه ما في

على كذا

فان قولنا ان زيد العام منه كذا على كذا ولا يخصص اصلا بل العصر كذا على كذا بوجه مخصوص
 كما قررنا جاء زيد لا يعمد في كونه ربه اذ اقدر المفسر من خواص كلامه كذا زيد ايهب
 ربه فالفعل مفعول زيد على وجه لاخصصاص فان جعل المفعول مفعول ايضا متعلقا به
 على وجه لاخصصاص فله كونه او كذا افادة لاخصصاص على ان لا يبعد وان لم يجعل المفعول متعلقا
 بالضم على وجه لاخصصاص لم يكن او كذا افادة لاخصصاص اذ لا معنى لذلك في نفسه
 كان هناك كذا زيد كذا في افادة لاخصصاص بل على الفعل زيد اللهم الا ان يقال معنى لاخصصاص
 انما هو العقل ونفقه عنقه والتكرير بوجه لا اول منه فوكله في الجملة بكذا احدى جوده
 ولم يعبر به المحقق لان الغرض منه مجرد نفس الفعل لا بيان كنهه بعلقه بالمفعول
 فالله لا يكون المفسر عن المفسر فلما انعم ولا محذور فيه بل هو متقرب نوعا والرخا لفة
 شحضا فالنفس بحسب الاتحاد النوعي والعطف بحسب التفريق النسخي كذا في الكلام في فائدة
 عطف احد الرهبة على الاخر بحسب العطف فتقول الفاعل المكرر واسماء افراد
 الرهبة كما يقال على الطاعات لا فضل ولا فصل لانه ميل خضوه برهبة عتبة ربه ورجح
 ولا حظ التفرع افراد ما ربه كالمال المذكور وقد لاحظ الفاعل فيها ربه لانه ميل فافهم
 ربه اقول على ربه ولا وى وقد ورد الفاء للتفاوت بين المحطوفات المرهبة بولا وترقيا
 كما ذكره العلامة في سور والصفات ولربك ثم اولى واسمها ولا حتى لم يزل على التوبة
 ههنا انب ولرمل لاخصصاص في الكلام اولى ولما لم يمتنع لا كما دعي المعطوف على كذا
 مع وضعه في الفاء جواب شرط محذوف في تقدير الكلام منها بل من شى فارهبون ثم حذف
 الشرط مع اذ ان اعتمد على فربما المعام ودلالة الفاء على ذلك وعدم المفعول عوضا عنه مع كون
 لعله مفعولا لآخر لا لآخر لاخصصاص وصيرور الفاء متوسطة في الكلام كما هو جوهها فصار

في ذكره

الى المحققين بالشيء بالشيء الى بعض ما عداه لشيء خاصه اضافته لا حسابه في المعبر عنه بالخاصه
الى اعتبار الاضافه والنسبه في العيان فيكون فصوله ايضا اضافتها الى الوجود لا اضافتها الى الوجود
تعاليمه المطلق في العيان لا كمنه **قال** فوعلى فصوله الموصوف على الصفة وفصوله الموصوف على الموصوف
اقول وجه كاختصاصها في العيان لا كمنه في شيء من شيء فاما ان يكون فصوله الموصوف
على المنصور في الموصوف على الصفة واما ان يكون فصوله الموصوف على المنصور على المنصور واما
المراد بعصر الصفة على الموصوف والمراد الصفة المعنوية على معنى قائم بالغير

الصفة بهذا المعنى سيعملها المسكون في معاليله الذات بالمعنى لا بغيره فيكون سيعملها التميز في الصفة
في باب العوابع ولا يخرج باب منع الصفة مع الالاسم تابع مدرك على ان احدهما في مثل حنة
في قولك اعينني زينة فانه تابع مدرك على معنى في ان غير المتحول والذات على ان احدهما بعد
التميز عن كل شيء في قولك حنة في قولك العلم قولنا اعينني هذا العلم لعلم العلم

الصفة بالصفة المدرك هنا لا يصدق على العلم اعينني هذا العلم لانه لا مدرك على ذات في قولك واما
الغير المتميز فقد اخرج في العلم وبطابق ما هو معروف وكذا في الصفة المعنوية
الفرق بين الصفة المعنوية والصفة الموصوفة في العلم وبطابق ما هو معروف وكذا في الصفة المعنوية
والفرق بين الصفة المعنوية والصفة الموصوفة في العلم وبطابق ما هو معروف وكذا في الصفة المعنوية

بالغير في العلم والمخ في الكمال في تمام انساب في كماله في العلم وبطابق ما هو معروف وكذا في الصفة المعنوية
وذلك لان الخلق المعنوية على كماله وانما اعتبار المخ في كماله في العلم وبطابق ما هو معروف وكذا في الصفة المعنوية
وقد مضى ان كماله رجوع الصفة الى العلم كماله في العلم وبطابق ما هو معروف وكذا في الصفة المعنوية

وانسحب اللفظ والسياق ورجوعه الى كمنه مطلقا اصح واشمل بحسب المخ والغاية
لساؤه في كمنه مع فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة
كلا في فصوله عليها فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة

والزواجر في العصور الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة
فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة
فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة

هذا هو المعنى الذي مر عليه في باب منع الصفة مع الالاسم تابع مدرك على ان احدهما في مثل حنة في قولك اعينني زينة فانه تابع مدرك على معنى في ان غير المتحول والذات على ان احدهما بعد التميز عن كل شيء في قولك حنة في قولك العلم قولنا اعينني هذا العلم لعلم العلم

مبالغة وادعاء في فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة فصوله الموصوف على الصفة
ادعاءنا اعينني موصوف سلب سائر الصفات عنه ولا شرط فيه اعتدال المخاطب على احد الانحاء
المعنى في كماله والعلو المعنى وذلك سلب بعض عدم الاعتدال سائر الصفات وادعاء
كان في غير بعض اعينني سلب بعض ما عدا تلك الصفة عنه ويعبر عنه اعتدال المخاطب على احد الانحاء
وليس فيه عدم الاعتدال سائر الصفات فيكون في جواز اتصاف الموصوف بصفات

مفارقة للصفة الى فصوله الموصوف عليها وهذا في شرايط الفروق فيها فان المخاطب
اعتدال شرايطه في صفات اراد ان اعتدال شرايطه في صفات ولو قيل ان شرايطه في صفات

لم يحج الا ما اول فخرج عنه ما اذا اعتدال المخاطب ان يخرج عنه العصر الذي حصل لافا
اعتدال او فصوله اذا اعتدال على ان موصولة او موصوفة وهذا مما لا يقع لان المخاطب

المعقول لا اعتدال اتصاف او مجمع الصفات كيف في الصفات ما من معاليله يمنع اجتماعها فلا
يصح كخصص او بصفة دون سائر الصفات واذ لم يكن هذا المخصص واقعا لم يلزم صدق

اكد الذي ذكره المص اذ اردت ان يخرج عن ام موجود خارج عن المحل وهو كذا الكلام في
البواقي فان كخصص صفة بامر دون سائر الصفات لا يخرج عن ام موجود خارج عن المحل وهو كذا الكلام في

وهذا ما يقع في الصفات المعنوية فافلا يكون كخصص صفة بامر دون سائر الصفات واقعا فلا يلزم
صدق كذا على ام موجود خارج عن المحل وهو كذا الكلام في حاصل هذا القول اننا نحمل

المراد ان يرد بعبارة دون اخرى ودون اخرها هو ان يرد الواحد والثنى والجمع ولا يتم انه يدخل
في معنى من حصر المص كمنه قوله لانه كخصص او بصفة دون سائر الصفات او كخصص صفة بامر دون

سائر الامور فلما كخصص المخ الذي ذكرتم عن واقع لا يثبت انما لا يوجد اصلا وفيه بحث
لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر

لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر
لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر

لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر
لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر

لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر
لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر

لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر
لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر

لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر
لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر

لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر
لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر

لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر
لان كخصص او بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم تلك الصفة لكونه لا يوجد سائر

بأن يتغيرها وهذا المعنى حاصل في صفة الموصوف على الصفة إذا كان جسيما وهو موجود وطعنا
 لأن ادعائنا وكذا كخصص صفة باوردون سائر الامور معناه ان شئنا لم نعلم تلك الصفة لذلك
 وبما قد سائر الامور بان شئنا الصفة عنه وهذا المعنى موجود في صفة الصفة على الصفة إذا كان
 حقيقيا كحقيقا او ادعائنا فكلاهما موجودان فان كان وجود المحققين بدلك المعنى المذكور
 انكار الصفة كحقيق فكيف باطلا قطعنا فالاول لرؤود هذا السؤال ابدا بشبهة على الصفة كحقيق
 ثم محابها ما ذكره ^{الشارح} ويمكن انكاره انما قال يمكن لانه خلاف الظاهر اذا المتبادر الى الفهم
 انه يعرف بغير علم ذلك العلم كما هو اللابن نظائر من المعانيات الاسرى انه ليس مع
 جاز زيدا لا يعرفه انه لم يكن وعمره وحج مثل الحان وزيدا انه اذا قصد هذا المعنى كان لاسب لرؤود
 الكلام ما لم يظهر ان الصفة في قطع الشركة كما لم يقيد بوحدة او ما يؤدى مؤداه واما في ذلك
 جاني زيدا لا يعرفه فانه ظني في ما عابله صريحا وهو على انبساط لا شريك في المعنى كما تشهد به المذوف
 السلم ولا بعد لربنا ان طريق المعنى ولا سناء ظني في صفة لا فلو فاكرا ذاك جاني لا زيدا
 كان المعنى ما جاز احد الا زيدا فان اخرج على عموم كان وصرا حقيقا لا يصح فيه لا فردا والعلب
 والسعير وان خصص بالذني وضع ففهم النزاع كان معناه ما جاز احد من هؤلاء الا زيدا وبما در
 منه الى الفهم افراد زيدا من بينهم هذا الحكم اعني المعنى وهذا المعنى بعينه فام في انما
 فاذا اعلنت انما جاز زيدا لم تكن شئ لربكون قد جاء مع زيدا غيره هذا الكلام اعني ذلك انما جاز زيدا
 سندا كضمار المعنى في زيدا فان كان معنى فوكرا ان الجاني زيدا غيره فعد رجح الى معنى طوبى العطش
 وكان ظاهر في صفة العلب كحقيقه ولربكون معنى فوكرا جاز الا زيدا فالارب ظهور في صفة لا فلو
 لا عفته في طريق السلم ولا سناء وكلام السمع مبني على الاول فبما مل وفي هذا الكلام اشار
 الى المانع اما هي النافه ^{ان على عدد من} ^{معنى ما والا} يعني لربكون انما جاز زيدا

امولج

ان على عدد من
معنى ما والا

قوله

كونه مع ما والا واذ كان ان لا يدخل الاعمال اسم وما النافه لا شئ لا ما دخل عليه باجماع النفاة و
 انضامهم على ما ذكره اجماع حرف لا يباب والنفي معا واجماع ما لها صدر الكلام ويجوز انما
 اني اذا لم يكن العمل فالصلا مانع اعلمها فلب ان صح ذلك المانع واما في حرف
 النفي وكذا نازيد فاما على المعنى نعم وورد دفع هذا باستفاض المعنى الا وربما قال نازيد لا يصح
 لم يردوا به لربكون واحد من الحان فاعني ان وما باق حال المركب على معناه لا يصح لبيح علمهم لم ذكره
 بل هو بيان مناسبه لتضمن انما مع النفي ولا يباب ان المورد ان كان احدها حال كان له مع كذا
 ولا شئ مع النفي مناسب ذلك ان تضمن المركب منها مع النفي ولا يباب معا ومن المذهب اقول ما نقلت
 على عيسى بن ابي الحسن ^{الشارح} واما في صفة الصواب ايضا كونه لاحدها واخطا يجوز
 كل واحد منها على الساوي ^{المفرد} وبني فام زيدا وعمره مثلا حكم بنسب العام لاحدهما
 وهو صواب واما يجوز كلامها فان كان عبارة عن تروده وتلكه فيها قد ذكر ليس حكما في وصف
 بالصواب واخطا بل الشكر من ان الحكم لانه معني رحمان احد الطرفين المتنافي للسكر ولربكان
 عبارة عن حكمه بان كلامها جاز الوقوع ما ولا في جواز الوقوع وامكانه فلا شكر انه حكم لكنه
 صواب قطعاً ولربكان عبارة عن حكمه بقا وبها في الوقوع فظان المتردد خال عن الحكم ضرور
 انه تعلم لربكون الواقع احدهما معني في نفسه لكنه استنبه عليه ذلك المعنى من حيث نفسه كقول الحكم
 ببقا وبها في الوقوع لكان حكما بوقوعها معا او يعلم وقوعها معا فالبول بان المخاطب في قصر
 المعنى حكم حكما صوابا وصوابا خطا بل هو حكم حكما صوابا ومفرد ذني او من احدهما
 واقع ولا شئ بخلافه والمعصية بالعرض تبرز صوابه ودفع تروده ببعض ما هو الواقع
 ودلالة التمسك بالواقع ^{من التمسك} ولربكون في الوقوع على المعنى لا لربكون هو كونه افرلوا
 او فلبنا او بعيننا انما سندا منها بمعونة المعام ومن المعصودة في هذا المعنى دون ما استند فيها

امولج

النفي مع

اولا لا سندا
مكونه

بحر الوضوح وكان لا حنى ليرى المص ايضا بقوله من كلام النبي وانما ما كان له ان
دون الرسل وكان الصواب شاعرا للمجادلة التي هي من معنى نضام كما وكد
كلام النبي فادكره المص حنى الالرك حنى ليرى بها والتمثل يجوز بداهة لا عمرا
احنى لاجمال الرسل وهو ما بين وياتى السنون دون المحصن ولا يكون هناك الا طريق العطف
فقط الالرك لا لاجمال الرجوع لان قوله لا عمر يدل على المعام معام المحصن فكان التمثل
به حنى الالرك التمثل بالنسبة لاجمال احنى وسرط بما معه الباطل لالرك الوصف محصنا
بالموصوف هذا في قصر الصنف على الموصوف وقد نكس على قصر الموصوف على الصنف فقال شرط
بجامعه النبي على العاطفة بطريق انما لا يكون الموصوف في نفسه مخصصا بهذا الصنف فلا يكون او
لا حنى ليرى انما التمثل في نفسه ففقد الجدل في الالباب والنسبة معا وليس هناك انكار
اعلا فتقول انك افراذا تحو فليس وما محمد الرسول قال صاحب الكفر والمخ واما محمد
الارسل وقد خلب حمله الرسل فيخلوا كما خلوا او كما آتياهم بقوا متمكنين بدنه بعد خلوصهم
لنتملكوا بدنه بعد خلوة لان الفرض من جهة الرسول يتلغ الرسالة والزائم الجبر لا وجود
بني اظهر قوم فيل في تدرج اشعار بان معتمد العصر هو الوصف اعني قد خلت وانهم جعلوا
مخلا عم اسوة وقيل في الرسل في بناء دونه ووجوب التمكن بعد خلوة فالقصر عليه في نفسه ظرف
ولا نكار وقد جعل يارب علمه والكل الشطه اعني قوله فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم قوله
لا عباد العالمين ان الرسول لا يكون راس اصرا للمخاطبة على دعوى الرسالة فالمنا في تنزيل المخاطبة
منه المكنة هذا المال هو حال المكلم مع حال المخاطب في المال السابق حال المخاطب فقط
لكي جعل صاحب المنافع على انه قصر افرو ^{اي واما محمد الرسول} يعني الدرس ساء المص قصر بعض بنيائهم وويل
الكفار ترى للمخاطبة ونبههم على ان قطعهم يكونهم صلا في حال لا ينبغي لصدور عن العاقل البتة بل غاية

لا طريق البدعة
مولد من الاحكام التي هي
المخاطبة وسكرها امور
في قصر العلم يكون العمل
والا كاري كل واحد
من السعي والاشارة في
قصر الافراد يكونان معا
في السعي فقط واما في
قصر المعاني صح

ان صح

لر يكونوا متروكين من الصدور والكلب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامع لا حنى ليرى
الرسول يكونهم صادرة معناه انهم فاطفون يكونهم صادرة من نفس كذا ولا يكونهم صادرة عند الكفار
فاذا اراد نبهوا على ان قطعهم بصدورهم على لا ينبغي ولرغائهم اوهم ان يتروكوا من الصدور والكلب
كان معناه لا ينبغي منكم قطعهم يكونهم صادرة من نفس كذا ولا يكونهم صادرة من نفس كذا
متروك من نفس كذا يكونهم صادرة من نفس كذا ولا يكونهم صادرة من نفس كذا
حال المدعي ليقول نفس ظاهر حال المدعي من صدوره وكذا في نفس كذا ولا يكونهم صادرة من نفس كذا
في كونه صادرة عند السامع او كذا باعنده كما سوية قوله عند السامع ان معنى الكلام ينبغي لكم ان
تترددوا في صدركم وكذا فيكم بحسب نفس كذا ولا يكونهم صادرة من نفس كذا ولا يكونهم صادرة من نفس كذا
المخبر ركنك ونظام الكلام منفك له المعصوم انكم تدعون في نفس ليرى نفسا على ما هو ظاهر حال
المدعي واعلم لرب عيان السكك كذا فاما ليرى لستم في دعواكم للرسالة عندنا على لصدور في
الكلب كما يكون ظاهر حال المدعي اذا ادعى انهم عندنا معصومون على الكلب لا يتجاوزونه الى اخف
كما يدعون فبقوله عند السامع فاما للدعوى لولا طار فيه واذا جعل معولا للمخاطبة في الزود مشوبا
الى المكلم اي لستم عندنا كذا ينبغي بين الصدور والكلب والمخاطبة لستم في دعواكم صادرة في كذا
بل حنى جازمون بانهم كذا بعد وتضيق الشبهة بظاهر حال المدعي لان ظاهر حاله ليرى في السامع
في صدوره وكذا في وسطه على ان لا المخاطبة كذا خطابا قوله بل انهم عندنا معصومون على الكلب
فالظهور عيان المنافع ما ذكره بعضهم من اننا جعله قصرا فراد شاعرا للمكلم اذا عند المخاطبة
اعند زوده كان له الرسل كذا في القصر فالكفار اعندوا والرسول اعندوا وكونهم عند الكفار
داو من بين الصدور والكلب كما هو ظاهر حال المدعي ان اعند كونه داو من بين الصدور والكلب
عند السامع فقط وهم على ما ينبغي لستم داو من عندنا في الصدور والكلب ولستم متروكين في ذلك

ان صح

لا طريق البدعة
مولد من الاحكام التي هي
المخاطبة وسكرها امور
في قصر العلم يكون العمل
والا كاري كل واحد
من السعي والاشارة في
قصر الافراد يكونان معا
في السعي فقط واما في
قصر المعاني صح

بل انهم عند تصورون على الكلاش كل ان يولوا فاجعل قضا فرادنا على الزاوية
 مترددون في انهم صادفوا عند الكفار وكذا بعد عندهم كما هو ظاهر حال المدعى
 متردد ابني كونه صادقا او كاذبا عند السامع وحده بل ان يكون قوله عندنا محسوبا
 المعنى للمصدق والكذب ويكون النسبة ظاهرا او كذا يكون عندنا في قوله بل انهم عندنا معصومة
 على الكلاب معمولة للكلاب بحسب المعنى كما انهم قالوا للرسالة لا ترد واهن كوكم صادفوا كذا
 عندنا بل لا يجوزوا بانهم كذا بعد عندها وها هو الوجه مع كونه محالنا لظاهر عبارته ادرك الله مما ذكرنا
 السابع **قول** ومع قصر القائل على المنقول مثلا قصر العمل المنقول الى القائل على المنقول
 ان من حيث هو مفهوم متعلق بالمنقول ليس صفة له مثلا في قولك ما ضرب زيد الامرا فصر
 زيد على عمرو ومعنى ليس للكون مضمونا لزيد صفة معصومة على عمرو هذا اذا حمل على انه قصر جملته
 اما اذا حمل على انه قصر على جملته اي ضرب عمرو اولم يضرب بكر او خالدا فيجوز فيه ما ذكره
 كونه ايضا ليعاين ان زيدا معصوم على كونه ضارا بالعمرو ولا شعده ان كونه ضارا بالكر فيكون
 موصوف على الصفة له فعل ما زيد الا ضرب الامرا وها هو مع صحيح الا انه يلزم من الفصل
 بين الصفة الموصوف عليها وبين فعلها ويلزم ايضا كون الموصوف عليه معدا على كماله الا وان
 كان فعله ماضيا عنها وها هو فيمكن البواعي نعم لوقا حسن مع العوضه كالمثله الباقية
 يرجع الى هذا المعنى فهو ما جاز زيدا لا اركبا موصوف على الصفة اذ معناه المتبادر
 ان زيدا زمان المجي لم يكن الا على صفة الركوب ونحو ما جاز اركبا زيدا فيصير الصفة على الموصوف
 لان معناه الظاهر صفة المجي على صفة الركوب لم يثبت الا لزيد وربما يمكن معناه واحد حملا
 على كل واحد من المعنيين والحق حملا على احدهما ما ولدان وعلى السعدوس فالخيار ما هو الظاهر
 فنوله لا اشتى ما قوم الا كما باب الامير ولاد فاع الحاجب محمول على انه قصر فيه الشاعر
 اي في البيت

في قوله
 معصومة
 على كونه
 ضارا
 بالعمرو
 لا شعده
 ان كونه
 ضارا
 بالكر
 فيكون
 موصوف
 على
 الصفة
 له

الاج

الان يقال

في زمان اشتباهه باب الامير على صفة الكراية له فهو موصوف على الصفة ويمكن في اشتباهه
 باب الامير على موصوف باب الكراية له لا شعده انه موصوف باصفة كراية له فهو موصوف على
 الموصوف يمكن ليعاين اشتباهه الباب على انه مجمع مع كرايته له دون ارادته اياه لا
 حرفه الموصوف على الصفة ثم اشتباهه الشيء ان لم يكن مسلما لارادته لم ينافي كرايته فجاز
 ليركوز الشيء مشتق ومكروما كذا لذات المحرم عند الزيادة كما جاز ليركوز الشيء مراد اسفورا كراية
 لرادوه المرة عند المرض فان قيل لا اشتباه اسلم لاراده فاجمع بينه وبين الكراية باختلاف
 الجوه فستبين الدخول على الامر كما في العوز اليه ويكرهه كما في المذلة ودفاع الحاجب فبا كصفة
 المشتق هو التورب المكروه هو تلك المذلة اي ما ليس الشيطان من ادم عن النساء الا
 عازما على اتيانهم من قبلين اي ان اس من جمع جهات الغزو والاضلال من عرجه النساء كما بنا
 على حال ولاحوال الاعازما فذل ليركوز الجوه اسد جبا يله وافوا محض يوضحا حيا ذلايس
 من جمع ما عدنا تمسك بها واما انه يلزم من اشتباهه ايضا ولا فلا دلالة في الكلام عليه وقيل
 ليركوز بعد الاصفة ظرف محذوف اي ما ليس الشيطان جيبا لا موصوف بانه اناهم من قبل النساء
 والحاصل انه كلما ليس انهم من قبلين ولما اسد على المعام استعظام من الحالة دل على لير
 تلاتين من قبلين لازالة الياس ولا حاجة الى اويل لالتان بالغمز عليه ولا الى تعقيد الياس
 بغزو النساء فان قيل لا منع لالتان من اشتباهه بعد الياس منها ووعدها اجب
 بان المعاودة اليها بعد الياس من سغرها ونفع عن ثل على انها احوى لوسائل وعلى انها لا ياكل
 منها بالكلية كما مر غرضا وها هو القول الكرم بالغة واحسن طبعا لما قصد بالحدث **قوله** واراد بها
 معانها المصدرة لا الكلام المحمل عليها بونه قوله واللفظ الموصوف له **اقول** اذا قلنا ليت
 زيد اقام فقدد للناس على نسبة القيام الى زيد في النفس وعلى صفة ثمانية متعلقة بتلك النسبة

باب الانشاء

عناه بوجه اعتبار احتمال الصدق والكذب فالجميع المركب من كمال الفاظ كلام لفظي نشأ من مجموع
 المركب من معانيها كلام نفسي نشأ من مجموع كمال الكلام اللفظي كمال نشأ من كمال كمال ليست
 موضوعه للكلام اللفظي لا لدلوله ولا لآلئها أحدهما ولا لآلئها تلك اللفظة النفسانية بل هي
 موضوعه لتلك اللفظة نفسانية فالأشياء المنقسم إلى المعنى هذا المعنى لا يصح لفظيا بقا الكلام
 من نشأ من غير أن لا يريد باللفظ القاء كلام انشائي مخصوص كان فاسما من لفظ اللفظ لا القاء
 وج لا يصح لفظيا أن اللفظ الموضوع له في المعنى ليست لها في موضع لفظ القاء كلام انشائي مخصوص
 لا لاجل اللام للغاية والتعليل كما في قوله لظهور أن ليست مثلا موضوع لافادة معنى المعنى
 وأما لاجل اللام صلة للوضع كما هو اللفظ فالضمير المحرور في له عايد إلى المعنى لا المعنى القاء
 الكلام المخصوص ولا المعنى أحداث الله المخصوص بل المعنى المقترنة بما ذكره من أحداث العارضة
 مثلا نسبة القيام إلى هذه النفس المألوفة لتلك النسبة على احتمال الصدق والكذب كما هو
 ووجه كم الخبر فان رب لآلئها والتعليل وكما الخبر لآلئها والكذب ولا شاع في ذلك كون
 ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب خبره السطلي والكذب فاذ اطلبكم
 رجل عندك فهو باعتبار نسبة الظرف إلى الرجل كلام خبري كحتمل الصدق والكذب وأما
 باعتبار استكثار آياتهم فلا يحتملها لأنك استكثرتهم ولم تخبر عن كثيرهم ولا ولا كان
 المطالب حصوله من هذا الطالب فهو لا يستلزمه فيل ينعض على علمه في معنى فاللفظ
 منه حصوله من هذا الطالب وليس باستلزامه فالأولى لربها والأولى أن كان المطالب مطلوبا
 من حصوله من هذا الطالب فهو لا يستلزمه والفرد من وجوبه بان المطالب فانه كرموا التعليم
 واستلزمه وليس كذلك أحصا في هذا الطالب أن استلزم حصوله أوفيه فان كان ذلك
 لا مراعاة فعل هو اللفظ فان حصل سبب على قولنا أن ترك الزنا واجب بان المراد استلزام

في قوله
 لا استلزمه
 في قوله
 لا استلزمه
 في قوله
 لا استلزمه

الفعل وعدمه حيث نفاذ وعدمه لا حيث انه مفهوم برأيه ملحوظ في نفسه وقد حقق ذلك في
 بحث لزوم ولا يمكن وعندها فاذا قيل لا تنزل فقد لو خط لم ترك الزنا حيث انه حاله من حوا
 وجعل اللفظ لا ملحوظ في نفسه بخلاف ما إذا قيل أن ترك الزنا فان الترتيب هنا صار ملحوظا
 بالذات وهي حرف مصدرية أو رودة والادمانك وقيل لو تدهن حكمة المعنى المستفاد من رودة
 وعلم منه المفعول فتوسعوا في إطلاق المفعول عليه فظن من ذلك أن لو حرف مصدرية لكنه
 حاصل معناه لانه قال مكره مع لا وما لفظ مكره وكذا وقعت في بيان المفرد على صيغة كانه
 فان قرئت مرفوعة وجعل خبرا آخر لكان ورد أن ملك الحروف عن حروف المحض ليس مكره
 مع لا وما فلا بد لكونه مكره لكونه في أول منها لانه قيل مكره اجوا وما لا وما لكونه في أول
 منصوبة وجعل حالا من الضمير المحرور في منها احيى شربها من كلمة واحدة أو مقولة جماعة
 من الكلام فذلك في المص من كنهان على صيغة المنية فاستدام اللفظ والمعنى بلا تكلف
 بعد المجرور كحصول دلالة على العمل منها مستقلة في معنى الترجي ككنى الرجوع في شابه
 المعنى فصار ترجيح حيث تولد منه مع المعنى فاعطى حكمة لضبط الجواب وعلى هذا ظاهر الفرق
 بين النوعين لعل في افادة مع المعنى أو التصور كقولك ادب مع لانا ادم عسل وافي الخائبة
 دسك في الفرق القول بان المعنى في مثل قولك ادب مع لانا ادم عسل على الطلب المستدل
 أو المستدل وغيره من معنى على الظن توسعا والمحقق أنها لطلب الصدق أيضا فان السائل
 قد تصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزد له أصلا في تصورهما شيء بل بقي تصورهما
 على ما كان فان مثل الصدق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه اجيب بان الحاصل هو
 الصدق بان أحدهما مطلقا في لانا مثلا والمطالبة السؤال هو الصدق بان أحدهما معين
 في العمل مطلقا في لانا وبان الصدق بان محققا في لانا لانه لما كان لا خلاف بينهما باعتبار

له في قول المتن مما يكون كونه زمانا اظهره لا فعلا فان اخرج فعل كلامه المذكور في جملته لكان
تصرفه بان جعل دليل الكيفية على عدم احتمال الذات للاستبعاد للاحتمال عدم احتمالها للنفي
ولا يثبت ولكن هو ان يثبت كلامه في المواضع المتشابهة ويثبت على ما يتضح به عارضة فلا فرق
عند سماعه على الطبع ثم يقول منهم من يزعم انه فعل عن السكينة لانه لا يرد بالذوات من كلام
فانها لا تنفي بل تنفي عن عوارضها في غير الكون والنفي وصورته النوعية فيها واما ان تنفي
جسم عن البين بمعنى انه سفلر مطلقا في حال بل يصح الجسم بتعدد الصور الجسم او النوعية
جما اخر وجعل كونه راجع الى الطبيعة حيث يثبت فيها لاجزاء العالم لا تحفل الزيادة
لاستماع الدواخل ولا النقصان لاستماع الكلاء ويرد عليه بعد كون ذلك البيان في غاية خروج
الفصل الواقع في اراض عن هذا الخمس فلو كان اخار بعضهم ان المراد بالذوات جملتها
وهي متروكة في انفسها لست بمجولة بجعل جاعل عند المعبر له ولا يمكن تخرج النفي اليها انما المنفي عنها
والمنفي لها الوجود وما يتبعه والصفات الخمس في كل موطن الى علم النظام ويرد عليه ايضا
انما ذهبوا اليه بقرينة وانها شأنا وحفايتها في انفسها من غير ان يعلق بها جاعل
بعض اسما له تخرج النفي ولا يثبت لها معنى جعلها مستقيم في الواقع فانه ايضا صحيح بالذات
وجعلها ثابتة في الواقع فانه ايضا صحيح للاحتمال الحاصل وانما الباب للمعنى الحكم بكونها
انفائها فان لا اول الاشكال في امكانه وصدده واما ان يكون كذا بالكنه ممكن في الالهي عنده فخالقهم
والكلام بينهما في المعنى دون الاول ولا يستدل به على كمال الذي اراد بكونه كمنه فمعنا والحوار
ولا عارض وتكون المعنى العام بانه فلا معار والارض كذا كل على المسبب في المعنوية الى المعنى
المحفوظ بالذات ويزا مع ما قالوا الذي لم يصح لم يعلم وحينئذ وجب بطلان الصفة على ما لا يستقل
بالمعنوية ان يكون ان ملاحظه مفهوم اخر والا حقا في الحكم في النفي ولا يثبت انما سوجهان

شكوك
مذكورة

الى السبب الحكيم في صفات هذا المعنى فالكذا انصورت مثلا زيدا او لا شأن او السواد
لم تنصو مع شأنا او اصلا لم يثبت منكم في ولا يثبت وان تنصرت مع مفهوم الوجود او النفي
بالغير ولم تلاحظ منها نسبة فلا يمكن للنفي ولا يثبت ايضا وان لا يلاحظها فاما ان تجعلها ملحق
بالذات من حيث انها نسبة الوجود او المعام الى احد ما فلا يمكن ايضا انسابها ولا منها ثم يمكن
لم يجعلها محكوما عليها او بما فتور نسبة الوجود الى زيدا او نفيها او نفيها نسبة نسبة الوجود
الى زيدا واما ان تجعلها ملاحظة للاحتمال الطفر وتلاحظها وحيث انها حاله منها فيمكن نفيها وانسابها
فقد ان الحكم بالنفي ولا يثبت شئ وزيدا على الذوات بل لا يتوارى ان الاعمال الصفات التي هي
النسبة الحكم وحيث انها ملحوظة بين اطرافها والذات لتعرف حوالها وقوله وحيث لا نزاع في قوله و
ولا سواده ولا يثبت لم يرد في السؤال فلا وحيث هو صفة له كما قد يتجلى ذلك في ظاهره بل اراد
للسواد باعتبار ثبوته وانسابه له صفة له ولذلك اضاف له لتفهم النسبة الحكم التي هي الصفة
في الخمس وكذلك قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف العرج صفة ظاهره فان مفهوم الشو
في نفسه من قبيل الذوات على ذلك المنفرد للذات كونه وحيث فانه بالغير وانسابه اليه بطل عليه
الوصف في لربما الصفة بالخمس من نسبة الى ذلك الغير وبما ذكرناه ثم وجه كمنه في القصر ويكون
الحالة راجعة الى العلوم التي يعلم بها المحال الذي تنوارد عليه النفي ولا يثبت كمنه وان لم تعلم انك
اذ اعربت مفهومه عن النسبة لم يكن في نفسه احتمال اختصاصه بزمان محصور فاذا اعربت مع
نسبة الوجود او غيره اليه فملاحظه ذلك الاحتمال فالذوات ليس فيها احتمال اختصاصه بالاستبعاد
انما ذلك الصفات وجب بضم ما ذكره في هذا ايضا لان لا فعلا سفلر سفلر حكمه يصح لئلا يورد عليها
النفي ولا يثبت كمنه وانسابه الى الازمنة واحتمال اختصاصه بعضها وضعا بخلاف المختار
فان نسبها لغيره لا يصح لذلك لانسابه الى الازمنة واحتمال اختصاصه بعضها عارضا وان كان في

الضمير المجرور به ومنصوباً على انه منقول عن علي وعلى لاولين ضمنين يعطى فيمنح مالم يحسم
احد حوله وذلك لصعوبة بيان علاقة المجاز وكيفية المناسبة المجوز له ونحن نذكر في هذه المواضع
ما يوضح به وجه المجاز فيها وتقتضي به فيما عداها لا استنباطاً بحكم دعوى كل كماله
عمره دعاء اياه مسلم الجملية المسلم لا سكتان عادة او ادعاء لان الفعل منه يكون
معلوم واستكشاف مسلم لا سبطاً كذلك ان عماده او ادعاء لا استنباطاً عن عمره دعاء
مسلم لا سبطاً هذه الوسائط فاسهل لفظ فيه وكذا نقول قوله من نصر الله نصر الله
عز زمان النظم مسلم الجملية بزانه والجملية مسلم استبعاداً عادة او ادعاء لان لا سبطاً
قريب ان يكون معلوماً ما ينسب او بما رآته ولا ينسب بما هو بعد ان يكون مجهولاً واستبعاداً
مسلم استنباطاً. وفي على ما ذكرنا نظائره والتعجب نحو لا ادرى له دعه
لا استنباطاً عن سبب عدم رؤيته لله وهو مسلم الجملية المناسب للعبارة المسبب عن عدم رؤيته
لانه كنهه فانها تاتي لا وراك له من الفعل الوقوع المجهول لا سباب والسبب على
الضلال الخوف من مذموم لا استنباطاً عن الشيء مسلم بنية المخاطب عليه وتوجه ذهنه
الله فاذا سكت طرقتا واضع الضلالة برعك لان ذلك غفلة عنه عن الاستغفار الى ذلك الطريق فاذا
بنية عليه وتوجه ذهنه الله بنية لفضله فالاستنباط عن ذلك الطريق مسلم توجه ذهنه الله المسلم
للبنية على كونه ضالاً في استعمال الاستنباط دون النصح بكونه طويلاً لاسباب الخصال احد لها
لكونه ضالاً امر واضح يكتفي العلم به مجرد الاستغفار اليه والثانية انهم لم يخاطبوا اعلم بذلك الطريق
والمسلم حيث يحتاج الى السؤال عنه والوعيد كقولك لا تسيء الى الله او ادب فلانا
هذا الاستنباط مسلم بنية المخاطب على خوار اساءة له ادب الصادرة عنه ونحوه
مسلم وعيد على اساءة له ادب وفي العذر والاعتذار عن استنباط بان يقول ادب فلانا

الى الاستنباط عن الشيء انهم لم يخاطبوا عقد من الادب بل ذلك اقدم على اساءة وفيه مخالفة لادب
والعدول عن الاستنباط عن الشيء معلوم للمخاطب مسلم على ان ما هو معلوم منه وقوله ولا
كذلك انما الشيخ يمنع كراهية والنفرة ووقوعه في احد لا زمنه وادعاء انه مما لا ينبغي لرفع
فيه مسلم عدم توجه الذهني اليه المسند الى الجمل المقتضى الى الاستنباط عنه او نقول لا استنباطاً عنه
مسلم الجملية المسلم لعدم توجه الذهني اليه المناسب كراهية والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغي
ان يكون واعداً وقس على حاله انكار مع التلذذ والتكلم خواصه لا يمكن تلذذ كراهية
ان يكون صلوة آخرة له بل ذلك مناسب دعاء للمخاطب معتقداً وادعاء اعتقاده اياه مناسب
لما استنداء والمسلم بالجمل استنباطاً من احواله مناسب التلذذ والحق والحق والحق
مناسبه من لا هو لا استنباطاً وادعى فان لا استنباطاً عن الشيء مسلم الجملية المناسب
لخلافه موجه لان احواله لا ينفك اليه فلا يعلم ولا يتوكل موجه اخر وهو لان لا احواله لا ينفك عنه
حان لمخاطبه علماً ولا استبعاداً وقوله ايضا لان ما هو قريب الوقوع فالاولى به ان يكون معلوماً
وعرضه بان طلب فعل غيرك على عهد لا سبطاً. هذا من رتبة الرضا الشرح اني الخاج واعتبر
هذا المعنى عن قوله غيرك على عهد لا سبطاً. بناء على انه عدم الفعل معذوراً فيجعل المظهر في النفس
على الفعل المنفي عنه فاحاج الى اخراج الشيء عن رتبة هذا القدر فورد عليه بطلان العكس نحو
كف عكراً فالصواب على هذه ان يترك هذا العيد وتعتبر الجدية فان الكفر اعم من ان احدهما
حيث انه وان فعله نفسه وهذا لا اعتبار بموطن فوكلف الزنا واكتا حيث انه كف عن فعل
وحال مراحوه والتملا خطه وهذا لا اعتبار بموطن فوكلف لا تزن فاذا قيل طلب فعله حيث انه
فعل دخل فيه كف عن الزنا وخرج عنه لا تزن واعرض عليه ايضا بان لا سبطاً عن معتبره لمولى
حكمة عن فزعون ما ذاتا ورون اذا سبطاً سبطاً مع دعوى كراهية وفي المنهج لا امر في كراهية

عبارة عن استعماله في استعماله كقولنا انزل انزل الله على سبيلك سعة وقيل ان
كلام النفس عرف بالانصاف والطلب ما جرى مجراها ومن تكلفه في بارادة الفعل وبعضهم
يقول العاقل لا يردونه افعالهم باستعمال الصنع المخصوص على سبيل الاستعلاء الى غير
ذلك ما يدل على اللفظ والارادة وقيل للقدرة المشرك منها وهو الطلب على وجهه كقولنا
كلام المتفاج يد على الطلب على وجهه لا سعة لا سعة ولا نداء ولا نداء فانه وفيه فاك
اما الرتبة الصورية التي من قبلها بل من موضوعه لتعمل على سبيل الاستعلاء ام لا فالظاهر
انها موضوعه لذلك من جهة قد لبادر الفهم عند استماع كونه وليقيم الى جانب الاستعلاء
وتوقف ما سواه من الدعاء ولا التمس والندب كلاباح والهدى على عبار الراس ثم قال ولا
شبهه لطلب المصير على سبيل الاستعلاء يورث اجاب لا يتيان به على المطاع ثم لقا
كان لا سعة مما هو اعلى من ذلك في استيعاب اجابة وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة والا
لم يستيعب فاذا صادفت من اصل الاستعمال بالشرط المذكور فادب الوجوب الالهي فغير
الطلب لعل الشارح استغناء ذكره من كلامه ان الحاجب حيث عرف لا هو بافشاء فعل غيرك
على وجهه لا سعة مع المختار عنده لطلب المندب في حجب والمشرع ان القدرة المشرك بين الوجوب
والندب هو الطلب بذلك صرح ان الحاجب ايضا في تقرر المذهب صفة الفعل حيث قال
وقيل للطلب المشرك ثم اذا جعل الطلب على وجهه لا سعة وقد اشرى كماله في الوجوب والندب
لزم ان يكون الاظهر عند المص كون الصفة موضوعه للقدرة المشرك في العالم اذ كره الاجم من
حيث كونها موضوعه للوجوب وقيل بالسوف في كونها للقدرة المشرك في بني لا شريك
اللفظ حمل السوف على هذا المعنى ما يوجب عبارة ان الحاجب محض حيث قال في المحرم
في الوجوب ابوابهم في الندب وقيل للطلب المشرك وقيل مشرك لا شريك العاض بالتوقف

لا مع

مولد

اذر بما توهم للضمح قوله فيها راجع الى الوجوب والندب والحق انه راجع الى كونها موضوعا
للقدرة المشرك كونها مشركا اشركا لاعتقاد قوتها الى الوجوب والندب كما اشرى كمال اللفظ
انفاسها وقد خرج بذلك فيما نعمل عليه من وجه فانه المحصول منهم وفي السوف فيهم وفي
لكن آ العالمون بانها للقدرة المشركت الذي هو الواو انها مشركه في الوجوب والندب لفظا
الذي هو الواو انها حصة اما في الوجوب فقط او في الندب فقط او فيها معا بالاشراك كذا لا يدرك
ما هو الحق من بين الاصناف فجعل بين المذهبين مندرج تحت القول بالسوف في الاخير فقط وهو
الذي عنى في المختصر بالسوف واما الاولان فلان لصفه اذا جردت عن الراس يتوقف فيها
بين الوجوب والندب اما على يد المشرك لاشراك الفعل فانه لا يدرك ايها المراد منها واما على يد
لا شراك المعنوي فانه لا يدرك للقدرة المشرك المراد منها في ضمنها يوجد والتمنى نحو
قول امرئ العيسى فان طلب قد سبق ان الهمى واصنام الطلب عزة الشارح بانه طلب
الشع على سبيل المحبة فصيغة الامرا اذا استعملت المعنى كمن مفدة لطلب الفعل فكيف يصح ان
يجعل من المصير الاول وهو لا يكون لطلب الفعل اصلا فطلب كانه اراد ان المصير الاول وهو لا
لا ينفذ الطلب المعبر عنه لاصلا اعني ما يستند على مكان المطا واما لا ينفذ هذا الطلب اصلا جاز
ان ينفذ نوعا آخر من الطلب فلا اشكال وهو طلب الكف عن الفعل ليعتد بطلب الكف حيث يكون
على ما كان مائة لا ولا ينفذ بغيره كلف الزنا وهو لا ينفذ لا سعة ولا سعة كماله طلب
الفعل استعلاء وقد اشرى كماله في الوجوب والندب كما زعم الشارح انهم لم يكون لطلب الكف
عن الفعل استعلاء وقد اشرى كماله في الوجوب والندب كما زعم الشارح انهم لم يكون لطلب الكف
المص على خلاف ما هو المختار عند الجمهور كما قلنا في كلام فانهم اختلفوا في ان معنى النفي
قد او ما نافي فاما سبق لربنا لا خلافا في معنى على لا خلافا في لربنا الفعل فقدر ولا والطلب

اول

بالفعل وليست بكلام اذ ليس اسنادا بمعصود الذاته النظارة اراد به نحو الواو من
 حروف العطف فان قلت دعوى ظهوره اراد بها المعنى شيوان فقال احتمال ان
 مع اخر فاذا هو قلت هناك احتمالان احدهما بعد ولا بعد اما لا ولا فهو ان يقرأ نحو
 لفظ نحو منصوبا عطفا على معبولا ونفسه يكونه قربا عن الطبع او يكونه بليغا واما الثاني فهو ان
 تقرأ نحو واعطفا على الضمير المجرور كونه على مذهب من يجوز ذلك فلو ان المعنى ان شرط كون
 عطف الجملة الثانية على الاولى ان لها محل معبولا وشرط كون نحو هذا العطف هو عطف المفرد
 على المفرد معبولا لكونه بيني الجملة والمفرد من جهة جامع ولا يظهر ان يترك لفظ الظ والمقال
 اراد به نحو الواو من حروف العطف لانه بيان لانا معكم فكل حكمه في الكساف انه يؤكد له لان
 قوله انا معكم معناه الشك على اليهودية وقوله انا نحن من ثبوت رد للاسلام ودفع له منهم
 لان المنزلة بالشيء المستخف به منكره ودافع لكونه معتد به ودفع لنفسه المصالح التي تليق بالبيان
 او بدلان من حق الاسلام فقد عظم الكفر واستضاف في المنفاج انه ما كدله او استضاف فانه
 قال في التكملة الكلدان كان المراد باننا معكم هو انا معكم فلو بان كان معناه انا قومهم اصحاب محمد
 لكان ان دفع قوله انا نحن من ثبوت من غير تفصيل ولكن ان الجملة على سبيل استئناف ولا كفي على كل
 المفرد بيني وجوه الشك في واني جعله بيانا ليس بواضح وسواء جعلنا كد او بدلا او
 بيانا لم يصح العطف عليه لاسمائه لكونه الله سبحانه بهم مقولا لهم ولم يكونوا ايضا كد
 او بدلا او بيانا لقولهم انا معكم وكذا لا يصح العطف عليه لولا جعل استنفا لا اسماء لم يكونوا
 مقولا لهم ولم يكونوا ايضا من جهة الجواب على السؤال المودر وهو ما بالكم ان صح انكم معناه ثواب
 اهل الاسلام يراكم في حكمه كلامهم واما كلامهم مع شيائهم فقد فصله انا نحن من ثبوت
 عما قبله لكونه ما كد او بدلا او استنفا وليس كلامهم الله سبحانه بهم ليقتضوا فصله او قوله

في قوله
 انا نحن
 من ثبوت
 في قوله
 انا نحن
 من ثبوت

فالجملة لا نحن فيه هو اكمل منه دون المحكي فانه مثال للابد والبدل او له استئناف جملة لا محل لها
 ولا عراب فتأمل ولا تغفل عن صحة استنفاها الى حكمه في كرايه فماله محل ولا عراب وصحة استنفاها
 بالمحكي فيها فماله محل له منه والكاصل انه ان نظرا الى فصل الله سبحانه بهم عما قبله وذلك في الحكمه
 وفي جعلها محل ولا عراب وبهذا لا عراب استنفاها في هذا المعام وان نظرا الى فصل انا نحن
 من ثبوت عما قبله وذلك المحكي وفي جعلها محل ولا عراب وبهذا لا عراب استنفاها في هذا المعام
 البدل او له استئناف جملة لا محل لها محل ولا عراب واما اطينا في توضيح الكلام لتستعين به في
 دفع ما توهمه السارج فمما سرد على عكس قريب ان حتى والا العاطفة لا تتعان في عطف الجملة
 اما طه لا فلا انها موضوعه لان سنيها ما اوجبه للسبوع وذلك في المفردات وما في حكمها
 نحو قوله كن بدام منافق في بدلسيها لم لا عراب ولا يصح في الجملة الى لا محل لها ولا عراب
 واما نحو قوله كن بدو وجه حسن لا فعله مع خطا بالاعتقاد حسن وجهه وفيه فعل فلا بعد صحة
 فيما سالا في مع قوله كن بدو حسن الوجه لا فعله مع خطا بالاعتقاد حسن وجهه وفيه فعل فلا بعد صحة
 جعل لا محل لها ولا عراب اذ الكلام فيها واما طه حتى فلا في شرطها لكونها ما بعد اجزاء مما قبلها
 اما اصنف او اقوى ولا يحق له في الجملة اصلا وظاهر كلام المنفاج ان نحو وقوعها بيني الجملة حيث قال
 في بحث العطف لا بد من حجة التدرج كما بيني عنه قوله وكنت في من جند الحسن اذ المباد منه
 انه مثال حتى العاطفة وح جعل الشرط المذكور مخصوصا بحسب العاطفة للمفردات ويمكن له ان يقال
 حتى في البسب استنفا فانه والعاطفة رجعان الى اصل واحد من الجانبين فاعتبار التدرج في
 احدها يعني عرابيان في لا ذوي رعاية الجانب الاصل بقدر المكان ويمكن له ان يقال ان بعد
 حروف المصدر لا سبعا دمعنون الجملة الثانية على الاولى وعدم مناسبتها وذلك بالبعد
 ودرجته وعلو منزله بالمكان الى مضمون الجملة الاولى والثالث والرابع والما المودنا

وكنت في من جند الحسن اذ المباد منه
 في الجملة حتى عرابيان في لا ذوي رعاية الجانب الاصل بقدر المكان ويمكن له ان يقال ان بعد

وعدم تناسبها كما في المثال الثاني ووجهي لجدد الريب والدرج في درج الاربعاء
 مع المدرج في ذكر المعالي ذكرها مولا في الاول في السبب فان سيرة نفس احضرت و
 اولي مسيادته ابيه ثم سيرة ابيه عسيرة جدته فالنجم كانه فتم منها في قوله نفس
 مشوي للسكرين فتم احوالها فان مدرج السبب او ذمه يصح بوجوه ذكره **احتمل** لكونه
 فذلك منع رجوعه فذلك بضره **اشارة** الى فائدة العطف بالواو في جعلها من
 الاعراب فانها اذا لم يعطف بعضها على بعض احتمل الرجوع ولا يخلو واذا عطف فتم
 اجماع مضمونها في الحصول بطريق النصوصه وان خبر بان هذا الاحتمال انما يجري في بعض
 الصور ولا حسن لربط الجملتين في الالم تعطف احدهما على الاخرى فتم اجماع مضمونها في الحصول
 بدلالة العقل ضرورة ان الالم الوافقه نفس لا تكون مجتمعة فيها وربما لا يكون من الدلالة مضمونها
 للكلم واذا عطف بالواو فقدرة لا اجماع بدلالة لفظة معصودة ثم لربط الدلالة لا تحسن
 كل حكمة محتملة الواقع كما لا يخفى بل في حكمة متقسطة في غاشق الاتحاد والبيان ومعرفة
 هذا الاحوال فبما في الكلام متصرف جدا ولد ذلك شك في العبدات **قال** في اعطى شي على
 جواب الشرط فهو على ضربين **نعم** انما لا يتم اذا جعلت في شرطه وعطف الله تعالى
 على جواب الشرط افاد الكلام اختصاصا لا استثناء بباله خلوصهم الى شياطينهم بطريق معن
 الشرط وانما لا يتم ذلك ان لو استقل كل المعطوف والمعطوف عليه بالمراد وهو موحى وحاصل
 الجواب انه اذا عطف كان الضرب لا ولا لوجوه على الضرب الكمال المعنى واذا قالوا ذلك
 استثناء بهم وهو فاسد وجهه احدى ما ذكره الشيخ والمالك في اخصاص لا استثناء
 بزمان القول ولا جازع انفسهم بانما مستثنون واذا جعل من الضرب الاول يتم الكلام سالما
 على المنع ولم يجعل الضامير وما جوابا للامر لان الغرض بعلل الامر بالارساء او بعلل

انهم

سورة

الارساء وبيان غايته فقل امر تكلم بالارساء للزواولة على الركون للزواولة معطيا بالامر وغاية
 له او قيل امر تكلم بان ترتبوا للزواولة على ان يكون للزواولة معولا لا ترتبوا فقل كاول هناك امر محلل
 وعلى الكمال امر محلل وقوله ولا ترتبوا الجرم بالعكس اعني بصر بالارساء على الزواولة انما يظهر على الكمال
 واما على الاول فالعكس هو ان بصر بالارساء على الزواولة للفصل وان ما جعله سببا لعدم
 الجرم **الفصل** في جعل الجرم سببا للفصل فان بيان العلة والغرض من شيء بعد ذكره مناسب لذكره
 فكل من استغنى **فقد** انما في الجرم كمال لا انقطاع عن الكل **وقد** ان المعصود بالتمثيل
 هو ما وقع في كلام الرايد والمجمل في كلامه ليس لها محل ولا عراب ولا يخفى ما في العطف لان المثال
 انما هو في المصراع والجملتان فيه ماله عراب **ولذا** جعل كونه انما معكم انما هي مستثنون ماله
 محل ولا عراب على ما مر **فقد** انما او لا فلان ما عدم وقوله لم يعطف عليه ولم يجعل الضامير **قال**
مدل على الكلام في المثال الذي هو المحل في قول الرايد فان بعلل الامر وانقطاع عن المعنى
 بالجرم انما يصح في كلامه واما انما في قوله انما جعل كلام الرايد على منواله وليس له محل ولا عراب
 في كلام الرايد ولا ان يجرم ما بعده جوابا بل ليس له الاحكامية بعلل الموارد فيه او الجرم لو كان
 واردا فيه واما انما في قوله لا احفاء للمعصود **فصل** في الجرم على وجه توجب الفصل عن الكلام
 واختلافها جازا وانما **لذا** ومع لا يوجب الفصل منها اذا كان لا ولا في محل ولا عراب كونه **وقد**
 ورد العطف في الجملة المحكية بعد العوارض كونها محسنة ذلك لا خلافي كونه **وقال** الواحينا الله
 ونعم الوكيل **وقد** وتر العلام نقص عما جاز العطف ههنا في سورة نوح ومثله يقول قال زيد
 نودي للصديق وصدق به **مدل** على جواز انضائها في الجملتين الاولى الى الركون لها محل
 في الاعراب ولا ولا على الاول ان قصد تتركب الثانية للاواني حكم ذلك الاعراب عطف عليها كما مر
 وذكر وان لم يكن ط كوني هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون في الجملة حجة جامع على ما في العطف

اعلم

المثوال الخشبة الذي
 ملف عليه في الشوكة
 رسوا القول ايضا
 انوال وبنان للقول
 اذ الاستنوت اخلاصهم
 مع على منوال ولحده

بين المفرد من فقد جعلوا الجمل الى لا محل ولا عراب في حكم المفردات كسواء بالجهة الجامعة ولم
 يفتوا في هذا القسم الى اختلاف جزا وان شاء بنا، مما ظهر فائدة العطف بالواو اعني السطر
 المذكور وانما عني واذ لا خلافا في حق القسم الكلي وهو ان لا يكون للجمله الاولى محل من
 لعارض فلو كان ملكا لاجوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظائر جارية في القسم لكان
 القسم وخصص عراب ملكا لاجوال القسم الكلي معا فان قلت اختلاف الجمله جزا
 وانما العطف ومع او مع قط ان اوجب كمال الانقطاع منها اوجه مطلقا سواء كان
 لا اول محل ولا عراب ولا قلت الجمل الى لا محل منه واحده موقع المفردات والى النسب
 بين اجزا مقصوده بالذات لا الصفات الى اختلاف ملك النسب بالجمله والى ان شاء خصوص
 في الجمله الحكمه بعد القول بل الجمل في حكم المفردات الى وقت موضعها بخلاف ما لا محل لها ولا عراب
 فان سبها مقصوده بذواتها في حق احوالها العارضة لها وانما ثانيا فلان قوله لان المثال
 انما هو في المصراع مسلم لكن باعتبار دلاله على المحكي لا باعتبار نفس الحكم ولا تعطف في ذلك و
 اما قوله انما حكم انما حكمي مستزئون الله مستزئ لهم فنه بخلاف احدهما فصل قوله انما حكمي
 مستزئ عن عابله في كلامهم وذلك لكونها ما كماله لا اول او بدلائلها او استغنافا وعلى ان الجمله
 لا اول لا محل لها ولا عراب اما فضله عنه في نظم كانه وذلك كالحكمه كلامهم كما كان عليه اذ المجموع
 كلام واحد يجب اتفاق في الحكمه على صورته وانما فصل الله مستزئ لهم مما قبله وذلك في الحكمه
 دون المحكي لفهم بوجده وللجمله الاولى الحكمه محل ولا عراب وهذا لا اعتبار او رد في قوله
 وقد خصنا كمال هذا في قوله ^{وهي انما هي} قد بينا للمثال المعصود هنا كلام الراي لكن
 لما لم يطلع عليه الا الحكمه الساعه كانه اورد المصراع دلاله عليه وان فصل جزا ولا عراب
 في كلامه كمال الانقطاع لا خلافا جزا وانما العطف ومع فاذ اتقوا في فضله عنه في الحكمه

هل يجوز فيها العطف عليه وكون الواو محكاه الحكي كما في قولهم وقالوا احبنا الله ونعم الوكيل
 قلت انما يجوز للحكي ايراد الواو في الجمل المحكمه اذ الحكي كل واحد في كلامها براسها لكون
 كل واحد محكمه على حالها والجمله الثانيه هي ما اعني جزا ولا عراب لانه لا ينفصل عن الاولى
 بحسب المعنى ومجرد مضاف جعلها محكمه واحدا في كل المعاطف في الحكمه لانه الحكمه لا كمال
 لانقطاع كما في قوله الشارح واما العطف فالحكمه مستزئ عطف البيان الابانه يدل على بعض
 احوال المسبوع لا علمه والبيان بالعكس ويزال المعنى مما لا يحقوله في الجمله ان كونه السابغ دلاله على
 بعض احوال المسبوع مما لا يحقوله في الجمله والى ان شاء عطفها به لكن الجمل من حيث هو
 لا يصلح لذلك فوزان من المستزئ وزان زيدا لكان في جازر يوزن لكونه مفعولا في ذلك الكتاب
 مع انما هما في المعنى كذا في قوله لا رب فنه ذكره الكافي ان لا رب فنه موكده ومورد ذلك الكتاب
 وان ما من المستزئ موكده لعله لا رب فنه وما واضح لا ان شاء عطفها به واما المذكور في الكتاب وهو
 الموافق لما في المعناه فيجوز عليه لا رب فنه لا تعطف به في المستزئ لا رب فنه لا شئرا كما
 في كونها ما كمال ذلك الكتاب ولا امتناع فنه انما المنع عطف التاكيد على المؤكد لا عطف احد النام
 على الآخر والمضغ عنه لربا لكان لا رب فنه موكدا للجمله لا اول او آخرها وصار من بينهما فاجل
 السابغ الى متوهم العطف عليها من ذلك الكتاب مقدر انما هو متوهم ولا مجال للعطف هناك لان
 من المستزئ موكدها ودارا صاحب المعناه الى ذلك حيث قال ولذلك فصل من المستزئ
 المستزئ فنه الذي قبله لان قوله ذلك الكتاب لا رب فنه موكده بوضوح السطر لكان كونه هاديا
 وقوله من المستزئ موكده كما لا يخفى هو موكده ولم يعتبر بذكر اللفظ لانه لا مستزئ التاكيد الابان
 لعظمه عن اعظم متوهم وانما المعصوده بالنسبه دونيه كماله التاكيد وهذا المعنى مما لا يحقوله في الجمل
 لا سيما الى لا محل لها ولا عراب الى مستزئ هذا الوجه لا يحقوله الجمل لان التاكيد المعبره بها لا بد

التعاطف

لا إعادة صفة حسنة فانها ليست طركون سابقا حتى يعالج فالانظر انه من هذا العبد
 اي ما ينبغي فيه الاستئناس والاعتناء او ستألف عنه وذلك لان وضع اسم الانسان ههنا
 موضع الضميمة اياه الى تلك الصفة لانه قبل ذلك لم يفاضل بين حسن الاحسان والاحسان
 وهو يجعل الذي يؤمن بالغيب موصولا بالمتقون ويوقع الاستئناس في قوله او كثر على
 يري ويزاوج مرجوح واما على الوجه الرابع وهو يجعل قوله الذي يؤمن بالغيب الى
 ساقه استئناسا فهو من هذا العبد بلا شبهة قلت وجهه انه اذا ثبت شيء حكم ثم قدر
 سوابقه سببه واريد له بحاجب بان سبب ذلك انه محقق هذا الحكم واهله هذا كلام فخل
 فان الحكم المتيقن لزومه الحال المذكور هو احسان المخاطب اليه وليس بقدر صفات سوال من
 المخاطب سبب احسانه اليه كمنع ما يعلم من غيره بالاسباب كما حمله على افعاله لا خیار
 نعم تصور ذلك اذا انشأ او اراد ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنه لما في فيه مراحل الصواب
 لربنا لما قلت لصاحبك احسن الى زيد اتجه له لربنا بل هو حسن الاحسان حتى يكون
 احسانه اليه واقعا موقعا لا فاذا قيل زيد حسن الاحسان فعدم الجواب عن سوال
 المدرس واذا قيل صديق عدم الجواب فعدم الجواب عنه حسنة وهو الحكم بكونه
 حسنا لذكر زيد فذكرنا بوجوب استحسانه وهو الصدوق العبد وبدل كسب من الاحسان
 وسنقول حكمه فكل من البتة واحسن وما فرنا كذا نظر ان قوله فما ندرم والسوال المدرس
 بماذا احسن اليه ليس شيء سواء في عاصفة الحكم من المضارعة او صفة المبني للمفعول
 من المانع بل الكي لا يدرى بل هو حسن الاحسان واهله وحسبنا ذلك الجواب لانه
 جملة ملقاة الى السائل عنها المتروكة فيها وقد سبق عنه بذكر موجب استحسانه الى الله
 فانما المعنى بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين في معطوفه على جملة وصف ثواب المؤمنين

ان ح

هذا هو الوجه الرابع وهو ان يضع اسم الانسان في موضع الضميمة اياه الى تلك الصفة لانه قبل ذلك لم يفاضل بين حسن الاحسان والاحسان وهو يجعل الذي يؤمن بالغيب موصولا بالمتقون ويوقع الاستئناس في قوله او كثر على يري ويزاوج مرجوح واما على الوجه الرابع وهو يجعل قوله الذي يؤمن بالغيب الى ساقه استئناسا فهو من هذا العبد بلا شبهة قلت وجهه انه اذا ثبت شيء حكم ثم قدر سوابقه سببه واريد له بحاجب بان سبب ذلك انه محقق هذا الحكم واهله هذا كلام فخل فان الحكم المتيقن لزومه الحال المذكور هو احسان المخاطب اليه وليس بقدر صفات سوال من المخاطب سبب احسانه اليه كمنع ما يعلم من غيره بالاسباب كما حمله على افعاله لا خیار نعم تصور ذلك اذا انشأ او اراد ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنه لما في فيه مراحل الصواب لربنا لما قلت لصاحبك احسن الى زيد اتجه له لربنا بل هو حسن الاحسان حتى يكون احسانه اليه واقعا موقعا لا فاذا قيل زيد حسن الاحسان فعدم الجواب عن سوال المدرس واذا قيل صديق عدم الجواب فعدم الجواب عنه حسنة وهو الحكم بكونه حسنا لذكر زيد فذكرنا بوجوب استحسانه وهو الصدوق العبد وبدل كسب من الاحسان وسنقول حكمه فكل من البتة واحسن وما فرنا كذا نظر ان قوله فما ندرم والسوال المدرس بماذا احسن اليه ليس شيء سواء في عاصفة الحكم من المضارعة او صفة المبني للمفعول من المانع بل الكي لا يدرى بل هو حسن الاحسان واهله وحسبنا ذلك الجواب لانه جملة ملقاة الى السائل عنها المتروكة فيها وقد سبق عنه بذكر موجب استحسانه الى الله فانما المعنى بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين في معطوفه على جملة وصف ثواب المؤمنين

سواء في عاصفة الحكم من المضارعة او صفة المبني للمفعول من المانع بل الكي لا يدرى بل هو حسن الاحسان واهله وحسبنا ذلك الجواب لانه جملة ملقاة الى السائل عنها المتروكة فيها وقد سبق عنه بذكر موجب استحسانه الى الله فانما المعنى بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين في معطوفه على جملة وصف ثواب المؤمنين

عبار الكافرون لفظا بجملة في عيان الكفار لم يرد به ما هو المعصوم في حق المباحث
 كما شعوبه قوله فان قلت قد جرد صاحب الكفر في عطف الاناء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر
 منع الاناء او العكس بل يؤخذ عطفها كاصل من مضمون احد الحكم على كاصل ومضمون
 بل اريد به منع المجموع الى المحمد بالعطف هو مجموع وصفه بتي فيها ثواب المؤمنين على مجموع وصفه
 بتي فيها عبات الكافرون فالصاحب الكفر انما ليس من باب عطف الجملة على كلمة لطلب تناسب
 المانعة مع الاول بل في جملة مسوقة لغرض الى اخرى مسوقة لآخر والمعصوم بالعطف المجموع ووسط
 المتناسبة بين الغرضين فكلما كانت رتبة العطف احسن ولم يدر السالك في هذا القسم من
 العطف انهم كلامه والعجب والساجح انه لم يفته لهذا المعنى مع ظهور من عيان الغلاء وحمل
 الامر والنهي في قوله لعل الذي اعتمد بالعطف هو لا وحسب طلب له مشاكل من مروني يعطى عليه
 على على الامر والنهي مجرد افعال على لا يكون جملة وح ملزمه ليجل قوله وكذلك يقول هو
 معطوف على قوله فالصواب انه اراد به بئر وحده الى متروك افعال على معطوف على فالتوكل ذلك
 حتى يكون من عطف الامر على الامر وهو فاسد لان العطف على المسند مسند لا شريك المسند المعنى لا فاعلى
 كما ان العطف على المسند الله مسلم لا شريك المسند فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقياس
 ولما زاني وبشرعرا بالاعتق ولا طلاق عطف على مسوقة لغرض على اجل اخرى مسوقة لغرض اخر
 بل يمتنع جملتان مختلفتان خبرا واناء عطف احدهما على الاخرى قلت اراد بذلك المثال
 عطف وصفه على الدالة على احسن حاله على وصفه زيد الدالة على سوء حاله لتوافق ما قبله وما بعده
 لكنه اقتصر من العطف على ما هو العبد فيها ونعم منه الباقي منها فانه قال زيد يعاقب بالقياس ولا زاني
 فما سوء حاله وما اخر الى غير ذلك وبشرعرا بالاعتق ولا طلاق احسن حاله وما اريحه
 قلت هو من حسن كفى من شرط اتفاق حكمه خبرا واناء لا سلم صحة ما ذكره المثال ولذا قال

بعض المحققين

بعض المحققين

بعض المحققين

بعض المحققين

بعض المحققين

بعض المحققين

بعض المحققين

بعض المحققين

واما الاول والآخر فيكون الاول والثاني من معنويهما فلمن شها غايه الخلاف
 كانه اعبر غايه الخلاف في كونها تضاد لممكن من هذا الجواب في الاول في القيد
 وكما يادكره ناسخ ان معنويهما اول والثاني ليسا بوجوه من الاعمال والعدم في معنويهما
 كل منهما على ما يفسر سابقا بل جمع ذلك معان معنوية فان التضاد ان اخذ مطلقا فهو
 او كل مذكر العمل وان اخذ مضادا الى كل كان كلنا تضادا الى كل مضاف الى كل شيء كضاد
 هذا السواد مثلا لان جرحا على ما ذكره وكره في تضاد الى الجرح في الجرح لا تضاد ولا تضاد
 مثلا اذا قلت عدو زيد فان اردت بها مطلق عدوته لم تكن كلمة وان اردت بها عدو
 مع عمرو في زمان بعد الاجل او معز الى غير ذلك من المعيد كمن يتخضع تاتي التكرار
 جوشه وفس على التضاد حالها بالانوار والتضاد فان قلت اذ كان التماثل والتضاد مثلا
 معقول فلم كان الاول جامعا لعلها والآخر بمقابل لان العامل سواء كان بين كلمتي
 او جوشي او كل وجوشي او اذا التفت اليه العمل اضطرر الى الجمع منها وذلك لانه في نفسه صالح للجمع
 ولا حاجة في ذلك الى احبال الجمع بل هو الجامع معنوي الى العمل سواء كان ذلك الجامع مذكرا
 العمل بالذات او بواسطة الالاب واما التضاد فانه اذا انظر العمل اليه لم يضر الجمع بين
 المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج فيه الى احبال فتنسب الى الوهم اذ شابه
 ليحتمل فان قلت كيف تنسب الى الوهم مطلقا انه اذا كان كلنا لم يتركه الوهم اصلا
 فلم يضر سببه الجمع ولم يترك ذلك قطعا قلت لا وراك في الجمع انما هو لنفس سواء
 كان معلما بطل وجوشي لكن القوى الات لها استعمالها في الادراك والمعنى الوهم في ادراكها
 انه لما في ادراك المعاني في النفس بالمحسوسات النفس استعمالها في استغناءها في ادراكها
 سائر المحسوسات في ذلك فيل الوهم سلطان القوى كسب بل ربما استعمالها في المعنويات

في نسخ
 طوقه

والمحسوسات بل في المعنويات لصفه وكذلك يخطئ فيها وتكلم عليها باحكام المحسوسات
 فالمراد بالجامع الوهم في بعض العقول استعمال الوهم الجمع لاجله ولو لم يستعمله لما اضر
 الجمع سواء كان ذلك الجامع مدرسا للعمل بالذات او بواسطة الوهم ولا في الوهم الا لهذا
 لافضا شئ له كالتب القطع الى السكن وبالحكم لا من الواعية على ما ينبغي للاحيال
 تنسب الى العمل لخلاتها تنسب الى الوهم هذا واما التقارن فان كان في الصور المحسوسة
 فلا شك انه او بعض الجمع منها وللخيال مدخل فيه فتنسب اليه وكذا التقارن بين المعاني الوهميه
 او منها ومن الصور تنسب اليه لان الوهم انما يتفرع عن الصور كخاله بل التقارن بين المعنويات
 المتفرعة عن المحسوسات تنسب ايضا اليه لان تلك المعنويات متفرعة عن الصور كخاله ايضا نعم
 في المعنويات لصفه لو فرض فيها تقارن لم تكن الخيال فيها مدخل لكنها عما نحن بصدد
 الامور العرفه المعبره في اللغة مما اهل وفما ذكرناه تفصيل وكفى ما ذكره في الشرح
 وفاده واضح للقطع باستماع العطف كونه من الامور كجند يوم الجمع وخاطر يدنو فيه
 فيل لالم امتناع العطف مطلقا فانه اذا فصل الى عدد الامور الواعيه في يوم الجمع جاز
 العطف لان الغرض لا يصلح هو ولا العدد فهو منها جامع مطلقا لانه واما اذا فصل الى بيان وقوع
 تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمع قد ثابعا فلا يحوز العطف لانه ليس بجامع بل لانه جامع
 غير مطلق اليه هناك وكذا الحال في المسند اليه والمسند وفي كلام السالكين ان ما ذكرناه حيث
 قال وعمله لا يقطع لعنه لا خلا في خبره واثباته اذ كثر تكون في حدث ويتبع في خاطره
 يقته حدث اخر لا جامع منه وبين ما انت فيه بوجه او منها جامع غير مطلق اليه لبعده عما ذكره
 ويدعو الى ذكره داع فتورده في الذكر مفصلا ثم قال امثال الله وجدت اهل بلكه ذكر
 خواتم لهم وسره الكلام الى ان قال انت كما قلت ان خامي ضيق تذكرت ضيق خجل وعناء كره

المعاني

فلا تتوهم حتى ضيق ابتو متاكر على الجمع بين ذكر الكاف و ذكر الحاء في
 المسند جامع لكنه غير ملتفت بهذا المعام فلو فرض قصد المسكلم الى تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة
 به وانكلم عليها بالضميق جاز لربنا ان يضمن حتى ضيق ضيقة فمامل على بصيرة في كلامه
 واختر من الوجه الملاحك صحة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع من كماله
 مثل هذا الجامع بل يكفي صي العطف ام لا نفوض الى قبل هذا الكلام وما بعده فيه سماجة
 لان المعصود بيان الجامع من كماله العطف والاكثي صي العطف منها قطعاً ولا يصح
 منها اصطلاحاً يسمى بالجامع من كماله عفاً كلاً في يصلح لربكون جامعاً منها في موضع ولا يصلح
 لذلك موضع اخوانه هناك او ما قوله ودر صرح فيها اي فيما قبل الكلام وما بعده باسراع العطف
 فيما لا تناسب من الخبر عنها ولرب كان الخبران متحدان فاشارة الى صرح به فيما قبل من امتناع
 العطف نحو الشئ الذي لا يجانه وراجح كارب محذره وما صرح به فيما بعده من امتناع
 في نحو خاني ضيق حتى ضيق فيها كماله اما في الاول فانه عطف المفرد على المفرد وليس
 الخبر المحذره صاعداً على محذره خبرا والمعطوف عليه ولا المعطوف بل هو خبر عنها مما قبله
 على اعتبار العطف منها فلا يكون صحيحاً للعطف جامعاً منها كلاً في كماله فان الخبر عنه والخبر
 او قيدا في صوره مما قبله كل واحد من الكلمتين محاذ لربكون جامعاً صحيحاً للعطف منها واما
 في الثاني فانه صرح فيه بان لا اتحاد في الخبر جامع لكنه غير ملتفت في ذلك المعام لبتوه عن الجمع
 بين ذكر الكاف و ذكر الحاء في كماله انما هو من نفس الصر
 تعلم ذلك انه لو ارد ان ينصر الصوت الحاصلة في الذهن لا حصولها فيه مع كلامه في كماله
 لانه يمكن قول من يصورها تارة ان بين صورتها تارة او ان بين صورتها صور
 تارة او الفاسد هو الكادون لاول وهذا لا يدل على الجدي في الوهمي اذ لا تضاد بين الصوتين

والشئ الذي لا يجانه
 والاشياء الضيقة المتعلقة
 به وانكلم عليها بالضميق

في الذهن كالا تضاد في حصولها فاما التضاد بين الشئين انفسهما فوجب لربنا يتصور بها
 مفهومها فكيف له وجه صي في الوهمي والخيالي معا ويكون واضافه العام الى الخاص وانما قال في
 صي لان تلك العيان تقوم خلاف المعصود واضاد كماله مصيغ عنه اذ كماله لرب يقول
 الوهمي لربكون منها شبه تماثل في الخيال ان يكون منها تقارن مع انه بصدد التخصيص
 العبار وبعامة لا خصار فيها اذا اردت مجرد الاختار من غير تعرض للجود في احدها
 والنبوت كالأخرى ان اذ كان المعصود مجرد شبه المسند الى المسند له ولا شك لربنا
 المعصود كجامع كل واحد من المجرد والنبوت والمضيق لا يستعبال ولا طلاق والعبيد والقول
 وعدمه لربكون ان تراعى تناسب الكلمتين في كل من لفرد اذ كماله في الوصل منها كلام
 في غايه القوط يمكن لربرفع هذا الكلام وغايه القوط وبسند الى المذهب الكوني وهو لرب
 زبدان زبدان كونه ان يكون فاعلا لعام وتقدم الفعل على الفاعل انما يجب على مذهب البصريين
 والذي يشوبه كلام بعض المحققين المعطوف على الوجه هو جمل زبدان لانها اذا ورجع
 فالشرح اس كاج في شرح المفضل واما الموضع الذي يسوي له كوان فان يكون كماله لاول
 ذاك وهو ضميمة على جملة اسمه وجمله فعله فتكون الرفع على ما اول اسميه والنصب على ما اول الفعله
 ففي هذه العيان اشعار بان المعطوف عليه الرفع والنصب شئ واحد من الرفع ما اول بالاسم
 النصب ما اول بالفعل نظر الى الخبر الذي هو محط الفاعل ويتقوى ذلك انه لم يوضع في النصب
 كحاج الى بعد من صوته المعطوف على ما لا يكون كلام سبويه في المثال الذي اورده جارياً على ظاهر
 عن محاج الى ارتكبه السر في صي وكما في المثال الذي اورده جارياً على ظاهر
 وفي ذلك اشارة الى الرواد كماله اصلها العطف ولا سبيل الى جعلها فيها الواد لربنا
 ان ان جملة خبر ان مع حاله بل هو او كاصل انه من لرب كماله الواقعة حاله الفاعل خاليتها

بالمعصود
 بغير موضوع للمفهوم
 بغير موضوع للمفهوم
 المعصود

عن صنف صاحبها وجب فيها الواو فاراد ان بين ان ان جمله يصلح لهذا الوصف ان وقعها حالا
خاله عن صنف صاحبها مقارنه للواو وجوبا للجملة لانثائه ومن لا يصلح لرفع حالا
لغير نفسه غير ما دل على قولك جوب العالي ابطى او اسرعى والتحقق لراكال هناك هو المولى
المقدر والجملة لانثائه مقوله فلا يكون حالا على سبيل المجاز لعامها معام عاملها المحدث والواقع
حالا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى للزوم لذلك الكلام السابق على النسخ التي رايها
والصحيح لربما لا استلزام لذلك الكلام لانها لبيان الله الى عليها الفاعل او المفعول
فمن لم يكون على صنفه لا يباب فعالا زيدا كبا لا غير ما ليس لعدم دلالة على الله الزما وبذلك
ان يكونا على صنفه لا يباب يظهر انها تدل على حصول صنفه استيعوا القدر على الجملة الحالية يعلم
لا سبيل لسا فاض كمالا لا سبيل الى الجملة هذا الوجه مستبعد جدا وكفى لا واما كمالا المعنى الذي
يكن يصدره بجامع ظاهر كانه الله على سواء ولا ناسبا كمالا المعنى الزمانا كالحاضر المعامل للآثار
الآتية كالحال لفظا كمالا على كل منها اشراكا لفظا وذلك لا يعضى استيعا تصديرا على الجملة كماله
يعلم لا سبيل الى كمالا المعنى على احد وسر على كل ما ينهل على علة بجد على الجملة الواقعة حالا عروف
لا سبيل الى والمعنى ووجه غير منه بالوعداى صرت موجودا وانا على من الصنف كانه
يدعى انها صنف جلي على علمها فكون ابلغ واحدا لا استمرار علمها في الزمان الماضي الالزوم
سبا وراى الناقص لغير اسمائها وغاها ما يمكن لربما في هذا المعام الى قد التزم بوجه
المعام الى ذلك الوجه المستبعد وجعله غاها ما يمكن لربما بوجه كلام العوم وهذا الوجه ولر كان
منفولا عن الموضوع من كلام الرضى كانه غير مرض به كما ترى والصواب لربما لفعال اذا وقعت
فيود المالة احصاى باحد كانه هم منه اسعيا لثباتها وحاليتها وما صورتها بالعمى الى ذلك
المقد لا بالعمى الى ان كان الكلام كانه في معانها كصنفه وليس ذلك مستبعد فقد صرح النحاه

في مباحث حتى يكون الفعل مسبلا نظرا الى ما قبله ولر كان ماضيا نظرا الى زمان الكلام
وعلمنا فاذا اقلنا ذلك ركب كانه الموقوم منه كون الركوب ماضيا بالسبب الى المعنى منها
علمه فلا يحصل مقارنه كمالا لعاملها واذا ادخلت عليه وقوبه حرمان المعنى ونفهم المعان منها
ولر كان ابدا الركوب كانه مسعودا على المعنى كلى قارنه دواما واذا اقلنا ذلك ركب كانه
كون الركوب في حال المعنى ووجه نظره صحت كلامهم في هذا المعام وفي وجوب بجد على الجملة الواقعة
حالا على علمه لا سبيل الى لو صدرت بها نفهم كونها مسبلة بالعمى الى عاملها ونظير ايضا
صحت ما ذكره النحاه في حركتها اقلنا جيت وقد كتب في ذلك فلا يجوز ان يكون حالا لان كمالا
ولا يعضى الى حال المعنى لاجال الكلام وكذا ان يكون حالا اذا كان شرا في الكتابه قد مضى
منها جوا الا انه منسب بها المعنى في حال المعنى ووجه مرجع كلامه الى ما ذكرناه وانما اذا وجدت
لكلام اخيك محلا صحى فلا تقدم على خطئه وتخطا راي اخي خالتك وكذا ما يقيد
الفعل الواقع في زمان الكلام بالماضي الواقع قبله مدة طويلة كلى يصدر من لفظه وقد يكتسب
منه سورة لا سبيل الى لا بد في مثل ذلك من التاويل على وجه كصليه المقارن من اعبار
العصه الى اصدفه في حركته والقصه انه احرقت صحابه موسى واعبار العلم كالى فولى كفى
كفرون بالله ولتم اموا الله ان كفى كفرون وانهم يعلمون ان حالهم هنز ووجه النقد
لفظ قد لا ينعى واخيرا فاكسوا في الابواب بوقوعه مطلقا ولو مدة وقصدا في النش
لا سبيل الى ظاهر في الكلام شعراى كولى ضرب بل على استقوا النش للزمان الماضي
وضعا وما تقدم يدل على لا سبيل الى انما استفاد من خارج بناء على الركاصل استمران
وهذا هو الموقوم منه بحسب اصل الوضع وما ذكره ههنا انما نفهم منه اذا جوبل لا يباب النش
وقيل رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب وانى كان النش ابدا واما ما قبله

عقلى

اذ كان مقدرا لا سوار وجب له ان يكون في النفي انما في الجملة لورود النفي على ما دام ولذا
انني اذا ما ورد واثم النفي ثبت لا انما في الجملة فلفظ النفي اذا ورد على النفي كان النفي
المورد عليه منزلة لا انما في الجملة والنفي الوارد على حاله فعند واثم استغناء النفي عن الجملة وهو
دوام لا انما في الجملة والذي يلوح منه وجوب الواو في جازم وزيد وسرع او وسرع وجلا
زيد وعمر وسرع اماه او وسرع اول منه في كجول وهو وسرع او وسرع وذلك لان قال اول
كان منزلة اعادة اسم صرحا في انك لا تجد سبلا في جعل اعادة ذكره بضمه متبها باعادة
اسم صرحا فليكون المنسبة به اولى في وجه النسبة على ما هو المبني درجته وقال انما وجهي محي
لرتمول جازم زيد وعمر وسرع اماه فجعل هذا اصلا ودلك جازما مجراه بلغة الجمع مهننا ايضا
شبهه لاولئك والذي نفهمه عن المتن ان وجوب ذكر الواو انما هو فيما يكون المستند فيه
صنف ذي الكمال ان ما عداه على المشهور ^{جوان} حوازل لا ورن واولوية الذكر واما نحو جازم زيد وزيد
يسرع فسعي لم يفتق بما يكون المبني فيه الضم لان هذا في موضع الضم لا يفتق
الكلام فيها الا بترك الجمع والبناء على اعرافه وذلك لان النسبة ولاضافه لا تحصل الا
بتخصيص المضاف اليه وليس لنا مقدار الكلام يتعين في نفسه لكونه منسوب اليه بكل واحد
من افراده المختلفة المعاد برصاح لذلك فاذا قيل كلام الى اخره فان تصف بالاطناب لا يجوز
فذلك الكلام بعينه اذا قلنا ان سدا حاله في من لا واصاف فلا تنما افراد الموصوفين
المطنب بل تنما اهل فلا تضبط لا واصاف الموصوفات الاسمين من ورن اليه ولا شك في معارف
للاواسط اول ذلك فتعينة لذلك هو ترك الجمع والبناء على اعرافه وهذا الكلام في غاية الصحة
والثبوت لا يتجه عليه شيء مما اوردته المص والسبب في كاطناب ايضا عموم موجه
لان كاطناب بالمعنى لا ورن انما يوجد في قول رب اني ومني العظم مني واسم المراسي شبا

والمعنى انما دون لا ورن يوجد فيما لا قيل هذا انما يذكر المبني بناء على مناسبة خفيه مع ذكر
المعام ووجود المعناني فما اذا زيد في المعام نظرا الى ما ذكره في المسبب الخفيه هذا انما
فاغتنق وكذا اني لا يجوز بالمعنى انما ومني كاطناب ان المعنى لا ورن عموم موجه
لوجودها في قول رب اني ومني العظم مني ووجود كاطناب بالمعنى لا ورن لا يجوز بالمعنى انما
فما لا اقال هذا انما فسوقه = اذ اطابق المعام على ما قرأه بالعكس فما لا اقال انما سحت
وكذا اني لا يجوز بالمعنى لا ورن لا طناب بالمعنى انما عموم موجه فلما سئل لان السائل قد صرح
باطلاق كاطناب على كونه اقل من المعارف حث قال في كاطناب لا يجوز بالعكس الى المعارف
وجم امثلة كاطناب كذا وانما قال في كاطناب كونه نسبيا يرجح في بيان دعواه الى ما سبق
تارة والى كون المعام خلقا باب طما ذكره في كاطناب كونه في متن الكتاب باو في تفسير الجبان
وجواب كاطناب كونه اسما وتله للجهنم قال في الكتاب في صدره فلما اسما وتله للجهنم نادى
ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا كان ما كان ما تنطق به الحال ولا تحط به الوصف استنباطا
واغتباطا وحمد ما الله وشكرها على ما انعم به عليها من دفع البلاء العظم بعد حلوله وما
الكتبا في بضاعة سوطي كاطناب عليه من الثواب ولما عواضه ورضوان الله الذي ليس
وراءه مطلب فان اشرح لي بعد طلب شرح لك ما له وصدري بعد تفسيره ان من ذلك الى
واضاح ظاهر في الكلام شعريان قوله في ظرف متروك مع صفة محذوف الى اشرح شياني
صدري والمبني در من نظم المنزلة تعلق اللام بالفعل الى اشرح لاجلي صدري وج اما لم يحل
المقصود زمان الربط كما في قولك اقرب لكس حياهم فلا اشكال واما لم يحل قبل لاجال
والفصل فتبين انها حاصلان بدون زمان الى والكواب لم يوفق اشرح لس في فهم توضيح لذكر
المفعول اصلا كلاف فوك اشرح لي لاجلي اذ نفهم منه ان المشرح هو متعلق به في الجملة في صدر

تسميه و هذا توافق اصطلاح الحكماء فانه قالوا لو اردوا للاختصار لكانوا يقولون
 وبسبب عموه ولا شك انها من قبيل المساواة وايضا قالوا قبل وقد تلتك على كل ما سبق طرزا لافقا
 والنظير فليس فيهما نقوض فعد جعل للاختصار معابلا للتطويل في كل طرزا فافظنا قوله
 للمساواة فقالوا من ثم من قبل خام البسبب فيل معناه ان فاما مثل خام والدر و اراد
 ان يرفع في قوله لم يسم بقبيل خال كعمل واحد كما انه لم يكن في لغته خال اي شيئا تغير كونه
 والتمس ان يكون الخال الرجل المختار لعظم شأنه ولا يهتم بقبيل لانه لا يصل اليه ورفع توهم
 عن المقصود انما اشار على الوجه المذكور و هذا احسن من ان يكون صفة لا خاتمة بالمال
 وذلك ان المعام بعضي السمع فلو كان وصفا لم يكن قوله اخا عاما لان الوصف يقطع
 شيوعه والمقصود ان ليس هناك اخ مرض بل كل اخ انما يستبقى مودته بل شفعه لما دل عليه
 قوله اني الرجال المذهب اذ اجعل وصفا لكان المعنى انك لا تقدر على اسبقا مودة اخ موصو
 بانك لا تلم شفعه وفات العموم وانك انتظام مع ما بعد كما لا يخفى وانه اراد في بعض الليل
 الدلالة على البعض مدكون في الكف واعترض عليه بان البعض المستفاد من التكرار
 من البعض في كذا لا البعض في كذا فكيف استفاد من قوله لئلا يراى لكان في بعض
 اجزاء الله واحدة فالصواب ان شكره لدفع توهم كون كرا في الهالي او لا فاده بغيره
 لان قوله ولهم ما يستهون عطف على قوله لله البناء مع ان لهم معطوف على قوله
 لله وما يستهون معطوف على البناء فالنفي ويجعل لانفسهم ما يستهون من لبنان والظرف
 اعني لهم مستوفى وقع منفعا لاثنا وليس لهوا معلفا يجعلون لتجدي ان الجمع في عند الفاعل
 والمفعول لا يصح في غير افعال العلوب لان الجمع هو ان يكون الضمير في مفعول لفعل واحد لان المعنى
 احدها مفعول واحد وهو مفعول المعوله على انه قد يدعى جوازا ذلك اذ كان عمله في احدها بنوطة

كما في المثال
 المذكور

خوف الجرح وتسميه ببولهم ونحو الكل بجميع الخلة ولكن مع جعل المعطوف مود عوى
 لا يحق ان اللاحق لهم ذكر دون غيره وان كانت لبان اكل وجعل قوله ولهم ما لا يدر
 جملة خالية بوجوب قصود المعصود الذي هو التوخي فامل ففوله ان اشكرها نفس
 لو صفا مع قوله اشكرها ولو الدليل من حيث على الشكر بالوالدين مع قوله ووصفا
 لسان بوالدين واما ذكر شكره تعالى في السفر فبغيره انما على الشكر بالوالدين شكره
 لان ما انما به عليه نعمه عند في كسبه واما على الشكرها قد يشكره معارف ذلك ايضا بان
 حيث على شكرها واما على الشكر الرب سبحانه شكر الغاه مودم على الشقة على غيرة مجازاة
 احسانه فاذا وصح مجازاة الغيرة كان المعنى على التوصية بادا شكره او لا وشكر الغيرة انما
 اللهم الا ليرى ان لا عرض لفا كان جملة مع انما انما الشكر الكمال والفرق بين
 ونحو الا انما في مطلق لا عرض ان لا يكون له محل ولا عاب فصحيح يجوز كونه غير جملة بل في موط
 ذلك في كل عرض يكون له فلهذا لا لا محل ولا عاب فلا يكون له الا حاجة اليه فتدفع ذلك في كل
 لكن يقي ترد هذا لا محل ولا عاب بل يكون جملة او اقل منها محلا فطعا لان لا يكون جملة
 لا بد ان يكون له محل ولا عاب فان لم يكن له محل في موطا ولا يكون له محل فليس الذي
 مع ولا عرض هو لاء ابطما وانما بعد ذلك ببولهم لا محل لاء ابطما على الرابح من حيث
 جملة لا يكون لاء ابطما لا محلا و اراد بالمعنى الواحد ذكره العموم ما دل عليه الكلام الذي روي عنه

المطابق لمعنى الحال واما قال ما ذكره العموم اشارة الى شكره وان من العباد
 غير واضي الدلالة عما ذكره وان كلامهم في جواز مجاز المود لا ساعده ومع ذلك فقد عد
 القوم فما ذكره اياهم اورد به هناك كما ينبغي على ثم يقول وفاد ذكره العموم ينبغي على علم البناء
 بعض لسان على المعنى لا سيما في كسبه ذلك ان رعاية واكب الدلالة في الموضوع واخفاء الببان
 ببولهم لاء ابطما لا محلا و اراد بالمعنى الواحد ذكره العموم ما دل عليه الكلام الذي روي عنه

في قوله المعطوف
 على لاء ابطما المود
 باسم وهو معطوف
 على لاء ابطما
 المود

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible][illegible]

صفة للمع كالمع الفاعلة منه للسامع فاذا لم يحسن الدلالة بالفاعلة لم يحسن ايضا بالمفعول منه
 والمع لير الدلالة لير كانه نسبة فانه بمجموع اللفظ والمع كما دل عليه كلام هذا المحقق في الجواب هو
 ما ذكره كما لا يخفى ولير كانه نسبة فانه باللفظ معلوم بالمع كما لا يوجب العامة بالالفظة المعطية بالاش
 كما دل عليه اشتقاق الدال للفظ واستناد الدلالة اليه فاجواب هو الاول والدرس تذكره كمن
 وجوابه ان الالام انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المع من اللفظ او انهما المع
 اللفظ هو معنى كون اللفظ بحث منهم منه المع ^{موردان} الفهم وحده صفة للسامع ولا انها
 وحده صفة للمع لكن فهم السامع المع من اللفظ صفة للفظ وانها المع من اللفظ صفة له
 فصحح تعريف الدلالة بالفهم سواء كان مصدرا من الجني للفاعل او المفعول وقوله فانه ما في الكتاب
 جواب عما سأل هو ان الفهم على ما ذكره هو صفة للفظ وعبارة الدلالة لصحح لير معنى منه ما يحل
 على اللفظ كما استقى من الدلالة الدال المحمول عليه وتورد من ان الفهم وحده ليس صفة للفظ حتى
 يصح صفة اشتقاق كانه الدلالة ونحوه لا يخفى على كل ان فهم السامع صفة له فانه به كنهها معطية
 بالمع بعد واسطة وبالفظة بوساطة حرف الجر كما دل عليه قوله فهم السامع المع من اللفظ هناك
 تسمية اشياء الفهم ويعلم بالمع ويعلم باللفظ فالاول صفة للسامع ولاخوانه صفتان للفهم
 فان اراد هذا المجتهد ان الفهم المقيد بالمفعول الموصوف باللفظ صفة للفظ فهو ظاهر البطلان
 وان اراد ان المجموع المكون من الفهم والمع ويعطيه صفة له فكذلك مع لير السامع وعبارة التعريف
 هو الفهم المقيد دون المركب فكيف لا يكون صفة له فكل من مع لير السامع وعبارة التعريف
 او باللفظ صفة للفظ فبط ايضا نعم منهم من علمته بالمع صفة له من كونه مبنيا منه المع فدعواه
 ان معنى فهم السامع المع من اللفظ او انهما المع من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحث منهم منه المع
 عن صحة الالام لا يشك وان عرفوا الدلالة بما ذكره ولكنهم فسأعن ذلك فلم يصحوا

ان مع
 ومن عطف اللفظ
 صفة له من كونه مبنيا
 ح

صم المعول
 راجع الى المعول
 فذكره ملاذ كذا

بمعناه الصحيح بل ما فهم منه مما هو وصف للفظ المعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتدوا في ذلك على
ظهور ان الدلالة صفة للفظ وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان نعصد عما ذكره بكونها معنى هو وصفه
ثم لو دلالة فهم المعنى واللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشبهه فالمقصود من
قوله ان فهم المعنى المعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى فاسم الكلام وانضج المرام وبن
لربو للفظ منهم من المعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى فاسم الكلام وانضج المرام وبن
له سواء فيكون اللفظ او لا نعم انهما المعنى من ذلك على كونه بحيث يفهم منه المعنى ومن
صفة للفظ حقيقة على فساد وصف الشئ بحال سعة فان فساد لرب ليس صفة لزيد مثلا بل يدل
على ما هو وصفه وهو كونه بحيث يكون ايقنا وقد كانت الحاجة الى هذا العدلان دلالة
اللفظ كما كانت وضعه كانت معلومة بارادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع
هذا الكلام انما توقف الدلالة على ارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح الاشارات مستوعلا الشفا
واطلاق العبار متناهية للدلالة لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقة الى كنه
الدلالة التصنيفية ولا لزوم حتم لا قصد متوجه الى الجزء او اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل
او الملزوم فان الجزء او اللازم مفهوم قطعا ولا سوف فهمها على ارادة بل على ارادة الكل و
الملزوم والمقتضى في الكتاب هو معنى العبار المطلقة فكان الناقل نظرا الى اللفظ عام
الدلالة المطلقة لانها كما كان في الوضع مدخل فيها فلا بد ان سوف على ارادة الجارية على قانون
الوضع والفرق بان المطابع وضعه صفة ولا خزان لمشاركة العقل فلا يحسن ولا ينعى
جوع محض المطابع بذلك وانما حكم محض واكوا ذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقة
لما كانت مجرد الوضع لا لعلاله معلية تعييض لا شغال للفظ الى المعنى ناسب ان يدعى فيها
التوقف على ارادة المذكور وبعدا عبا رة رة فيها لا يصح عبا رة الى الباقى من المحصولها

بمعناه الصحيح بل ما فهم منه مما هو وصف للفظ المعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتدوا في ذلك على

ظهور ان الدلالة صفة للفظ وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان نعصد عما ذكره بكونها معنى هو وصفه

ثم لو دلالة فهم المعنى واللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشبهه فالمقصود من

قوله ان فهم المعنى المعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى فاسم الكلام وانضج المرام وبن

لربو للفظ منهم من المعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى فاسم الكلام وانضج المرام وبن

له سواء فيكون اللفظ او لا نعم انهما المعنى من ذلك على كونه بحيث يفهم منه المعنى ومن

صفة للفظ حقيقة على فساد وصف الشئ بحال سعة فان فساد لرب ليس صفة لزيد مثلا بل يدل

على ما هو وصفه وهو كونه بحيث يكون ايقنا وقد كانت الحاجة الى هذا العدلان دلالة

اللفظ كما كانت وضعه كانت معلومة بارادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع

هذا الكلام انما توقف الدلالة على ارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح الاشارات مستوعلا الشفا

واطلاق العبار متناهية للدلالة لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقة الى كنه

الدلالة التصنيفية ولا لزوم حتم لا قصد متوجه الى الجزء او اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل

او الملزوم فان الجزء او اللازم مفهوم قطعا ولا سوف فهمها على ارادة بل على ارادة الكل و

الملزوم والمقتضى في الكتاب هو معنى العبار المطلقة فكان الناقل نظرا الى اللفظ عام

الدلالة المطلقة لانها كما كان في الوضع مدخل فيها فلا بد ان سوف على ارادة الجارية على قانون

الوضع والفرق بان المطابع وضعه صفة ولا خزان لمشاركة العقل فلا يحسن ولا ينعى

جوع محض المطابع بذلك وانما حكم محض واكوا ذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقة

لما كانت مجرد الوضع لا لعلاله معلية تعييض لا شغال للفظ الى المعنى ناسب ان يدعى فيها

التوقف على ارادة المذكور وبعدا عبا رة رة فيها لا يصح عبا رة الى الباقى من المحصولها

بمعناه الصحيح بل ما فهم منه مما هو وصف للفظ المعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتدوا في ذلك على

ظهور ان الدلالة صفة للفظ وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان نعصد عما ذكره بكونها معنى هو وصفه

ثم لو دلالة فهم المعنى واللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشبهه فالمقصود من

قوله ان فهم المعنى المعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى فاسم الكلام وانضج المرام وبن

لربو للفظ منهم من المعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى فاسم الكلام وانضج المرام وبن

له سواء فيكون اللفظ او لا نعم انهما المعنى من ذلك على كونه بحيث يفهم منه المعنى ومن

صفة للفظ حقيقة على فساد وصف الشئ بحال سعة فان فساد لرب ليس صفة لزيد مثلا بل يدل

على ما هو وصفه وهو كونه بحيث يكون ايقنا وقد كانت الحاجة الى هذا العدلان دلالة

دلالة على الجرد بصيغته لا مطابقة بل يدل على عدم دلالة على احد ما يصنع ولا يجرى مطابقا
ولا استحالة ذلك لا خلافا في الحكم وكذا الحال في اللازم ولا يتم ايضا انه اذا اطلق على الجزء
كانت دلالة على مطابقة فقط بل يدل على مطابقة وصيغته وكذا اذا اطلق على اللازم دلالة
على مطابقة والنزاهة على غير ذلك على غير ما في الدلالة على المعنى المطابق هو وقف على الارادة
والتحريك على انفسه وهنا وهذا الكلام صحيح لا يخبر عليه عند ذي فطرة سليمة حتى
ذهب كثير من الناس الى ان المعنى في الجزء في معنى الكل ولا نزاع انهم اللازم في ضمير المزموم
بما هو في احوال افعاله وانه اذا قصد اللفظ الجاء في ضبط لان اللفظ الموضوع للكل
اذا لم يكن موضوعا للجزء واطلق عليه كان مجازا او غفيرا في معنى الجزء في معنى الكل فان اللفظ عند
سماح اللفظ فيقبل منه الى المعنى الموضوع له فينتهي في معنى ثم بواسطة القرينة تدرك
انه ليس مراد ولا المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في معنى الكل لكنه مراد لا في معنى وبني الجزء
في معنى الكل وادارة في معنى بكون بعد ولا يولد لانه لا يولد لانه لا يولد لانه لا يولد لانه لا يولد
اللفظ على الجزء وانما انما اراد به اللفظ في معنى الكل ولا ياتي على حاله والقرينة
في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالمعنى بل بالارادة وما ذكره في معنى الدلالة على الجزء
او اللازم مطابقة لا تضمنها او النزاهة في معنى محله في اللفظ موضوعا بآراء
المعنى المجازي في صنعا نوعا والباقي في اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة الى معنى اقوى
لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى الباقين وطنا المعدمتين عنوعيتان اما الاولى فلان
الوضع المعبر هو تعيين اللفظ بنفسه بآراء المعنى لا بتعيينه بآراءه مطلقا كما صرح به
في المعناه ولا شك ان تعيين اللفظ بآراء معناه المجازي ليس بنفسه بل بتعيينه شخصيا
او نوعه فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازي لا وصفا شخصيا ولا نوعيا واما

المعنى

لأن الموضوع

فول

الثانية دلالة الاستحالة في جماع الادوية ولا ضعف في معنى النفس وعلى ما ذكرنا
العالم اير العاقل يوقف الدلالة مطلقا على الارادة لا يظهر انها مطابقة لمعنى
دلتنا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون بصيغته فنفسها باحد المعنى وكذا الحال
في اللازم ولا يظهر ان مراده في معنى مراد ان كاجب والظاهر ان مراد اخرج العلامة
هو ان ايضا فلا معنى لتلك كلمة وتعقيب بالظاهر اللهم الا اذا قصد العينية على معنى عيان
من مضمون المعصود وظاهر ان لو اشترط مثل هذا للزوم مخرج كثير من معاني المجازات
والكلمات اعلم ان معنى الدلالة يكون اللفظ بحيث من اطلق فهم منه المعنى شرط
في النزاهة للزوم الذهني بمعنى امتناع استعارة العمل الخارج عن العمل المسمى ولم يجعل ذلك
المجازات والكلمات التي على ملك المعامل الدال عليها عنده المجمع المركب منها وقرينة الحالة
او المقالة ومن فسر يكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك للزوم وبذلك
هو المناسب لقواعد العربية ولا اصول ولا اسب لقواعد المعقول بل لم يكن دلالة
لان لازم ايضا ما ساء في الموضوع واكتفاء فذكر ان لازم اليه ولو كان
لازم له لكان لانه لفظ على لازم اظهر دلالة على لازم لان الذي يعمل من اللفظ الى
ملاحظة المزموم او لا الى ملاحظة اللازم باننا والى ملاحظة لازم اللازم لما في تبيين
الملاحظات لو بالذات بغير دلالة ايضا فنفسها في الحكم بالدلالة المضمنة وله
فما كلام سيد كره واستغف على ما يرد عليه في قول من سئل عن كون الامر بالعكس لان المعنى
سابق على فهم الكل فيكون فهم الجزء سائعا عليه بمعنى فيكون دلالة لفظ الكل عليه
اوضح ودلالة على الجزء فكلما ينو ذلك على المعنى فهم الجزء وملاحظة بعد فهم الكل و
كثير من الحكماء غفلت الى اجراء قد صرحوا بان الضم لازم للمطابقة في المركبات
التي لا يكون فيها

بمعنى
هذا المعنى
العلامة
المعنى واحد
مفسر

لازم مع

الطاقة
أي كونه

في قوله لا يخلو في موضعين
في قوله لا يخلو في موضعين

وملاحظه الجاء على ذكره لا يخلو في موضعين
ما يحل للمطابق على معنى لا يخلو في موضعين
على من قال ان دلالة اللفظ على معنى ما يوجب
بانه لا يجوز في تضاريفه فاجاب المطابق لقوله
لكل من حيث هو كذا لا باعتبار تفصيل اجزاءه
اللفظ فم الكلمة اجزاء فكل واحد من اجزائه
هو الدلالة التضمنية اللازمة للمطابق في المركبات
يوجد في البعض ليس باعتبار فهمه لا اجزاء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهمه لا اجزاء
انما مراد بلفظ الكل ومودى به بالدلالة التضمنية ولا يخفى من ملاحظه اجزاءه ولا لسان
الربا بعد فهم الكل اجالا انما هي بطريق التحليل فتعلق اولها بالاجزاء ثم بالاجزاء اجزاء ففهم
اجزاء مقدم على فهم الكل ولكن فهمه لا يخلو في موضعين ففهمه لا يخلو في موضعين
فهم كونه مراد باللفظ سوف على ملاحظه اجزاءه ففهمه لا يخلو في موضعين
لا يخلو في موضعين ففهمه لا يخلو في موضعين
فهم المراد لا الفهم مطلقا وكذا او اضله الكناية
في النسبة فانها لا تصور الا في لغة التركيبه بخلاف الكناية عن الموصوف او الصفة فانها في
المعاني افراده في غاية ما يتيسر الكلام في هذا المعام وهو بعد موضع نظر
فالقيا يخلو في موضعين اما اوله فلان عدم الوضوح والكفاء في المطابقة ما كان المناق في
اد العلم بالوضع مغل لا اعتبار الجازم غير شرط بل الظن وهو قابل للثبوت والضعف
في موضع اختلاف المطابقة وضوحا وخفاء بحسب اختلاف شرطها في وضوحا وضوحا
اي الظن

على ملاحظه التوفيق
الاجزاء في قوله لا يخلو في موضعين

من ان المراد بالاختلاف في الوضوح والكفاء لم يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا بحسب نفعها
اذ لا اشارة الى العرف بهذا القيد بل المبدأ في حقه مطلق لا اختلاف في الوضوح والكفاء سواء
كان بالنظر الى نفس الدلالة او باعتبار عزمه وريايته لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا
وخفاء الا بحسب اختلاف العلم بحسب الوضوح وذلك امر لا يتصبط للتكلم وليس له اختلاف على
مراتب علم المخاطب بالوضع فلا يتصور له ان يراد المع الواحد بالدلالة المطابقة واعلم ان مراتب
الوضوح والكفاء انما اذا كان اللفظ متعلقا بمكان يمكنه ان يوافقه اختلاف في المطابقة بحسب
مراتب الوضوح المعلوم له وايضا لو سلم ما ذكره من دل على ان المطابقة وحده لا تحصل منها الا في
المذكور وذلك لانها في اعتبارها مع غيرها في ذلك لا يراد بان يكون من مرتبة مراتب الوضوح
واما ما قلنا من الوضوح والكفاء في التضمر غير واضح لوجود تصور جمع لا اجزاء عند
تفصيل الكل وكون التضمر باعلا المطابقة معناه السببية في الحصول للفظ لا التام في الزمان
فقد اشار الى لولا التضمنية بخلاف وضوحا وخفاء وحيث انها مرادة باللفظ وتقصود
بالدلالة التضمنية ومؤداة بها ولا يبدع في ذلك ان لا اجزاء متصوون عند تصور الكل فان
ارادة الجزء واللفظ الموضوع للكل ادب مرادة اجزاء الجزء وواضح وتلك الدلالة على كل
منها تضما ولا يخفى في الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء الا ان المراد عليه بالتضمر يختلف
بالوضوح والكفاء وحيث انه مراد باللفظ كما من المعية فهم المراد وامانا لثا فلان
مقيده المعنى الواحد بما يوقيه الكلام المطابق لقتضى الحال لا يسويه اللفظ ولا بد منه لفظ الكلام
وذلك لان لالفاظ المذكورة في التوفيات انما يحل كما يبين في منها فكيف تصور حكاها
على الاشارة اليها ومباحث اخرى بحسب ما ذكرناه لعله اسان الى فصلنا ما
في تضامنا ذكرناه منذ شرع في تعريف علم البان الى ههنا وانت خير مني في هذا ولا يضرك
لعمري انما ما ذكرناه

بمعنى ان المراد باللفظ الدلالة لا بحسب نفعها
بمعنى ان المراد باللفظ الدلالة لا بحسب نفعها

اشارة الى سبق الكلام والى ذكر السببه بعض جعله مقدم وشافى كونه
مقصدا الى المصداق لبيان ان كثره مباحث المعده لا تجعلها داخله في المصداق كحق
السببه اصل برأيه من اصول الفقه وفيه التذكير اللطيف لبيان ما لا يخفى وله مراتب
مختلفة في الوضوح والخفاء مع كون الاله مطابعه وح بضمحلا ما ذهب اليه من ان
المذكور لا ينافي بالدلالة الوضعية ان المطابعه فائدة فالعض لا فاضل اذا قلت وجهه لغير
لم ترد به ما هو مفهومه وصفا بل اردت به انه في غايه الحسن ونهايه اللطافة لكن ارادة هنا
المعنى لا ينافي ارادة المعلوم الوضعية كما في الكتابة ومع سبغى ليحصر مقاصد علم البيان في أربعة
السببه وهي سماع والمجاز المرسل والكتابة والعوج في الضبط ليعلم ان الاله باللفظ خطا
ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان ينافي ارادة منه على السببه
اولا فبسمه التثنية الى السماع كسببه الكتابة الى المجاز المرسل الاله السببه مع كونه اصلا
مقصودا معده لما خلا سماع فاسحقى السببه علمها من هذه الجهة الى معنى موسى في الحكمة
لا يخفى الى ما اخبرته الكتابة عن المجاز المرسل فظاهر هذا كغيره من اشياء الحق فالتاقل
زاد عمرا وجاها زدد وعمره ووجهه لان فوكك جاز زدد وعمره ووجهه كما على بنو
المجى لكل واحد منها ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للاخره المجى فالمعظم ان لم يقصد به هذا المعنى
اللازم فلم يدرى به المحاطة على مشاركة احدهما للاخره مع فلا ندرج في السببه المذكورة بناء على ما ذكره
من معنى الدلالة فانه لا يصح الا انما قصد المعظم وان قصد به لم يضر اندراج فيه لانه مع مشاركة
زدد وعمره في المجى او شاركه فيه فكيف سببه لانه وكذا فوكك فاول زدد وعمره معناه نبوت
الفضل لزدد وعمره بصرى وعكس ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للاخره في القتل
فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب الى ندرج كما لو قيل شارك احدهما

اشارة الى سبق الكلام والى ذكر السببه بعض جعله مقدم وشافى كونه مقصدا الى المصداق لبيان ان كثره مباحث المعده لا تجعلها داخله في المصداق كحق السببه اصل برأيه من اصول الفقه وفيه التذكير اللطيف لبيان ما لا يخفى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع كون الاله مطابعه وح بضمحلا ما ذهب اليه من ان المذكور لا ينافي بالدلالة الوضعية ان المطابعه فائدة فالعض لا فاضل اذا قلت وجهه لغير لم ترد به ما هو مفهومه وصفا بل اردت به انه في غايه الحسن ونهايه اللطافة لكن ارادة هنا المعنى لا ينافي ارادة المعلوم الوضعية كما في الكتابة ومع سبغى ليحصر مقاصد علم البيان في أربعة السببه وهي سماع والمجاز المرسل والكتابة والعوج في الضبط ليعلم ان الاله باللفظ خطا ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان ينافي ارادة منه على السببه اولا فبسمه التثنية الى السماع كسببه الكتابة الى المجاز المرسل الاله السببه مع كونه اصلا مقصودا معده لما خلا سماع فاسحقى السببه علمها من هذه الجهة الى معنى موسى في الحكمة لا يخفى الى ما اخبرته الكتابة عن المجاز المرسل فظاهر هذا كغيره من اشياء الحق فالتاقل زاد عمرا وجاها زدد وعمره ووجهه لان فوكك جاز زدد وعمره ووجهه كما على بنو المجى لكل واحد منها ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للاخره المجى فالمعظم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدرى به المحاطة على مشاركة احدهما للاخره مع فلا ندرج في السببه المذكورة بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا يصح الا انما قصد المعظم وان قصد به لم يضر اندراج فيه لانه مع مشاركة زدد وعمره في المجى او شاركه فيه فكيف سببه لانه وكذا فوكك فاول زدد وعمره معناه نبوت الفضل لزدد وعمره بصرى وعكس ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للاخره في القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب الى ندرج كما لو قيل شارك احدهما

اشارة الى سبق الكلام والى ذكر السببه بعض جعله مقدم وشافى كونه مقصدا الى المصداق لبيان ان كثره مباحث المعده لا تجعلها داخله في المصداق كحق السببه اصل برأيه من اصول الفقه وفيه التذكير اللطيف لبيان ما لا يخفى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع كون الاله مطابعه وح بضمحلا ما ذهب اليه من ان المذكور لا ينافي بالدلالة الوضعية ان المطابعه فائدة فالعض لا فاضل اذا قلت وجهه لغير لم ترد به ما هو مفهومه وصفا بل اردت به انه في غايه الحسن ونهايه اللطافة لكن ارادة هنا المعنى لا ينافي ارادة المعلوم الوضعية كما في الكتابة ومع سبغى ليحصر مقاصد علم البيان في أربعة السببه وهي سماع والمجاز المرسل والكتابة والعوج في الضبط ليعلم ان الاله باللفظ خطا ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان ينافي ارادة منه على السببه اولا فبسمه التثنية الى السماع كسببه الكتابة الى المجاز المرسل الاله السببه مع كونه اصلا مقصودا معده لما خلا سماع فاسحقى السببه علمها من هذه الجهة الى معنى موسى في الحكمة لا يخفى الى ما اخبرته الكتابة عن المجاز المرسل فظاهر هذا كغيره من اشياء الحق فالتاقل زاد عمرا وجاها زدد وعمره ووجهه لان فوكك جاز زدد وعمره ووجهه كما على بنو المجى لكل واحد منها ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للاخره المجى فالمعظم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدرى به المحاطة على مشاركة احدهما للاخره مع فلا ندرج في السببه المذكورة بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا يصح الا انما قصد المعظم وان قصد به لم يضر اندراج فيه لانه مع مشاركة زدد وعمره في المجى او شاركه فيه فكيف سببه لانه وكذا فوكك فاول زدد وعمره معناه نبوت الفضل لزدد وعمره بصرى وعكس ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للاخره في القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب الى ندرج كما لو قيل شارك احدهما

لاخره القتل وكذا فوكك فاول زدد وعمره فان بنو القتل لكل واحد منها صرح والتعلق
ضمن ولا شراك لازم وما قيل من ان بلفظ فاعل المشاركة والشارك فيفترقا لا لازم يظهر
ذلك من الفرق بين مفهومه على زدد وعمره وتشاركه في قتل احدهما للاخره زمان واحد فان
محصول الكلام من ان كان واحدا الا ان مفهومهما متخالفان قطعا واعلم ان الدلالة على
المشاركة في قتل فوكك شاركا زدد وعمره انما هي لجمهور اللفظ واما الصفة فتدل على نبوت الشريك لكل
منها مسطرة بالآخر ويلزم منه المشاركة في الشريك كنهها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس
المشاركة في مصدره لاصل الى ان المعلوم وقولنا شاركا زدد وعمره مشاركا لهما في كونهما
لاخرى من الصفة واعلم ان الصفة لا اعتراض على النفس المذكورة عدم الفرق بين
نبوت حكم الشئ وبين مشاركة احدهما للاخره واخفى انها من نومان مسطوران ملازمان
فليس لاله اللفظ على احدهما على الدلالة على الاخره وان يسميها منها وليس لاله المعظم على
احدهما يسميها لولائه على لما خاذا ربنا لا يكون لاخر مقصودا عنده اصلا وسبغى لي ندرج
فه قولنا بالحق ونحو فاعرف ما قرناه آفعا انه لا حاجة الى ان الزمان لا يخرج كوقايل
زدد وعمره وجاها زدد وعمره فالطرفان اعني المشبه والمشببه اما مشبوهان الى الحسن والحمد والثناء
انتساب جويزات هذه الامور الى الحسن في غاية الظهور واما انتساب خلقها فبما عباد
انتزاعها والجويزات المنسوبة اليه لانه عدم الحق عاقر شانه وقيل عدم الحق عمن
انصفها وهو لا يظهر وانما انصف الى النعمان لانه حتى ارضا كثر فيها ذلك قال
في الصحاح شقوا النعمان معروف واحد وجمع سواء وانما انصف الى النعمان لانه حتى ارضا
كثر فيها ذلك وقال ايضا نعمان المنذر ملك العرب نسب اليه شقوا النعمان قال ابو عبيد
كانت العرب تسمي ملوك الحيرة بالنعمان لانه كان اخيرهم ونعمان بالفتح واذا في طريقه الطائف

اشارة الى سبق الكلام والى ذكر السببه بعض جعله مقدم وشافى كونه مقصدا الى المصداق لبيان ان كثره مباحث المعده لا تجعلها داخله في المصداق كحق السببه اصل برأيه من اصول الفقه وفيه التذكير اللطيف لبيان ما لا يخفى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع كون الاله مطابعه وح بضمحلا ما ذهب اليه من ان المذكور لا ينافي بالدلالة الوضعية ان المطابعه فائدة فالعض لا فاضل اذا قلت وجهه لغير لم ترد به ما هو مفهومه وصفا بل اردت به انه في غايه الحسن ونهايه اللطافة لكن ارادة هنا المعنى لا ينافي ارادة المعلوم الوضعية كما في الكتابة ومع سبغى ليحصر مقاصد علم البيان في أربعة السببه وهي سماع والمجاز المرسل والكتابة والعوج في الضبط ليعلم ان الاله باللفظ خطا ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان ينافي ارادة منه على السببه اولا فبسمه التثنية الى السماع كسببه الكتابة الى المجاز المرسل الاله السببه مع كونه اصلا مقصودا معده لما خلا سماع فاسحقى السببه علمها من هذه الجهة الى معنى موسى في الحكمة لا يخفى الى ما اخبرته الكتابة عن المجاز المرسل فظاهر هذا كغيره من اشياء الحق فالتاقل زاد عمرا وجاها زدد وعمره ووجهه لان فوكك جاز زدد وعمره ووجهه كما على بنو المجى لكل واحد منها ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للاخره المجى فالمعظم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدرى به المحاطة على مشاركة احدهما للاخره مع فلا ندرج في السببه المذكورة بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا يصح الا انما قصد المعظم وان قصد به لم يضر اندراج فيه لانه مع مشاركة زدد وعمره في المجى او شاركه فيه فكيف سببه لانه وكذا فوكك فاول زدد وعمره معناه نبوت الفضل لزدد وعمره بصرى وعكس ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للاخره في القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب الى ندرج كما لو قيل شارك احدهما

مشارف اوله

وذلك تعالى لا ريب في سبب منسوب الى مشارف الارض اعمالها والمشرقة سبوق قال
ابو عبدة نسبت الى مشارف من قرى من ارض العرب تدنو من الطريق يقال سبوق
ولا يقال سبوق في لان الجمع لا ينسب اليه اذ كان على هذا الوزن لا يقال جمعاً في
كلا في اللفظ ولا في المعنى فانها لسان الوجود انساب بل من العمل الصفة كالعلم
والحس وكما ان الله ادرأه من الماهية عند المذكر كماله وخير حيث هو كذلك
يعرف الله ولا يعلم ما ذكره من قول من لا يشاركه في علمه ان اراد ان يشاركه
المخففات اشكاله المعاني ما لا يجد في العلم بغيره بل يشاركه في حقيقة في فصل بين المعاني
ودقائق العبادات ولا يشارك في العلوم لغيره بل يشاركه في المعرفة وما يشاركها في العمل
ذلك انما يخرج من باطلاعه على العلوم العظمى وما ذكره فيها من المقتات ولزم بطريق العكس
لكن الله وكل ما هو علم بالنور اعلم من العلم اعلم كل واحد من هذه النعمان على حدة
ولم يفرغ احد من علمه الا هو وكان له في كل النفع الا ان ما ذكره الله اوجب وان كل هذه
احاطة بها واحدة بالحكم لا لان السطح الظاهر بالاعتقاد لتساوي الاشكال
المجسات والمسلمات ولكن الدان ونصها من السطحات فاما ليعال لفظ بالحكم وقع
موقع بالاعتقاد وهو ايمان بحل قوله لا لان تنظير او تفسير لا تمثيل فانه خطأ قطعاً
ولو قيل بالحكم والسطح لا لكونه والدان او نهائى كل نصف الكرة ونصف الدان
لكن اوضح وايقن وفي جعل المعادس والحواسر الكيفيات نظر يمكن لربنا ان
اراد بالكيفيات الجسم الصغار الجسم لا مصطلح ارباب المعقول فانه فالكيفيات
الجسم المحسوس بالبر او غيره من الحواسر وانما علة الاشكال المحسوس بالبر مع انهم
صرحوا بانها الكيفيات المحسوسة بالكميات المعاني للكيفيات المحسوسة بناء على انه اراد بالحسوس

المنفصلة

بالبر ما هو محسوس به مطلقاً ان يكون اولاً بالذات او ثانياً بالعرض وكذا الحال في الحركات
واما المعادس فهي كونه محسوس بالذات خلاف ما قوله ولما اراد بالمعادس ما وصفها من الطول
والعرض في جهة تحت الاحتمال لربكون تارة لأمور اضافية تحتها ما قيل ولذلك سبوق
الطول بالقيمة والسعة بالبطو عند اختلاف المنسوب اليه لا كغيره من المراتب للاضافة حتى يصح
ما ذكره ولا لاسيما ولا لاختلاف التحريك والتغير في المعنى الداخل تحت الكل لاسيما ولا لاختلاف
نوعان للخطا قطعاً وكذا التحريك والتغير ولا يصح للخطا شكل لا صناع احاطة طرفه به
كلا في السطح والجسم فالاولى لربكون في الامور مضمناً بالمعادس لانها والكيفيات المحسوسة بالمعادس
لكنه يتجوز لربكون في كونها والكيفيات المحسوسة بالمعادس فلم اخرج عنها وصفت الى
الوان من الاشكال اذ اروي ما ذكره في الكتب الكلامية والآفلاستكس وراولان فيها فعليتان
ولا يؤمنان فعليتان لما كان الفعل لاولين اظهر ولا يفعال ولا يفعال في لا يؤمن في طرفة
من الفعل سميت لاولان فعليتان وراولان فعليتان مع ثبوت الفعل ولا يفعال في الكل بل
عليه تعالى الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات لا بدع وسوء تها في حدود المزاج وتولد الكيفيات
منها كالبلد من الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والاحتقان ما يابلها والمزوجة كقوة بعض
سهولة الشكل مع علة التفريق بها عند الشئ متصلاً وكذا من سدة احتزاج الرطوبة كذا في اليان
القليل والناشئة ما يابلها والمقصود من نقل اشكاله من المباحث في هذه المواضع تبيين نقل
دفعاً للشيء او زيادة في الايضاح والعلم قد عال اطلاق العلم على حصول صور من الشئ عند
الغفل بل على الصور الحاصلة عنه عند وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق للثابت بغير
مشاهد اطلاقه على ادراك الكل او المكنى بما يابلها اطلاق المعرفة على ادراك الجش وبسطه فذكر
الكتب اوضح في استعماله واما الملك المذكور المسماة بالصناعة فانما هي في العلوم العلية اي المتعلقة

هذا الكلام
في
الاصول

كيفية العمل في الطب والمنطق وخصص العلم بازاها غير محقق كنف وذكرا العلم معا به الصنعة
نعم الحلافة على علمها وان كانت متساوية العلوم النظم والعلية غير بعد مناسب للعرف كما هو الحال
الصناعة على الملكة الى ذكرها من شايخ ذاه واطلاها على مطلق ملكة لا دار الكلاباس كما قيل
صناعة الكلام جمع غزير ومن الطبيعة وفرت بانها ملكة تصدر عنها صناعات
الظائر الغزيرة من الصنعة الخلقية للنفس الى خلق علمها كما نراها غزيرتها فيها وكذا الطبيعة في
الغنى من السجدة الى جبل علمها لانها وان وطبع علمها سواء صدر عنها صناعات نفسها او لا نعم قد
اطلقوا في الاصطلاح الطبع والطبع على الصنعة النوعية وقالوا الطبع اعظمها لانه تعالى
مصدر الصنعة الذاتية لا وله لكل شئ والطبع يخصص ما يصدر عنه الحركة والكسوف فيكون
او ثانيا بالذات غير ارادة كمن للان وجب السب هو المجموع المركب من كل واحد من
لا جوا لم ينفذ الى تبيين الى الخليل كونه داخل في المعنى ضروري ان المركب من
والمعول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا مقبولا فليجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب
المسبب والمسبب الى هذا الكلام محتاج لا بد فيه وضح منه ان معاني المصادر لا تحتمل
القتل والاحياء وغيره معاني مفردة وكذلك ما هو معاني مفردة بل ان معاني الافعال والاسماء المتصلة
بها والحوادث مفردة ولا يصح ان لا سماع النعمة الواقعة فيها لان كونها مركبة
الطرف وعما كالتطعم فما سبقه على ما يهتبه هذا الكلام محل نظر لان كسفة الملتقى
وقبل الواحد لانها مثله وقد اشارنا سابقا الى ان النظر تحتها وفيه نظير متوفيه
ولا يخفى قوله زيد بن مولى من الصنعة المصطلح بل هو من قبله لا سماع بالكتابة حيث
سببه زيد بن زمان انبساطه بالماء الصانع وانما بعض لوازمه ولكن كعمل اسما من سببه
وتكون المصنوع سببه انبساطه بصفاء الماء ولفظه سببه زيدا لما لکنه غير متصور

هذا الكلام
في
الاصول

هذا الكلام
في
الاصول

هذا الكلام
في
الاصول

في هذا الكلام
في
الاصول

كذلك اذا جعل اسماع بالكتابة فان المقصود من تسميته بالماء فان لو خط سببه انبساطه
بصفاء الماء لان سماعا لا مقصود او سمي الكلام في هذا المعنى في ساحت رد السببه الى الملكة
عنما كما زعم الحكماء واصطلاح المراسم المراسم العود الذي يضرب به حماره
لا ربحي الواسع الخلق تعالى اخذته لا ربحه اذا ارتاح للذين ولا رتاح النشاط ظاهر
من العباد ان نظامه بعض ذلك لكن المقصود منها انبساط المجموع للمجموع على المعصيل
المذكور في الشرح فاعلم انبساطه وموقع المسبب من سببه بانه منقول الى الابواب
المقدرة والابواب في موضع لا سبط الى السبط قوله او اللوح او فرغ عطف على قوله لا سماع
وانما قال ان سببه لا تدركه حضرة المسبب به وانما هذا انما افسر قوله لميل ما ذكره بانه
الحال كما ان فعله لا تدركه حضرة المسبب به كما ان قوله لا سبط الى السبط انبساطه وموقع المسبب
وجب سببه عدم صحة ذكر المسبب الذي لا يكون اعرف احضر واقر في صون لا سبط
خالصة المعنى فالاولى ان يفسر بما ذكره من انبساط المجموع الى المجموع لا سبط الى السبط
في صون لا سبط لان هذا السبب سببه حيث علم سببه عدم صحة ذكره لبيان
المقدار او المكان او الحال او زمان السور والفرق والتسوية بقوله لا سماع يعرفه
وج لا يبعد هذا الوجه بعد جديلا يوجب قطعاً فان السببه بعد ما ذكره لا يوافق
العائد الى المسببه قال واما الفرض العائد الى المسببه من مرجع الى انهم كونه اتم من المسببه في
السببه ثم قال وانما جعلنا الفرض العائد الى المسببه هو ما ذكرناه لان المسببه حقه ان يكون
اعرف بحقه المسببه والمسببه واحضرها واقوى حالها والآن لم يصح لذكر لبيان فقد انبساطه
والا لبيان امكان وجوده فلو علم احد المسببه في كلامه على الفرض لكان لغوا الا حاصله كما لا يخفى
على من له ادنى عنبر لان معناه انما جعلنا الفرض العائد الى المسببه هو ما ذكرناه كونه اتم من المسببه

هذا الكلام
في
الاصول

هذا الكلام
في
الاصول

هذا الكلام
في
الاصول

بنفسها لكنه وضع نوعي ايضا بطريقه كانه تعالى خلا كل صفة فاعل من كذا فهو كذا وليس
 للجواز وضع شخص ولا نوع وان وجهه علاقه معية حسب نوعها بل اشار الى بعض
 المحققين من النجاشي ان الحرف لا يحل في ثابت لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل ضابطا
 على العرف الذي هو الرجل وعلل في قولنا على فام زيد بذلك سببها الذي هو على
 فام زيد كونه لانه ان مع قولنا الحرف نادل على غيره هو ان الحرف نادل على غيره ثابت في
 لفظ غيره واظهر في بعض النسخ بالاضافة الى الحرف على لانه العرف هو من فعلنا ان نخرج
 ما ذكره والنجاشي في دفع السؤال على تعريف الوضع وفيه بحث لانه ان اردت شيئا
 مع الحرف لفظ غيره لم يعناه مفهوم بواسطة الغير فذلك لا يجدي في دفع ذلك السؤال بل
 هو بعينه ما قيل من لانه على معناه كافرادي شرطه بذكر معلومة وان اردت لرفعها فام
 بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان لا سببها فام بالمعنى حصه وسئل عن الجملة وكذا ان اردت
 فام مع غيره فاما حقيقيا فبطا ايضا لما ذكرنا ولانه يلزم ان يكون مثل السؤال وغيره من ذلك
 هو وقالوا لانه على معان فام معان الفاظ غيره وان اردت لرفعها معان الغير لزم ان يكون
 لفظ لا سببها وما شبهه من الفاظ الدلالة على معان معلومة معان غيره هو وفاو كل ذلك فاسد لما ذكر
 واما محسن في الحرف فيجوز ان يثبت في ذلك السؤال فنورده لرسالة تعالى لا سببها البتة
 سلما ذلك لكن مع الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالمعنى كافي في النظم هذا كلام الجدي
 فقال ان المعترض برعه ان العلم بتعريف من لفظه لا يكتفي فيه منه بل يحتاج الى ذكر المعنى ايضا
 ولذلك بدلي بعض النسخ بقوله سلما ذلك لكن مع قوله بنفسه لانه على لانه يكون بواسطة غيره
 مانع عن ارادة المعنى الاصل وان تعلم لفظا مع لفظه لا يفي بالغرض فيفسد تعريف الوضع على انه لا ارادة
 بالمعنى الاصل المعنى الموضوع له فقد لزم الدلالة كما اعرف به عريب وان لم يرد به ذلك فلا بد من

على وجه صحيح



بيان معنى لاصاله لم يتصل معنى تعريف الوضع ثم نظرت صحة وفائدة و قولنا مع الطهر
 او لا مع الحوض فربما لدفع المزاحمة لانه لا يكون الدلالة بواسطة فالقيل على تقدير المراد
 الدلالة على احدها بالمعنى فيكون لدفعها المستفاد والعرفه من ذلك الدلالة قطعا في بوا
 العرفه لا يثبت للفظ الموضوع فلفظ المعنى للدلالة عليه بنفسه كان حاصله وفراجه الغرض
 مانع عنها وحتى ان دفع المزاحمة بالعرفه كحقت تلك الدلالة بذلك المعنى الذي افيضها و
 ليس عدم المانع ومنه المعنى واما فربما الجواز في معية في الدلالة على المعنى المجازي لا يحسن افضاء
 الدلالة الا بها في من يتم المعنى وبذلك يضحى الفرق بين فربما المشترك والمجاز ونظرا ان المشترك
 بذلك نفسه على احد معنيه بعينه والى الجواز لا دل على معناه المجازي بنفسه بل بالعرفه وحصل
 من الوضع وضع اخر منها الى قوله غير مجموع منها ان اراد باحد المعنى المفهوم الكل
 الصادق على كل واحد منها فاما لم يوضع اللفظ لكل واحد منها كخصوصه كصاحبه وصفه هذا
 المفهوم المشترك بينها كلف ولوح ذلك لا يمنع كون اللفظ مشترك بين معنيتين معط ولزم عند طلاقة
 ليرتد من المعنى اللغوي عن المفهوم الكل وفردية واجمع في كل واحد منها الى فربما معية فان
 زعم لرفع فربما فردية لزم العوارية عند طلاقة بعبارة لرفع فربما ذلك المعنى الكل
 وليس اللفظ مستعمل فيه وهو بيط وطعا بل الواقع التردد بين المعنى مطلقا عند من لا يميز بين
 المشترك واذا الى ما متنا في كافي المثال المذكور اعني القراء عند الكل وان اراد باحد المعنى
 احدها معناني في نفسه وعند المتكلم عن موضع عند السامع على معناه انه يردد ليراد اما من ابعنه
 واما ذلك معنانه فليس هناك معناه ثالث ففهم منه باعتبار انسابه الى الموضوع ويكون اللفظ موضوعا له
 حينما بل هناك تردد بين معنيتين وضعيتين فالقيل المشترك اذا اطلق لهما منه جميع المعنى
 واجمع في معنيتين ارادة احدهما الى فربما واما الجواز فلا يثبت منه عند طلاقة المعنى المجازي

فاجتمع في فهمه وارادته الى قرينه فليس لا تعلق لهذا الكلام بما ذكره الحكماء لان كلامه في
 فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع منها ثم ما ذكره بعض الفروع من معنى المجاز في كونه
 احدهما ولا في كونه الدابة اذ اطلقت على الواسع حاصله لفظ الدابة يطلق على الواسع
 مانع عن سبيل الكسفة لغة ويكون ملا حظ الدبيب هناك لاصح لا طلاق على ذاته له ديب ولا
 ملاحظه لخصوصية ذات الواسع اصلا وتارة على سبيل المجاز للقول وملاحظه لخصوصية الذات
 وبعتبر الدبيب على انه علاقة صحيحة لا طلاقه على خصوصية هذا الدار ولكن ايضا صحيحة لا طلاقه
 على خصوصية ذات اخرى لوجده ود يطلق على الواسع باعتبار نقله الى عرفه وهذا لا يصح اطلاقه
 على كل ما يدرك في كسفة لاصليه ولا على كل خصوصية لها الدبيب في المجاز المنفرد على كل كسفة بل لا
 يطلق حقيقة هذا الاعتبار الا على خصوصية ذات الواسع لانه في العرف انما وضع له ورعاه معنى
 الدبيب انما هو مجرد المناسبة في وضعه له لا لاصح لا طلاقه ولا لكونه علاوة صحيحة على الاطلاق
 واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع الخطاب ايضا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ^{القول} لان
 المناسبة لا وضع له لغة فهو مجاز للقول وبهذا يقول سائر الاصنام وبما يجمل كل مجاز متفرع على معنى
 حقيق لو استعمل اللفظ له كان حقيق فكل مجاز تابع للحقيقة في الاصنام الى ان يفرق الاصنام
 لاربعه وانما هذا الظاهر النعم في قوله العلة الصورة لها اي فالجاء بمنزلة العلة للصورة
 للنعم فان المكنى انما يظهر بالصوت لانها الجارية لا خبيثة ولا بعد ان تجعل البد بمنزلة المادة والنوع
 بمنزلة الصوت الظاهرة فيها ولما لدية العدة لان اكثر ما يظهر سلطان العدة في اليكلم
 البد بمنزلة علة صورته للعد على ما ذكره في النعم ولا يظهر ان تجعل البد بمنزلة مادة قابله و
 العدة بمنزلة صورته لها حالة فيها والراوة في المراد ان المردة الى جعله في الزلو
 اي الطعام المحذ للسر فالصحيح المراد الراوة قال ابو عبيدة لا يكون الا في جلد من ينام بكلمة
 المنه اذ

اذ ا

ثالث ليتسع وكذلك السطح وجمع الزادة الزاد والزائد واما الزود فهو ما يجعل فيه الزاد اي
 الطعام المحذ للسر والجمع الزاود وقال ايضا الراوية البعير والبغل والكار الذي يستق عليها
 والعام يسمى الزاود راوية وهو جاز على سبيل الاستعارة ولا يصلح ذكرها ونظير ان يفسر
 المراد بالزود غير صحيح لان المراد ظرف الماء الذي يستق به على الدابة والزود ظرف الطعام
 المذكور وليس عاملة تسمى راوية فلا يطلق الراوية على الزود مجازا انما يسمى بالراوية حامل المراد
 ويطلق عليها مجازا كذا في اراء اعصر خيرا في عصية يؤول الى الخمر الظاهر ان اعصر عنك
 ذكره كتب اصول اللغة وجعل رسمه النج باسم غامه وعما في الكتاب فالنسخ اسخج بالعصية
 اي عصية يؤول لها فالاصول انما تستعار للنجاع لا التردد او غيره على الخصوص
 لان النج به لفظ لا رسم مستعار لمعنى النجاع مطلقا اعم من ان يكون صنادعا كما ذكر الكونان
 المنعس او غيره كما يدل عليه قوله او لا انما تستعار للنجاع واما ناسا ولا شكر استعار للذهن من
 لاسد الى النجاء والا فلا مشاركة بين النج الكسفة والمجازي في صفة بل يكون معنى المجازي عارضا
 للنج الكسفة وعنده ولا شبهة هناك اصلا فلا يكون سبعا بل مجازا مرسلا وانما النج لفظ
 لاسد مستعار للرجل النجاء مثلا ويكون لاسد من معنى لاسد كسفة الى معنوم النجاء ومنه
 الى معنى الرجل النجاء فالاول استعمال من المعروض الى المعارض المنهوس انصافه به وهو ظاكي
 غالبا والكا استعمال من معنوم المعارض الى بعض معروضه وحيث هو معروض له وليس له لاسد
 كاولي الظهور والكلمة بل يحتاج الى معونة المعام والعونة واذا كان ذلك الغرض لا شكر
 لمرئى لاسد يحتاج ايضا الى معونة المعام والعونة الى لاسد سبعا وسائر الاصنام فاجبوا كسفة
 ما اشار اليه بعبارة وبما جمل اذ كان معنى النج علاوة ويرد به لفظ اذا اطلق على غير ما وضع له
 فلا بد ان يكون كسفة فيمنع الذهن من النج كسفة له ولو لمعونة المعام والعونة ومنه هو المراد في الزود

هنا واما التفصيل المذكور فلا سفاضة الا بتفصيل العلاقات المودية الى الترتيب المعينة المجاز
ولذا شرط في اطلاق الجاء على الكل استلزام الجاء للكل لرفعه والراس فان لسان لا يوجد
بدونها اورد عليه ليرى عدم وجود لسان بدونها مدرك على مسلم لان لسان لها لا على اسلامها
اللسان والكل هو المطر واجب بانالم نزهه ههنا المستلزم واللازم مصطلح ارباب المعقول
بل مصطلح ارباب البنان اعني المستبعد والتابع حيث لو اجبى للباء على الاستغناء لللازم الى
المفهوم واراد باللازم التابع والردف كقول النجاشي فانه حر توابع طول العام وروادف
فكل واحد من الرتبة والراس اصل لغوي لسان وبقية في الوجود وكذلك يوجد بدونها
ان الطول والساكن عند اصحابنا الحمل على التخييل فيلزم ان الحمل على التخييل كيك جدا
لأنه بلاغ القرآن فان اجمع اذ اسد شخص ضار محمدا هو بصدده فلا بد لربيب له
حر لوازمه ماله مدخل في الاضرار واوجب منه لمحمدا على السببه من قبل الجاني الماء ويكره وجه السببه
لحاطه والشمول والملازمة الاولى من حمل اسعار كسفة على احد الوجهين حمل
على الضرر والالم الحاصل من اجمع اكثر مناسبه للاذقة فانها تسعمل في المضار والآلام فقال
اذ اذ الضرر والبؤس ومنه نظر لان الالم ليس له زيدا مسعمل فما وضع له بل هو مسعمل
في مع الشجاع فكذلك مجازا واسعار كما في راسد ارمي بونه على زيد اذ قيل راسد
اسد ارمي ولا شك ان اسد ليس مسعلا في معناه الحسنى بل هو مسعمل بمعنى رجل شجاع كما لا بد ولم
يتصديقه من المفهوم بل الذات تلك الذات وان كانت متعينة في نفسها لكن المسكلم لم يرد مجزما
العبارة اللغوية عليها حيث انها متعينة مما ان عايدا بل اراد الدلالة عليها حيث لا جمال ولا ايام
ولا ذكر ايضا انه قصد تشبيه تلك الذات المعينة المرادة بلفظ اسد اجزا لا لانه جعل ذلك او اسما
وسيق الكلام لاثبات الروية متعلقة بها واذا قيل زيد اسد فان كان لفظ اسد مسعلا في معن

٩٥
رجل شجاع كما لا بد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل لفظ المشبه به كما ذكره
الشراح فاما ان مراد بوجه شجاع فهو كماله والظاهر استدلاله بتعلق الجارية وحر وقوة محمولا
فلا يتفق تشبيه بالاسد كما لا يخفى على احد واما المراد به ذات مجده مشبه بالاسد فكلو الكلام مسوقا
للاثبات ان زيدا هو ملك الذات المشبه بالاسد وان كان مسعلا في معناه الحسنى كان ساق الكلام
لاثبات تشبه زيد بالاسد واذا اردت ان يوضح لك الفرق بين المعنى فاعلم ان قولك بالاسد
مردى بمجوس است زيد وقولك شراست زيد فان السببه في الاول راجع الى ذات ما وقع التشبه
الى زيد وانما اخوان زيد في المثال الاول لانه لو قدم احمل الكلام رجوع السببه الى زيد وانما في
المخبر قصد به المفهوم ولا يقع الرجوع اليه واما في المثال الثاني فانه للموافقة ودفع توهم استند
الفرق الى العدم والناحر ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد مدخل في قولنا زيد شراست و
شراست مدخل في قولنا ساق الكلام تشبه زيد وكما اسد مسعلا في معناه الحسنى كما ذكره القوم
فاذا قلنا زيد اسد حسن تقدير اداة التشبه لان الظاهر عوى السببه لا الاتحاد ولا الحمل و
اما اذا قلنا زيد اسد لم يكن تقديرا لان الظاهر عوى على الاسد عليه وانه فرد وافراده مندرج
تحت جملة فلو قدرت فانت لما لفتة فهو يملك عراب كاول اداة المشابهة باداة التشبه
لفظا او تقديرا كقولنا زيد اسد وزيدا اسد والثانية اداة اندراج كقولنا زيد اسد وكونه فردا
افرادا كقولنا زيد اسد لانه جعل اندراج تحت او اسما كقولنا زيد اسد ارمي فالاول
تشبه اتفاقا والثانية اسعار اتفاقا واما الثانية فقد ترقى عن مرتبة صرح السببه حيث سبق
الكلام ظاهرا لكونه فردا عنه لاثبات تشبه ولم يبلغ درج كاسعار حيث لم يجعل اندراج
فيه او اسما وهو فاني سماها تشبيها بليغا فتدبر على الخطا طها مرسية كاسعار وترقيتها
عصرح السببه ولا تبعد اطلاق السببه عليها فان المقصود بحسب الظاهر ان جعله فردا عنه

لكن التصديق حقيقة الى انما السبب بطريق المبالغة وكثير تقدير كاداة نظروا الى المال وان لم
 يحسن نظروا الى الخط ولا يسمون ذلك بالاسماع لان اللفظ هناك قد استعمل في غير ما اطلق
 عليه فسميها بهذا الاسم اولى من ان يرد اختصاصا ونسبة منها وسمي بالاسماع فكلما اراد
 التشبيه على ارتفاعها عن خصائص السبب ولا بد له ان يفتقر الى سماع بما سنا ولها ايضا واما
 ادراجها في الاسماع المتعارفة كما ظنه ان راجع فغير مطلقا له وتحقق ذلك بقوله فنولنا
 ردا سدا عليه ردا رجا لاجتماع كمال السماع في برون علمه ان يفتقر الى كون فلو انما ردا سدا سدا
 معارفه ايضا من ظهور تقدير كاداة السبب وادخل على ذكرنا هذا الاستدلال
 بان اسدا في اسدا على معلوم من مفهوم محترق وصاحب فلا يصحح نسبة فضلا عن استقامة
 بل يكون من اطلاق اسم اللزوم على اللزوم كما ورنم لاسعمال الاسد في معناه المحسن لانا في علق الجاز
 به اذا لو خط مع ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه في كماله من الجادة والصول
 واذا جعل كمال اسدا سماعا على رجل شجاع لم يرد به كما ورنم مستعار لمفهوم رجل شجاع حتى
 يظهر تعلق الجارب بل اراد اسعاره لدا صدق عليه ذلك المفهوم فيكون الجوة والصول
 خارجا عما استعمل لفظ الاسد فيه وكنت لا وجه السبب في بين كمال سماع خارجا عن الطرف
 كما لا يخفى فحتاج على هذا السبب ايضا في تعلق الجارب الى ملاحظة مع الجارة شاعا في تعلق
 الجارب دالة على كونه اسماعا بل لو جعل دالة على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم المعنى المذكور
 سلق الجارب على يد كونه حقيقة اظهر انما وقع له ما وقع بناء على توجبه انه اذا كان اسماعا
 كان مع الجارة داخل في مفهومه وهو سهو ويؤيد ما ذكرنا لاسدا في ردا سدا وفي ردا سدا
 في الشجاع مستعمل في معنى واحد وادخا لركب السبب حيث قال اللفظ لعل هذا باب
 السبب فالاول كذلك ايضا ويمكن ان يفتقر الى المبالغة ولا يفتقر الى المبالغة في السبب

هذا كلام جند فان المداورة الفرق بين كمال سماع والسبب اذا تردد بينهما ان السبب
 لكان معلولا في السبب كمال اسماع ولربما كان معلولا في معناه المحسن لكان تشبها وعللا
 كونه معلولا في معنى السبب اى وجه لوازيم استعماله انه ان يصح وقوع اسم السبب موقعه فاذا
 انشئ من العللة كما في لربما يفتقر بشهادة الفطرة السليمة بعد التأمل فيها انشئ كونه اسماعا
 ولما كان تشبها سواء كان السبب مذكورا بالفعل او مقدرا في نظم الكلام او لا يكون مذكورا ولا مقدرا
 نعم يجب ان يكون السبب مراد في معنى الكلام وان لم يكن مقدر في نظم الكلام لا يخل نظامه
 على كماله سماعا من ردا توضيح لذلك ان السبب واما كما ان يفتقر لان لا سماعا بغير السبب
 والسبب بعض كونه السبب موصوفا بوجه السبب او كونه شاركا للسبب في وجه السبب بعض
 ملاحظ انصاف السبب بوجه السبب وانصافه في شاركة السبب في وجه السبب ويزم ذلك ضمنا
 ملاحظ انصاف السبب بوجه السبب وانصافه في شاركة السبب في وجه السبب فالاسماع بعض كونه
 السبب به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكوما عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون مع مستقلا
 بالمفهوم صالحا لان يكون موصوفا ومحكوما عليه ومعناه الحروف والافعال بعزل عن كمال اسفلال
 وصلا حقه كونها موصوفة ومحكوما عليها فلا يصح جريان الاسماع فيها اصالة وكفى الكلام
 على ما ينبغي مستدعي مطالع الكلام في خمس مع الحروف والفعل فنقول والله اعلم السماع اعلم السبب
 البصيرة الى مدركها كونه البصر الى مبراه وانما انما انما في المرأة وشاعا في صورتها فذلك
 هناك حالها ان احدها لربما يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصد ارجاء المرأة في
 مشاهرتها ولا شك ان المرأة مبصرة في بين الحال لكنها ليست تحت تمييز ابصارها على هذا الوجه
 ان تحكم عليها وتلقت الى احوالها والثانية ان يتوجه الى المرأة نفسها وتلاحظها فذلك صالح
 لان تحكم عليها ويكون الصورة مشاهدا تبعا عن سلفتها لها فظهر ان في المبراهات يكون تان محكا

اصول التشبيه

واخبرني انه لا يبصار الخريف في هذا ذلك المعنى المدرك بالبصرة اعني المقول الباطنة واستوضح ذلك
 من قولك قام زيد وكونك نسبة العمام الازيد لا شك انك تدرك فيها نسبة العمام الازيد لانها
 في الاول مدركه حيث انها حالة بين زيد والعمام والانه لتعرف حالها فكلها رآه تشابهها وتطابقها
 احدهما بالآخر ولذلك لا يمكن ان يحكم عليها او بها ما دامت مدركه على هذا الوجه وفي الكمال مدركه بالقصد
 ملحوظ في احوالها حيث يمكن ان يحكم عليها او بها في على الوجه الاول معنى غير متعلق بالمنزوعة وعلى
 الوجهين متعلق بها وكما يحتاج الى التعبير المعنى الملحوظ بالذات المستقلة بالمنزوعة يحتاج الى
 التعبير المعنى الملحوظ بالغير الى لا يستقل بالمنزوعة اذ انهم قد عرفوا هذا فاعلم ان لا يتبداء مثلا معنى
 به حالة لغيره ومعلق به فاذا لاحظت العقل فصدوا بالذات في معنى مستقلا بنفس ملحوظا
 في ذاتها صالحة لان الحكم عليه اوبى ويلزم ادراك متعلقه اجالا وتبعا وهو هذا الال عبارت مدلول
 لفظ لا يتبداء وكل بعد ملاحظته على هذا الوجه ان يتقيد بمعلق مخصوص فتقول مثلا ابتداء
 سيرة البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال وصلاحه الحكم عليه وبه واذا لاحظت العمل حيث
 هو حالة بين السيرة والبصرة وجعله ان لتعرف حالها كان معنى غير متعلق بنفس لا يصلح ان يكون
 محكوما عليه ولا محكوما به وهو هذا الال عبارت مدلول لفظ من وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار
 معنى عام وهو نوع والنسبة لا ابتداء مثلا لفظ ابتداء معن خاصه والنسبة لا تتعان الا
 بالنسبة اليه فها لم يذكر معلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع فهو مدلول الحرف لا في العقل ولا
 في الخارج وانما يحصل متعلقه فينتقل متعلقه وهو ايضا محمول ذكره الشيخ ان كان يحتاج الى اوضح
 المفضل حيث قال الضمير في دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى ان دل على معنى باعتبار حاله في
 وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنها اوله ذلك في الحرف في دل على معنى في نفسه ان حاصل
 في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه وقد انضم لذكر معلق الحرف انما وجب

كقولك الدار في نفسه
 حكمها كذا الى لا باعتبار
 امر خارج عنها

معها

لتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا باذكار متعلقه اذ هو الال ملاحظه فعدم استقلال
 الحرف بالمنزوعة انما هو لقصور النفساني في معناه لا بما قيل من ان الواضح اشترط في دلالة
 على معناه لافراد في كونه متعلقه اذ لا طائل من ذلك لان ما كان لافراد ان اعرف ان معناه الحرف من
 النسب المخصوص على الوجه الذي ذكرناه فلا يقع لاشراط الواضح لان ذكر المعلق امر
 ضروري اذ لا يفكر معنى الحرف الا به وان زعم ان معنى لفظه من هو معنى لا ابتداء بعينه الا ان
 الواضح اشترط في دلالة من علمه ذكر المعلق ولم يشترط ذلك في دلالة لفظ لا ابتداء عليه فصارت
 لفظه في اقصى الدلالة على معناه غير متعلق بالمنزوعة لنفساني فيها فرغم ان رابطا اما ولا فلان
 هذا الاشراط لا يفرضه فانه اصله خلاف اشراط الرتبة في الدلالة على المعنى المجازي والمانا
 فلان الدليل على هذا الاشراط ليس نقلي الواضح علمه كما توهم لان دعوى رتبة النص منه في ذلك
 خروج عن الاضاف بل هو التزام ذكر المعلق في استعماله وذكره في كونه لا سماء اللام في الاضاف
 والجواب عن ذلك ان ذكر المعلق الحرف في تعميم الدلالة وفي تلك الاسماء لا يحصل الغاية على ما قيل في الحكم
 تحت واما اننا قلنا يلزم ان يكون معنى لفظه من معنى مستقلا في نفسه صالحة لان الحكم عليه وبه
 الا انه لا يتعمق منها وحدها فاذا فهم لها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك ما لا يوجب
 به من ادلة معرفة باللغة واحوالها ولذلك قال السلك لو كانت ابتداء الغاء وانها الغاء والغرض
 معاني من الى وكما مع الال ابتداء ولا سماء والغرض اسماء النسب ايضا اسماء لان الكلمة لفظة سميت
 اسمائهم لا سمى لها وانما هي متعلقات معانيها الى اذا فادت من الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع
 استعمالها واذا قد حقق عندك معنى الحرف على الاخر مد عليه مطابقا لقواعد اللغة وافعال الكلام وما ورد
 في نفسه من الحرف من العبارات المختلفة فتقول ان الفعل ما عد لا فعالا لثاقصه كقوله مثلا يدرك
 معنى مستقلا بالمنزوعة وهو احدث وعلى معنى غير مستقل هو النسب المحل للمحوظة من حيث انها حالة

الطريق

الموضوع له

تمت

بين طرفيها والانه لتعرف حالها مرتبطا احدهما بالآخر والى ان من النسبة التي هي جزء من اول الفعل
لا يحصل الا بالفاعل وحده كذا وحدث كذا معلق في فكل اللفظ من موضوعه وضعا عاما
لكلا ابدا بمعنى مخصوصه كذلك لفظ ضرب موضوعه وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذي دلته
عليه في فاعل مخصوصها الا ان كان في كلامه ذلك الاعيان غير متصل بالمتنوع لم يقع محكوما عليه محكوما به
اذ لا يربط كل واحد منها بالكون ملحوظا بالذات لتكلم اعتبار النسبة منه ومن غيره واجاب الى
ذكر المعلق دعاء المجازاة لالفاظ بالصورة الذهنية والفعل كما اعتبره الحدث وضم النسبة
الى غيره نسبة تامة وحسب انها حالة منها وحدث كذا الفاعل لتلك المجازاة ووجب ايضا الركون
مسندا باعتبار احدثا ذوقا غير ذلك من غيره وضعا ولا يمكن جعل ذلك احدثا عند الله لانه
على خلاف وضعه والمجموع معناه المركب من احدث النسبة المخصوصه وهو غير متصل بالمتنوع
ولا يصح لرفع محكوما به فضلا عن الرفع محكوما عليه كما شهد به التام في الصلوات والاسم فلما
كان موضوعا للمفعول لم تعتبر فيه نسبة تامة لا عاينه منسوب الى غيره ولا بالعكس صحيح الحكم
عليه وبه قال في كذا الفعل يدل على حدث ومسببه الى فاعله على ما قررته كذلك اسم الفاعل
مثلا يدل على حدث نسبة الى ذات ما فلم يصح كون اسم الفاعل محكوما عليه في الفعل فليس لان
المعبر اسم الفاعل ذات ما من حيث نسبة الحدث فالذات البهية ملحوظة بالذات وكذلك احدث
الى واما النسبة التي هي ملحوظة بالذات الا انها تعدية غير مامة وغير مقصودة اصلها من العيان
فقدت بها الذات البهية وصار المجموع كشي واحد مجازا لا لاصطفاه بان جانب اذا اصالة
فجعل محكوما عليه وتان جانب لو صف ان احدث اصالة فجعل محكوما به واما النسبة التي فيه فلا
يصح الحكم عليها ولاها لا وحدها ولا مع غيره لعدم استقلالها والمعبر الفعل نسبة تامة في الفعل
تفقد افرادها مع طرفيها عن غير ما وعدم ارتباطها به وكذلك النسبة هي المقصودة ولا صلده

والعيان فلا يصح ان يخرج في الفعل يخرج في اسم الفاعل بل معنى له ودعوة مسندا باعتبار معنى
الذي هو احدث فاقول في كذا انما يحكم الفعل في مداهم اوح وفوق محكوما بها فليس
في هذا الكلام تصور كذا ان احدهما الحكم بان ابا زيد قام والكاتبان زيد قام لا ولا شك ان زيد
الحكم ليسا معهما من حيث صرحا بل احدهما مقصود والاخر متبع فان قصد الاول لم يكن زيد محكوما به
محكوما عليه بل هو قيد معنى به المحكوم عليه وان قصد الثاني هو اللفظ فلا حكم صرحا بين العمام وكذا
بل كذا عند المسند الذي هو العمام اذ به تم مسندا الى زيد الاراك لو قلت قام ابو زيد او حدث
النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابو زيد في كل اتصال يرتبط بغيره وطعا
فلم يقع خبر عنه ومن ثم تسمع النجاة يقول قام ابو زيد وليس بكلامه وذلك لعدم عن
اتفاق النسبة بين طرفيه بوجه ذكره في مقدمه او اراد صرحا فانها ذلة على ارتباط الذي يحل
وجوده مع الاتفاق بهذا كله كلام وقع في البين فليخرج الى الكفاية فنقول في ذكرنا الى اسعار
بواسطة نفعها على النسبة بعض ملاحظة المستعار من صرحا حيث انه موصوف ومحكوم عليه
بوجه النسبة وبالمشاركة فيه مع المستعاره وقد حكمت لرفع الحرف حيث هو معناه لا يصلح
لنقل لفظ محكوما عليه وموصوف فابن في فلا يصح صرحا لان اسعار في الحرف ابتداء نعم متعلما
مع الحروف في لا ابتداء ولا انتهاء والظاهرة ولا سعللا والغرض معان مستقلة مع النسبة بها
ويجوز لا اسعار فيها اصالة ثم يترى الى عية الحروف لا شأنا لها عليها وكذا وقت لرفع لا في قول
حيث انها معانها لا يصلح لرفع محكوما عليها فلا يجوز لا اسعار فيها اصالة بل بيعا كعامصا
فان لم يخرج في نسبتها لا اسعار بيعا على فليس الحرف فليس لان مطلق النسبة
لم تستمر معنى يصلح لرفع النسبة في لا اسعار كلاف معلقات الحروف فانها انواع مخصوصة
لها احوال مشهورة واعلم ان المعبر عن المضاف بالمضارع وعلى تقدير ان لا اسعار بان نسبة

الحكمة لا تترك
شيئا من
الشيء
الذي
هو

غير الحاصل الحاصل في كقول الوجود وبقية الماض بالحاضر لكونه نصب العن واجب المشايخ
ثم يشار لفظا احدها للاخر فاعلم ان يكون لا سماع في الفعل على احد من الضرب
الذي يدل على القتل وسماؤه اسم ثم يفتق منه قبل بفتح ضرب ضربا شديدا والاسم
الضرب المستعمل بالضرر الماض في كقول الوجود ثم يعل في ضرب فيكون المعنى المصدر
ايض الضرب موجود في كل واحد من الضرب والمضرب لانه قيد كل واحد منها بقيد مختار
لاخر فصح النسبة لذلك وما ذكرنا لك ظهرا في ما ذكره العوم وان لا سماع في الحروف
لا فاعل تبعه لان لا سماع في الضرب والنسبة يفتق من الضرب موصوفا بوجه النسبة
او يكون مشاركا للنسبة في وجه النسبة ووقولهم وانما يصلح للموصوفه كما ترون في معاني
الحروف في افعال دليل صحيح لا يرد عليه ما نقل من الشارح في توجيه ما اشار اليه من ترسيف
بقوله بعد تسليم صحة وهو انه قال وجه عدم صحة امر ان احدها الكلام من الحركة والزمان
مع انه ليس من افعال المتعرج الباب مع موصوفا لكونه زمانا طويلا وحركة سريعة والكل
المدعى بان الحروف في افعال لا تقع فيها وما وصفه الدليل بانها منع وقوعها مشبهة فلا
ينطبق الدليل على المدعى ما عدم ورود الاول ولان المراد ما كان منها وبالذات في سلف
في مباحث لا سماعها كما المستعمل بالمنع لا ما تقيمه ولا موصوفا لكونه زمانا طويلا وحركة
والزمان حقيقة لا سماعها بالمنع دون افعال الحروف ما عدم ورودها فلا في افعال
النسبة لكون النسبة موصوفا ومحمولا على سائر افعال كون النسبة موصوفا محمولا
لما رواه انما توضع الا فضاء لاول لانه المقصود كما يصلح جعله دلالة على انما افعالها
واسما المكان والزمان وكلاهما فلا يثبت ذلك الدليل فيها لان معانيها يصلح ان تقع محمولا عليها
فالوجه في كون لا سماع فيها بغيره ما ذكره حيث قال في الاول في افعال وتفصيله في الصيا
في الشارح ٥

انما تدل على وان مبهم باعتبار معاني متعينة من المقصود منها ولا يمكن ذلك لذوات المقصود
منها ولا مشبهة بما يصلح وجه النسبة في لا سماع لم يتصور جريان لا سماع فيها بحسبها
بل يتصور ذلك بحسب معاني مصادر المقصود منها فكانت بغيره وانما اشارة الزمان والمكان
ولانه فانها وان دل على ما ذكرنا متعينة باعتبارها الا ان المقصود لاصل فيها ايضا معاني
الواقعة فيها او بها فكل لا سماع فيها بغيرها ايضا ولو قصد النسبة ولا سماع
لكل الذوات لوجب ليرد كريا لفظا دل على المعنى وهذا الفصل انضغ الفرق في الصفة باسم الفاعل
واخوانه وبقي اسم المكان واخوته فانها بعد اشارة اليها كونهما متعينة وفي لم المقصود لاهم منها هو
المعنى المصدر في كون لا سماع فيها بغيره فيكون ان الصفة لا تدل على تعين الذات اصلا
فان وقع فاعلم ان ما ذكرنا في العظام وما ذكرنا في غير متحصل اصلا لولا الا حظه العمل طلبا بربطه
ونتيجة علمه السعني عند ذلك ان حقه لا تقع موصوفا بل حقه لا تقع جاريا على غيره وفي ان الاسم
يدل على تعين الذات باعتبار ان فوكل مقام معناه مكان في القيام لاشي ما او ذراطة العظام فذلك
صلح ليرتجى على الصفات ولم يصلح ليركون صفة للغير وكان في عداد الاسماء دون الصفات ولم
سمعيه بكون الصفة ايضا كما رتبه ونسبه الى غيره فاعلم ان هذا صرحا بان يكون الصفة في ذلك
لان وادهم بداعي بكون الصفة كما هو المبدأ من ذاتها الى معنيها لا تعين لها اصلا وصدروا
بدل فاعلم الصفة ما دل على ذات مبهم باعتبار معاني متعينة فلا تدرج اسم المكان في السعني لادلاله
على ان متعينة باعتبارها وانما اطينا في ان المباهج كل الاطباء لتفتق فيها فواذكر وتفتق
بها وتفتق فيها في مواضع اخرى واذكر ثم وصفه بالغير الذي لا يسم العظام اشارة
باعتبار كونه اسما له في صراحة حقيقة له لا اذ اذ في السواد والبلايا وهذا شعر
كلام صاحب الكشاف في قول معصوم عدا الله قال الشارح في شرح هذا الموضع والكيف ولقد

متحصله
ن

هذا هو الحق
الذي لا يخطئ
في كل شيء
والذي لا يخطئ
في كل شيء

في عويل واختلاف اقوال القوم الى الله حيث فهم كلام العوام كراما اسما بالكتابة هو اسم
المشبه به المذكور كناية لا سبع مثلا وصرح صاحب المفاتيح انه اسم المشبه المشبه به المشبه
المراد بها السبع ادعاء جعله وادف الاسم السبع على كراما اسما بالكتابة هو اسم
انه المشبه المضروب النفس حتى فهم بعض الناطقين في هذا الكتاب ان لا اسما بالكتابة هي المشبه
لاظهار حيث كونها كناية عن اسما السبع للثمة وفي قولنا شجاع نفوس اقرانه كانه
مع انه اسما لصركه لا لاكل لا قواني لو كان اسما اسما لا سد لشجاع اذ الكناية لا شجاع
ارادة اكمه لكن المقصود بالعصا لا ولا هو العينة على انه اسد كى بجى لا فخر اس وسائر
ما لا اسد والوزن بالضم ونم من الكناية في قسم الكتاب في السبع اعني اناس لا سد لشجاع
واكملته للعهد للعط بانه كناية عن المشكوك فيه بل ادال على كناية من عبارة واداد بذلك
الناظر صاحب الكتاب فقلنا وسقف على ايضا اذ التفت على مقاصد عبارته التي شفع
لا اسما بالكتابة وما قبل فيها او عليها تقع انه فهم الكناية في معنى آخر غير العلة واحذر بذلك
في لا اسما قولنا رابع اذ في طبوع العويل لغة اخرى ولعمري ليس به هذا الغم المسمى هو
عظيم لم نشاء الا على فرط غفلة وكشف بعض فهم لهذا المعنى والكيف مع لعمري صركه
في خلافة حيث لا مشبه على من ادنى مسكة وان شئت عليه اكمال فاسمع لهذا المعنى وهو لم
صاحب الكتاب قال بهذه العيان وهذا هو المسما بالكتابة وقد حقق العلامة في بوج لم يبق
شبهه لناظر يريد ان العلامة حين قال هذا اسرار البلاغة ولطائفها ان مسكوتها ذكر الشئ
المستعار ثم يرفو والله يدكر شئ مروي اذ في قبيته هو ايسر الرغزة على كناية ونحوه كقولك شجاع
نفوس اقرانه وعالم يعترف منه الناس لا لم تقبل هذا الا و قد نهت على الشجاع والعالم بانها
اسد وبج فعد بان المسما هو المسكور والرواد في المذكور كناية عنه كما لا يخفى على ادراك

هذا هو الحق
الذي لا يخطئ
في كل شيء
والذي لا يخطئ
في كل شيء

وفي قوله حقيقة ولم يبق شبهه لناظر انسان الى ان ذكره العلامة في هذا الاسما وادعى
غاية الانصاح هو ان يصرح الذي لا شبهة فيه لا خلاف كونها كناية ولا كونها مقصودا من
ملك العيان فكله نسوا الى بطلان ما استخرج صاحب المفاتيح ولا انصاح والى كلام جارا
لا كمال لتقصدي من منها بل لم ترد به الا ما فهم كلام العوام ثم انه رجح كانه موداه في الكناية
المعصلا وبفصل الجمل ان اراد ان يبين قرينه لا اسما بالكتابة وان يرد على صاحب المفاتيح
ولا انصاح فمناذها الله في لا اسما بالكتابة ومخلص ما ذكره لصاحب الكتاب لا جعل النقض
مستعلا في ابطال العهد فلم انه اسما صركه حيث شبه ابطال العهد بعض كمال ثم استعمل
لفظ المشبه في المشبه وبذلك لا فخر اس ولا اعتراف اسما رنانا صرحنا حيث شبه بطلان
وقبله لا فخر اس بافخر اس لا سد وشبه اسما الكمال بالاعتراف ثم استعمل هذا اللفظ
المشبه في المشبه فالف اذ كان البعض وبطرح اسما رنانا صرحنا حيث شبه بطلان
المراد بمعاشرها لواصله فكيف تكون كناية عن اسما رنانا صرحنا حيث شبه بطلان
حيث انها مفعولة على لا اسما رنانا صرحنا حيث شبه بطلان
في ابطال العهد من حيث يستعمل العهد كمال فلما نزل العهد منزلة الجمل وتسمى باسمه تنزل
ابطاله منزلة تقضم فلو لا اسما صركه الجمل للعهد لم تكن بل لم يصح اسما البعض
لا ابطاله وفي على ذلك اسما لا فخر اس ولا اعتراف فاما ما به لا اسما رنانا صرحنا حيث شبه بطلان
والبحر للعالم ولما كان في لا اسما رنانا صرحنا حيث شبه بطلان
بل قصدنا الدلالة على كمال لا فخر اس كناية عنها وذلك لانها في انفسها اسما رنانا صرحنا حيث شبه بطلان
فان ما عرف مران الكناية لا تنافي ارادة اكمه قال فخر اس مع كونه اسما صرحنا حيث شبه بطلان
لا اسما رنانا صرحنا حيث شبه بطلان لا اسما بالكتابة لا مستلزم لا اسما رنانا صرحنا حيث شبه بطلان

رحمة الله
عليه

شجاع

المراسم في هذه الصور اسعارها صح بها بحسبها وليس هناك اسعار بحسبها نعم المراد
 في مثل قولك اظفار المنه ويد النمل او منى النمل اسعارها بحسبها اما على انها وادوارها صور
 بحسبها مثبته بمعانها بحسبها كما صرح به في المضاجع وهو المختار لما سئل واما على انها وادوار
 بها معانها بحسبها ولا اسعار بحسبها من اتيها تلك المعاني لئلا يسأل على سبيل المثال كما
 ذهب اليه صاحب المضاجع وادعى انه قد ذهب اليه من زعمه من لا اسعار ما لكنا على
 ذهب المعاني لتسلم المثال بعد اخطاها في طلب لو كان البعض مثلا مسجولا في ابطال
 العدم لم يكن من مراد في المسعار المسكوت عنه الجمل المذكور فلا يصح قوله ثم مررنا الله بذكر
 بالمرتبعة ورواد في وجوب كون البعض وظاهره في ان لا اسعار ما لكنا مستعملة في معانها
 بحسبها الى من مراد في المسعار المسكوت عنه وحيث انبأها المسعار له على سبيل المثال وصرح في اسعار
 الملكة تسلم المثال طلب لما صرح باسمه البعض في ابطال العدم علم انه اراد بذكر المراد في
 ما هو اعلم وان مراد به معناه لا اصل الذي هو المراد في كسبي وبراء به ما هو مشبه بذلك المعنى في المثال
 فان البعض مراد في الجمل بالمراد به معناه كسبي فقط واما المراد به معناه المجازي فلا يلهي
 من ذلك المعنى كسبي وغيره باسمه صار راد في الجمل ايضا فالمراد في على الاو امر ذكر لفظا ومع
 وعلى الكما ذكر لفظا بحسبه ومعنى ادعاء وظاهره يصلح ان مراده لا اسعار الملكة ثم لم يكتف به
 كفايه لا اسعار الملكة في النسب فان البعض ليس كفايه على كونه في الجمل بل راد الى
 على كفايه فهو راد الى على اتيها بحسبها للعدد ولا فتراس الى على اتيها كفايه للجماع قال وليكن
 صاحب المضاجع وان لا اسعار في اليد والى الشمال بل بحسبها من اتيها اليد الشمال الملكة هي
 المضرة النفس ولا انك على الكما في جعل اليد والمخالب والاطفار اسعار بحسبها على معانها
 مسجولة في امر متوهم ثم راد ان جعل لا اسعار الملكة عبارة عن النسبة المضرة لاتيها سبب من لا اسعار

يكون

أي صاحب الكشف لا يضاح

اصطلاحها ولا لغة وليس هناك ضرر من تلجئة الذي كلفه وكدرك جعله لا اسعار بحسبها
 المثال المذكور انبأ له بحسبها لئلا يسأل على سبيل المثال لا ملام ما هو المصطلح من مع لا اسعار
 في المجاز اللغوي ولا مانع من ان يجعل لفظ اليد مسعار الا لا يقوم كما اخبرنا الشك ولا يقدح
 ذلك في كونه ورنه لا اسعار الملكة فان البعض مع كونه اسعار محققة لا جاز لكونه ورنه على ما ذكره
 العلامة وقد جعلناه في اليد مع كونه مسعار للوقوف المشبه باليد بحسبه او على ما ذكره في انبأها
 على غير ما نظنه في جعل المنه غير مسجولة في موضوعها بل قد رتب المنه اسما واد فالسبع على سبيل المثال
 جعلها مخطئة على من يرمي المنه كاطلاق السبع عليها والى ذلك من رتب بان جعل المسعار مسكوتا
 فلو ذكر لم نذكر المنه ولا ياتي بذكرها مع راد في كفايه جار الله ثم قال وعلى هذا فنقول ليراد
 الماتية بذكره لا يستقل الوض من التنبه فقط كما في نفي المنه وقد يكون اسعار وان تفرع على
 لا ولى البعض لا غتراف وهو يظهر ما سئل الترشح هذا ما ذكره كلام جار الله من غير تكلف
 وليس من جهة ان لا اسعار في الاثبات لاني البدل لئلا يربط على ما جعلناه من ان الكفايه في الاثبات
 ولا نظر الى ملك لا اسعار استقلاله على ما جعله صاحب المضاجع اوله فلا خيار من المخالف
 لا اظفار واليد مسعار لعل من يرميها انفسها اصلا بل جعلت فيها قسطا على المسعار
 المسكوت عنه والى البعض ولا فتراس ولا غتراف كما بين مسعار لعل من يرميها معصودة في الجمل وان
 لم يكن معصودة بالذات والى ان جعلها مسعار لا من موهومة لا من ضعف فالاولى لجعل ملك
 لا لفظا بانه على معانها وتجعل لا اسعار بحسبها معانها على سبيل المثال كما اخبرنا صاحب
 المضاجع وعلى هذا فالضابط في رنه لا اسعار بالكتابة لئلا ياتيها من اليد المذكور ما مع شبه راد في
 المشبه لاني باصناف معناه كسبي فكان انبأها لاسعار بحسبها لئلا ياتيها من اليد المذكور وان كان لا ياتي
 شبه ذلك المراد في المذكور لاني مسعار المذكور الباطن على طين البصر فلا يكون هناك مع لا اسعار بالكتابة

أي صاحب الكشف

المراد بهذا الاثبات

اثبات لاني

لشمال لاني

اليد الشمال لاني

قيل لاني

في النفس كان

الكتابة في

للمعنى لاني

لاني اتيها

على هذا غير

أي في القسم الذي كان المنه باج

أي في المضاجع

أي في الاثبات

أي في الاثبات

اسمعان مخلصه في بعض ولا فرائس ولا غراف ولا عدو قينا و عدنا م محقق معاصد الكنتع نرا
المعام واستبان براءة صاحبه عما نسب اليه من احدثات قول رابع في كاسمعان الكنتع وفيه كثر
عبارة الكشاف والله الموفق والباقي قوله بالنسبة معلون الغفر واللام في الغفر للعدو
ولولم يذكر السلك قوله اسمعان في الغفر لكان الباء في قوله بالنسبة معلونا بغيره قوله في غفران
موضوعه لم يكن المقصود حاصله ولعله انما عاذا الغفر لظهوره على الجارية وعرقه ليعلم المراد
هو كذا ولا ذكر اسمعالا بها لتعبه اظهارا للمتلقي ايجار الداخل في الغفر وحاصل ما ذكره من الجار النور
هو كلمة المسئلة في مع غفران في موضوعه ليعلم المحقق غفران بالنسبة الى نوع حصص تلك الكلمة المسئلة قوله
وان ارادنا بمواع من الشخص النوعي في دوران الوضع بمعنى اللفظ للدلالة على معنى بغيره
ولا وضع هذا المعنى في الجار لا تخصيبا ولا نوعيا وما ذكره بعض كتب الاصول مبني على ان الوضع هو
بمعنى اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعبّر به فيكون بغيره الكنايات لا للمتل من غير الترتيب
الاول كقول الدرس سودنا بالام اعلم ان اليوم عفو النسبة المتشابهة ما وجه منوع ومتعدد كما
وقد استرنا الى ان المبادر من غير الجبان ان وجه منوع وعينه امور معتبرة في طوره لانه منوع من
عدة امور من اجزاء وجه بلزم ان يكون كل واحد من طرفي النسبة المتشابهة مركبا كما لوجه النسبة فيه ايضا
يكون مركبا ولو اتى في النسبة المتشابهة بغير وجه النسبة لقلنا هو بغير ما وجهه وكل او مؤلف ومتعدد
اذ لا لفظ المذكور في السوريات يجب حملها على خواصها اذ لم يكن هناك ما يوجب صرفها عنها والى اذ كرنا
من وجوب تركيب في النسبة المتشابهة ذهب المحققون ونفع علة صاحب الايضاح اعراضه عما صاحب الايضاح
حيث قال ورد بان المتشابهة من المركب المتماثل في الافراد وجه الماخوذ من وجوب تركيب في فرد من
وتوسل بذلك الى تجويز افراد الطفر في اسمعان المتشابهة على كل تشبيه تمثيل اذ انكر في النسبة
الى اسمعان صارا اسمعان متشابهة ودفع به ذلك لا اعتراض ونحن نقول التجويز انما مخالف للوضوح

تشبيه تمثيلي

فانه حصر اسمعان المتشابهة فيما هو مركب الطفر حيث قال ولا متشابهة اسمعان وصف احد من صوتين
منوع من امرين لوصف لاجل مثل ان تجدنا اننا استيق في مثل وصف الكلام الى قال وفيه قول مسكا
هو الذي شبه المتشابهة على سبيل اسمعان ثم نقول اذ ان حصر اسمعان المتشابهة فيما هو مركب الطفر
وجب حصر النسبة المتشابهة ايضا بناء على ما مر من عدمه واما التجويز الاول فغير ثقل ووجه ان احدهما
لوجه النسبة في النسبة المتشابهة راجحان منوعا وعينه اوصاف لطيفة المفرد من كما في نسبة الزمانيات
فالواجب تركب وجهه لا تركب طفره وهو موجود في الامور ان خلا في المبادر والعبارة فلا يصار اليه في
الموت لا سيما اذ لم يكن هناك ضرورة داعية ولم يعلل احد من متشابهة لفظية الزمانيات المتشابهة
الوجه الكنايات في وجه النسبة من متعدد في طرفة النسبة يوجب تعدد في كل منها بحسب المعنوية دون
اللفظ لجواز التركيب في الامور المتعددة في كل واحد منها بلفظ واحد كقولهم كل من سرق فلان
لانه موجود واما ايضا بان انوع وجه النسبة من كل الامور المتعددة في كل واحد منها فصلا
فلا يصح ان يكون تلك العدة معبر عنها بلفظ واحد فان الذهن انما يشغل باللفظ الواحد في تلك العدة
اجمالا بحيث لا يكون شي منها مقصودا او مجزا اليه في نفسه بحسب تلك الملاحظة لاجلانية فكيف ينصراع
وجه النسبة منها بحيث يكون مخصوصا لكل واحد منها مدخل فيه لانه اذا لاحظنا اجمالا في ضرب لفظ واحد
قلنا بعد ذلك ان نلاحظ تفاصيلها ونفرع وجه النسبة لانا نقول من حيث انها لو حظ تفاصيلها
لمست مدلوله لذلك اللفظ الواحد بل لا يلاحظ متعديا بحسبها مقدر في الارادة سواء كانت معدة
في نظم الكلام او لا كما شاع كقوله لا اري ان منوم في كحول والناظر في كل مفصلة ولا حظا فصلا
لما منوم لسان بل منوم بمثل الملاحظة اجزاء فصلا واما لامية الكرم فلم تعب فيها في النسبة
مؤد من ذلك ان النسبة فيها على تعدد لونها والنسبة لها الحركة بموقفة المناقبة المحصورة المفصلة
فما تقدم والنسبة به موقفة المستوفدة المحصورة المفصلة فيما بعد ونسب من ان القصص ليس منوما

لفظ مفرد ^{في} المنة ^ب فظلاله غير مفهوم ولفظ المنة ^{في} قوله كمثل الذي بل مع كل القاطن ^{المفرد}
 واما المنة فكلها ايضا لان المعنى تسليم في الظاهر والامان ^{في} ابطان الكفر الى اخر العصة فكلها القاطن ^{مقدرة}
 في الارادة وبوبد ذلك قول صاحب الكشاف في السببه المرفقة ^{في} المركب ^{في} كانه سانه كرا العرب ^{معنى}
 تاخذ اسما فرادى ^{في} مؤلفا ^{في} بعض لم يأخذ ^{في} من الحجة ^{في} ذلك ^{في} فبها ^{في} بظايرها ^{في} وتبين ^{في} وهذا ^{في} اشارة ^{في} الى ^{في} التشبيه ^{في} المركب ^{في}
 كسنة ^{في} حاصله ^{في} مجموع ^{في} اشياء ^{في} قد تضاهت ^{في} وتلاصقت ^{في} حتى ^{في} عادت ^{في} شيئا ^{في} واحدا ^{في} باخر ^{في} شيئا ^{في} فان ^{في}
 كلامه ^{في} يراى ^{في} على ^{في} لركب ^{في} واحد ^{في} اجزاء ^{في} الطرف ^{في} المركب ^{في} اخود ^{في} عا ^{في} انه ^{في} شئ ^{في} براسه ^{في} ملحق ^{في} في ^{في} نفسه ^{في} ثم ^{في} ضم ^{في}
 الى ^{في} مؤلفه ^{في} واخذ ^{في} بحجة ^{في} حتى ^{في} صار ^{في} الكل ^{في} شيئا ^{في} واحدا ^{في} وطان ^{في} ما ^{في} كان ^{في} منوما ^{في} مع ^{في} لفظ ^{في} واحد ^{في} لسان ^{في}
 كذلك ^{في} وايضا ^{في} فانه ^{في} جودان ^{في} يكونان ^{في} كانه ^{في} من السببه ^{في} المرفقة ^{في} جعل ^{في} تلك ^{في} الاشياء ^{في} المنة ^{في} مع ^{في} مطوية ^{في} عا ^{في}
 يستل ^{في} لاسماعان ^{في} ولا ^{في} يتصور ^{في} ذلك ^{في} مع ^{في} كون ^{في} لفظ ^{في} المنة ^{في} داخل ^{في} عا ^{في} ما ^{في} هو ^{في} منه ^{في} ومنه ^{في} به ^{في} جمعة ^{في}
 ولا ^{في} يخفى ^{في} لرسببه ^{في} عا ^{في} بعد ^{في} الركب ^{في} هو ^{في} مجموع ^{في} كل ^{في} الاشياء ^{في} الى ^{في} حكم ^{في} يكونها ^{في} معدة ^{في} وانه ^{في} لا ^{في} فرق ^{في} بين ^{في}
 المرفق ^{في} والمركب ^{في} الا ^{في} في ^{في} لركب ^{في} الاشياء ^{في} في ^{في} المرفق ^{في} تعبيرة ^{في} مفردة ^{في} ويسببه ^{في} كل ^{في} واحدا ^{في} ما ^{في} مناسب ^{في} وفي ^{في} المركب ^{في} تعتبر ^{في}
 مجموع ^{في} وتبين ^{في} ما ^{في} مناسبها ^{في} تشبها ^{في} واحدا ^{في} فكل ^{في} الدال ^{في} على ^{في} السببه ^{في} المركب ^{في} كانه ^{في} مورد ^{في} قطع ^{في} فاني ^{في} لم ^{في}
 ارا ^{في} شيئا ^{في} تقوم ^{في} افراد ^{في} في ^{في} السببه ^{في} في ^{في} كانه ^{في} فليس ^{في} نشاء ^{في} ذلك ^{في} من ^{في} مفهوم ^{في} لفظ ^{في} المنة ^{في} فاما ^{في}
 هو ^{في} القصة ^{في} مطلقا ^{في} وهي ^{في} امر ^{في} بهم ^{في} متحد ^{في} بحسب ^{في} الذاب ^{في} مع ^{في} القصة ^{في} المحصورة ^{في} المفردة ^{في} والفاظ ^{في} اخرها ^{في} الى ^{في}
 الكثرة ^{في} كل ^{في} التوم ^{في} متحد ^{في} بالتوم ^{في} ولذا ^{في} صرحوا ^{في} بان ^{في} الكل ^{في} هو ^{في} العوم ^{في} لكنهم ^{في} اريدوا ^{في} والاتحاد ^{في} هما ^{في} اذا ^{في} لا ^{في} منها ^{في}
 فان ^{في} خصوصية ^{في} العوم ^{في} لا ^{في} تنفاد ^{في} من ^{في} لفظ ^{في} كل ^{في} قطع ^{في} وكذلك ^{في} خصوصية ^{في} العصة ^{في} المفصلة ^{في} الى ^{في} من ^{في} السببه ^{في} او ^{في}
 السببه ^{في} بها ^{في} جمعة ^{في} ليست ^{في} مفردة ^{في} من ^{في} لفظ ^{في} المنة ^{في} وقيل ^{في} عا ^{في} ذلك ^{في} قولهم ^{في} تسليم ^{في} كمثل ^{في} اكار ^{في} و نظائر ^{في} في ^{في} ذلك ^{في}
 فخطا ^{في} ما ^{في} ذكر ^{في} لكون ^{في} الحرف ^{في} ما ^{في} لا ^{في} يبنى ^{في} داخل ^{في} عا ^{في} ما ^{في} هو ^{في} السببه ^{في} به ^{في} جمعة ^{في} نعم ^{في} من ^{في} في ^{في} ذلك ^{في} فقد ^{في} توسع ^{في} قلتم ^{في}
 نظرا ^{في} الى ^{في} اتحاد ^{في} الجهم ^{في} بالمعنى ^{في} فانا ^{في} وبهذا ^{في} المقدار ^{في} نظرا ^{في} الفرق ^{في} بينها ^{في} وبين ^{في} قولهم ^{في} كانه ^{في} ان ^{في} لقائه ^{في} من ^{في} السببه ^{في} لا ^{في} اعمال

على ذلك لا يراى
 على ذلك لا يراى
 على ذلك لا يراى

فيل

في السببه
 في السببه
 في السببه

فيكون ^{في} دعوى ^{في} افراد ^{في} الطرف ^{في} على ^{في} التوسع ^{في} ايضا ^{في} لانا ^{في} نقول ^{في} هذا ^{في} لا ^{في} يجزم ^{في} منعافا ^{في} انه ^{في} في ^{في} السببه ^{في}
 مركبان ^{في} لفظا ^{في} ومعنى ^{في} وهو ^{في} المطلق ^{في} فليس ^{في} ما ^{في} التماس ^{في} للفظ ^{في} المنة ^{في} ما ^{في} لا ^{في} يبنى ^{في} فليس ^{في} اما ^{في} في ^{في}
 طرف ^{في} في ^{في} السببه ^{في} به ^{في} فالاشعار ^{في} بالركب ^{في} دخول ^{في} الحرف ^{في} على ^{في} ما ^{في} هو ^{في} متحد ^{في} انما ^{في} هو ^{في} منه ^{في} به ^{في} جمعة ^{في} واما ^{في} في ^{في}
 طرف ^{في} في ^{في} السببه ^{في} به ^{في} فالاشعار ^{في} ايضا ^{في} ولا ^{في} خصار ^{في} لان ^{في} حذف ^{في} كل ^{في} اللفظ ^{في} المنة ^{في} انما ^{في} هو ^{في} منه ^{في} به ^{في} جمعة ^{في} وذكره ^{في} وقد ^{في}
 تبين ^{في} مما ^{في} قد ^{في} رنا ^{في} الصواب ^{في} هو ^{في} ان ^{في} طرف ^{في} في ^{في} السببه ^{في} المنة ^{في} مركبان ^{في} معنى ^{في} ولفظا ^{في} وان ^{في} يركب ^{في} الطرف ^{في} على ^{في} السببه ^{في}
 المنة ^{في} واجب ^{في} قطع ^{في} وبقوم ^{في} منهم ^{في} خلا ^{في} في ^{في} ذلك ^{في} فقد ^{في} عدل ^{في} عن ^{في} سواء ^{في} الطوبى ^{في} ثم ^{في} لم ^{في} منها ^{في} قضا ^{في} غيبه ^{في} في ^{في}
 لاسماعان ^{في} المنة ^{في} فلنقصها ^{في} على ^{في} احسن ^{في} العصب ^{في} لتزيد ^{في} ايا ^{في} ما ^{في} با ^{في} ذكرنا ^{في} وتبين ^{في} كل ^{في} شيئا ^{في} ارب ^{في} في ^{في}
 في ^{في} مواضع ^{في} شتى ^{في} فالصاحب ^{في} الكشاف ^{في} ومعنى ^{في} لا ^{في} سعة ^{في} في ^{في} قولهم ^{في} اول ^{في} كل ^{في} على ^{في} ما ^{في} يركب ^{في} لفظ ^{في} المنة ^{في} من ^{في} الهدى ^{في} و ^{في}
 استقرار ^{في} بهم ^{في} علمه ^{في} وتبين ^{في} حالهم ^{في} من ^{في} اقل ^{في} الى ^{في} الشئ ^{في} وركبه ^{في} وقال ^{في} هذا ^{في} الشارح ^{في} في ^{في} جواب ^{في} سئل ^{في}
 قوله ^{في} ومعنى ^{في} لا ^{في} سعة ^{في} شئ ^{في} اي ^{في} تمثيل ^{في} وتصوير ^{في} لكونهم ^{في} من ^{في} الهدى ^{في} معنى ^{في} لرب ^{في} اسما ^{في} تبعه ^{في} سعة ^{في} مثلا ^{في} اما ^{في}
 السببه ^{في} فلجوابها ^{في} اول ^{في} في ^{في} معلون ^{في} من ^{في} الحرف ^{في} في ^{في} تتبعها ^{في} في ^{في} الحرف ^{في} اما ^{في} التمس ^{في} فلكون ^{في} كل ^{في} طرف ^{في} السببه ^{في} حالة ^{في}
 منفردة ^{في} عن ^{في} عدة ^{في} امور ^{في} من ^{في} عبارته ^{في} واحول ^{في} لا ^{في} يخفى ^{في} على ^{في} كل ^{في} ان ^{في} معلون ^{في} من ^{في} الحرف ^{في} منها ^{في} اعني ^{في} كل ^{في} على ^{في} هو ^{في}
 لا ^{في} سعة ^{في} كما ^{في} لم ^{في} معلون ^{في} من ^{في} هو ^{في} لا ^{في} سعة ^{في} ومعلق ^{في} مع ^{في} الى ^{في} هو ^{في} لا ^{في} سعة ^{في} ومعلق ^{في} مع ^{في} كي ^{في} هو ^{في} الغرض ^{في} عا ^{في}
 ما ^{في} صرح ^{في} به ^{في} في ^{في} المضاج ^{في} وقد ^{في} مر ^{في} ان ^{في} السببه ^{في} لا ^{في} يبنى ^{في} ايضا ^{في} لاسماعان ^{في} من ^{في} المعاني ^{في} المفردة ^{في} كلف ^{في} القرب ^{في} والقتل ^{في}
 ونظائر ^{في} بها ^{في} وكذلك ^{في} مع ^{في} كل ^{في} على ^{في} مفردة ^{في} لا ^{في} يبنى ^{في} في ^{في} اصطلاح ^{في} العوم ^{في} الا ^{في} ما ^{في} دل ^{في} على ^{في} بلفظ ^{في} مفردة ^{في} ولرب ^{في} ان ^{في}
 ذلك ^{في} المعنى ^{في} مركبان ^{في} في ^{في} نفسه ^{في} بدليل ^{في} ان ^{في} السببه ^{في} لا ^{في} يبنى ^{في} لان ^{في} با ^{في} اسد ^{في} سببه ^{في} مفردة ^{في} اسما ^{في} فوا ^{في} ان ^{في} كان ^{في} كل ^{في} منها ^{في} اذا ^{في}
 اجزاء ^{في} كره ^{في} وقد ^{في} تقدم ^{في} في ^{في} ما ^{في} حذر ^{في} في ^{في} السببه ^{في} تفصيلا ^{في} بذلك ^{في} وبذلك ^{في} علمه ^{في} وما ^{في} صرح ^{في} بان ^{في} كل ^{في} واحد ^{في} طرف ^{في}
 السببه ^{في} منها ^{في} حالة ^{في} منفردة ^{في} عن ^{في} عدة ^{في} امور ^{في} لزم ^{في} لكون ^{في} كل ^{في} واحد ^{في} منها ^{في} مركبا ^{في} ولا ^{في} يكون ^{في} مع ^{في} كل ^{في} سعة ^{في}
 منها ^{في} به ^{في} اصالة ^{في} ولا ^{في} يقع ^{في} عا ^{في} سببه ^{في} بها ^{في} سبعا ^{في} في ^{في} هذا ^{في} السببه ^{في} المركب ^{في} الطرف ^{في} لا ^{في} يبنى ^{في} سبعا ^{في} مفردة ^{في} لم

طرف

فيما

والله الثاني لله لا ولي وذلك لان الله الثاني لم يستمع على ولا سئل معناه الذي هو لا سئل
 منه الى معناه والله لا ولي لم يستمع منه وحدثا فلف شعاع مني والثاني للاول فان قلنا
 كان معنى كماله، مسارا لهم المعنى والمعتلى عليه كانت كلمة على الله تعالى مجموع الله فلما حاجه الى
 الفاظ اخر فلف منهم المعنى والمعتلى عليه ولا غنى، انما يكون سبعا لا قصدا وذلك لا يمكن في اعتبار الله
 بل لا بد ان يكون كل واحد منها ملحوظا قصدا كالاغلا، ليعبر ههنا مركبة منها واما حيث لا يحاط بقصدا
 مدلولها لفظ اخر في فلا بد ان يكونا قد رتب في كرا و. واما بعد رتبها في نظم الكلام فذلك غير واجب
 بها لان قد رتبها من غير نظم ونظم ذلك باصر حوايه وان المسببه قد تطوى في كره في المسببه طيا
 على سني لا سماع فلا يكون قد رتب في نظم الكلام فليتب على لا سماع ويترق منها بوجه اخر
 لفظ المسببه في المسببه معلول معناه الخمس وفي لا سماع في معناه المجازي كالمثل لفظ المسببه
 معدنه كرا و. في صور المسببه دون لا سماع كمولع وباسوى الحوان فانه تشبه اذ لم يرد
 بالبحر كاسلام والكفر لاراد البحر لجمع كما يشهد به ساق كلامه لانه ذوق لم واريد تشبه كلام
 والكفر بها لانه قيل كاسلام كعذب فرائد الكفر لم يلج اجاج فلفظ المسببه ههنا معدنه كرا و. و
 دون نظم كانه لكونه غير له والسابع معدنه في ذلك حيث فانه معدنه في ذلك فاجاج مطوما
 ذكره على سني لا سماع ومع قد تطوى في المسببه ذكر المسببه كما تطوى في لا سماع كمثل لا يكون محكم
 المذكور ولا يحتاج الى عدد في تمام الكلام الا انه في المسببه يكون متواليا وفي لا سماع متباينا ^{مراد} قوله
 ومصداق الفرقان كاسم المسببه في لا سماع كمثل معلول في معنى المسببه مراد به ذلك حيث لو اقم
 معام اسم المسببه اسما في الكلام وفي المسببه يكون معلولا في معناه الخمس وادابه ذلك ثم قال في قوله
 هذا عذب فرائد كاسم الى قوله وترك العكس فيه مواخذ لانه فاطمة على المراد بالبحر في معناه الخمس
 فكون مشهرا الى اسوى كاسلام والكفر اللذان هما بالبحر في الموصوفه وقد جنى هذا البان على بعض

انما

مراد

البيان

لما ذكر ان قد هبوا الى ان كان له وسئل لا سماع ولا ارى كيف صدر افعالهم في كل
 هذا الكلام اسئل كلامه فقد اضح جواز كون اللفظ مراد افعولا وان لم يكن مراد في رتب الكلام
 واذا تحققت بانونا على كل عرف ان معنى الوجه الثالث ان لا يكون لا سماع بمسببه على الوجه الثاني
 لم يكون لا سماع بمعني على تدفق النظر احوال المعاني المقصوده بالالفاظ المعده ورماعه
 ما يقتضيه قواعد البان فمن زلفه اقدام اقوام فضلو واضلوا فان قلنا على الوجه
 المسببه ككلام العلامة فلف على الوجه الثاني كما فانه جعل المسببه به اعلا الزاكن وتعلم وذلك ان
 المسببه هو التمسك بالهدى وزوج المسببه هو التمسك ولا سماع واما قوله مثل معناه فمثل ان تصور قال
 المعصود ولا سماع تصور المسببه بصور المسببه بل تصوير وصف المسببه بصور وصف المسببه
 مثلا لافلت رات اسد رتب في قد صورته السباع بصور لا سماع بصور سباعه بصور
 جوائه ولما كان المعصود لا على تصور رتب في المسببه مروج المسببه قد تم التمسك على التمسك الذي
 هو المسببه واما قال ومع لا سماعا بينها على لا سماع اللفظ تابع لا سماع المعنى لكونه متبعا للمعاني
 فان قلنا قد بينا لنا ما قررت لالمصواب هو لفظ المسببه واما لفظ المعنى والتمثيل
 واجب لا سماع المسببه كما صرح به في الاضاح ويشهد به المنحاح ونبي ايضا لاسماع السبعه
 في كلمة على السماع المسببه اصلا فاحال السبعه في سائر الحروف كالفعل والاسماء المتصلا بها فلف
 هو السماع المسببه في شيء منها وذلك لان معاني الحروف كلها مفردة لكونها مدلوله لالفاظ مفردة
 وكذلك معانيها معانيها حيث انها مفردة في كل الحروف ومعاني الافعال ومصارف والاسماء
 المستع منها كلها مفردة ايضا لما ذكرنا وليس شيء من هذه المعاني مركبة وخاله متفرقة عن احد
 فلا مع شيء منها سببا به اصالة ولا سماع لا سماع المسببه فان قلنا قد يخل اجماع السبعه
 والمسببه وقرير المسببه لا سماع في فعله فويلع لعلمك سقون فلف ذلك تجل فاسد وكما

التمثيل

ثم انما يرد بعد ما جرى في المباحة من بيان الاسماء المشبهة بالصفات في صورته اعني كماله
 كما جمعنا وتبيننا انما لا يتبين به كما مضى فليكن نفسه برفقة وقد روي عن كمال الجرس في صور
 كماله وقد روي في الاسماء المشبهة بالصفات لا يكون غرضه الا انما يتبين به كماله في كل من الطرفين كما
 وسئل مع الحق لا يكون الا انما يتبين به كماله في كل من الطرفين فان جنى الفعل على نفسه
 اجماله بالكمال بل وصف صورته من غير عدة امور بوصف صورته اخرى في هذا الوجه الاعتبار
 التقدير في الماخذ لانه نفسه ولا يتبين به كماله في كل من الطرفين في كل من الطرفين كماله
 لعل في كل من الطرفين من عبارته بعينها وفتنهما وان بعد ما جرت تلك المحصولات وجوب اقله
 معلوما في الحروف وجوب ترك ما يترتب من امور معدودة في كل من الطرفين مع سقوطها لا في
 فيه ولا حقا وعبارته من مختلفات ايضا فان قوله بل وصف صورته صوابه ليعال بل صورته في كل من
 مثله هو الصور المتعددة لا وصفها فلفظ الوصف مصدر في الموصوفين كلفظ في عبارات المصنف
 حيث قال في كل من الاسماء وصف احد صورته من غير عدة امور لوصف الاخرى فانه اراد بوصف
 الصور العينية الدالة عليها فانه قال ان توقع عبارة اخرى الصور من كل من عبارات اخرى
 وصرح بذلك حيث قال في تشبيه صورته بتردد انسان ثم يترجل صورة المشبهة في جنس
 زواياها في التشبيه فيكون وصف المشبهة من غير تغييره واما قوله ومن البين دورنا انه
 خيال فاسد لا يتبين على ما في قوله صدق القواعد الباسنة واعلم ان الفاضل السني توهم
 السبعة والمشبهة بعبارات المصنف لانه لم يصرح بان كل المشبهة يكونان من غير عدة
 فحق النفاذ في كلامه والشارح قلده في ذلك وزاده ما اظهر فاضله في قنيت انت في رعا القواعد
 ولانك في المقلدين الذين يحبون انهم يحضون صنعا وما يدرك على العرش ليس المجاز
 فلو انما الى صاحب الكسوف جوزه العرش كونه جمعة ومجازا كما في قوله لا اسمع بالكتابة

مكونه في وصف

مع كما جوزه في تشبيه
 الاسماء بالكتابة
 كونها جمعة ومجازا

الاسماء بالكتابة

فله انما في اعتبار الكسوف بان المراد هو شرح فخط فان الاول مع كونه في كماله استحقاق
 ايضا في كماله تابع لاسماء الجمل للعهد فلما روي عن المتقدم والمجمل والمشبهة هو الموصوف
 والصفة خارج عنه في هذا الفرق لا يجزى ليعال ان المشبهة اذ كان هو المتقدم بوصف كماله
 ذلك الوصف حرمته ولا يتم ذلك المشبهة الا بملأ خطه فلا يكون ذكر الوصف بقوته وترتبه للبيان المستعان
 من المشبهة ولا جنى على ما سببه فلا يكون في شيا أصلا وانما ايضا في كماله المشبهة هو المتقدم حيث
 مقيد فلا بد من سعادته ما يدركه علمه حيث هو كماله فلا يتم ذلك لاسمعان بدون ذلك العدد
 فالاسمعان بالكتابة لا سئل عن المشبهة في ذكر هذا الكلام في الجمل صحة ما سئل عن اعيان المص
 على الكمال حيث قال فلم يكن الممكن عنها مسدودا للمحتمل للبيان الواقع عند العموم فانه بط كماله تقدم
 في صور كلام الكسوف وسد كره ولا بيان انه مذهب السكا فانه لم يذهب الى ذكر كماله سد كره ايضا
 وقد ذكر في كتابه ما يحصل به النقص في هذا الاعراض في صور النقص في لفظ المشبهة لا جعل
 مراد فالسبع وجب ليركون اسماء في الموصوفين كالمجاز كلفظ اسم لفظ السبع في الموت فانه
 بطون المجاز قطعاً واحداً المفرد لا يخالف صاحبه في كونه جمعة او مجازا اذ استعماله في مع واحد
 سلكا جميع ذلك كلفه لا بعض حاصلة لادعاء الترادف لا بوجوب ثبوت فلا يكون لفظ المشبهة
 مستعملا في غير ما وضع له كجمعا وذلك لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير الموضوع له بها كما انه لا جعل
 غير الموضوع له موضوعا له في الاسمعان المصريح بها فاعلم انه يمكن في بوجه كلامه على ما نقول
 وفيه ما فيه قال فيما نقل عنه في غير ما يدرى سلم ما ذكره في لفظ المشبهة جمعة
 بناء على انشاء قيد كجيشية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه
 مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا وانما قال على ما يدرى سلم ما ذكره انما اشار الى لفظ المشبهة
 في قوله اظن ان المشبهة مستعمل فيما وضع له حيث انه كذلك كجمعا واما ادعاء كون المشبهة بعبارات في

لان السبع لراد عائش هو حصة الموت فجاز مع ذلك ملاحظ كونه موضوعا له ^{والله اعلم}
 لراد سعاد بالكلام بذكر المنية واردة المنية به اراد بها المعنى المصدرى لا كفى عليك ليعبر ^{سعد}
 بالكلام بالمعنى المصدرى بذكر المنية واردة المنية به نفهم منه لراد المعنى هو لفظ المنية كما ان
 ليعبر لراد سعاد المصدر بالمعنى المصدرى بذكر المنية به واردة المنية نفهم منه لراد المعنى هو لفظ
 المنية به اللهم لا اله الا انت المراد لراد سعاد بالكلام هو تعدد اطلاق المنية به على المنية وذكر المنية
 واردة المنية به ادعاء منهم ^{المراد} والاول ان المعنى هو لفظ المنية به لكن دعوى ارادة افعال
 هذه المعاني في الوفا على السلف اليه وطعا وما قوله وقد صرح بان المعنى لراد سعاد بالكلام
 هو اسم المنية به المذكور في قوله وسمى المنية به سواء كان المذكور او المفعول كسعاد
 منه واسم سعاد والمنية سعاد له واخبر ان كلام الحكم في هذه الاشعار محتمل فان تصح
 هذا بعض ليركون المعنى الكسبة هو لفظ المنية به كما هو من هذا السلف وتعرفه لادراكه
 غلبة اياها بانه غير محضه بعض ليركون المعنى الذي هو مجاز لغوى لفظ المنية به ونه يكتف
 كما نفي وعده بجان بسلام كون المصحة حسنة كما رأينا وغاية ما يفرق به ان في المصحة غير
 الموضوع بصوره وفي المكنة يصور الموضوع له بصور غيره فذا عتبه كل منها ما هو خارج عن
 المعنى الموضوع له وما عتبه في الخارج لان خارجا فكون مجاز من ماحل ^{واخباره السبعة}
 المكنى عنها بجمل ورنها مكنة عنها والسبعة ورنها فاذا اقل يظن كالكذا فالعموم على ان
 في نطق اسعاد تابع لاسعاد النطق للدلالة لانه استعمل النطق في الدلالة اولاً ثم استثنى منه
 نطق بغير ذلك وذكر كالحال فترتبه لاسعاد وعند الحكم لراد كالحال اسعاد بالكلام غير
 المسكلم ولرسية النطق اليها فترتبه لاسعاد المكنى عنها وانما قصد بذكر السبعة الى المكنى عنها لتفصيل
 الكلام ليكون ارب الى الضبط كما صرح به ورد عليه صاحب الكشف بانه قد يكون منية المصدر

حاشية
 يصور

له

كان على الفعل
 في غير ما

هو المعصية لاصل الواضح الجلي وكذا ذكر المعطيات بها ومعصود ابا العوض قال اسعاد ح
 كونه بعبه كاني قوله تقرر الرياح رياض الخ من هرة اذ ارسل لعم في الاجناني ايتاها فان المنية
 به هنا انما كمن اصله من يبوب الرياح عليها ومن التوى ولا كمن المنية ابداء من الرياح و
 المضيف ولا بين الرافق والضيف ولا بين اليعاظ والطعام ثم ملاحظ المنية من بين الموعود
 بعاد لك المنية ولا يصح ليعكس فجعل المنية من اليعوب التوى بعائنه ومن السبعة افعال
 منها رد السبعة الى المكنة عند من له ذوق سلم وقد كمن المنية في المعنى عضا اصليا واما جليا
 وهو يكون ذكر الفعل واعبار بالمنية فيه فبما يحتمل على اسعاد بالكلام كمولع نفعه عبد الله
 فان منية العبد بالجل حقيقته من هو وقد يكون المنية من مصدر الفعل وفي معناه على السوية فجاز
 ليجعل اسعاد بعبه وان جعل مكنة كاني فوكن نطق كالحال فان كلامه في الدلالة بالنطق والمنية
 كالحال المسكلم ابداء فصحى فظهر ان ما اخبر الحكم والرد مطلقا وورد هذا كلامه ولا ي
 له كلام الحكم ^{حاشية} قال في رد هذا الكلام في حاشية على هذا الموضوع اما لا فلا ان قوله لراد سعاد
 المحسلة ليست نطق بل في الحال مالا يقع له اصلا لان كالحال عنده اسعاد بالكلام والمحسلة عنده
 يجب ليركون كرا المنية به واردة منية لا تحتمل حسا ولا عملا وانما في مثل نطق كالحال لفا
 جعل نطق حصة مالا ينبغي ليركون على احد اقول في قوله بان تجعل لسانا اشار الى ان
 لاسعاد المحسلة ليست كالحال فيها بل كالحال باعتبار ان تجعل لسانا وقد صرح بذلك فقال
 اذ اقلنا نطق لسانا كالا وادنا باللسان المصونة المحسلة للحال الى من غيره لسان فلا بد من
 اسعاد المسكلم للحال لانه اسعاد مكنى عنها ونحسلة اما لا فلا نطق كالحال فلكل منها حصة
 دون المحسلة هذا عبارة بعبه فلا رد عليه انه جعل كالحال الى من اسعاد بالكلام عند
 الحكم اسعاد محسلة عنده بل الظاهر كلام المجتب انه جعل اعراض المكنى باعبار نطق مثلا

للانساق

يعاين المجاز عندهم بل ارادوا ان يصلح الكلام لمعاني الالوه فلا حذف ولا اسهل الالوه
 مجازا في مجاز المعنى المتعارف في سبب التعصان وكذلك في كل كلمة مسجلة في مثل مجاز او
 سبب هذا المجاز هو الزيادة او لو قلنا في سببها لم يكن هناك مجاز بل كنا بان احدهما
 المطر بها من الصفة وهي كثره الرزق والثانية المطر بها نسبة المتضاف اليه وهو جعلها في حجة
 لينفد انبائها واذا قيل يكون الراد في ساحة العالم واريد به زيادة على استهان بالعلم
 واحصا صفة في جملة كان هناك كنايةات احدها في الصفة والثانية في سببها الى الموصوف
 كما ذكرنا الثالثة عن الموصوف في غير زيادة او قد يكون غير ذلك كما في المثال الاول اعني قوله الموصوف
 في سلم المسكون لانه ودين قد صرح فيه بالصفة اعني السلام وكفى نسبتها بالانشاء الى الموصوف
 الذي لم يذكر في الكلام بحصر السلام في غير الموصوف المثال الثاني اعني قوله انا لا اعتقد كل آخر
 قد كفى فيه الصفة اعني الكفر باعتقاد كل آخر وكفى نسبتها للموصوف غير المذكور في الكلام بحصر
 عدم اعتقاد جهلها في المسكلم واذا كان الموصوف غير مذكور في القسم الثاني والكلمة حسنة القسم
 الثالث كما ذكره دون العكس لحوال يكون الصفة مصرحاً بها مع عدم ذكر الموصوف
 وقال صاحب الكشاف في الكلمة كثر الموصوف في غير لفظ الموضوع له الم
 ذكره في جوابا بانه قوله
 فاحتمل ان يروى في الكلمة والموصوف في صاحب الكشاف المقصود بيان الفرق بينهما فلا يرد
 بما حد الكناية بالمجاز وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي
 الموصوف استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له في السياق والحق في اللفظ المستعمل
 فيما وضع له فقط هو الصفة المجردة وبما له المجاز لانه السجدة في غير ما وضع له فقط والكناية
 اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له وادبعا وفي الموصوف ما مقصود ان
 الموضوع له ونفس اللفظ حقيقة او مجاز او كناية والموضوع له والبيان وفي الكناية الغرضية

اقول
 قاله

ان المستعمل به

لا يطلب مع المكنى عنه آخر فالاول غير له كصفة في كونه مقصودا واليها هو الموصوف لانه غير
 مقصود واللفظ بل والسبب في ذلك ان قد ينشأ عن غير جعل المجاز في حكم حقيقة مسجلة كما في
 المنقولان والكناية في حكم المصريح به كما في الاستواء على العرش وبسط اليد ويجعل لا تنافي
 في الموصوف نحو الموصوف في قوله ولا يكونوا اولادك قريب فلا ينهض نقضا على الاصل بل في عبارة
 واقول ذكرنا اول الفرق بين الكلمة والموصوف في بعضه ظاهر كلام العلامة فان ذكرنا في
 بغير لفظ الموضوع حاصله استعمال اللفظ في غير ما وضع له وذكرنا في سببها لم يذكره
 فيهم من لشيء الاول مذكور لفظ الموضوع له لانه لا يصلح المبدا في عند لاطلاق لغتهم منه انضا
 للشيء الكالم مسجول في اللفظ والالكان مذكور في الجملة فلهذا قال حاصل الفرق انه اعتبر في الكناية
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي الموصوف استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له في
 السياق وكلام ابن كثر اعني قوله والموصوف هو اللفظ الدال على معنى لا مخرجه الموضع كصلى والمجاز
 بل مخرجه الموضع والاشارة بدلا ايضا على المعنى الموصوف لم يستعمل في اللفظ بل هو مذكور لعل لاشارة
 وسيافا بل شتمته تلوحا بلوح منه ذكر وكذلك شتمته موصفا بغير منه ولذلك قيل هو ماله الكلام
 الى غرض من جانب يدل على المقصود وحقق اننا الكلام في كسبه والمجاز والكلمة والموصوف وقد
 اختلفت بالمجدة ان المفردة احراز في الكلمة اذ قد سمى جميعا غير مفردة حيث يراد فيها الموصوف
 ايضا او كجزا رادته وقد فصلنا في تعريف الكلمة في اللغة وبيان ما هو في حقها وعمل اعني
 صاحب الكشاف في الموصوف عم ما ذكرنا اولاً وحاصله ان المعنى الموصوف مقصود في الكلام
 اشارة وسيافا لا استعمالا في لزم اللفظ مستعمل في معناه كصلى والمجاز والمكنى عنه وقد ذكرنا
 ان المعنى المستعمل في كل المعاني مقصود آخر بل هو ان اللفظ في الموصوف يحتاج كل من كسبه و
 المجاز والكناية وقوله وفي الكناية الموصوف يطلب مع المكنى عنه آخر بل هو ان الكلمة اذ كانت موصوفة

صاحب الكشاف

صاحب الكشاف

كان هناك وراء المعنى لاصلي والمعنى لكن عنه معنى آخر مقصود بطريق البلوغ ولا شأن ولا كان المعنى
الكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الكسبي في كونه مقصودا واللفظ مستعملا بموقفه فاذا قيل المسلم من سلم
المسلمين لانه ودية واريد به التعريض بشي الاسلام ومع ذلك في المعنى لاصلي منها التخصيص
بالاسلام فمما سلم من لسانه ودية ويلزم استثناء الاسلام والمؤذي مطلقا وهذا هو المعنى الكلي عنه
المقصود في اللفظ استعماله وانما المعنى المؤرض المقصود في الكلام سياقاً فهو من كلامه عن
المؤذي المعبر عنه كذا ينبغي لتحقق الكلام ويعلم ان الكناية بالسبيل الى المعنى الكلي عنه لا يكون تعريضا قطعاً
والا لزم ان يكون المعنى المؤرض قد استعمل فيه اللفظ وقد ظهر بطلانه وبذلك المجاز والكيفية ايضا
قوله وقد ينبغي ان اقول في المجاز سبب كثرة استعماله قد تم حقيقة عرفه وذلك لا يخرج الى المعنى المجازي
وكونه مجازاً ومستعملاً في غير ما وضع له نظر الى اصل اللغة وكذلك الكناية قد نصير سبب كثرة استعماله
في المعنى عنه بمنزلة التفرع كما ان اللفظ موضوعي بازانة ولا يلاحظ هناك المعنى لاصلي فاستعمل حيث لا يصح
فيه اصلاً كما لا استواء على العرش في الملك ولبط البدر في الجود ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله
وان سمي مجازاً من غير ما على الكناية وقد تحققت وكذلك التعريض قد نصير حيث يكون لا ينافي الى
المعنى المؤرض لانه المقصود لاصلي وهو المستعمل في اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في اصله
كقولهم ولا يكونوا اولاً في قرية فانه تعريض بانه كان عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المؤرض
هو المقصود لاصلي منها دون المعنى الحقيقي واذا قد تكرر ان اللفظ بالمكان الى المعنى المؤرض لا
يوصف بالكسبة ولا بالمجاز ولا بالكناية ليعتد ان استعمال اللفظ في ذلك المعنى واستعماله في تلك
الامور فتقول السكاة ليرى التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان
اللفظ في المعنى المؤرض قد يكون كناية وقد يكون مجازاً كما سبب ايراد الهمزة مما نقله الحزم عنه وصرح به
التابع وايدى بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون جميعه او مجازاً او كناية

المجازي
المعنى
لا يكون
تعريضاً
الكسبة

عن مستنبعات صح
كاللوازم مثلاً

وقد غفل عن تتبع التراكيب فان الكلام يدل على ما دلالة الصريح وليس حصة فيها ولا مجازاً ولا
كناية لانه مقصود به تعريضا لا اصلاً فلا يكون مستعملاً فيها والمعنى المؤرض من ذلك المقصود اصلياً
الا انه ليس مقصوداً في اللفظ حتى يكون مستعملاً في انما قصد اليه والسياق بحجة البلوغ ولا شأن
وقد صرح ابن كائري بان التعريض لا يكون حصصاً في المعنى المؤرض ولا مجازاً احثاً في اللفظ
الدال على معنى لا وجه للوضع الكسبي او المجازي وحيث قال فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع
حصة ولا مجازاً ووراء ان اللفظ كناية فانه ايضا حث في الكناية ما دل على معنى كونه حله
على جانب الكسبة والمجاز بل اراد السكاة ليرى التعريض قد يكون على طريقتين الكناية في ان تعريضه المجازي
معا وقد يكون على طريقتين المجازي في تعريضه المعنى المؤرض قد يكون كناية في معنى مستوفى اذا اردت
تهديد المخاطب وتهديد غيره معاً ان على سبيل الكناية في ارادة التعريض الا لاول او ارباب اللفظ
والكناية بالسياق واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المؤرض كان على سبيل المجاز في التعريض
وهو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً لما مر والبقية على هذا المعنى زاد في التركيب لفظ
السبيل والدلالة الهاد الى سواء السبيل بل معنى كلام الشيخ لم يشأ من هذا العبارة لا لوجوب
حصوله في الواقع زعم في المعنى = مثلاً لافا قلت رأت اسدا رمي فهو لا لوجوب حصول الزيد
في الواقع شجاعة لا لوجوبها فلو رأت رجلاً كالاسد العبارة لا عند ثبوت معانيها في نفس
لان دلالتها على القتالست دلالة عمله فطبيعة لم يمنع تخلف المعاني عنها بل من دلالة وضعية
يكون فيها تخلف المدلول على الدليل وهذا ما لا يشبه للهم تعريضاً في الخبر فاعلم انهم من تعريض
باحمال الصدق والكذب مر ان احتمال كناية على سواء وبينوا ان كناية انما هو تخلف مدلوله عنه ثم
حمل كلام الشيخ على الفرق بين الاستعانة والسببه ومعنى الكناية والتصحح ليس باعتبار ان
الاستعانة والكناية توحيان ان حصوله الواقع زعم في المعنى ان نال في الشجاعة وزعم في الفرق

الزعم

مثلاً لا يناسب المعام اذا لا تدفع و منهم الى ذلك حتى يدفع فانها كوجوبان بنو اصل الشجاعة
 و اصل القرى في الواقع فكيف يصور اجابها لزيادة فيها بل يقول تنفي اجابها لبوت الزيادة
 في الواقع يؤمهم اجابها لبوت اصل المعنى و لا يضاف للمصادر و كلام السمع ما فيه الميم
 و هو المناسب لهذا المعام اذ ما ستقوم لهم لربما يلغيه باعتبار دلالة احدى العبارتين على معنى
 زائد لا يدل عليه الاخرى فدفع ذلك و بيني لربما يلغيه باعتبار تأكيد الدلالة و قوتها و هو معنى ما قبل
 وان المجاز والكناية كدعوى السمع بيبينه لا باعتبار زيادة في دلالة احداهما و لذلك صرح بالمساواة
 فقال ارايت رجلاً موهولاً و لا سواها فان المساواة الموهومة منه و هو قولنا ارايت سداً لا ينفذ
 فيها زيادة في المعنى و حجة عليه اعراض الميم و تدفع ما اجاب به ايضا و اما قول السمع فلنا
 لا سغير حال المعنى في نفسه بان مكنى عنه معنى اخر اجماعاً لغيره لاختلاف طرق الدلالة على المعنى لا
 بوجوب اختلافها و تغيرها في نفس المعنى بالزيادة و النقصان فان معنى كره القرى معنى واحد
 لا يختلف فيه بان يعبر عنه ما باللفظ الموضوع بارادته و مكنى عنه اخرى بكثرة الرماد
 فعمل في الاول و اللفظ و في الثاني بطريق المعنى و كذلك معنى مساواة لا سغير في نفسه سواء عبر
 عنه بلفظ او دل عليه من حيث المعنى فجعله اسداً فالمعنى من احدى العبارتين هو بعينه المعنوم و
 لا اخرى من غير زمان و نقصان في نفسه نعم هناك اختلاف في الدلالة و تأكيداً كما سنا و على ما را
 فكلام السمع الاول و اخوا على ما فيه الميم كلام صحيح جيد و كذلك الحديث مدفوع بما ذكره و
 اما على ما فيه السامع فهو على تزيين الركاكة و الغلابة و انما وقع له كاشباه و قول السمع لا يغير
 حال المعنى في نفسه انه ارا تدفعه زمان و نقصاناً بحسب البسور و الانشغال في نفس الامر و هو هو
 بل ارا تدفعه في نفسه بان منهم من احدى العبارتين زمان في المعنى لا فيهم من الاخرى كما ذكرنا و انما حال
 في نفسه احرازاً في اختلاف الدلالة على المعنوم في نفسه و اصرح غير محذور ان اختلاف الدلالة على

في الشجاعة صح

الطريق الدال على

جزل ح

فتوهم صح
كالشراح

واحد
سان

فظهر ان التنقيح ساقط وان المخلوط غلط والله المخلص للصواب والله المرحم والمآب
 الفن الثالث علم البدع فوجه تحسن الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في
 صدر الكتاب ودرج تحقيق معنى السوفى لزيادة كماله في الاشارة الى المهور و
 الجنبى و ما يفرع عليه و المناسب منها لربما يجعل لزيادة المعنى كما سنا ذكره ان يكون
 على السعفة لانه خفى و صرح الدلالة بما كلفه السعفة المعنوية مع انه يحسب منقوصه
 من اول المخلوع السعفة اللفظي ايضا لكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره صدر الكتاب كما لم
 رعاية المطالع اشارة الى علم المعاني فكل من يتبعها على رتبة هذا الفن بعد ما يقول تعجب من ما غدر
 قوله و يتبعها و حجة اخرى و قد علم بذلك ايضا ان و صرح الدلالة المذكورة في معنى البيان بحسب
 حمله على كلوع السعفة المعنوية اعتماداً على ما سبق في مباحث المقدمة فاحمل لانه يضل فيها الى
 في وجوه تحسن الكلام ج اى حنى يراد بها معنومها للاعم بعض السمع و المختصات التابعة لبلاغته
 الكلام كما كلفه السنا فربما بل نقول لا يخرج منها الامطابع مسمى كمال و المخلوع السعفة مطلقاً
 بان يحسب و صرح الدلالة ايضا على منسوب المبادر فيبقى كلوع السعفة من الحروف و الكلام
 و المخلوع معنى لغة القائل و المخلوع ضعف الالف كلها مندرجة فيها مع انها ليست من علم البدع
 و اما المخلوع الغريب فممكن ادراج في و صرح الدلالة او يعادل المضاف فيه بحسب
 لان الجمع بين المادتين لا يمتنع في الظاهر بل بمراعاة النظر ادب الاوسى من سند حجة
 فالج حاشية خضر مرفوع في البيت خبر بعد خبر لان العصدة على حكمة الضم اذ حمله ايادها
 قوله و قد كانت بعض القواضيت الوغى بواقر في لآن من بعد و بتر على ما سيجي في رد العجز
 على المصدر قوله اى قولاً على وزن يبرج القباة المسنة واسم شاعر من خواعة و زاد
 السلك و اذ اشترط منها او شرطه ضد

بعد رعاية صح

او معنوية
سواء كان ذلك

شرط لكن اذا اجتنب احد الطرفين وجب اعتبار الآخر في الطرف الاخر ثم ان السلك في المطابقة
 يتولع فليس يحكموا قليلا وليسوا اكثر ولا شك ان حدرج عنده في المقابلة ايضا اذ لم يجب فيها
 اعتبار الطرف كما ومن ذلك تعلم استقاء التباين في المطابقة والمقابلة فاذا اتاها في حدتها
 عرف كونها اخص من المطابقة كما عند المصنف ^{تجلى على الرهط كالماء في غادة لها من غيبيل في حائلها}
 رهط قبل الرهط الاول اذ امر جلود يشقق ويثا زربه كالماء ليع انها حيلة فلا يسرها ^{الغاية هي الملاءمة التي}
 رفعة فليكون قد وضعت اولها برفعة حالها حبا وانما يكثره فبأنها نسا وكذا ان يكون ^{الغاية هي الملاءمة التي}
 المعنى انها كرم ليس في حسيها انه فليكون الرهط الاول ايضا مر رهط الرجل اي قومه ^{الغاية هي الملاءمة التي}
 لم استخدم ^{الغاية هي الملاءمة التي} ^{الغاية هي الملاءمة التي} ^{الغاية هي الملاءمة التي} ^{الغاية هي الملاءمة التي} ^{الغاية هي الملاءمة التي}
 موحدة ويروي بالحال الملهة والذال المعجزة من حذمتي قطعت ايضا ويروي بالمعجزة والمهلة
 ايضا كما ان جعل المعنى الذي لم يرد اولانا بعاني الذكر للمعنى المراد فرة الله الضمير ^{الغاية هي الملاءمة التي}
 لطف مملكة لا تخفى عليك ان مجرد وقوع شريش في الرهط في فصل ويجعل لا يفسد لطف مملكة بحيث
 لا يفسد في التيقن الا ان الغياب المحذوف من علمك البنان بل لا يفسد كما في امر آخر وان كنت ربي ما
 ذكرنا فامل ما اوردنا الشارح من المثال على هذه المسئلة واللفظ في الطاعة والطاعة في الطاعة
 حكم ذلك واما الامم الكرم فعند قده وجه العطل والظافة وجه المناسبة الارض في تعليل الامر
 بمراعاة العدة بل كما العدة في اشار الى تلك في المطابقة لا مكان واجب ولما كان المط
 اولاصوم ايام مخصوصة بعدة معينة فخرات خصوصية لا يام بناء على العذر او رعا العدة
 حفظا له عن الفوات بالكلية وتخصلا له بقدر الامكان وفي ذلك لظافة بلغة ونظر من كان
 لافعة للتعليل بالمال العدة في لاد آلا يكون قوله وليكملوا علمه لا رعا العدة شاملا
 لا انما يرد بصوم الشهر كما تومهم بعض الناس على ما سأل وان جعل قوله وتكبر واستنبط

شقق يتا زربه
 مان

في اي
 من الام

من عنده كما منه في بوجه عيان الك في حث قال وفي هذا دلاله واضحه على علم كسفة العضا
 وذلك محتاج الى هذه النظر وان كل واحد من العلة لا يوجب يمكن اقامتها معام لا يوجب حث الظ
 وبالمامل الضاد وسكنف السكر او في صيغة المرخص كما في الكسفة على الهداية انب بتعلم
 كسفة العضا اي الوطواط في الصحاح الوطواط الخفاشي وفي الخطاف وفي البوعبد
 انب القول عند الصواب الوطواط الرجل الضعيف الجبان قال اوله اراه تسمى بالاشبهها
 بالظافر في السبب الباني هو قوله قاذ المقاب اقصى منها ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها}
 سرح لا تعنى بل مسواه على الموت ليس له ربي ولا شيع حتى اقام السب المقاب ما بين
 الملائكة الاربعين والخل والسرح قصير بمعنى السرح لا تعنى اي لا يمنع ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها}
 كما سقض اعتبار الاشياء فكذلك سقض اعتبار الاربعين ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها}
 بعدة خول الحنة فكيف سقض ما سبق على الدخول والصواب لربما لا يستضاء لا ولحجول على
 ما تقدم من ان فاق المؤمن لا يخلدون في النار واما في الكسفة فحجول على الرب لا يخلدون فيها سوى
 نعمها ما هو اكبر واجل وهو رضو الله به ولقاءه عز وجل لا على بعض ما منهم يخرج منها ولذخ
 تومهم ارادة هذا المعنى منه على فاس ما اردنا بالاول عقب بقوله عطاء غير محذوف لا تعال اذكرته
 بوجبه في لاف نظم الكلام حث عدل الاستثناء كما على علمه كاستثناء الاول مع انها سيقا
 سابقا واحدا لانا نقول لاول محجول على لظ وقد عدل بالكسفة لقرينه واضحه كما ذكرنا فلا ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها}
 ولا اخلا فويلع او يزوجهم ذكرنا وانانا ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها}
 مع لالعطف السابق واللاحق بالواو فليس ذلك لان الضمير المضبوط الراجح الى من شاء
 في الجملة السابقة ولو صرح عن شاء في هذه الجملة لا يمنع العطف بالواو كما يمنع في المعجم والمناخ
 او لا تترى انه لو قيل او لم يسل شاء الذكر لدلالة اللفظ على المتأقاة بين الهمس في كل الواح احديها

بذلك السلطان
 لهم اي ياتي في عتوبته

لا كلامها وليس مراد انما المراد وقوع كل منها بحسب المنة فالاولى القس الى طائفة ولا خول القس
الى طائفة اخرى اما الجملة المائلة فتجيب او رد فيها الضم وان راجع الى الطائفة المذكورة او
الى احدها وجب العطف باو والالف والمخ ولزم ان يكون لكل واحد منها مع لسانات فقط
او المذكور فقط ذكر واناء معا والسنة ذلك ان من لاقام اذا قيلت الى طائفة واحدة
كانت متناهية واما لو اقيمت الى طوائف مختلفة فمتناهية في الوقوع وان شئت كان في النبوة
ولما اختلف المنسوب اليه اعني الموصوفين والعمدة في الحمل للثب عطفه بالواو على الموافق ولما
اتخذ المنسوب اليه في الجملة المائلة بالمنسوب اليه في الجملة السابقة ضرورة اتحاد الضم بالرجوع اليه
عطفه بالواو عليها على الساتر فالخبر او يزوجه بدل لاناء فقط او المذكور فقط ذكر واناء
مع الشئ ذلك ان قلت اني فائد في الحدود والمصرح في شئ في الجملة المائلة الى الضم
وتغير الكلام على سبيله فلو اخرج الكلام على سنة كان المتفاد منه لزم لاقام
منسوبة بنية الله تعالى والفاعل الى ما علمه المنزلة افاد مع ذلك نكته اخرى شريفة هي عدم لزوم
المنية ورعاية الاصلح والله الموفق ورد بان الجرد لا ينافي لا لسانا بل هو واقع بان
المكمل نفسه وذاته ويجعله مخاطبا لنفسه المعصود ولا لسانا المشهور عند الجمهور على
ما عرف ان ارادة مخ واحدة صور متغايرة استجلاء بالنشاط السامع له واستدراك المصريح عن
لاصفاته اله والمعصود والجرد المباليغي في كون الشئ موصوفا بصفته وبلوغه النهاية فيها ياتي
منع منه شئ آخر موصوف بهلك الصفه فبني لسانات على ملاحظة اتحاد المخ ومنه الجرد
على اعبار النفاذ اذ عا فكيف تصور اجتماعها فغير ما يمكن حمل الكلام على كل واحد منها بدلا عن
سماخ واما انها معصود ان معا فكلا مثلا اذا عبر المكمل عن نفسه بطريق الخطاب او الغيبة فان
لم يكن وصف بقصد المباليغي في اتصافها لم يكن ذلك جردا اصلا وان كان هناك وصف محتمل

اي فيما ذكرنا وجوب
العطف باو على بعد
يراد الضم وفساد المعنى
على عدم وجوبه

المائلة

المتفاد
المنسوبة
المشبهة
اي عدم
الشيء في الجملة
المائلة

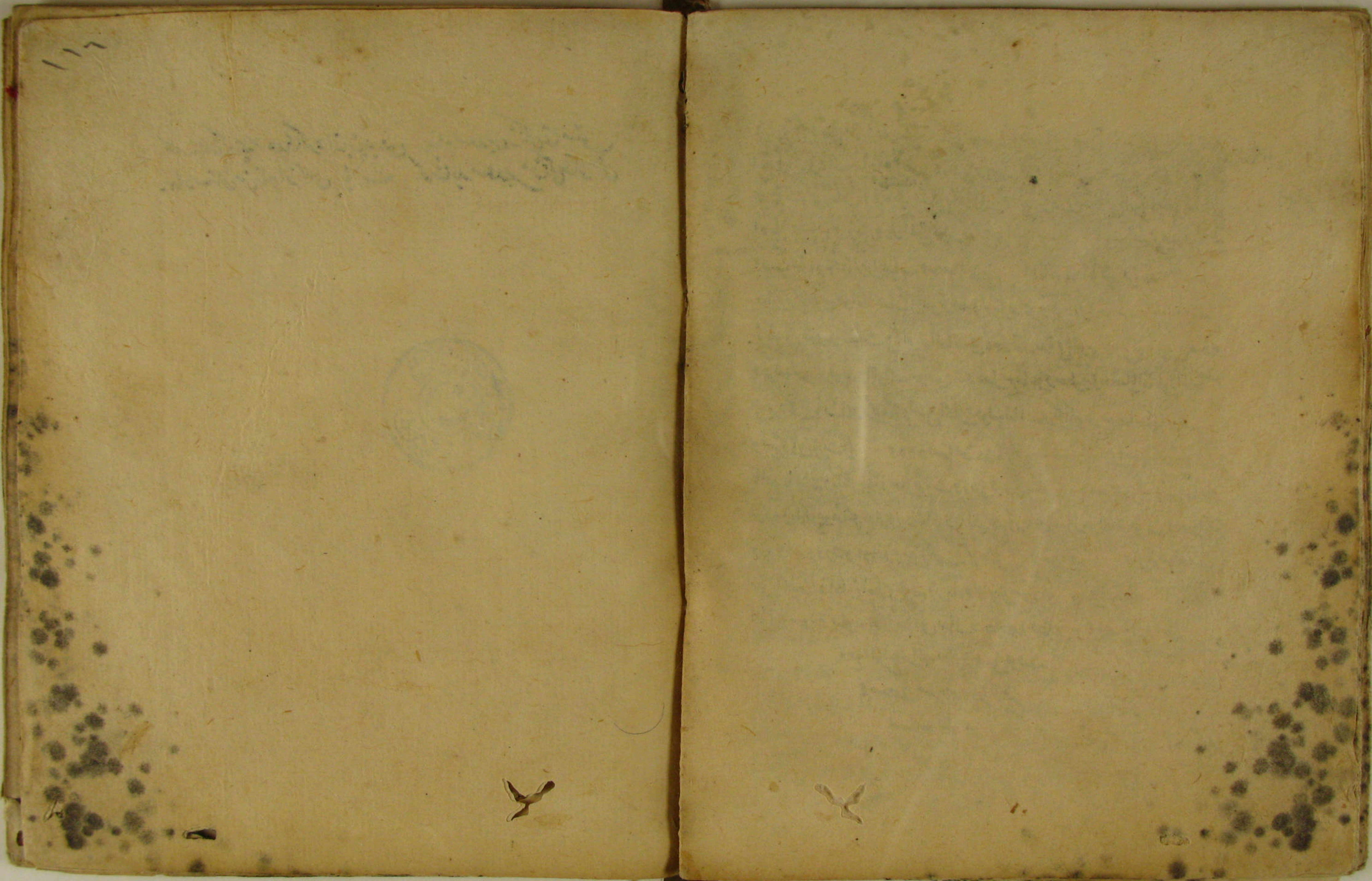
متفاد

المع

محتمل المعام المباليغيه فان انزع ونفسه شخصا آخر موصوفا به فهو جرد وليس ولا لسانا شئ
وان لم ينزع بل قصد مجرد لافقتان في العبرة بنفسه كان المعام عند الجمهور او على هذا القول
فان كلام المعام حيث قال في بيان لسانات فاما ما معام المصاحب بل على انه مجرد لسانا
فباعتبار فليس بانفع كلامه انه اقام نفسه مقام المصاحب لا انه جرد منه مصاحبا اخر للمعجز
فما ذكره فائدة اطلاق لفظ مخاطب على المكمل وبيان النكته انما هي بالالفاظ بهذا الموضع
ان شئت زيادة التوضيح فاعلم لقوله تعالى وانك انما تكلم بالحق انما كانت في ايهام الخطاب
وملاحظة المراد به نفس المكمل ولم يكن هناك مبالغة في اتصافه بالمخوينة بطريق تنزع مجرورا
منه وان عملك الجرد كان فيه دعوى الخطاب والظاهر ان المراد به معام للمكمل متزع عنه وكان فيه
جبالغة في اتصافه بالمخوينة بطريق تنزع والله اعلم لانه اذا نفي عن الرب بكف الحمل
معصود الشئ وصف الممدوح بنفي النحل واثبات الجرد وقد نفي عن الرب بكف النحل ولا شك
انه يشرب بكفه فلا يكون تحملا لان كونه تحملا مستلزم شربه بكف النحل فليكن معنى اللازم عن المخزوم
ومنهم من نفي النحل عنه كونه جوادا بحسب قضاء المقام وبهذا المقدار يتم المعصود ولا دليل على
انه جعل نفي الرب عن كفاية عن اتيان الرب له بكف كرم منزع منه معام له اذ عا لمكون جردا
بل هو بطول اللسانه بلائيت يؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت ما من شرب بكف كرم نباد منه
انه يشرب بكفه فهو كرم لا انه يشرب بكف آخر منزع عنه وان كان محتملا للكلام فظهر ان كونه
كفاية عن كون الممدوح غير محتمل لا بجامع كونه مجردا نعم كونه كفاية عن اتيان شربه بكف كرم منزع
بجامع والفرد ففصح ما ادعاه ذلك البعض واما قوله وانه وان كان الخطاب لنفسه كما فانما
يرد عليه اذ كان مراد ما ذكره توجهه في الكتاب واما اذ اردت رد فلا اذ لو كان
علتها من المذكورين لكانت العلم المذكور على جميعه لا يلزم من ظهور العلم في العادة ان يكون

ج

المتفاد
المنسوبة
المشبهة
اي عدم
الشيء في الجملة
المائلة



کلهستان کرچه سعدی کرد از بن پیش بنام سعد بن زنگی تمامش
بهارستان من نام از کسی یافت که شاید سعد بن زنگی غلامش





هذه حاشية الخطابي للمطول

ديباج قسمه عائد حاشية في التماس

مطلب انذار الفرق بين الجاز والتقدير الخلف
يجوز لجلد على كل منها على السوية





بسم الله الرحمن الرحيم. وعليك الكلالان يا مستعان
 لك اللهم الحمد والمندو علي رسولك والواصحابة الصلوة والتحية **فلا** صبح كتابه بعد التسمية
 بحمد سبحانه لا يصح الا صياح الي الحمد فقط مع تأخير عن التسمية بمحتمل وجوبه اصدان وقوع لا صياح
 بالتسمية لما كان ظاهرا وبالحمد ضيفا افاد ما خفي واعرض عما ظهر والى اللوح الى دفع ما استتر من
 سوال المعارض سر صدرى الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحيد بيانه انه رضى عما ذكر لا لغيره من التسمية
 لا ما في وقوع الا صياح به اما لان الا صياح امر عني بعينه محتمل فيسح امرين واكثر واما لان الا صياح
 كما يمكن ضمها كغيرها ضيفا وتأخير الحمد عن التسمية انما ينافي لارتفاع الا صياح الحقيقى لا الاصطفاي ويكفر
 قوله بعد التسمية بالتسمية تلوحا الى اضافته الا صياح بالحمد فالوجه الاول آيل لا منع المعارض وانما الى الوقوف
 وتوضيحه انه لما ثبت المعارض صيرلا الموقف محل الابداء بالتسمية على الحقيقى والاسداد بالحمد على الاصطفاي
 اى بالاضافه الى ما سوى التسمية ووجه التخصيص ظاهر مشهور والثالث لزاما صياح الشئ بان شئ مستلزم
 كغير الكتاب الاول والتسمية لما كانت خارجة عن الكتاب لم يقع الا صياح بها بل الا صياح انما هو بالحمد كونه
 الكتاب مقدا على ما يراه آية وغرض هذا الوجه انه يحذف العمل بالحديث لا فضائيه انه ينبغي لارتفاع
 الا صياح والابتداء بالتسمية وحاجبان الباء في بسم الله الحديث ليست صلة للابتداء بل للالتباس والبتكر
 المحذوف مقتضى الحديث ليس الا انه ينبغي لارتفاع ابتداء الامر في حال الالباس والبتكر بالتسمية لان يكون
 الابتداء بها فعدم الا صياح بها لا يفتقر العمل بالحديث بهذا ولكن يلوح مما ذكره الاستاذ بعمى حاشية اللوح لارتفاع
 باسم الله ابتدئ الكتاب بعمل الكتاب مفعولا لا ابتداء للدلالة على الباء في باسم الله ليس متعلقا بابتداء بل بعمل
 محذوف هو الالباس والبتكر لارتفاع الباء في محله في هذا الكتاب ايضا ليس متعلقا بالافتتاح فلا يدل العبارة
 على وقوع الافتتاح بالحمد فلا يلزم جزيئة الحمد للكتاب لان الحمد انما كانت يلزم من ذكره ولو نسب الافتتاح الى التسمية
 على حصة الى الحمد يلزم جزيئة التسمية للكتاب فلو قيل اصاب الشئ بالشيء مطلقا سواء كان الباء صلة للافتتاح
 او لا سلم جزيئة الباء لا يعلل بوسم مظهر ولا يلزم لارتفاع الحديث صلة التسمية جزيئة للكتاب فعمل
 خارج عنه يفتقر العمل بقوله اذ اطلق شئ مفعولا لا افتتح ما عصارا استعماله في الجدة لا في الجدة

بسم الله الرحمن الرحيم
 وعليك الكلالان يا مستعان

الحديث
 حليد

وان ابيت فاجعله مفعولا له الحمد وقيل علمه لفتح الافتتاح بباءه فان شكر نعم الله سبحانه
 عند ظهور ان التسمية بسم الله كان الاثر عظمى يعنى بسم الله على ما اشار اليه والوجه ان يوق بان اداء الشكر واداء
 حقه والاول ان لا يحصل بغير الحمد لكن الله فكيف به بل بقية فتعيل تقديم الحمد باداءه من الشكر جدا وانما قال في
 اذ من المعلوم انه لا يؤدي مجردة ما ذكره من الحمد الذي هو لسانى هو الشكر الواجب لواء التثنية ولان التوفيق الحمد
 والاعمال الاقدار عليه ايضا نعمه بيقظة شكره ويلم في افلا في طعة قوة الطاعة هو الشئ بالذات لا بالاشياء
 لا يكون الا بالذات ففقد الذات مستدرك لا كثيرا ما يطلق الشئ على ما ليس بالذات وان كان في ذاته
 ان خير زعمه في مقام التوفيق مع انه يتوزع الزمان بين الحمد والشكر على نوعيهما وهذا القيد يظهر التفرع جدا فان كنت
 كلاما في التلوين يلوح بان الشئ في ما ليس بالذات حقيقة ففقد الذات امر لا بد منه لا يحتاج الى العذر المذكور وذلك
 انه قال في قوله ولما ان الشئ اليه يا بعد التوفيق على الكبرياء والآلاء فقد تقطعت نية الترتيب اليه في كل ما يصح له ذلك
 من الاقوال والاعمال فخر الاموال لا يجوز ان يحل تعميم الشئ لذلك على التميز اذ لا مانع في الحمد من ذلك ايضا فذكره
 في حاشية التلوين ان اراد هذا المعنى باعتبار عموم الشئ بل جعل في حال الشئ اليه كناية عن قصد تعظيمه بكجميع الوجوه
 ومثلا لافادة ذلك والط ان عن ذلك غنى في شرح كلام التوفيق وقد ذكر وجهه في حاشية اللوح **مع** على الجميل
 اى الاختيارى على ما قالوا ان الحمد يخص الاختيارى والحمد على وجهه ووجه اطلاق صاحب الكتب اطلاقه في توفيق
 الحمد بانه صفة للفعل وهو بالاختيارى اراد بالنية في تفسير الجميل لانها بباءه الكيفية ببراءة الحال من الاختيار
 لا يقال لا ينبغي ان لا يحد على ما له من صفة اجمال مع انهم لا يجعلونه في رافعيها بباءه على ان الصدور بالاختيارى يستلزم
 الحمد وش على ما تقرر في موضعه ويمكن ان يصار لا ما ذكره بعض الاذكيان استلزام الصدور بالاختيارى من اقدار الحمد
 مع بقاء على انه يجوز ان يثبت فيه تكملة مستمرة لا وجود مستمرة وذلك ان قصده وارادته تكمن في الكمال حيث لا يتخلف
 عنه المقصود اصلا فاللازم تقدم القصد بالذات وان لا يوجب الحمد نعم ارادة الواحد متاخرات عن ارادة
 لقصورها وعدم استلزامها بقاءه قبل صفاته كما يكون ذاته كما فيه فيها بمنزلة افعال الاختيارية بسبقها في
 حاجتها في الحمد عليها وقد سبق لا بعض الامور ان الحمد ينبغي ان يلزم غير الاختيارية كالمدح اما في
 حمدته على صفة وشيئة ولا مدخل للاختيارية في شرفها وانما ينافي فلا جعل في الكتب الذم بقبض الحمد



انه نقض المخرج فلو كان المدح اعني من اجل انه لو كان المدح نقضنا له انما لا متناع لقد والنقض شيء واحد وانما
 ثالث فلانه ذكرنا القاطع المدح والظن فقد التوفيق يقال لم يفعل احد من بوق به ان المدح لا يختار في و
 الشجاعة وكذا في بطلان على نفس الحكمة التي هي غير اختيارية بطلان على انما من الامور الاختيارية كالمواضع التي هي كذا في الامور
 في الجواب للشجاعة والطب بعيد المرء من مقامه نفسه وابانه ومنه ما هو اختياري ولو سلم انه لا يطلع ان الاعلى
 غير اختياري قلنا في النذر ذكره صاحب الكتاب في المدح بالجلال حسن الوجه مسامحة فانه لا ذنب لا ان المدح ايضا
 يخص الاختيار كما في بول المدح بالجلال بانه يدل على الافعال اختيارية فالمدح راجع اليها فكذلك هي الشجاعة انما راجعة
 يدل اي عليها وبسببها في المدح فليس عليها الطب والظن النقض على المدح ليس على مصطلح ارباب المعقول
 بل على المعنى اللغوي اي ما يخالفه ولا يجمع معه ويجمع ما هي على ذكر النقض انما هو بناء على اصطلاح المعقول اذا
 حصل على المعنى اللغوي لم يتجه من ماذكره لو سلم انه على اصطلاح المعقول فذهب صاحب الكتاب ان المدح هو
 مخصوص بالاختيار في مجوز انما هو مع المدح باقتضاهما بالاختيار لا بعمومها لغير الاختيار ايضا ثم ان
 ههنا امور اثنتان اجميل في المحمودية والجميل في المحمود عليه وقد التقطيم فاما ان يعتبر
 في تحقيق حقيقة المدح فمجموعها في يكون المدح هو الوصف بالجميل على اجميل على قصد التقطيم
 وهو اخض مطلقا ما ذكرناه في هذا الشرح وهو الشئ على اجميل من وجه ومن
 المدح التوفيق الذي ذكره رحمه الله عليه في المحمود وهو الشئ على قصد التقطيم من
 وجه اخر فلا يطرأ شيء من التوفيقين اما الاول فلانه بعد ان على الوصف بالجميل على اجميل
 لا على قصد التقطيم وانما ليس بمدح على تقدير المذكور واما الثاني فلانه بعد ان على الوصف
 بالجميل على قصد التقطيم لا على اجميل وانما ليس بمدح على تقدير المدح الا ان يدعي ان الوصف بالجميل
 على اجميل لا يكون الا على قصد التقطيم لا يكون الا على اجميل فيطرد الاول وان الوصف
 بالجميل على قصد التقطيم لا يكون الا على اجميل فيطرد الثاني ايضا لكن لا يخفى ان
 ثمة الدعوى دونها في طاعتنا وانما ان يعتبر في تحقيق حقيقة المدح الاول فقط فمكون
 يكون المدح هو الوصف بالجميل على اجميل مع ماذكره الكتاب لا ماذكره في تحقيقه لان يكون المدح هو المدح فقط

بدعي على ما سبق

ما سبق من الدعوى وانما ان يعتبر في تحقيق حقيقة المدح الاول فقط حتى يكون المدح هو الوصف بالجميل على قصد
 التقطيم فيقيم ماذكره في المدح الاول في الكتاب لانه يكون نوعا ما مواعيد من المعروف من وجه كونها مختصة
 على التقدير الاول فلا يطرأ ولا يفسد ايضا اللهم الا ان يركب ما سبق من الدعوى هذا وقد عرضنا عما بعد
 من الاقسام من لزم اعتبار في تحقيق حقيقة المدح الاول فقط او الاول فقط او الاول فقط او مع الاول فقط يعني عن
 تقطيم المنعم قيل لا انما في الاعمال ان النفس المعقدة وظواهرها لا غير فلا لا اطلاع على اعتقاد المعقد حتى يكون
 مستجابا لنسبة اليه ولو اطلع المعقد على اعتقاده بلسانه او بفعله من اركان او غير المعقد بالهام او اخبار
 ما لا شكرا بحسب ما يكون هذا القول او الفعل او الالهام او الاخبار لا المسمى في الاعتقاد فلا يستقيم عند الاعتقاد
 شكر الحاصر به او لزم الاعمال شكر كما ذكر فقوف انكر المنبي غير جامع والجواب ان المراد بالانباء معني
 الدلالة اعني كقوله المنبي بحث لو علم علم المنبي عليه ولا يخفى ان تحقيق ذلك في الاعتقاد واما الاطلاع على الاعتقاد
 والاعلام به فاذا كان من غير المعقد بالهام او اخبار فلا شبهة في عدم استاذ ذلك الالهام او الاخبار عن تقطيم
 المنعم ولذا لا يستقيم جعل شكر البتة بل انما يسان عن الاعتقاد وهو المنبي عن تقطيم المنعم فيكون
 انكر فقط ولزكان وجهه المعقد بقول او فعل فهو لا يوجب انحصار الانباء عن تقطيم المنعم في ذلك
 القول او الفعل حتى يلزم لزم يكون هو انكر فقط بل يكون الاعتقاد الذي دل عليه احد ما كراغاية
 الاول لزم يكون ذلك القول او الفعل شكر ايضا فيكون شكا سكر ان احد ما سمي عن الآخر وكلاهما عن تقطيم
 المنعم ودعوى لزم المنبي سمي لزم يكون ظاهرا فلا يكون الاعمال منسبا لخصاياه او لزم المسمى بحسب لزم يوجب
 في نفس الامر موقفة المنباء عنه حتى لا يكون الاعتقاد منسبا غير مجموع وما ذكرنا علم معنى ما نقله رحمه الله
 في الحكاية وجه الانباء ولا يخفى ان الاعتقاد يتصور في حق الغير بان يطلع بوجه ما على ذلك الاعتقاد من
 غير من انكر يكون هو المنبي فان قوله في غير عمل الخ سائل ما لا يكون علما من انكر او يكون علما من انكر
 لا يكون الانباء منحصرا فيه لان قوله هو المنبي بعيد القصر **قوله** او اعتقاد او محبة قيل المراد بالاعتقاد
 اعتقاد انصاف المنعم بصف الكمال بدليل انهم جعلوا الجنائي محمدا على القول بعموم الاركان والجنان
 اعتقاد انصافه الى صف الكمال ولو اريد لزم يفرق بين الجنائي وبين انكر الجنائي بان الحمد لا عام لا عام

لا يخفى ان المدح هو الوصف بالجميل على قصد التقطيم
 بالاعمال او اخبار ولا يشبهه ماذكره في المدح الاول

بل لما لها من نوال وكال عن الثاني بانه لا قصد لتعلق الحمد بالانعام فالعبارة الظاهرة الحمد لمن انعم او للمع
فاذا عدل عنها الى تعليق الحمد باسم الذات ثم ذكر الانعام فلا بد من كنهه وما ذكرنا صالحا لذلك ساء على انه ذكر اسم
الذات بطريق ذكر اسم الصفة المشعر مشابه الوصف فحمل عليه على ان اسم الله دلالة على جميع الصفات لم
يبعد ان محل التعليق في حكم التعليق بالمشق الدال على منشأه جميع الصفات على ما هو معنى الاستحقاق
الذاتي كما عرفت وعن الثالث بان اسماء الصفات لا تلاحظ فيها الذات الاسماوية بل تلاحظ فيها المعاني
فقد او بالاصالة ولذلك نفس الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فيفيد التعليق بلفظ
الخالق مثلا على الخلق لانه هو المقصود من لفظ الخالق بخلاف التعليق بلفظ الله الموضوع للذات وذكر
الانعام بعد فان الموضوع للذات يقصد منه الذات فلا بد ان يرتفع المقصود وذكر الوصف بعد لا ينافي
الاستحقاق الذاتي واذا لاحت في ذكرنا ان ذكر لفظ الذات هنا يفيد منشأية الذات فلا واطهر واذا
نظرت الى اجتماع اسم الله بجميع الصفات وان التعليق به لا يحل عن نوع دلالة على الاستحقاق وجميع الصفات
سكشفت وجه الفرق في غاية الجلاء **قوله** وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزبدا متمم فان قلت لا شك ان
هذا الامتياز عارض والامتياز باسم له ذاتي والذاتي وان لم يرجع فلا أقل من ان لا يرجع على انه ربما يدعي
ان المقام يقتضي تقديم اسم الله لان الامتياز بالحمد ليس لذات الحمد بل لانه حمد الله فالامتنان ايل الى الله حقيقة وهذا
كما قيل في قوله وجعلوا له شركاء الا نحن ان قدم الله على شركاء مع ان وجع الانكار انما هو جعل الشريك
لان المنكر ليس جعل الشريك لكونه شريكا مطلقا بل لكونه شريكا لله لانه الامتنان هو الله قلنا لا خفاء
ان المقام مقام الحمد لا مقام ذكر اسم الله فالمقام انما يقتضي استماتة بشان الحمد لا بشان اسمه وما ذكرت في الآية
فامرهم الخطين من كلام السكاكي وانه وهم كما سيظهر عليك وكون البلاغ في المطابقة لمقتضى المقام
رجح العارضي وربما يقال لو سلم ان المقام يقتضي تقديم ذكر اسم الله ايضا فيرجح تقديم الحمد لانه متعين
لان يكون لاقتضاء المقام بخلاف تقديم الله **قوله** على ان صاحب الكفاية طامرت انه دليل على تقديم الحمد
وقوله ايضا ان كان بالنسبة تارة الامتنان يعني لمرغبة التقديم الاختصاص كما لا يتم ان كان المناسب في تأخير
لفظه ايضا عن الاختصاص بل ايراد عقيب قوله في متصلا بالظهير الراجع الى تقديم الحمد وما يشعربانه

افضا

قد صرح

بالنسبة الى تأخير الحمد وان كان بالنسبة الى تأخير الحمد يكون حاصل الكلام تعليل التقديم بان في التقديم
وتأخير فائدة الاختصاص ولا يخفى ركائنه ودر ما منع كون حاصل الكلام ذلك بل انه تعليل للتقديم بافادته
الاختصاص مع اشارة الى وجهه في التأخير ايضا وانه لا يضر بالتعليل اذ لا تراحم في مقتضى والمقتضى
والانصاف لم تعليل التقديم معانيد يفيد التأخير ايضا ليس بذلك الحسن سيما اذا اشير في العلة
الى مشاركة التأخير للتقديم في تلك الفائدة سيما اذا لم يترتب تلك الفائدة على نفس التقديم ولم يكن
لنفس فيها دخل وربما يوجب بان على معني مع ويكون اشارة الى عدم المانع واقتضاء المقام لا وجود للمقتضى
وكثيرا ما كان رحمه الله يقدر في مثل هذا الموضوع الاضمار والتركيب الى منضمات ومركبا ومرجعا الى معنى
مع فلكل من يحمل معنى مع او تقدر هذا التقديم بم الاختصاص في صورة تقديم الحمد باعتبار تعريف المسند
اليه بلام الحسن فيفيد قصر جنس الموقوف على الآخر ويعبى ذلك اللام الاختصاصية وقيل بل هذه
اللام وصدا كافي في افعال القصر **قوله** وانه حقيقة من عباد الكفاية قبل الضم الاول للحمد كما انه
يعني لمر الحمد بالله حقيقة لا بغيره على ما يفيد تقديم الجار والمجرور وانه مستلزم كون له حقيقة بالحمد ايضا
فيولفق ما ذكر بعد في الكشف لم يكن احد احمق بالحمد منه لما ذكر الحقيق بالحمد حقيقة بالثناء وقد يعسر
مرجعا الضمير من تحصيل الصريح الموافقة الى الله بالحمد حقيقة ووجه كونه تقديم الجار والمجرور للحمد والامتياز
او للقصر الاضافي الى ما لا يضاف اليه نقيض الحمد فلا يرد ان يستلزم كونه حقيقة بالحمد لا بغيره من الاشياء
قوله وهذا يظهر قال في الكشف معنى يوقف اللام في الحمد بوقف الجنس والاستواء الذي يتوهم
كثير من الناس وهم منهم ذكر كثير من مشايخنا ان نفع الاستواء ساء على منعه من لمر العبد خالق الاعمال
الاختيارية فالحمد عليها له لانه مع واما عند اهل السنة فلما كان جميع افعال مخلوقة لا تو كانت الحمد كلها
له وورد رحمه الله بان صاحب الكشف لما صرح باختصاص الحمد به تعالى بعد نصه بان توفيق للجنس
افاد انه يفيد قصر جنس الحمد عليه تعالى وانه نوجب اختصاص جميع افراد منفية الاستواء لا يرجع
ان يعنى على المراد منه ان جميع المحامد ليست راجعة اليه فان قلت قصر الحمد عليه لا يلازم عن اشكال
اما عند المعتزلة وطامرت واما عندنا فلان كسب المحر الصادق عن العباد فعل حميد حتى ان الحمد عليه

وهو قوله

فهذا المحذور اجمع اليهم قلت المعتزلة وان زعموا ان العبد يخلق الافعال لكنهم معترفون بان العبد لا يقدار
 عليه من الله تعالى وان يخلق الرجوع المحذور على تلك الافعال اليه تعالى ولا يلزم الرجوع اليه بواسطة التمكن لاقدار
 كما عرف في موضع ان الاقدار على الفعل ليس في كسب الخير وان كان من العبد لكن لما كان خلقه واجاده
 من الله تعالى في الحقيقة مضاف اليه تعالى فالحمد عليه يرجع اليه تعالى وهذا محذور لان العبد على نفس الفعل
 الذي خلقه العبد او يكتسبه على اختلاف المذهبين واما على الاقدار عليه وخلق وكسبه وعلى الاول
 يصح رجوع جميع الحمد اليه تعالى لكن لا يكتفي في صحة الفخر اما الصبي فلان الحمد على الفعل باعتبار الخلق انما
 يغير الحمد عليه باعتبار الاقدار بالاقتدار لا بالذات وكذا الحمد عليه باعتبار الكسب بغير اعتبار الخلق
 واذا كانت المغايرة بالاعتبار والاعتداد بحسب الذات صح لم يرجع الحمد راجع اليه تعالى باعتبار ما وان
 لم يكن الجمع راجعا اليه كجمع الاعتبارات واما عدم الكفاية فلان الفخر مركب من اثبات ونفي اي
 اثبات المتصور للمقصور عليه ونفيه عما عداه ولم يثبت من سوي الاثبات لان الحمد باعتبار
 الخلق محذور راجع الي العبد عند من وكذا باعتبار الكسب راجع اليه عندنا فان قلت الحمد بهذا الاعتبار
 كما يصح رجوعه اليه تعالى باعتبار ان ذلك يصح نفي الرجوع عن العبد باعتبار ان ذلك قد يصح كلاه في حق العبد
 وان فبد الرجوع بهذا الاعتبار لم يصح شي من جنس القول يصح اصدما دون الآف حكم
 قلت يصح القول بان يرجع جميع الحمد اليه تعالى باعتبار ما ولا يصح القول بان لا يرجع شي منها اليه
 غير ما عدا ما لان قولنا باعتبار ما نكره كخص في الاثبات ويعم في النفي فيمكن في صحة الاثبات ثبوت
 الرجوع باعتبار واحد ولا يكتفي في صحة النفي اسعاد الرجوع باعتبار واحد بل اسعاد جميع الاعتبارات
 لان الرجوع باعتبار ما لا يصح نفيه سعي الرجوع بجميع الاعتبارات وهذا الكلام لا يصفو عن شوب سوء
 اذ من الجائز ان يكون قولنا باعتبار ما قيد للمعنى والاثبات للمعنى والمثبت فلا يفيد صورة النفي عموم الاعتبارات
 وان جعل المعنى موصيا ثبتت بغيره فان المثبت به هو الرجوع باعتبار خاص كالقدار والتمكن مثلا
 فيكون المعنى عن العبد هو الرجوع بهذا الاعتبار والخاص مسعم على الوجهين كلا جزئي الفخر ويمكن ان يقال الحمد
 على الفعل باعتبار خلقه لا شك في رجوعه اليه العبد عند من وكذا الحمد عليه باعتبار كسبه عندنا لان العبد هو الخالق



عند من وهو الكسب عندنا ولا يصح نفي رجوع ندين الحمد عن العبد بوجه واما رجوعه اليه الله باعتبار تمكنه
 واقداره للعبد على الخلق والكسب فله وجه مقبول عند ذوي العقول فثبت ان بعض الحمد يرجع اليه
 الله تعالى الي العبد ومعلوم ان البعض الآخر محصور في قدره ما ذكرنا من وجه اخر من القول دون الاخر والسا
 في هذا المقام مجال فساد وعلى التام لا يصح رجوع جميع الحمد اليه تعالى ايضا فلا يصح شي من جنس الفخر لان الحمد
 على الخلق بالذات يغير الحمد على الاقدار ذانا وكذا الحمد على الكسب يغير الحمد على الخلق بالذات ولا شك
 في رجوع الحمد على الخلق عند من وعلى الكسب عندنا الى العبد ولا يصح رجوع هذا الحمد اليه تعالى باعتبار ما كما صح
 رجوع الحمد على الفعل باعتبار الخلق اليه تعالى عند من وان كان الخلق هو العبد لان هذا الحمد هو الحمد على الفعل
 باعتبار الاقدار ذانا وكذا حال الحمد على الفعل باعتبار الكسب عندنا وهذا لا يطرأ على الظاهر بناء على
 تغاير المحذورين من حيث الذات وعلى الاول لا اعتبار والتحقيق ان الحمد على الكسب عند من يصح رجوعه اليه تعالى
 باعتبار ان الاقدار على الكسب عند من وكذا الحمد على الخلق عند من باعتبار الاقدار عليه تعالى لا يصح رجوع
 الحمد على الكسب عندنا اليه تعالى ان يكون هو الحمد على الخلق بعبارة كاصح على الاول رجوع الحمد على الفعل
 باعتبار الكسب اليه تعالى باعتبار ان موطن الحمد عليه باعتبار الخلق الراجع اليه تعالى انما هو ان تغاير المحذورين
 من حيث الذات محل تاويل فاحسن التدبر ونفي في التفكير فثبت ان الاشكال بعينه المثل المتقال **قوله** بل
 على معنى لزيد الحمد اي بل ما ذكر صاحب الكشف من نفي الاستواء في معنى التوفيق في الحمد يعني على كذا وليس
 القصد الى نفي الاستواء في هذا المقام لان عبارة الكشاف صريحة في ان معنى التوفيق في الحمد هو الحسن
 دون الاستواء ولا نقض فيها لانها من الاستواء من المقام نفي واثباتا وان وجه لما كان مصدر توجيه
 كلام الكشاف تعيين محل كلامه على الاستواء في معنى توفيق الحمد ثم ان اصل الحمد لله حمدت الله
 حمدا او حمدت محمدا حذف الفعل واينب المصدر متا بهم جعل الحمد اسمية للدلالة على الدوام كما قالوا
 في سلام عليك فالعدول الى الاسم يدل الدوام بمقتضى قولهم وتعبده قاعدتهم وما يذكر ان لولم الحمد العدول
 على انه للدوام لخلافه عن النكته في بيان حكمه في تلك القاعدة فلا يكون مطنه الاعتراض بان عدم الدلالة على الدوام
 يعني نكته للعدول واما ما ذكره الشيخ عبد القادر انه لا دلالة لزيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد

انظر
 رجوعه

حفظه



مسمى ان عملها اذا لم يكن عدول صفا لثبوتها على كونه الدال هو الحذف الاسمية بشرط العدول او على
ان ركبت الاسمية لا يدل على الدوام وانما يدل على العدول او مرساة اخرى تناسب الدوام على ما قالوا في قولهم تعالى
انما علمكم وان شئت جعلت الدال على مجموع الاسمية والنون من العدول وغيره والشيخ انما نفى دلالة الدوام الاسمية
وصرفا او جعله نفس المقام المشتبه على التورية على ما قالوا ان دلالة المقام دلالة رابعة كان العاد طبيعي
خاصة ونفى الشيخ انما هو عن الاسمية ولكن ان جعل الدوام مدلوله فعليا للاسمية بناء على انها لم يدل على التجدد
ثبت الدوام بمعنى العقل اذا الصلة كل ثابت واما ما لم يظهر ما يقطع كما ذكره الفاضل الرضوي في دلالة الضم
المشبه على الدوام والشيخ انما نفى الدلالة اللفظية بمعنى انه لا يدل على كونه حجة اسمية خبر طافية والطافية اختصار
العملية ولذا جعل علماء المعاني اختصار الفعلية مقتضيا لا يرد الطافية اذا كان الخبر فعليا بمعنى لا يعد
الحكم الكبري الاسمية المشتبه عليها الحدود لا الدوام لما صرحوا بان الاسمية التي حذرت فعلية بعد التجدد
ويمكن لتزيينهم صوابا سلام عليك باقائه الدوام وكذا في قوله هو اما معكم مع لزم الخبر على طرفة فاما ان صار
الى الفرق بين اسمية خبر فعلية واسمية خبر طافية بان الثانية لا يفيد ما يفيد الاولى من التجدد ووجه الفرق
ظاهر او ال نزل الثانية انما تفيد الحدود لا الدوام فاعلم ان الدوام كعدول مثلا واما اذا وجد في عمل الدوام
على ان قد ذكر بعض اهل التحقيق ان الانطاف هو لزم الفهم من قولنا زيد في الدار زيد ثابت فيها لا يست
واسمعا وايد ذلك ما ذكره البعض لزم الطواف اذا وقع خبر افتقد ير اسم الفاعل لان الاصل في الخبر لا افعل
قول والفعل انما يدل على الحقيقة يعني اذا كان المصدر ساد اسد الفعل ما يباين لزم ان يطابق في المعنى
والفعل يدل على الحقيقة دون الاستعراق فكذا المصدر لا يقال لا يلزم اتحاد النايب والمنوب معنى ولا اشتغ
سابق المصدر عن الفعل لدلالة الفعل على الزمان ومن المصدر لا نقول المنوع ان يدل النايب على لا يدل عليه
المنوب اما ان لا يدل على بعض ما لا يدل عليه فلا وقد اورد وجه في حواشي الكافي على هذا الوجه ان يشعربان
صاحب الكافي يقول باقائه الدوام للاستعراق في الجملة لكنه لا يقول بها صلا م قال ونقل عن المصنف
في وجه ان الدوام لا يفيد سوى التوقيف والاشارة والاسم لا يدل الا على سماء فليكون ثم استعراق ولقد
حصر في الفصل فائدة الدوام في التوقيف والتوقيف في الجنب والعدد من اطلاله وهذا ينادي على ان جعل الوجه يكثر

كون الدوام للجنس دون الاستعراق لا يثبت كون الحمد نحو لا على الجنس لا الاستعراق **قوله** وفيه نظر او رد عليه
ان المصدر المعروف بنوب البصا قال في الكافي ان قراءة الحمد بالنصب على اضنى رفعه
كما في محله وهو مدفع بما ذكره رحمه الله عليه في الحواشي ان المراد بالنايب مناهة ما فهم منها
في اداء مدلوله وذلك انما هو نفس المصدر بدون الدوام فيجوز ان يفيد الدوام معنى لا يفيد
الفعل سواء كان المصدر الدوام كما سمع مع المصدر حين النية او لا اما على ان لا لا لمرط واليه
اشارة رحمه الله وجه لا مانع من ان يدل فيه الدوام الخ واما على الاول فان ثبوت نفس المصدر
ولا مدخل للدوام في النية فلا مانع من انما دية لا يفيد المنوب **قوله** الاول ان كونه للجنس لا يفيد
انه توجيه لا ذكر في الكافي ان الدوام في الحمد للجنس دون الاستعراق لا يفهم منه ان الحمد محل
على الجنس لا الاستعراق فانه ذكر له ههنا اصلا ففهم كونه للدوام في الحمد والحق فيكون ثبوت او
للمنوب في الحمد ويرد على هذا الوجه ما اوردوه في شرح الكافي على الاول من الاشعار بكون الدوام
للاستعراق في الجملة لان الحصة في قوله انما المتبادر بالنسبة لا الاستعراق مفيد ان الاستعراق يفهم من الدوام في الجملة
لا على سبيل التبادر وكأنه لذلك لم يذكر رحمه الله هذا الوجه في شرح الكافي على قوله على الوجه الثاني ويمكن
ان يتجمل لتقصيجه بانه لا كان محل المعروف بالدوام بقية المقام على الاستعراق وكان الحكم عند وجود الدوام
ان ينسب الاستعراق الى الدوام ولو تسمى والحق ما كان مذهب البعض ان الاستعراق من مكان الدوام وكان ذلك
مشهورا فيما بينهم وجه كلام الكافي على هذا المذهب البصا وجه آخر على ما هو مذهب صاحب الكافي وكيف
ان نقول لما كان في الفهم استعراق من الدوام وعدم الفهم بمراد المكان الخلف ذكر عبارة نقول على هذا
وهي ان الجنس هو المتبادر من الدوام بخلاف الاستعراق لعدم تبادره مناهة مذهب وعدم الفهم منها في
مذهب لو كان الجنس هو المفهوم من الدوام لم يصح الاعطاء مذهب صاحب الكافي بل يشان اهدى ذكر في
السلوك ان الراجح هو العهد الحاصلي لا حقيقة التعيين وكان التمييز في الاستعراق لا الحكم على نفس الحقيقة دون
اعتبار حقيقة الافراد قبل الاستعمال جدا وان هذا ما عليه محققون فكيف حكم ههنا بالمتبادر انما هو الجنس ولا يفيد
الابتنان ما ذكرته مذهب في الفهم ما ذكره مذهب في المعنى ان الدوام للعهد والجنس قد يفيد الاستعراق وقد يفيد

استخوان من المقام والله ان حكم طه، واين استخوان ههنا وهي في غاية الظهور لا غطية المقام فنية طه
ويمكن ان يقال انما يحل على استخوان كخطا بية المقام لعله ترجيح احد المتباينين الا ان من كخصيص الحكم بالتبصر
وههنا لو جعل على الجنب لم يخرج فرد من الحكم لا المحقق على اختصاص الجنب وانه يستلزم اختصاص جميع الازداد
قوله فاذن لا يكون له استخوان اي استخوان هو مدلول الاسم فثبت ان اللام ليست استخوان وهو الخطا
ان كلامه رحمه الله في انه توجيه لما ذكره الكثر من ان اللام للجنب و ان استخوان فلا يفر عدم اثباته لانه ليس به
ما يفهم من الكثر ان الحمد للجنب **قوله** فقد نقضت حيث من الكلام عن الطبارك خذ لا بدعوا اليه حاجته مع
انه من ابن الحاجب لعدم جواز حذف الجدل منه حيث حكم بامتناع البدلية من التحد في مثل ما ضربت الازداد
بناء على وجوب ذكر الجدل منه ومن النقص ايضا ان ينزل علم منزلة الاسم عطا على الوصول كما في قول
الشاعر فقلت العولان في غاية الندرة فالمصير اليه مع ظهور الوجه الصحيح الشايع نقض **قوله** ٢١
جعل ما لم تعلم لغيره المحذور على ان يكونا بهما كونهن سبع سموت لان الصيغة بهما قليل
ولان الظاهر ان جعله عايدا لا الوصول السابق بنا في ابراهمه وانه منفتح حذفه **قوله** الذي هو من اوصاف
المنع في اوصاف اشارة الى وجه الامكنية فان الحمد للجد انما يكون على اوصافها من فضلها وحدها على ما في قوله
جمله صمد و ما عزا والافعال **قوله** بقصو العبادة عن الاطاعة التفرغ للمعجم اما ان يكون على وجه التفصيل عموما او خصوصا
او على وجه الاجمال كذلك لا يرب في قصو العبادة عن التفصيل على وجه العلم وان قد وانتم الله كقوله ما وان الاجمال بقصور البنية
على التفصيل واما ان يحل الاطاعة على ما في التعميم التفصيل والاجمال او على التعميم التفصيل فقط لانه استيعابها في التعميم
بالاطاعة وتجلت الاجمال لاحتمال وقوع البعض منه لشروع التحفيض في الموت سيما المقامات الخطا بية وعلى الكفاية
ط واما على الاول فلا يبعد ان يجعل قصو العبادة عن الاطاعة مت ولا لقصو العبادة وعدم كماله في اعادة الاطاعة
مباينة في قصور ما عزا تنزيلا للتأقضى منزلة عدم **قوله** ان يجعل كلمة عن متعلقه
بالعبادة لا بالقصور اما ذكره في المحقق اما لقصو العبادة فان قلت الاطاعة على منفر
عن العبادة على اللفظ وان قلت على ما ذكرنا من معنى بطريق العبادة او تعلق كلمة بالعبادة او قلت
على المحل منها وهي الاطاعة التفصيلية **قوله** ان هذه المنع بالابدل بطريق القطع على ذلك القصور



القصور مما يورث دماره وان تحقق القصور قطعاً فاندفع ما يقال ان تحقق القصور فذكر الالهام
كأن المحقق قصور والافعال من كصحة كادق مناصور **قوله** ببعض النعم كمثل ان يريد به نعمة البيان
والالهام للتعظيم كما في قوله مع ورفع بعضهم درجات وما اجر اليه كلام من نعمت الشارع وتحقق صدق
بايتاء المعجزة وتوقيف لتتفرق قوانين الشرع على ما ينبغي ومعونه ممن عاون في تنفيذ احكام الشرع
فاذا ذكرنا ما نالوه الا بما لى الاصول ووجه ذكر الصلح على الرسول والآل وسائبة ما ذكر في وصف
الرسول للمقام وكما ان يريد جميع ملك النعم التي ذكرت فان قلت ياتي الاحتمال الاول قوله اياه الى
اصول يحتاج اليه لان البيان اصل واحد منها فكيف يكون ذكر اياه اليها وباني الاحتمال الثاني قوله
صرح ببعض النعم اذ لم يقع الصريح بهذا المجموع قلت يمكن دفع الاول بانه اشارة الى عظم شأن نعمة البيان
بتخصيصها بعد تميم الانعام وانما ينكشف في كذا على ان البيان موالذي يتم امرنا يحتاج اليه
بقائه نوع الانسان من التعاون والتشارك في حصيل العزاد والبأس والممكن وربما ينتقل
الذين من ذلك الى ان ذلك انما سظم بمواهب كل بقدر ما الشارع يلا آخر ما ذكر لنقص
بنعمة البيان اياه الى تلك الاصول وعكس دفع الكتاب صرح بايتاء الشرايع والمعجزة والنصر في ذلك
الرسول نصريح بكونه شارعا مسلما من الله مقتضا لقوانين الشرع لاشتهار انصافه عليه السلام بذلك
ومقرر في النقوس وكذلك النصريح بذكر الآل والاصحاب نصريح بمعوية الرسول بهم في تنفيذ
الاحكام لاشتهار ذلك ولكل من يجعل سبه النصريح الى المجموع تغلبا وتوهم انه لا حسن اذ ذاك في عبارة
الايتاء الى الاصول سندف بان يراى الايتاء الى الاصول بوصف اصالتها ومهنا احتمالا ان آخرا احد ما ان لا
يتكلف في جعل ما ليس مصرحا مصرحا وجعل الاصول المومي اليها هي النعم المصريح بها من البيان والشرع
وايتاء الشرايع والمعجزة وعبارة الايتاء على الاصول وصف الاصله والله ان لا سكلف في ذلك وجعل
النعم المصريح بها بعض الاصول المومي اليها وعبارة الايتاء بالنسبة الى المصريح بما على الاصول
وحدها وبالسبب الى البعض الآخر لانه ايضا **قوله** رعايه لبراعة الاستئصال وسبها لاضفاء لبراعة
حاصل مجرد ذكر الخاص والامدخل للعطف في ذلك واما فضيل نعمة البيان فاما ينبغي عطف الخاص

ووجه النص
ما ذكره

على العام بناء على بعض افعاله النوع ودرسلع في الشرف والكمال الى انه يتفرع عن الفعل تحت
العام ويعد نوعا آخر كما قال الشاعر فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فان قلت لعل لم يكن للعطف مدخل في رعاية البرائة فكيف صح تعليله بها قلت يعتبر او لا عطف
سها على رعاية ثم جعل المحجوع على العطف ذلك لم يحوز تعليله به بامر من كونه احد ما يتضمن
ذلك الشيء وعطف الخاص بهم ذكره ثم المعلق ليس هو العطف المذكور في قوله عطف الخاص بل ايدل
عليه قوله من عطف قوله ما لم تعلم فان قلت التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم فذكر مستدرك قلت
فايدته الصريح بان نه رقام من حضيض الحمل الى ذروه العلم مسن ومنه كونه نوعا غاية التبيين الى
ذكر ان صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم نقلهم من ظلمة الجهل الى نور العلم
وسمعت منه رحمه الله ان المراد ما لم يكن يعلم اي لا تعلم بقوى النفس واحدا منا اخذ من قوله تعالى
وعلمك ما لم يكن تعلم وقيل ذكره ليجرد حصول السمع اول دفع توهم التجوز في اطلاق التعليم على اخصار
المذكول عنه وتذكر المنسحق **قوله** وفصل الخطاب جعل رحمه الغضد محاذ معنى المفعول او الفاعل
ومجوز ابتداء على صفة الخطاب على طريق المبالغة كما في رجل عدل وهذا اوفق بما عليه ائمة
المعاني قال الشيخ في قولها انما هي افعال وادبار لم ترد مالا قبلا ولا ادبار غير معصاها الحقيقية
انها لكثرة الاقبال والادبار كانتا محضت منها على هذا يكون التجوز عقليا كما في البيت وعلى ذكر
لغوى ولا سعدان لا يرتكب تجوز لا عقليا ولا لغويا ويكون مصدر الخطاب بمعنى كونه خطابه فاصلا او
على ان يكون المصدر من المعلوم او المجهول **قوله** جامع طامه بناء على استهوان فاعلا جمع على افعال كذا
واشهاد والحق كما ذكره رحمه الله في شرح الكشاف ان لم يثبت جمع فاعل على افعال حتى قيل ان اصحاب
جمع صحب بالكتبه خفيف صاحب كثر واثار او صحب بالكون اسم جمع كثر واثار وما صار الى الملل اجتنابا
اساؤا وما جمعاجان وبان فقد قال الجوزي اطلق للملح خباياها لان فاعلا لجمع على افعال الا
ان يكون عند من النواذر على اي في الاشعار فاطماد جمع طمير تحية بالمصدر **قوله** جمع خبير بالتشديد احتراز
عن خبير بالتخفيف اسم متصل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان صورته الخالية منعت من اجراء النظم

فيه على طريق جريانها في افعاله التفضيل وكونه في الاصل على افعاله منع من اجراءها على صورة
الحال وما جاء في قول الشاعر مخمري بني اسد ومنذ خيرة الملكات فانما هو تشبيه خبير مخفف خبير
وثانيه فلو اكد ان يقول لم لا يجوز ان يكون الاختيار جمع خبير مخفف خبير وقد ذكر صاحب الكشاف
في قوله نعم لمن المصطفين الاختيار انه جمع خبير مخفف خبير وغاية ما يمكن ان يقال ان المسك يريد
الشيء الى اصيل فاذا ارد جمع خبير المحفف يرد الى اصيل وهو المشدد ثم جمع على اصيل كليت واموات
وقد يوجه قوله جمع خبير بالتشديد بان مراد بالتشديد في الجملة سوا كان في الحال او في الاصل وقد يقال
المراد من اثبات كونه جمع خبير بالتشديد نفي كونه جمع خيرا فاعل التفضيل **قوله** فوقعت كلمة اما موقع
اسم اشارة الى ما ذكره الجمهور ان معنى قول سيبويه اما زيد فمطلق بمعنى ما يمكن من غير فزيد منطلق
انه كان في الاصل كذلك ثم حذف منها ما يمكن من شي روي قيمت اما مقامها كما قيمت نعم ويلي مقام الجمل
لان غيرهما الى اما لان المحرف ومهما اسم ولم يعمد في كلامهم صيرورة الاسم بالتغيير فاعل تجوزا قياسا
على انه يحذف الكلام عن الاستقلال بالا فاذن جمل الشرط او على صيرورة الحرف الى ما كلفت ولو ومن
بعيد قوله وقال بعض الافاضل قصد سيبويه لبيان المعنى المحرف وتصوير معنى الكلام وافادة لئلا
اما ينبغي لزوم ما بعد فآياها لما قبلها لان اصل الكلام كان ذلك بل كان الاصل ان يكون في الدنيا شي فزيد
مستلحق حذف الشرط وجوبا بلا مفسر لكنه استعمال حرف الشرط مع كان فغيرت صورة حرف الشرط
بفتح منزهة كدرا منه تعالى الكلمة على ما لها من المعنى ولا ضرورة مع وجوب قطعها عن المقضي الا على بلا مفسر
والرئت ما ليكون كالكاف لها عن المقضي فيسهل امر القطع عن المقضي والزموا الفاء اذا حذف
الشرط بجمع اجراء وجوبا وغيرت صورة حرف الشرط الزم الفاء اذ انما بان اما في الاصل حرف الشرط اذا
الفاء علم السسه والذموا اعماء جوه من اجراء مقام الشرط مما وطع على ما تقرر عندهم من وجوب شغل
الحرف واجب الحذف بشي وانما يقام ما هو المعلوم في قصد المسك مقام المعلوم في الكلام وهو ان الشرط وقد
يقام كل شئ ما مع سره من جملة اجراء الجزاء نحو قوله تعالى فانما ان كان من المؤمنين فروح وريحان اي لا يكون
شي فان كان من المؤمنين فلا روح وعلم من كلام هذا الفاضل ان لصوق الاسم لا ما غير لازم وقد التزم رحمه الله

احاد في قوله تعالى فانما ان كان من المؤمنين فروح وريحان اي لا يكون

واجاب عن الآية بانها على حرف الاسم اللاصق اي اما المتوفى ان كان من المؤمنين **قوله** لزمها لصوق
الاسم اللازم ان رفع اللازم صفة للصوق فظ ان لصوق الاسم لا يلزم المبتدأ وان جرد الاسم فظ
ان ما يلزم المبتدأ هو الاسمية للاسم ولذا قال في المختصر والاسمية لازمة للمبتدأ وغاية ما يتكلف
ان الاسم ايضا لازم للمبتدأ لزوم العام للخاص كما يقال الحيوان لازم للانسان او ان لصوق الاسم وان
لم يكن لازما للمبتدأ لكن يعطى منها حكم اللازم ويقام مقامه بانه ان اللازم المبتدأ هو الاسمية فينبغي لزم
يكفر من اللازم لاما لكن حرفيتها منعت من ذلك فعمل لصوق الاسم بدل للاسمية لانه اذا ما لا يدرك
كلام لا يترك كلاما للصوق قائم مقام لازم المبتدأ وفي حكمه ولما كانت الاسمية التي هي اللازم حقيقة صفة
للمبتدأ متاخمة عنه روعي ذلك في ما قام مقامها وهو لصوق الاسم بالنسبة الى اما حيث جعل الاسم اللاصق
متاخما عنها **قوله** بقدر الامكان انما ذكره لان قضاء حتى ما كان وابقا حتى لزم كونه بقاء شي من فابقاؤه
بابقاؤه لازمه ابقاء له بقدر الامكان وايضا ابقاء بابقاؤه لازمه واثرو ينفى لزم كونه بابقاؤه لازمه على الوجه
الذي كان عليه حال وجهه الملتزم ولم يبق معنا عليه اذا الاسمية كانت قائمة بالمبتدأ ولم يبق معنا باما القاء
مقام المبتدأ بل بصيغتها والفاء كانت في صدر الجزاء فزحلت اليها ما بعدتها فيما ابقى عن ما مضى صفة وجعل
ابقاؤه اثره ابقاءه فلا يختار على الضمير في قوله له وقد يتوهم ان ما قضى حقه هو المحذوف اعني المبتدأ الشرطي
وما ابقى هو الاسم والفاء فضمير له راجع الى ما كان باعتبار انه اعم من المحذوف فايد بما كان بعض قوله
وبضمير في له البعض الآخر **قوله** والوجه ما تقدم وهو ان اسم لانه لما كان بمعنى اذا وهو اسم كان لما استعمل
لان الاسمية والحقية او يدور على المعنى فاذا اتخذ معنى لمعنى الاسم كان اسما وقوله من بمعنى الابتداء لم يريدوا به
ان معناه غير معنى الابتداء بل انه يرجع اليه بنوع استلزام كاصح في المفتاح وغيره فاذا احكم الدليل اسمية
حكم قول سيبويه لكونه محتملا على الحكم **قوله** هو المعنى والبيان وعلم توابعها الطاء محتمل علم البلاغة على المعنى البع
وتوابعها بالجر عطفا على البلاغة فيلزم العطف على جزاء الحكم ورجع الضمير الى الهم لان لم يكن كون البلاغة
علما بان يكفر العلم في الاصل علم البلاغة ثم حذف المضاف كما قال صاحب الكشاف في رمضان وشهر رمضان
ويكفر اضافة العلم الى البلاغة اضافة العام الى الخاص كعلم النجوم مثلا ويكفر رجح الصيغة في توابعها البلاغة

واثره



او يلزم ان قوله وعلم توابعها اشارة الى تقدير المضاف فهو المعطوف حقيقة والمعطوف عليه علم
البلاغة وجو توابعها كافي قوله توابعها ليدل على ان بلاغة علم على حذف المضاف اي عرض الآخرة فمدح
بعض الاشكال ويمكن لزم وجه كلامه بان المراد بعلم البلاغة علم لا زيادة تعاقب البلاغة وهو المعاني
والبيان فان ما سواهما وان كان البلاغة لكن لا تعلقها لانه لم يجعل اجمل جميع العلوم لا يقال
بل جعل اجملها حيث حصر فيه هو علم الاجلية القدر وهو كشف الاستار عن وجوه الاعمال لان هذا المحصر انما
يستلزم ذلك لو لم يكن فيما سوي هذا العلم ما يعادل تلك الجهة او يقوم بها وهو ممنوع وفي قوله اجملها سواء
وجعلها موازنة ظاهرة والحق اجملها سواء وجعلها وقد وجد في بعض النسخ مما سواها وجعلها في بعضها
ما سواها وجعلها فلم يجد شي مما يحقق لا بغية من العلوم اشارة الى ان المحصر اضافي لا حقيقي لان الوجه
يؤيد ذلك بالسلبية فاحصر بالاضافة الى سائر العلوم فيكون من ادق العلوم سر ان كان المعنى على
كونه ادق جميعها فظاهر ان هذا النوع لا يستقيم لان دقة العلوم انما يوجب دقة العلم لانه ادق
في الحكم فضلا عن كونه ادق الجميع وكذا ان كان المعنى على كونه من جهة الادق لان ما جعل من جهة الادق لانه
على زيادة دقة في الحكم ودقة المعلوم انما يوجب نفس دقة العلم فقط واخباره في دقايق البنية اكثر
ادق من دقايق غير ما يستعمل عليها فيكون ادق اما من جهة الادق فظاهرة واما من جهة الاكثر فظاهر
كثرة الدقايق بوجوب كثرة الدقة وكثرة الدقة في المعلومات يستلزم ادق العلم في الحكم معرفة انه
معجز لكونه في اعلا مراتب البلاغة فان قلت حصر كشف الاستار عن وجوه الاعمال في علم البلاغة وفسر
الكشف بالمعرفة المذكورة فيلزم حصره في علم البلاغة لكنه محتمل لانه لزم ان هذه المعرفة موقوفة ان معجز وان
الاعجاز ثابت له في ليست بمحصنة في علم البلاغة بل هي محتملة في علم الكلام في مباحث النبوات حيث
يتبين اثبات كون القرآن معجزا للرسول صلواته وان اراد موقوفة ان اعجاز لكونه في اعلا مراتب البلاغة
على ما هو الصحيح لا للصرف او الاشكال على الاخبار عن المغيبات او للاسئلة عن الاختلاف والتناقض
اولى نواحيها ساليب السابيل والخطب والاشعار سيما في اللطائف والمقاطع فهي ايضا مستلزمة
في علم الكلام في النبوات وربما يذكر في بعض كتب هذا الفن وبعض شيوخها ايضا قلت المراد موقوفة

في النبوة

انه محو ساء على كونه في اعلى مراتب البلاغة اعني لئلا يعجز ثابته على تلك العادة ومنه المعروفة لا يحصل
على التحقيق والتفصيل ما يحتمل في اعلى مراتب البلاغة وذلك انما يحصل بعلم البلاغة وما يذكر في الكلام غير
لن العجزة لكمال بلاغة لا للوجوه الاخرى فانما يعلم به على التحقيق لئلا يعجز ليس للوجوه الاخرى وانما العجزة
بلاغة فلا يعلم بحقيقة على ان يربط ما يدعي ان يربط معرفة ان العجزة لئلا يعجز ومعرفة ان العجزة ثابتة
لاضافة بكمال البلاغة فترى ان المعرفة الاولى ربما يحصل وان لم يكن في العجزة ولا بكمال بلاغة بخلاف الثانية ومنه المعرفة
منها وانما يحصل بعلم البلاغة ولكن ان حصل قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة فالمعروف ان المعرفة المعلول بذلك لا يكون ولا
شك في احصائها في علم البلاغة لم لم يرد في اعلى مراتب البلاغة لكونه في مرتبة من البلاغة بعد البتة
عن الاتيان بمقدار اقصا في تلك المرتبة وموحد العجزة وان يتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه
فان دفع ما لو قيل ان العجزة لا يتوقف على كونه في اعلى مراتب البلاغة بل الطرف الاعلى وما يقرب منه كمالا
العجزة كما ينبغي وحاصل الدفع ان ما يريد باعلى مراتب البلاغة منها ما يعلم الطرف الاعلى وما يقرب منه
فان قيل كيف الوصف واختار الى لئلا ينفك منها تنافيا وتوهم من وجهين احدهما ان السكالك حصر ادراك العجزة
في الذوق والمصنف جعل هذا العلم كاشفا عن وجه العجزة بل حصر الكشف فيه وانما ان السكالك نفي امكان
كشف القناع عن وجه العجزة والمصنف اثبت الكشف لهذا العلم كذا رحمه الله من الجواب على دفع الوجه
الاول والادج في دفع الوجه الاول حيث قلنا ولو بالذوق والوجه الثاني كلامي المتناهي تنافيا ايضا مذهب في التوهم
فانه ايضا اثبت الكشف لهذا العلم بل حصر في دفع الثاني ظاهر من كلام المتناهي حيث قال يدرك
العجزة ولا يمكن وصفه ويدرك العجزة هو الذوق فقط وطريق اكتساب الذوق طول خدمته العلية
والبلاغة وجوه ملته ربما تيسرت اماط الشام عنها ليجلي عليك اما نفس وجه العجزة فلا اي لا يمكن
اما ط الشام عنها ليجلي عليك فقد بين ان الذوق الذي حصر ادراك العجزة فيه انما يحصل من العلية فلا ينافي هذا
الحصر الادراك في العلية وان ما نفي احكامه عن وجه العجزة هو اماط الشام وكشف القناع عن وجه العجزة
فالمنفي هو امكان وصفه واطرها للغير كما صرح ولا ينافي فيه اثبات ادراكه الدال على ظهوره للمدرك اذ كثيرا ما
يظهر الشئ ولا يمكن من اظهاره كالملاحة واستقامه الوزن ويمكن دفع الثاني في كلامه ان كمال المصنف

الاسم

انما

بان معنى كلام المصنف انه بهذا العلم اذا احيط به خبر او حصل ما تمام يكشف القناع وهذا لا ينافي لئلا يمكن
كشف القناع لعدم عكسنا من الاحاطة ومعنى كلام المصنف انه لا يتيسر لنا كشف القناع لعدم عكسنا من الاحاطة
بهذا العلم لا علم بعد علم الاصول الكشف للقناع الخ منهم من ظاهرا ان علم الاصول الكشف من العلية
وان غير ما كما كشف وما اكشف وكلاما ينافي كلام السكالك والمصنف المصنف بان الكشف انما يحصل بالعلم
لا غير دفع وجه انه ذكر في الحواشي بان قوله بعد علم الاصول يتعلق بما في الكشف من معنى الفعل والمعنى لئلا
يدين العلية انما كلفان بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وتوصيحي ان الكشف قد حصر عن معنى التفصيل
بقوله تصريح السكالك ما عصار الكشف في العلية فان هذا الاختصار ينافي اعتبار معنى التفصيل وانما
يختبر بان لا يتم الا سرع والجري لا بد من القول بالمدح المعنى فيجوز قوله لا الكشف من العلية على معنى
الكشف فيها وان كان معناه الطاهر وحاصره الاكشف فيها ولو حصل على معنى حصر كمال الكشف
فيها كان اقرب بقاء معنى التفصيل بقدر الامكان فان المعنى في التفصيل كمال الشئ بالقياس الى غيره
كما في نفسه اقرب اليه من نفس ذلك الشئ لا يبقا لاثبات كمال الكشف ينافي ما ذكر في المتناهي
لانه لا يمكن ادراك وجه العجزة بحقيقة بناء على لئلا ذلك الكمال يوجب هذا الادراك لان ادراكه ما يحصل
لئلا عينا لا مساع احاطا بعلم البلاغة فلا ينافي كمال العلية في الكشف منها وما يورد على تجريد الكشف عن
معنى التفصيل بانه قد ذكر بعض المحققين من الحاجة ان تجريد اسم التفصيل عن معنى التفصيل انما
يجوز ان الم يكن مع شئ من الامور البلية من والام والاضافة كقول ملوك عظام من ملوك اعظم عليه
قوله تروى موامون عليه اذ ليس شئ موامون على له من شئ فينبغي لئلا يجوز التجريد هنا المكان الاقران
عن واعلم لئلا عبارات المتناهي يمكن في باب التفصيل بعد علم الاصول اقرب من العلية على المراهق
انما هو من كلامه الى لئلا قال ولا الكشف للقناع عن وجه العجزة يمكن لئلا الطرف اعلى بعد علم الاصول
متعلق بما قد رآه في متناهي عنه تقديره او كغير قوله ولا الكشف من غير تفصيل بالطرف معطوقا على اقرب متعلقا
بقوله وكغير تقدير الكلام يمكنه الادراك بعد علم الاصول من العلية ولا علم الكشف للقناع منها فاعلم هذا
ليس في عبارة ما يشعر بكون علم الاصول ككشف منها فقط السؤال بذلك راسا وما نقله فانما هو نقل

بالعينة على اعتبار عطف ولا اكشف على اقراء وجعل الطرف المتقدم متعلق بكليهما نعم لمصدق
الخبر السابق وهو انه لا علم الكشف من العلم ولما كان هذا فانه ان يتردد السامع انه يمكن لو اوصونا
أن يبدل وجه الاعجاز حقيقة ثمارة في العلية فاورو بطريق الاستيناف مسا انه لا يمكن ذلك لان العلم
لا يكفينا في ذلك وانما لان الاعاطم المنة مخفية لا يسر للاعلام الغيوب كما سندر و لزم اقصر منا على
الكا وتبدل نعم منا للاسدر ان ورفع النوم وهو قريب من جهة المعنى لكن لا يساعد الوضع والاستعمال
وفيل ان جواب الاستفهام المحذوف وهو يمكن ان لا آفوا ذكر الا انه لم يحذف الجاء بعد نعم لان الحذف
بعد جاز لا واجب فساد ظاهر لان نعم في الاستفهام لا ثابتا بعد ادائه فاذا قلت نعم في جواب
اقام زيد وفي جواب لم يبق زيد كان المعنى في الاول نعم قام وفي الثاني نعم لم يبق وتنبه ووجه الاعجاز
لهم في الاستعارة بالكناية بله مذايب كليات بيانها ان سالس هو مدحون رطبه فذكر كما ذكر على اصطلاح
المصنف وهو انه تشبيه شئ بشئ في النفس فيسكت عن ذكر اركان سوي المشبه ويثبت له شئ من
لوازم المشبه فهذا التشبيه استعارة بالكناية وهذا الاسماء استعارة تخيلية والاهام ان يذكر لفظ
له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والشرح لنذكر شئ يلائم المشبه فالتشبيه منا اما ان يعتبر
بزيرو والاعجاز والاشياء المحجة او بين نفس الاعجاز والصور المحنة وعلى الاول يكون التشبيه المضم
في النفس استعارة بالكناية واسماء الاستار للوجوه محسلا وذكر الوجوه ايها ما اذا اراد بوجه معناه
البعيد وهو الطريق والمعنى اليتبع العضو المحضو وعلى الكا يكون التشبيه استعارة بالكناية والاثبات
الوجوه للاعجاز محسلا وذكر الاستار ترشحا لانه يلائم الصور المشبه بها فان قلت سيجي لترشيع بحسبان
معون بلفظ المشبه كالتر التخييل بلزم لتر معون بلفظ المشبه فكيف يتصور الترشيح للاستعارة
بالكناية فانه لا يذكر فيها المشبه باصلا فضلا ان يقرن به شئ فلا يكون ذكر الاستار ترشحا وليس يجوز ذلك
فكوز تخيلا او جزا لانه لا شك في جواز تعدد التخييل كما في قوله واذا تالو في الذي كلام المصقول فان كلامي
بالي والمصقول استعارة تخيلية قلت لا شك لثبات الوجوه للاعجاز محسلا على اصطلاح المصنف
والترشيع يكون الجاز كما في قوله صلعم اسر عن لحو قاني اطو لكن يدا فان اطو لكن ترشيع فالترشيع منا يكون للتخييل

لا الملكية وما ذكره من اقران الشرح بلفظ المشبه فانه يختص بما اذا اعتبر تشبيه ولا تشبيه في
التخييل على منسوب المصنوع واذا قالوا بالشرح في الجاز المرسل مع عدم اخترا بلفظ المشبه به لانعدام
التشبيه وحسن بعدد المحل حثا باطل لان التشبيه ثابت امر من لوازم المشبه بالمشبه ولم
الاستار منا للاعجاز الذي هو المشبه بل للوجوه التي اضيفت اليه مجازا فلا يلزم من انما للوجوه انما
له ولا يجوز ان يكون محسلا من جهة انما للوجوه لانها لم يسمي بل اراد بها معناه القريب وهو العضو
المخصوص والاستار ثابته له حقيقة فامتناع كونه محسلا من جهة انه لو حيز وفرد حاس بان فيه اضافة
الوجه الى الاعجاز محسلا على تشبيه نسبة الوجه الى الاعجاز بسببها الهام في الحقيقة فاستعمله ملك
ما وضع لهن فالاستار مقرون بما يدل على المشبه وهذا الجواب لا يصح عن شوب اما او افلا الاستار
اما يلائم نفس الوجوه لاما اعتبر مشبه به منا اعني نسبة الوجوه الهام في حتى تكفي الاقران ما يدل عليها
واما ثانيا فلانه قول بالتجوز في الهية التركيبية ولم يقل به احد في المشهور ولزم يستبعد وجهه في بعض
تصانيفه ولذا ذكر وجه التركيب على اصطلاح السكاك والسلف فمقول لهما على اصطلاح السكاك فالمكنية
ذكر وجوه الاعجاز او نفس الاعجاز واد ما شئت من او هو من الاشياء المحجة تحت الاستار او الصور
الحنة والتخييل على الاول لفظ الاستار الموضوع للاستار الحقيقة المستعمل في الوجهية محسلا وعلى الثاني
لفظ الوجوه الموضوع للوجوه المحقة المستعمل في الوجهية محسلا وعلى اصطلاح السلف فالمكنية لفظ
الاحتجيات تحت الاستار او الصور المحنة الموزا اليه بذكر الاستار او الوجوه والتخييل على اصطلاح
المصنف والقوان عصير لعم معنى الجمع بقرات الشئ واما ان جمعة ومعنى التلاوة يقال قرأت الكتاب
قراءة وقرآن ثم نقل الى الجموع المتلو المشهور والمعلل من المعنى بل يحتاج الى سبق جعل المصدر على المفعول
اولا في تردد واسسه الاول يعارضها توعد الحاز في الثاني لعدد في الاول من غير ضرورة اذ قدور
الكا كلف التوحيد والتمر ولفظ الاستعارة وقول فعلا ان بمعنى مفعول اشارته للوجه الاول وفي قوله جعل
اسماء دون الترشيح اطلق على الكلام اشارته بمعنى ثم نقل الى الكلام المنزل على الرسول علمه وهو معروف
مشهور فليس المقصد من ان يوجب في المضيق ما به يذخر فيه شاذ القرار ومنسوخ التلاوة مع الحكم او بدونه

اصح ما ان الوجوه المشبهة
والاستار فاستعمله ملك
والتخييل لا بد ان يكون

والاحاديث ليس بعد ولا حاجة الى الدفع بان المراد انزل نظم ومعتاد جونا فخرج الحديث وشاذ القراءة
وكذا منسوخ التلاوة لان بعض العلماء اكثر كونه منسوخا على الرسول او ان منسوخ التلاوة من القرآن قال
عمر رضي الله عنه لو ان احشي ان يقال زاد في القرآن باليسر لا يكتب الشيخ ودارسا فارحوما
بالمصحف فلهذا احتار النظم اي لان النظم عبارة عن التاليف المخصوص الذي هو النظم اثر لفظ النظم
على اللفظ حتى جعل طعنا لا يجاز ليسو بان الاعجاز باعتبار النظم ولو ذكر اللفظ لم يكن اشعا وان كان كذلك
ربما يكون اشعا بان الاعجاز باعتبار مجرد اللفظ وهذا الوجه في ابناء النظم متعلق بخصوص المقام
واما الوجه الثاني هو ان فيه استعار لطفه فعام والاستعارات يحتمل المصدر بان يعتبر تشبه ترتيب
الكلمات في الكلام ترتيب الدرر في السلك وطلق النظم المصنوع على المشبه ويحتمل الكناية مع التخييل
بان يضمن تشبيه الكلمات بالدرر وندت النظم لها تخيلا وصف الاستعارات باللفظ فاحتمل ان يكون
لاحتما لها ما ذكرنا من الوجهين فقوله واستاذ ان يكون دلالة على فائدة زائدة سوى لطف الاستعارات
ويحتمل ان يكون لضمي هذه الاستعارات ككلمات القرآن بالدرر فالاشارة يكون عبارة عن وجه
اللفظ وبيانها وعلى التقديرين يكون وصف الاستعارات باللفظ وصفها معدا ولا سعدان بجعل
وصفها دجاء على لفظ الاستعارات مطلق من اللطافة باعتبار افعال المبالغة ما عور عن الحقيق والمجاز
المرسل ومتنقضي هذا الوجه لظهور الاشارة ببيان الوجه آخر سوى اللطافة وهو موصول الموصول
اسمي كالذي واخواتها وتعريف معروف وهو في كانه ويوقعا اول مع ما يليه من الجمل مصدر مخرج نحوه
ومع على قول من تأوله بالمصدر والفعل الذي اضيف اليه اللطافة مخبوم ينفع الصادقين وحين ضربت
لان ذكرنا اول بالمصدر بنفسه لا مع ما يليه وهذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه ولا يلزم
في صلة ان يكون جملة خبرية في قول كسيور وانه على ويلزم ذلك عند غيرهما كافي الموصول الاسمي الموصول
مطلق لا يتقدم عليه صلة لا كلا ولا بعضا لهما كمر اسم بلفظ المصدر لان الصلة كونهما متينين للموصول
عندنا فاعلمنا انها كسي وادوتب الا آواله رب انما است سر الموصول وصلة لا بين اوجها فصيح
سدم بعضها على بعض لكن مع بعض في الموصول اوفي واللام الموصولة ومولن هذا السديم ان اوجها

وليس الا في الجود
الانفاظ لا يختار
تاليها المخصوص

الشيء
ملا

وما

العصل من اوفي ومن الفعل استمع لانه مع ما بعده في ما قبل المصدر فيطلب اتصاله بما ضمن المصدر وان
لم يود ال ذكر حار فامنع اعلم ان زيدا صرت وصح اعلم ان زيدا صرت وصح اعلم ان زيدا صرت وصح اعلم ان زيدا صرت
على اسم الموصولة كما قيل ليس بوجه وكذلك ان اوجب هذا السديم في اللام فضلا عما دل عليها من الصواع
والالا لانه يلزم دخولها على صورة الاسم كلام السورف واتحادها صورة اصدت حكمها في امساع الفصل
عن موصولها قوله ولا اظهر ان جاز قال الرضى وانا لا اريد منعا من تقديم مفعول المصدر اذا كان ظرفا او
شبهه عليه ولا يلزم مني ما قبل المصدر بان مع الفعل ان يكون حكمها من كل وجه بل يكفي المشارة المعنوية لمر
لم يتم لاشغالها على معنى الاستقبال ودخل المصدر عنه ثم انه ردها امام على ما ادعى من الاظهر من مدين من
والكلفه السريتم قال ومن مثل هذا كثير والتقدير كلف كونه خلاف الاصل لا ينبغي لمر يركب بلا ضرورة وان قل
فالحق ان لا يركب منها مع كسرة واما هنا في السامد الكتاب فلان المعنى على النهى ارافه بالاراني والزانية والروم
عليها وهذا المعنى انما يحصل او حسن على مصدر يعلق اللطافة بالمصدر واما شهادته الاور فلان المعنى على انه
بلغ حربه السعي مع ابراهيم في تقضية الحجاج وكفاية المهام وفي الكلف لمر اللالك حين شرت ابراهيم
نظام حلیم قال موادن في بيع الله فلم ولد وبلغ حد السعي مع قيل اوف بذكرى ولا مثل لمر هذا المعنى انما يحصل
لومع اللطافة موصولة للسعي ولونخ تقدم مفعول المصدر مطلقا فان جعل اللطافة على مع جواب السعي كما
اذا قيل اذا بلغ السعي فل مع من قيل مع اية او جال من السعي او من فاعل بلغ او لوعا معولا للبلغ معي لا
انه اذا ذكر بلغ لمر بوجه الحوليب عن عام مشا السؤال وفي الكتاب ان لا معنى لمقارنة السعي لابراهيم اللهم الا ان
يقدر مضاف اليه سعي ابراهيم على انه سعي لمر لا يجوز ذلك بناء على ما ذكرناه اذا ذكر فاعلا ومفعولا وطال
عن ابراهيم ولم يكن قرينه معني صاحب الحال فان توسطهما او قدمت عليها كمنه حاله عن المتقدم وان
ما حصر عنها معني المناظر وفي الثالث انه لا فائدة يعتد بها في قوله وفي الرابع ان بعضه ان يكون بلغ
الولد والوالد وربه السعي معاني الزمان مع ان في قوله بلغ الدلالة على تعقيب البلوغ لما تقدمت عليه ايضا
كله بلغ على لمر وقع حارة في حصر البلوغ ولا شك لمر بوجه ليس في حين اسمعيل صد السعي مع ان
الطواف مما كلفه رايه من الفعل فجوز ان يحذف العامل وان صعب ولذا جعل في بعض حرف النفي لم

وهو شين في
نحو ابراهيم

الاشارة والاصح لقوله نعم انما انت في حكم من يرد عليك الجحش ولا مع لعل
يخجلون وقوله نعم فذلك يوم يدوم غير اني قالو يوم يدوم وقول الشاعر وما الحب الا ما علمتم
وذاقتم وما موعنها بالحدث اي صادفني عنها ثم انه ذكر اول الاطراف وشبهه واراد بالاطراف
اسمي الزمان والمكان وبالشبه الجار والجور واصبر ما سأل الطرف فاما ان يرد بالظرف باسمه او لوجه
اولا او بايم الجار والجور وايضا فانهم كثيرا ما يطلقون الطرف على الجار والجور والاول اذ لا حكم
بوقوعه فيه وعدم انعكاسه عنه وهو انما يستقيم في الزمان والمكان ولا حاجة في شأن عدم انعكاسه الى
اعمار وصفي الطيف والمطوف فيه ما على انه انعكاس المطوف عن الطرف اذ لا شبهة في ان يقع في الزمان
والمكان لا ينفك عن شي منها مطلقا وان انعكاسه عن خصوص زمان او مكان **قوله** وسعي الفرق ربما
يتبعان ما ذكرنا لا يوصف الفرق والا كان المناسب سعي فرق آخر فعمل الفرق على ما هو الكامل
نه وهو الفرق الاصطلاحي الذي عي ذكره وهو ليراد سعي في الخلودون السطو يلانه بعد الفرق
بها ذات وانها لا يجمعان في ذات واما ما ذكر من المعسان منها فمس ويان صدقا هو ما يفيد الفرق
بحسب المقنوم فقط فلم يعده وفي قوله الفت مختصرا دون احتضرة مع انه اخبر بما يكفي اشارة الى
انه ليس مطمح نظر احتضار القسم الثالث لا موعده اليه بل بالسف مختص بضمين فيه مما يحتاج اليه
ومعلوم عافية ما استغنى عنه **قوله** وفي بعض النسخ موال القاعدة ذكر الضمير بطا الى الخبر وهو حكم
كل ان قضية عليه حكم فيها على جميع افراد موضوعها كقولنا كل حكم القية ال منكر محب يؤكد اي عي والنظر الى
الاعاء فلا يفتح فيه انه لا يجب التوكيد اذا اعتبر الدلائل المزيلة للانكار او انه لا روح من التوكيد كقصة
العصية فروع مثل هذا الحكم الذي القية لا منكر محب توكيد وذاك وذاك كذا والاصل مطلق على
مروءه ان شمل عليها بالقوة القوية من الفعل وطبق يعرفها من كل محل مفهوم موضوع اعني الحكم الذي
القية الى منكر على زيد قائم اذا انقضى الى المنكر ويحصل صوفي والا صر كبري مكلدا زيد قائم حكم التي لا منكر
وكل حكم كذا يجب توكيد ينتج زيد قائم محب توكيد فالسعي في الفرع وكبري القياس موال الاصل ولذا عوقوا
التفاد بما جعل كبري لصغر سبيل الحصول محمول معنى القاعدة قضية كيد مشتملة على احكام حريات

الاشارة والاصح لقوله نعم انما انت في حكم من يرد عليك الجحش ولا مع لعل
يخجلون وقوله نعم فذلك يوم يدوم غير اني قالو يوم يدوم وقول الشاعر وما الحب الا ما علمتم
وذاقتم وما موعنها بالحدث اي صادفني عنها ثم انه ذكر اول الاطراف وشبهه واراد بالاطراف
اسمي الزمان والمكان وبالشبه الجار والجور واصبر ما سأل الطرف فاما ان يرد بالظرف باسمه او لوجه
اولا او بايم الجار والجور وايضا فانهم كثيرا ما يطلقون الطرف على الجار والجور والاول اذ لا حكم
بوقوعه فيه وعدم انعكاسه عنه وهو انما يستقيم في الزمان والمكان ولا حاجة في شأن عدم انعكاسه الى
اعمار وصفي الطيف والمطوف فيه ما على انه انعكاس المطوف عن الطرف اذ لا شبهة في ان يقع في الزمان
والمكان لا ينفك عن شي منها مطلقا وان انعكاسه عن خصوص زمان او مكان **قوله** وسعي الفرق ربما
يتبعان ما ذكرنا لا يوصف الفرق والا كان المناسب سعي فرق آخر فعمل الفرق على ما هو الكامل
نه وهو الفرق الاصطلاحي الذي عي ذكره وهو ليراد سعي في الخلودون السطو يلانه بعد الفرق
بها ذات وانها لا يجمعان في ذات واما ما ذكر من المعسان منها فمس ويان صدقا هو ما يفيد الفرق
بحسب المقنوم فقط فلم يعده وفي قوله الفت مختصرا دون احتضرة مع انه اخبر بما يكفي اشارة الى
انه ليس مطمح نظر احتضار القسم الثالث لا موعده اليه بل بالسف مختص بضمين فيه مما يحتاج اليه
ومعلوم عافية ما استغنى عنه **قوله** وفي بعض النسخ موال القاعدة ذكر الضمير بطا الى الخبر وهو حكم
كل ان قضية عليه حكم فيها على جميع افراد موضوعها كقولنا كل حكم القية ال منكر محب يؤكد اي عي والنظر الى
الاعاء فلا يفتح فيه انه لا يجب التوكيد اذا اعتبر الدلائل المزيلة للانكار او انه لا روح من التوكيد كقصة
العصية فروع مثل هذا الحكم الذي القية لا منكر محب توكيد وذاك وذاك كذا والاصل مطلق على
مروءه ان شمل عليها بالقوة القوية من الفعل وطبق يعرفها من كل محل مفهوم موضوع اعني الحكم الذي
القية الى منكر على زيد قائم اذا انقضى الى المنكر ويحصل صوفي والا صر كبري مكلدا زيد قائم حكم التي لا منكر
وكل حكم كذا يجب توكيد ينتج زيد قائم محب توكيد فالسعي في الفرع وكبري القياس موال الاصل ولذا عوقوا
التفاد بما جعل كبري لصغر سبيل الحصول محمول معنى القاعدة قضية كيد مشتملة على احكام حريات

سعي

ومحمد

موضوعها ليستفاد احكامها تصح بذلك المصاف جدا ان جعل لا يطابق مع الاستعمال وان جعل بمعنى
الصدق معبر عنه في بيان اي صدق مفهوم موضوع ذكر الحكم الكلي على قرينة قصرة وبيان هذا المذهب
ولو جعلت العضو الحرة التي هي النوع جزئيات للفضية الكلمة مضربا على معنى الجوز او معنى نسبتها الى
ما ينسب اليه وجعل احكامها بمعنى الاحكام التي فيها لا التي عليها لم بعد وقوله ما مطلق على التبريد اقيام ان
الاطراف بالصدق ما لم يرد على مفهوم موضوع الحكم المذكور وان فسر الاستعمال فاما احكام ان زيدا قائم ولم
عمر واركب وغيرهما **قوله** فهي اخص من الاشياء مفعول على قوله لكونها من التبريد او كلام العرب المتوفى اي يلزم
في التبريد ان يكون من احد ما حتى يصلح لاثبات القواعد ولا يلزم من ان الاشياء اذ لا يوضح لا يحتاج الى ذكرها فلو لم
اخص بمعنى ان كل ما يصلح مديا يصلح مثلا من غير عكس وهذا كقولهم قصر التبيين اعم على باي واما معنى لكل
شاهد مثال من غير عكس فالظاهرة ان لا يستقيم لان الماض في هذا المذهب ذكرنا ان المختص للاثبات في كل مثال
الذكر للايضاح وتكون للاثبات لا يستلزم كونه للايضاح اللهم الا ان محل ما ذكرنا في الحديث على خلاف الظاهر بان مراد
الصلوح لان يذكر للاثبات ولا يوضح او الذكر بحيث تبرزت عليه الاثبات ولا يوضح كما في قوله في السقط
ال فرعون كقولهم عدوا قال رحمه الله في الحاشي الاضحية ما لم يرد في الاشياء لكونها من كلام من يوثق
دون الاشياء واما كونه للايضاح والاشياء للاثبات فامر خارج عن حيز حتى لو اعتبر في كل ما يكونان مسر
يدلن الاضحية بانظر الى اذ انهما بمعنى لير كل فرد من افراد ان مديا يصلح لير موضع لضعف الدليل بان يذكر للايضاح
من غير عكس واما ما لم يرد في تعينها من العوض فلان المراد من قوله ذكر للايضاح والاثبات اما ان العوض
الا يوضح فقط ولا لاسات او الاثبات فقط ولا يوضح فاما باعتبار ذلك متباينان ما ناطق لان يذكر للاثبات
فقط لا يغير من قوله للايضاح وبالعكس الا على وجه بعد وموان تراد الصلوح لان يذكر فانه يمكن التبريد اخص
واما لير من الايضاح في الجار والاسات في الحكم مستاؤل كل منهما الذكر للاسات ولا يوضح معا فاما هذا الاعتبار
اعم واصح منه فان اردوا لير بقوله فربما يكونان متباينان السان الكلي كما هو الغرض فليقول ربما وجه ظاهر وان
اراد مطلق التباين ان لم يلزم منه فانه احد معنى التباين الحرفي بقوله ربما الملاحظة الوجه البعيد الذي ذكرنا
او يجوز ان يكون اللام للعاقبة ولا شك في بعده ايضا وقديومه التباين بان الايضاح يستدعي سبق البتة بطريق

موضوعها ليستفاد احكامها تصح بذلك المصاف جدا ان جعل لا يطابق مع الاستعمال وان جعل بمعنى
الصدق معبر عنه في بيان اي صدق مفهوم موضوع ذكر الحكم الكلي على قرينة قصرة وبيان هذا المذهب
ولو جعلت العضو الحرة التي هي النوع جزئيات للفضية الكلمة مضربا على معنى الجوز او معنى نسبتها الى
ما ينسب اليه وجعل احكامها بمعنى الاحكام التي فيها لا التي عليها لم بعد وقوله ما مطلق على التبريد اقيام ان
الاطراف بالصدق ما لم يرد على مفهوم موضوع الحكم المذكور وان فسر الاستعمال فاما احكام ان زيدا قائم ولم
عمر واركب وغيرهما **قوله** فهي اخص من الاشياء مفعول على قوله لكونها من التبريد او كلام العرب المتوفى اي يلزم
في التبريد ان يكون من احد ما حتى يصلح لاثبات القواعد ولا يلزم من ان الاشياء اذ لا يوضح لا يحتاج الى ذكرها فلو لم
اخص بمعنى ان كل ما يصلح مديا يصلح مثلا من غير عكس وهذا كقولهم قصر التبيين اعم على باي واما معنى لكل
شاهد مثال من غير عكس فالظاهرة ان لا يستقيم لان الماض في هذا المذهب ذكرنا ان المختص للاثبات في كل مثال
الذكر للايضاح وتكون للاثبات لا يستلزم كونه للايضاح اللهم الا ان محل ما ذكرنا في الحديث على خلاف الظاهر بان مراد
الصلوح لان يذكر للاثبات ولا يوضح او الذكر بحيث تبرزت عليه الاثبات ولا يوضح كما في قوله في السقط
ال فرعون كقولهم عدوا قال رحمه الله في الحاشي الاضحية ما لم يرد في الاشياء لكونها من كلام من يوثق
دون الاشياء واما كونه للايضاح والاشياء للاثبات فامر خارج عن حيز حتى لو اعتبر في كل ما يكونان مسر
يدلن الاضحية بانظر الى اذ انهما بمعنى لير كل فرد من افراد ان مديا يصلح لير موضع لضعف الدليل بان يذكر للايضاح
من غير عكس واما ما لم يرد في تعينها من العوض فلان المراد من قوله ذكر للايضاح والاثبات اما ان العوض
الا يوضح فقط ولا لاسات او الاثبات فقط ولا يوضح فاما باعتبار ذلك متباينان ما ناطق لان يذكر للاثبات
فقط لا يغير من قوله للايضاح وبالعكس الا على وجه بعد وموان تراد الصلوح لان يذكر فانه يمكن التبريد اخص
واما لير من الايضاح في الجار والاسات في الحكم مستاؤل كل منهما الذكر للاسات ولا يوضح معا فاما هذا الاعتبار
اعم واصح منه فان اردوا لير بقوله فربما يكونان متباينان السان الكلي كما هو الغرض فليقول ربما وجه ظاهر وان
اراد مطلق التباين ان لم يلزم منه فانه احد معنى التباين الحرفي بقوله ربما الملاحظة الوجه البعيد الذي ذكرنا
او يجوز ان يكون اللام للعاقبة ولا شك في بعده ايضا وقديومه التباين بان الايضاح يستدعي سبق البتة بطريق

موضوعها ليستفاد احكامها تصح بذلك المصاف جدا ان جعل لا يطابق مع الاستعمال وان جعل بمعنى
الصدق معبر عنه في بيان اي صدق مفهوم موضوع ذكر الحكم الكلي على قرينة قصرة وبيان هذا المذهب
ولو جعلت العضو الحرة التي هي النوع جزئيات للفضية الكلمة مضربا على معنى الجوز او معنى نسبتها الى
ما ينسب اليه وجعل احكامها بمعنى الاحكام التي فيها لا التي عليها لم بعد وقوله ما مطلق على التبريد اقيام ان
الاطراف بالصدق ما لم يرد على مفهوم موضوع الحكم المذكور وان فسر الاستعمال فاما احكام ان زيدا قائم ولم
عمر واركب وغيرهما **قوله** فهي اخص من الاشياء مفعول على قوله لكونها من التبريد او كلام العرب المتوفى اي يلزم
في التبريد ان يكون من احد ما حتى يصلح لاثبات القواعد ولا يلزم من ان الاشياء اذ لا يوضح لا يحتاج الى ذكرها فلو لم
اخص بمعنى ان كل ما يصلح مديا يصلح مثلا من غير عكس وهذا كقولهم قصر التبيين اعم على باي واما معنى لكل
شاهد مثال من غير عكس فالظاهرة ان لا يستقيم لان الماض في هذا المذهب ذكرنا ان المختص للاثبات في كل مثال
الذكر للايضاح وتكون للاثبات لا يستلزم كونه للايضاح اللهم الا ان محل ما ذكرنا في الحديث على خلاف الظاهر بان مراد
الصلوح لان يذكر للاثبات ولا يوضح او الذكر بحيث تبرزت عليه الاثبات ولا يوضح كما في قوله في السقط
ال فرعون كقولهم عدوا قال رحمه الله في الحاشي الاضحية ما لم يرد في الاشياء لكونها من كلام من يوثق
دون الاشياء واما كونه للايضاح والاشياء للاثبات فامر خارج عن حيز حتى لو اعتبر في كل ما يكونان مسر
يدلن الاضحية بانظر الى اذ انهما بمعنى لير كل فرد من افراد ان مديا يصلح لير موضع لضعف الدليل بان يذكر للايضاح
من غير عكس واما ما لم يرد في تعينها من العوض فلان المراد من قوله ذكر للايضاح والاثبات اما ان العوض
الا يوضح فقط ولا لاسات او الاثبات فقط ولا يوضح فاما باعتبار ذلك متباينان ما ناطق لان يذكر للاثبات
فقط لا يغير من قوله للايضاح وبالعكس الا على وجه بعد وموان تراد الصلوح لان يذكر فانه يمكن التبريد اخص
واما لير من الايضاح في الجار والاسات في الحكم مستاؤل كل منهما الذكر للاسات ولا يوضح معا فاما هذا الاعتبار
اعم واصح منه فان اردوا لير بقوله فربما يكونان متباينان السان الكلي كما هو الغرض فليقول ربما وجه ظاهر وان
اراد مطلق التباين ان لم يلزم منه فانه احد معنى التباين الحرفي بقوله ربما الملاحظة الوجه البعيد الذي ذكرنا
او يجوز ان يكون اللام للعاقبة ولا شك في بعده ايضا وقديومه التباين بان الايضاح يستدعي سبق البتة بطريق

موضوعها ليستفاد احكامها تصح بذلك المصاف جدا ان جعل لا يطابق مع الاستعمال وان جعل بمعنى
الصدق معبر عنه في بيان اي صدق مفهوم موضوع ذكر الحكم الكلي على قرينة قصرة وبيان هذا المذهب
ولو جعلت العضو الحرة التي هي النوع جزئيات للفضية الكلمة مضربا على معنى الجوز او معنى نسبتها الى
ما ينسب اليه وجعل احكامها بمعنى الاحكام التي فيها لا التي عليها لم بعد وقوله ما مطلق على التبريد اقيام ان
الاطراف بالصدق ما لم يرد على مفهوم موضوع الحكم المذكور وان فسر الاستعمال فاما احكام ان زيدا قائم ولم
عمر واركب وغيرهما **قوله** فهي اخص من الاشياء مفعول على قوله لكونها من التبريد او كلام العرب المتوفى اي يلزم
في التبريد ان يكون من احد ما حتى يصلح لاثبات القواعد ولا يلزم من ان الاشياء اذ لا يوضح لا يحتاج الى ذكرها فلو لم
اخص بمعنى ان كل ما يصلح مديا يصلح مثلا من غير عكس وهذا كقولهم قصر التبيين اعم على باي واما معنى لكل
شاهد مثال من غير عكس فالظاهرة ان لا يستقيم لان الماض في هذا المذهب ذكرنا ان المختص للاثبات في كل مثال
الذكر للايضاح وتكون للاثبات لا يستلزم كونه للايضاح اللهم الا ان محل ما ذكرنا في الحديث على خلاف الظاهر بان مراد
الصلوح لان يذكر للاثبات ولا يوضح او الذكر بحيث تبرزت عليه الاثبات ولا يوضح كما في قوله في السقط
ال فرعون كقولهم عدوا قال رحمه الله في الحاشي الاضحية ما لم يرد في الاشياء لكونها من كلام من يوثق
دون الاشياء واما كونه للايضاح والاشياء للاثبات فامر خارج عن حيز حتى لو اعتبر في كل ما يكونان مسر
يدلن الاضحية بانظر الى اذ انهما بمعنى لير كل فرد من افراد ان مديا يصلح لير موضع لضعف الدليل بان يذكر للايضاح
من غير عكس واما ما لم يرد في تعينها من العوض فلان المراد من قوله ذكر للايضاح والاثبات اما ان العوض
الا يوضح فقط ولا لاسات او الاثبات فقط ولا يوضح فاما باعتبار ذلك متباينان ما ناطق لان يذكر للاثبات
فقط لا يغير من قوله للايضاح وبالعكس الا على وجه بعد وموان تراد الصلوح لان يذكر فانه يمكن التبريد اخص
واما لير من الايضاح في الجار والاسات في الحكم مستاؤل كل منهما الذكر للاسات ولا يوضح معا فاما هذا الاعتبار
اعم واصح منه فان اردوا لير بقوله فربما يكونان متباينان السان الكلي كما هو الغرض فليقول ربما وجه ظاهر وان
اراد مطلق التباين ان لم يلزم منه فانه احد معنى التباين الحرفي بقوله ربما الملاحظة الوجه البعيد الذي ذكرنا
او يجوز ان يكون اللام للعاقبة ولا شك في بعده ايضا وقديومه التباين بان الايضاح يستدعي سبق البتة بطريق

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

الاسم

يعتبر القيد والاثبات او النفي وفي تلك النكس وفي كلام الشيخ ان الشارة الى ذلك حيث قال دخل النفي على
كلامه فمقتضى فاعبى القيد والاثبات او النفي في ذلك وكيفية لو كان قول الشيخ هكذا لو كان في الكلام قيد
ونفي او اذا اجتمع فيه لكان ما ذكره اكثر لا كليا وقد جعل القيد متافعا على كل حال من جهة المعنى كما ان شافعي من جهة
اللفظ فيقال القيد اما للنفي او للموجب وكذا في الاثبات والاعتبار ان سبق في الاعتبار لانه كشف عن وجه المقصود
ولقد اعجب محمد بن عيسى لم المصنف يوضح في الالبان لا يضاهيه في احوال الائمة وانه احسن
في نسبة الزيادة الى معرفة حاط لانها زائدة على حدها وصححت منه رحمه الله ان المراد هو ان لا يكون
ربما ما فس في بار ما افراطي وصف كتابه بالوصاف المرفقة والصفات المنبئة عن كل نفع كان مطعون ان يهتم
ان يستفيع به البتة من غير حاجة الى التمسك من ان يتوان في منع به فقال وانا اسال بينا لانه ان كان ذلك البتة ولا يحل
على احتمال كتابه على الصفات المذكورة وما ذكر من قصد جعل الواو للحرفية انه اي ذراع اليد والوجه الذي اعني انه اذا
لم تقدم المسند اليه يكون معطوفا على سمية عطف المضارع على الماضي ومن محسنات الوصل تناسب العطفين
في الماضي والمضارع عورض بان العدول الى الماضي ان يكون لفعل المصدر الاستمرار المناسب للمقام جدا وقوله
وعمل هذا كان لا ينبغي ان يكون من قولنا ان كان قوله ان كان قوله وانا اسال انه ولما افكر
التعليق معنى مقصودا يستدعيه المقام كان المناسب ان يشتمل المعطوف عليه ايضا فقط ان اذا افكر قوله وهو
حسبي ما ينبغي بعدم المعقول استعني عنه عطفها على محسبي بنى ما ذكره على قوله ونعم الوكيل محله
انثابت والواو فيه للمعطف والمعطوف عليه قوله وموحسبي وموحسب اخبارية او موحسبي وان عطف محله على
المفرد لا يجوز الا باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل وان عطف الانثابت على محسبي باعتبار هذا التضمن يستلزم
العطف المستثنى وقد توجه المنع على كل من هذه المقدمات فنقل لانم ان نعم الوكيل الواقع معطوفا على محسب انثابت
لم لا يجوز ان محله على طرف المبتدأ مقدماتا وموتم فكمون المحض من مقدماتا وموتم اي نعم الوكيل يوفق في المحض من
الماضي مبتدأ على ما مر من المذنبين وعلى التعديل في كون الخبر ما ولا يجوز في حقه ذكره وكلمة المعطوف
الحكم الكبري في قوله اسمية اخبارية متعلق خبر محله انثابت لا فعليه انثابت كما ذكره ولو سلم فلان للواو المعطوف
لم لا يجوز ان يكون اعتراضا على مذنب من مجزى الاعتراض في آخر الكلام ان الكلمة العربية في تقويض الاصل

الماضي لا ياتي

الى الله تعالى ولو سلم فلان ان المعطوف عليه محسبي او محسبي لم لا يجوز ان يكون وانا اسال الله على ان يعلم انثابت او
اخبارية طلبة وعطف الانثابت على الاخبار جاز فيهما على من الاعراب ولو سلم ان المعطوف عليه قوله محسبي
فلان لا يجوز ان يكون محله انثابت او اخبارية طلبة ولو سلم ان المعطوف عليه محسبي فلان ان جواز عطف
الحكم على المفرد سوف على تضمن المفرد معنى الفعل بل يجوز مطلقا سيما اذا اشتمل على بكس ومنه ما افادوا للمبالغة
في المدح بالعدول الى الفعلية الدالة على المدح العام على انه قد ذكر الرضى ان نعم الرجل عمن المودود قد روى ان جاز في
موضع من عطف المفرد على المفرد والاضام كانت الانثابت معطوف على محسبي وموحسب فكيف الا انثابت الاخبار
فلان من الباطن ويرى عورض حقه نعم الوكيل معرج لا عطف المفرد على المفرد وانما كانت الانثابت معطوف
ولو سلم ان العطف على محسبي باعتبار التضمن المذكور فلان لم يزد هذا العطف مستلزم عطف الانثابت على الاخبار
المستثنى لكونه فيما له محل من الاعراب ويمكن لنزول الظاهر والاصل في الحكم الاخبار فعالم بمنع عنه مانع لا يجوز
الانثابت سيما الاسمية فان نقلها الى الانثابت اقل قليلا والظاهر ان الاسمية التي خبرها محسب انثابت على القول بالاستغناء
عن الثاني وبذلك اخباره رحمه الله في حكم الحكم الانثابت كما ان الخبر ما مفرد يصح الاستفهام نحو ان زيد وكيف عرفت
ومنى القائل كذا وان الاسمية التي خبرها فعل في حكم الفعل والاصل في الواو العطف فاعلم يعرف عند صارف
لا يعدل الى الاعتراض على مذنب الجمهور والانثابت لا يقع ان يقع حاله لا يصح ان يعطف على الحال ايضا واذا
وقفت خبرا فعلى ما اختاره رحمه الله من عدم الثاني وبذلك محله كير الجمل الواقعي لا مفردا وهذا يندفع جميع
ما اورد على ما اورد رحمه الله على العطف على محسبي بل وشمع مما اورد على ما ذكر في العطف على محسبي ايضا وقد
نقله رحمه الله ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق الترتيب للاعتراض وهذا ان صح كان بهما
حسنا من كشافه استدار الانظار لكن بابا قوله نعم عطف الحكم على المفرد وان صح كنه في الحقيقة عطف
الانثابت على الاخبار فصح المطرد وعنه الجبر كما صرح به صاحب المفتاح انما احتج الى ذلك لانه مخالف
ظاهر كلامهم ان في المحض مطلق مذنبين احدهما ان مبتدأ والانثابت خبر مقدم عليه والاخر ان خبر
مبتدأ محذوف على ان انثابت في قوله من جعل جعل الابد عطف على فائق الاصباح لانه بتقدير موقاف
الاصباح او اخر عن قول من جعل عطف على فائق الاصباح من غير تضمن معنى الفعل وقبل اخر عن قراءة سعد بن سعد او عطف على
قوله ما يور الاصباح ٩٩

سبقا او الاستملاء

للمعنى من فائق واصحاب
به عن قول من جعل عطف
سعد بن سعد او عطف على
قوله ما يور الاصباح ٩٩

وجاعل اليلد سكتا وقراءة فخلق الاصباح وجعل اليلد سكتا ولا على سحابة
 عن الخطاء الاول لم يذكر قديما في الاحترار عن التعقيد المعنوي لان هذا التعقيد كما سيأتي بوجوب خلا
 في الاستفهام من اللفظ الالمعنى وكفى به خطا وكذا كفى في ذكره بذكر الاحترار عن هذا التعقيد في مقابلة وانما
 قال والافهوا يوفى به وجوب الحين دون والافهوا الفنى الثالث كما في الفنين الاولين ليشمل المقسم على
 فوايد القنون الثلثة والخوف من تعارض الاقسام كما سنسناك حيث ذكر في الفنى الثالث في آخر
 المحنات لم المصنف قال بعد ذكر المحنات هذا ما تيسر لياذن الله جمع وتجزئة من اصول الفنى الثالث
 وبقيت اشياء تذكر في علم البديع بعض المصنفين وهو قسما احد ما سنعلم اماله واسما بالاباس
 بذكره وهذا مثل القول في السرقات الشوية وبما وصل هاهنا ذكر في الخاتمة بعد صرح بان الخاتمة في بعض الاشياء
 التي نعت من الفنى الثالث صار كل منها معوجا فوفى تعريف العهد اشار الى ما ذكره سابقا يقال
 المذكور سابقا فاما المعاني والبيان والبديع فكيف جعل الفنى الاول والفنى الثاني والفنى الثالث اشار اليها
 ولو جوز ذلك باعتبار الفنى الاول وهو علم المعاني وكذا الباقيان في يكون معنى الفنى الاول باعتبار العهد
 علم المعاني فلو جعل علم المعاني وكذا الكلام في اخواته وتماثل في محراب بان الفنى الاول اشار الى ما ذكره الاول
 الذي يحترز به عن الخطا في نادية الملهو والفنى الثاني ما ذكرنا في محرابه عن التعقيد المعنوي والفنى
 الثالث يوفى به وجوب التحسين فيظهر فائدة علم العلوم الثلثة على القنون لا يقال هذه الفائدة قد حدثت
 حث من لم يذكر يحترز به عن الخطا وهو علم المعاني وكذا في البيان والبديع لانا نقول ما حسن في الفنى الثالث
 والتم عمل العلي عليها بعد العهد ارجى الفنى الاول محرابا او له القنون الثلثة على منهج واحد ما خفف من
 مقدمه الجحش الى منقولها المناسبة ظاهرة منها تكون لفظ المقدمة حقيقة عوفية في مقدمه الكتاب في مقدمه
 العلم او اراد ان لفظ المقدمة التي وضعت لمقدمة الجحش استغيت لمقدمة الكتاب فتكون لفظ المقدمة محاربا
 فيها ومحوزان يقال المقدمة في الاصل صفة حدثت وصورتها اطلعت على الطائفة المتقدمة من الكلام التار اما
 للنقل من الوصف الى الاسم او لتقدير موصوفها مؤشرا كما لو ان لفظ الحقيقة فعل لا حاجة الى النقل من مقدمه
 الجحش بل كل منها منقول من الوصف الى الاسم فهاهنا تركان في اصل المعنى ولا بعد لنفسه الاضربا بهذا

منها

الاشتراك او بما يتناول وغيره مما سبق من الوجهين فيجمل من الوجوه الثلثة وقوله من قدم بمعنى تقدم يعني
 من قدم اللزم وقد جعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لا سيما لما على سبب التقدم كانها تقدم نفسها او
 لا فكرتها الشروع بالبصيرة تقدم من عرفها من الشرائع على من لم يعرفها وقديري في الفتح الدلالة المقدمة
 وهو ولم يكن بعد اللفظ ومعنى لكن ذكر في الغايق انه خلف ومقدم الكتاب طائفة ارجى ارباب
 الضمانيف كثيرا ما يقدمون فيها امام المقصود طائفة من الكلام ينتفع الطالب باذراك معانيها في ذلك
 المقصود وسموها بالمقدمة كما سمون طائفة من كلامهم فيها فاقا او قسما او بابا او فصلا ومحلون لتبهم
 مستحالة على هذه الامور انتمالك الكل على الاجزاء ومراوده رحمه الله بمقدمة الكتاب هذه المقدمة بمعنى انها مقدمة
 جعلت جزا من الكتاب فاطلاقتها عليها كما طلاق فن الكتاب قسم الكتاب وفصله على ما جعلت اجزاء
 الكتاب من هذه الامور لا يحتاج قطعا الى اصطلاح جديد ولا الى نقل عليه من كلامهم ومن هذا يعلم ان حمل
 المقدمة التي جعلت جزء الكتاب على مقدمة العلم التي هي معانيه جزا ولا يتصور كونها من اجزاء ليس كما
 ينبغي ثم ان لم يلزم من التوفيق المذكور لمقدمة الكتاب ان يكون حصول الارتباط والاستفهام ينتج مقتضا
 لكونه مقدمة الكتاب بل لا بد من كون تقدم المؤلف امام المقصود فيها لم يقدم وان حصل فيه الارتباط والاستفهام
 لا يصدق عليه التوفيق فان التوفيق يكون لما يغا ثم مقدمة الكتاب تكونها طائفة من الكلام لم تكن الا لفظا مقدمة
 العلم اما تصور تصديق مخصوص او تصور ان تصديقات مخصوصة فيبين المقدمتين بيان على علم كوز
 ان يكون معاني مقدمة الكتاب كلها او بعضها مقدمة العلم كلها او بعضها ولذا قال رحمه الله في شرح الرسالة
 مقدمة الكتاب منها لا مدلوله من التي سماها التقوم مقدمة العلم وما نقل ان عبارة في شرح الرسالة مقدمة الكتاب
 امور ثلثة فلم نجد فيما راينا من النسخ وليس كان في نسخي في على ما ذكرنا لا محتمل والتوفيق بطائفة من
 الكلام محكم في افادتها الفاظ قطعا فيحمل على الحكم ومن هذا تبين ان قولهم المقدمة في حد العلم وقفا
 وموضوعا اذا حمل المقدمة على مقدمة الكتاب عن اشكال طرية الشيء لنفسه من احوال ولا حاجة فيه قطعا الى تكلف
 لدفع هذا الاشكال بل لا يتصور عليه ما لى كلف في ذلك لان الظروف المعاني والمطوف الالفاظ واسفار
 بها بالباء هو الواقع في اكثر النسخ المصححة وهو الوجه في بعضها باللام فاما ان يكسر اللام بمعنى الباء او اللام

معنى التوقف على ما قبل وقد ذكر صاحب المفتاح في آخر المعاني أي قد وجد من الحكماء ما يثبت التوقف
فالتوقف على ما قبل التوقف فقط أو للتوقف بين القول بالتوقف وذكر الحكماء في الآثار أو ما معا
ومذا وجه دعاهم عبارة الزعم أشار إلى انتفاء العينية وذلك لأن مقدمة الكتاب الفاظ
والأمر السليمة معان وقيل لأن المقدمة أعم من التثنية وفيه انشائي على لزوم أو مقدمة العلم فلا يتناسب
في تفسير كلامه يوصف بها المفرد والكلام أن أمرا على ظاهره ما خرج بعض الفاظ أعني المركب
الناقص لكن الفصاحة صفة عام لا تخص بعض الالفاظ فلا بد من تأويل المفرد والكلام حتى يتناول هذا
المركب فقال البعض بالتحليل الكلام على ليس مفرد بقرينة مقابلة بالمفرد وذهب بعضهم إلى المختص
الأول فحل المفرد على ليس بكلام بقرينة وقوع الكلام في مقابلة وقد كثرت في المفرد إطلاقا على ما قبل ما
يقابلها فإذا قيل بالمركب المشي والجمع أو المضاف يراد به ما ليس مقابلة ولم يعمد في الكلام ذكر ومحمق
الأول إلى أنهم يطلعون على هذا المركب الكلام الفصح أو المفرد الفصح فان تحقق الأول فالحق هو الأول
أو الثاني فأن في لكن الأول بالاعتبار وواحد من أول الأبطال وقد ذكر أنه يجوز أن يحقق في هذا المركب
تأثير الحكماء وصنف التأليف في التقيد لفظا ومعنى فلو علم هذا في سلك المفرد وكان خالصا
عما ذكر من أسباب الاختلال بفصاحة المفرد لزم أن يتصف بالفصاحة مع احتوائه على ما ذكر من أسباب
الاختلال بفصاحة الكلام والعاقلة لا تقدم على التزام كيف ولو كان مركب من الموصوف والصفة مشتمل على
ما خص بفصاحة الكلام من أسباب الاختلال كتأثير الحكماء كان نصيبا على هذا التقدير وإذا اعتبر
بين الموصوف والصفة اسنادا بان مجعلا مبتدأ وخبر حتى صار كلاما انقلب عن فصيحة من أن لم يرد
ولم ينقص فيه كفضلا عن الحرف ولا يحسن شناعة والرام أن الضعف والتقيد لا يوجدان في المركب
الناقص بناء على أنها كون الكلام كذا شنيع جدا للقطع بتحقيقها في هذا المركب فالكلام في ثبوتها يسري
محل على المركب مطلقا واللام يكن حاصرا وليس ارتكبا ذلك فلا يثبت في حق تأثير الحكماء في هذا المركب
وأنه كاف فيما نحن بصدده هذا ويقال أنهم فسروا المفرد بما لا يدل جوه لفظ على جوه معناه فيتناول للأعلام
المركب مثل عبادة وما يبطر أو زري جبا ولا شك أنه يجوز اشتغالها على ما في الحكماء مثل أن يسمى

هذا المركب
المركب

الاجزاء

أمره فينبغي لزوم شرط في فصاحة المفرد المخصوص به من الحكماء أو يلزم فصاحة مثل ذكر إذا خلع عما قبل
فصاحة المفرد والتماسه فاسد وغاية ما يمكن أن يقال المراد بالمفرد الكل وبني فصيحة باللفظ على ما ذكر في المعقل
وبناء اللفظ كبحح الأعلام المركب عن هذا الكلام وهذا لا يمكن هو لا وفق لقواعد النحو كما ذكر وجه لدل بعض جواسيد
لكن المذكور في أكثر كتب النحاة كالحكماء أو يقال من الأعلام مركب في الأصل والمعتبر في أو الفصاحة ما هو الأصل
ولم يسمح كلمة بليغة كأنه أراد بالكل ما فسر المعقول وهو ليس بكلام ولا فلو أراد بالكل معناه الظاهر
سماول المركب الناقص فلا يلزم مما ذكر من عدم سماع وصف الكلمة بالبلاغة عدم سماع وصفها فلم ينته
الدليل على الدعوى وهو أن المفرد بالمعنى المذكور المسأول لهذا المركب لا يتصف بها لكن لا يخفى أنه إطلاق الكلمة
على هذا المعنى من عدم ما ليس في إطلاق المفرد عليه فالوجه أن يفهم الكلام ما ليس بكلمة والمفرد بالكل فيتم
الاستدلال وفي المختصر والتعليق بأن البلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تحقق في المفرد ومنه أن ذكر
في بلاغة الكلام والمحكم وأورد عليه أن قوله المعلن أن البلاغة عند العرب ليست إلا باعتبار المذكور فضعف التعليق
لانتفاءها في المفرد ما انتفاء الاعتبار كما صح ما ذكره من التعليق بعدم سماع وصف العرب للمفرد بالبلاغة ويمكن
أن يدفع بأن كون البلاغة بهذا الاعتبار إنما عرف بما في الكتب من أحد هذا الاعتبار في تعريف بلاغة الكلام
والمحكم وفتريف البلاغة مطلقا ولم يقل عن العرب أحد هذا الاعتبار في تعريف البلاغة لما كانت الفصاحة
عندهم بما راجع من المقنع من التي بني الله عليها ما بني من الحكم بالسماح في تفسير الفصاحة بالخلوص فان بحث
صح ومجهول أن الخلو من نسبة المعنى للقول لا يقدح فيها إذ وجود الخلو من لزوم الحذف على القوانين ولزوم الدور
يكفي فيما تقرر عندهم من اعتبار المعنى للقول في الاصطلاح وهو بناء السماع على ذلك المقدمة أن الفصاحة لما
كانت هي الكون المذكور ولا سلك الخلو من نسبة عينه ولا نحو عليه كان كذلك بالنسبة إلى الفصاحة ضرورة فلم يصح
تفسيره بأنه وصدق الخالص على الكائن جازيا على القوانين وعكس لا يوجب صدق الخلو من الكون وعكس
لأن صدق المشتق على المشتق لا يوجب صدق الماخذ على الماخذ أصلا وإن كان قد كتم مع بناء على النسبة
لما ذكر من بحث توجب صدق أحدهما على الآخر كالمشتق والمشتق فانه كما يصدق فيها المشتق
على المشتق يصدق الماخذ على الماخذ فان المشتق يحرك مخصوص والاحياء جلوس خاص فيصدق عليها مطلق التحرك

سلكه

مع الماخذ المشتق

اعلموه

وحي

من اتق: ان صاحب المذهب لم يورد في الماء المكسورة بل في المفهوم فلو كانت الحجة مقبولة لزم بناء
تجديح كما هو عند الاخفش ولو كانت مكسورة لزم بناء لانظير في كلامهم لما الفرع في البيت السابق
وهو وفرع يزين المتن اسود فاحم اثبت لقنوا النخل المتشكل الفرع الشوالتام والفاحم السيد
السواد كما يحتمل والايتى الكثير والقنوا استعمل على قطع كل منها يسمى عثكولا وعثكالا وهو في العمل عزله
العنقود في الكرم والمتشكل صفة للعنقود ومعناه ما لا عثكيل او فروعيات ان روي بالفتح في بعض
الشرح ان المعنى على هذه الرواية مفتولات شذركا على غير وجهه لكثرة ما في جمع العقاص مع افرو المنني
والمرسل لطيف من الامارة الى ان العقاص مع كثرتها تغيب في شئ واحد ومرسل واحد من شعوب فيدل على كمال كثر
الشو وقد يتوهم ان العقاص انما هو جمع حقيقة والعقصة جمع على عقا يص قال الخليل في العقاص جمع عقصه
يفتح الغير وسكون القاف وهو فاسد لان هذا التوهم ان نشاء من جهة ان فصيلا انما يجمع على فاعل لا فاعل
فهو لان المذكور في الكتب انما يجمع عليها كصباح وصباح في صبي وان نشاء من جهة ان هذا اللفظ مخصوصه اعني
العقصة لا يجمع على عقاص بل على عقا في ذلك اذ كثر الصباح ان كل صفة عقصة والجمع عقاص وعقاص
وذكر في الصحيح ايضا ان العقاص بكسر العين على ربه وريام وصل العقاص معنى الموردي ان
ستتر المذار في الشو وروى في البيت يصل المذار في شئ ومرسل من المهموس الرضوة الحروف المهموس في ووف
ستشكك خصف والمجهول ما عدنا والسديرة ووف اجذك قطبت والرضوة ما عدنا وما عدنا ووف لم يروا اذ
عنا ومنه الحروف في المعتدلة من الرضوة والسديرة والبعض الزاعم هو الخليل ولولم يكن قوله ولو قال مستشرق
لزال ذلك التثقل كما وقع في بعض الشروح لا يروى عليه ما اوردوه لظاهره لكن يمكن توجيهه على ما في بعض ابيان
لو كان ما ذكر من الوسط موجبا للسا فلزم ان يكون مستشرق ايضا متافرا وليس فليس اللهم الا ان يمنع
عدم تنافره **ولا** لا موجب انتفاء الكل من هذا هو الموجه في اكثر النسخ وقد وقع في بعضها انتفاء وصف الكل وهو
وان كان مكشوف الوجه لكن ما ذكره لشيء في الروي حيث قل لا وصف لشيء منها وذلك ان على هذه النسخ ليس في كلام
فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام واما النسخ الاخرى في وان كان
الروايات انها بين القبول لكن التزام بالبناء من كون فصاحة الكلمة وصفا للكلام لا لشيء من الكلام وان كان
استعمل

من اتق: ان صاحب المذهب لم يورد في الماء المكسورة بل في المفهوم فلو كانت الحجة مقبولة لزم بناء

من اتق: ان صاحب المذهب لم يورد في الماء المكسورة بل في المفهوم فلو كانت الحجة مقبولة لزم بناء

وصف الجزء لا موجب اسماء وصف الكل لكن سقط اللفظ الوصف عن قلم او عن قلم الناسخ للنسخة
التي وقعت في نظره رحمه الله فذكر في الرد ما ذكره لو اردنا ان نرد على دفع مقصود قلمنا لزم ان نشاء
وصف الجزء لا موجب انتفاء وصف الكل كلياً فمضوع الجواز لزم كونه وصف جزئياً بحيث يتوقف وصف
الكل عليه موجب اسماء الموقوف عليه اسماء الموقوف وان اردنا ان ذلك هو ما فهم ولا يخبر نفعنا او
ان اردنا ان الاسماء لا موجب اسماء من حيث ان هذا وصف الجزء وذكر وصف الكل فلم ولكن لا ينافي
ان يكون الانتفاء موجبا للاسماء من حيث اخبر مثل كونه وصف الجزء مفهوما وصف الكل وان اردنا ان الاسماء
لا موجب الاسماء مطلقا من اية حيثية كانت فظاهر المنع والسكس على وقوع مفرد غير عزه بمعنى
ان القرآن مثلا عزني وقد وقع فيه كلمات غير عربية اما فارسية كالكسبرق والسجمل اور وميكالستطكر
او صندية كالمشكافطكا ان وقوع هذه الكلمات غير العربية في القرآن لا ينافي كونه عربيا فكذلك وقوع كلمة غير
فصيحة في القرآن او في بعض معاني من كسورة ليس مثلا لا ينافي كونه فصيحا وهذا القياس فاسد لان وقوع
غير العربية في الوي مجموع بناء على منع كون الكلمات المذكورة غير عربية لجواز لزم كونه فصيحة عربية ايضا
لمساع توافق اللغتين كالصايون والفتور او على منع كونه القرآنية عسا والضمير في قوله تواترنا انزلنا قرانا
عربيا عايد لا السورة لا القرآن كما قيل واطلاق القرآن على بعض ما في شايخ ولما في الاخير والضعف
لا يرد عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما وقوع الاعمى في القرآن واطلاق الخاء على وقوع العجمي ابراهيم
وقد دلت الادلة ووقع للاجماع على كونه القرآن عربيا قال ابو سلمة ابن وقعة غير العربي في الوي فمضى كونه
عربيا عن النظم والاسلوب فلا ينافيه وقوع كلمات غير عربية معاذ يقال ان الذي علم من كلامهم انه يشترط
في فصاحة الكلام معنى المركب التام او المركب مطلق فصاحة الكلمة اما اذا كان عن افراد الكلام مسما
باسم كالسورة والقرآن مثلا فيشرط في اتصاف هذه العدة بالفصاحة فصاحة كل كلام وكل كلمة منها فلا
فقوله الم احمد سوار اعتبر مفردا بان يعتبر الم احمد مجردا عن الضمير او لفظه احمد مجردا عنه او كلاما بان يعتبر
ذكر مع ما فيه من الضمير في اشتراط فصاحة في فصاحة السورة والقرآن والاستدلال عليه باشتراط
فصاحة الكلمات في الكلام محال يقال اذا لم يتصف بمعنى من المعنى بالفصاحة صح لشر الحجة لم يتصف بها

في شرط في اتصاف المجموع اتصاف كل بعض منه لاننا نقول بفتح اتصاف المجموع بوصف وان لم يتصف به
كل بعض منه كما نقول رايت الست ان لم يترا البعض فجعلت البيت حيا بروية بعضه ولكن الجواب
بان الوصف في ذلك على نوعين احدهما لا يحتاج في اتصاف المجموع به بل اتصاف كل بعض منه والآخر يحتاج في اتصاف
من قبيل التاكيد في شيء وهو ان العضاة كالعبودية فان كانت العضاة من قبيل التاكيد فكذلك العبودية وقد جوز وجهه
اتصاف الكلام بالعبودية باعتبار اعم اجوابه على عدم اشتراط عبودية الكلمات مسبقا لم يحضر اتصاف مجموع
من افردوا الكلام كلسورة مثلا بالعصاة باعتبار الاعم لا اغلب لانهم لم يهضموا دليل على اشتراط فصاحة
منه الا فله في فصاحة هذا المجموع وكان رده لا يحط ما ذكرنا من المناقشة فقال وعلى تقدير تسليمه لا يخرج السورة
عن الفصاحة بل يترك كونها مستقلة على كلام غير فصيح اما اذا اعتبر كلاما وهو الظاهر فظروا اما اذا اعتبر مجموعا في الضمير
فلان عدم فصاحة يستلزم عدم فصاحة معتبرا في الضمير لا اشتراط فصاحة الكلية في فصاحة الكلام
ما يقتضيه السبب الجمل او البع لان اشتغال على غير الفصحح اما لعدم على عدم فصاحة او كونه الفصحح اول
بالاخير فليكن الاول واما لعدم قدرته على ايراده الفصحح بدلا عن غير الفصحح فيلزم ان لا يقال ان الله محتمل
وهو لم يكن عالما وقادرا لكن لم يورث الفصحح لكل ذلك ولين بين فساد بان الظاهر انه سعة ومنقصة
يجب تنزيهه عنهما كان المناسب ان يقول ملا نسبة الجمل او البع او السعة لانا نقول السعة نتج الجمل
فنبته تدخل في نسبة فان ابيت فظهور السعة لزوما وفسادا اذ غني عن التوضيح واما كونه نقصا فيقول
من يقدر ذلك على خلق عيسى عليه السلام بلا اية في الجواز جامع انه كان ذلك الخلق صار سببا لان نسبته الحاق
اليه بما لا يجوز عليه من نبوة عيسى له نعم وذلك لم يمنع من صدور هذا الفعل عنه تعالى فلهذا كراهية غير الفصحح وان
صار سببا لان نسبته الجمل او البع او السعة لا يمنع من صدور عنه تعالى وذلك لان نسبة عيسى عليه السلام
بالنبوة لا يلزم من صلته تعالى بلا اية بل اية بل انما صدرت تلك النسبة من الكفرية محض الجاهل وكما في العبودية واما
نسبة احد الامور الثلاثة الى تعالى فلا ريب ان ايراده غير الفصحح في الكلام ولان نفس خلق عيسى بلا اية لا تنقص فيه
اصلا بل آية من ايات كمال القدرة واما ايراده غير الفصحح في الكلام مع ظهور ان شرف الكلام وفضلها بالبعد
عن اسباب الاخلال بالعصاة فلا خفاء ان منقصة تعالى عنها على كبرها وزعم هذا القائل لئلا يقر بان يفتقر

في عرسه الكلام

بالاعتبار

انفق الاجماع على ان مقدار اقصر من القرآن وهو لا يحجز انما هو بالبيان على الاصح فلو جوز وجهه كل
غير فصيح في القرآن لزم ان يكون ما استعمل عليها من المقدار الموحى فصيح فلا يكون لها كونه مع او انت
خير بان فصاحة القدر الموحى انما توجب فصاحة اجزاءه اذا كان كلاما واحدا حتى يتوقف فصاحة كل فصاحة
كلية كونه غير لزم بل يجوز ان يكون مجموعا من افراد الكلام وقد سبق انه لا دليل على اشتراط فصاحة من
الافرد في فصاحة هذا المجموع اي موقفا مطلقا كما في بعض السروح وفي الاساس الرجوع الى الحاسب
واستقواء وجاها لارج وزجحت حاجتها وربما يستدل على الاستقواء في الترجيح بقول حسان في مدح
السع على بعض عجاوين من تحت حاجب ارج كشق النون من خطها كتب فان النبئية عسى
النون انما حسن باعتبار معنى الاستقواء اي كالسيف السري او كالسراج لا بد من هذا السراج من وجه
يستقيم على قاعدتهم ويمكن ان يوجد بان فعل يحيى بمعنى التبدل الى اصله نحو تيممه ومرتبة ان نسبة لا يتقيد
ونزار فعني المبرج المنسوب الى السري او السراج ان بالنباهة وقوله كالسيف السري وكالسراج
بيان كالمعنى وقد يتخذ وجها آخر مثل ان فعل يحيى صيرورة فاعله كاصلة نحو قوس الرجل اي صار
كالقوس وانما في فاصل المبرج الماحوف من السري او السراج معنى الصيرورة ولا يصير اشتغال
الماحوف من على حرف لم يوجد في الماحوف فان المعبر هو الحروف الاصول لا الجري الى نحو هو وصيحي من الهابة
والصباح ان سار في الهابة وان صباها ومثله ان فعل يحيى صيرورة فاعله اصله نحو عرجت المرأة وعرفت
اي صار عرجوزا وعوانا فالمبرج معنى الصيرورة او سراجا على معنى التبدل اي مثلها وقيل لم يفعل
معنى صيرورة فاعله اصله كورق النبي صار خادقا فالمبرج معنى الصيرورة او سراجا على معنى التبدل اي مثلها وقيل لم يفعل
التي ورد على الكلام ينبغي ان يكون المبرج بكسر الراء اسم فاعل لا احتمال انهم لم يعجزوا على هذا استعمال
وان يكون هذا مولدا يحتمل ان يكون ذلك وجهين وان يكون وجه واحد ايا ان الاول انهم لم يجعل اسم مفعول
من سراج لوجهين احدهما انه يحتمل انهم لم يطلعوا على استعمال سراج بهذا المعنى فلم يحكموا بان سراجا اسم مفعول
منه وان كان هذا الاستعمال موصوفا وفيه ان الحكم بالنبوة في عدم الاطلاع على حقيقة الحال فلا حسن وانما ان يحتمل
ان يكون سراج مولدا مستخدما لم يكن موجودا عند حكمهم بالنبوة او يحتمل ان يكون مولدا فلم يجعل سراج اسم مفعول

اعتبار معنى

منه لانه لغة اصلية او محتمل ان يكون مولدا محملا اسم مفعول منه لا يخرج من الغواية ولا خفا وان المراد من قوله وانما
لم يجعل اسم مفعول اياها فلم يجعل كذلك حتى يخرج من الغواية ويبان انك لم تجعل اسم مفعول لاصحاح لئلا يكون
سرج مولدا حاديا بعد حكمهم بالغواية فلم يطلعوا على استعماله عند الحكم لعوده اذ ذاك وفيه ان نفي الاطلاع اعم من
اذا كان موصوفا او لا محتمل لئلا يكون مولدا محملا عليهم لعدم استقامتهم بالمولد وتبع وفيه ان الحكم بالغواية كخفا
حصصه الامر عليهم فلا حس وعلى الوجه انك تطبق هذا ما وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا على مثل
الاستعمال يعني محتمل ان يكون مولدا فلم يعتمدوا على استعماله ولم يجعلوا المخرج اسم مفعول منه ومنهنا ما مل
اما الاطلاق فيلوح من كلامه ان جعل اسم مفعول مخرج من الغواية وعليه منقشه ظاهرا من مجاز لئلا يكون
اسم مفعول منه وغيره بل اذا صرح رحمه الله في شرح المفتاح بكونه اسم مفعول منه وشتملا على الغواية المحل بالفتحة
وواقع له في ذلك واما ثانيا فلانه جعل كسر سرج من باب الغواية متبلا لكونه مأخوذا من السراج وانت
خبرنا به مجوز لئلا يكون غريبا وما ضوفا منه واما ثانيا فلانه علم عدم جعل اسم مفعول من سرج كسر سرج من باب
الغواية ولا يحسن عليك ان يجوز ان يكون اسم مفعول منه مع كونه غريبا ويمكن ان يقال اني لا اوافق على الظاهر وهو
سرجه وجهه لسر عريانه ذكر في كتب اللغة بين المعنى فجعل سرج اسم مفعول منه كجرح من الغواية
وصح ايضا تعليل عدم جعل اسم مفعول يكون سرج غريبا لان بناء الكلام على ان هذا المحل عجز من الغواية فانه لو
انما لم يجعل اسم مفعول فيخرج من الغواية لا يفتقر اذا كان سرج بين المعنى في كتب اللغة فكيف صح لئلا يكون
غريبا لانا نقول جاز لئلا يكون معناه المذكور في كتب اللغة يطابق مخرج الوجه البعيد وقد بعد الكلام بان قوله
على ان لا يبعد لسر تعليل عدم جعل اسم مفعول بل مخرج سابق دفع لدفع مقدر بوصفه ان لم لا يجوز ان يكون
سرج اسم مفعول من سرج فلما يكون غريبا فدفعه ولا بانه لم يجعل اسم مفعول لكذا وانا نيا محو لئلا يكون سرج
غريبا فلا يبعد جعل سرج مشتقا من عدم غرابته واما حديث مقابله الوجهين ودفع بان الغواية وان جاءت
الاخذ من السراج لكن جعلها وجهين اشارة لانه كلامها كلف في المقصود مع قطع النظر عن الآخر
لا يقال الغواية اعتداف او رد الخلل على المص في تفسير الغواية بالوشية وحاصله ان الوشية اخض الغواية
كجواز ان يكون لفظ غير مشهور الاستعمال غير مشتمل على تركيب متغير الطبع عن فتوى الغواية بها تعريف

بالاخص بل الوشية او آخرها بين الغواية وكذا الباشية فهو قيد زائد على الثلثة في فصاحة المعنى ينبغي
ان يعتبر في معنوها الخلو من غير اعتبار الخلو من غير الثلثة فاندفع ما يورد عليه ان لا يلزم من كون الوشية
اخض من الغواية ان يذكر الخلو عنها في تعريف فصاحة المعنى مع ذكر الخلو من غير الغواية لان الخلو من غير العام
ستلزم الخلو من الخاص وذلك لان المعتض يدعي ربا قد الوشية على الثلثة مع انها ليست عني
احد الثلثة ولا واخلافه والخلو عنها معتبر في مفهوم فصاحة المعنى فلا بد من ذكرها في تعريفها على ان لم يلزم
من سابق كلامه الا ان الغريب اعم من الوشية والاشية من كسر الوشية اخض مطلقا من الغواية كجواز
ان يكون اخض مخرج وجهه فلا يلزم من الخلو من الغواية الخلو منها نعم يمكن لمخرج ما ذكره من الاعتبار
ولو سلم فلزم ذكره في التعريف مجموع واما يلزم لوان لم يتركه كونه حداثا استعير اللفظ التي
لم يؤنس استعمالها فان قلت لا يلزم من الاثر الوشية مطلقا لفظ لم يؤنس استعماله وان
لا يوجب تصديق الوشية وعدم الاثر فضلا عن صحة تعريف احد ما لا خلاف في الاطلاق يجوز ان يكون
باعتبار غير الماؤنس يشتمل في الاغلب على تركيب متغير الطبع عند قلت الظاهر من قولهم استعير
للفاظ التي لم يؤنس لئلا يطلاق عليها باعتبار هذا المفهوم اعني عدم الاس وفيه ما لم يؤنس اللان من
قولهم الوشية شيان انما هو صدق الوشية على الوشية صدق المقسم على اقسامه لكن لا يلزم لئلا
يكون الصدق ذاتيا فلا يلزم ان الغواية من الوشية اصلا وليس سلم فاللان من كسر الغواية المطلقة اعم من
غرابتي الحسن والقبح ومعلوم ان الخلل بالفصاحة انما هو غابة القبح فتغير الغواية الخلل بالوشية
تغير بالاعم وليس فرصت المساواة فقد اعتبر في مفهوم غابة القبح النقل على السمع والكرامة على الذوق
وما جعل رحمه الله تفسير الوشية خال عن هذا المعنى بالبره فلا يصح جعل الوشية بالتفسير المذكور نونا
لغواية الخلل ولا يبعد لئلا يخلو مطلق الغواية محلا لفصاحة في الجمل وغاية الحسن محلا بالنسبة اليها واما
لا يخل بالنسبة الى الوب لانه لم يكن غريبا عندهم واما عندنا فهو غريب كما ان حش عندنا لا عندهم ولذا
قال لم يكن حشيا عندهم وقد ذكره او نقله رحمه الله في السوال لئلا الغواية في مقابلة المقصود ومعنى تحجب
قد تم فالغواية تختلف بحسب الاقوام لكن جعل غابة الحسن محلا ولو بالنسبة اليها حتى يلزم عدم فصاحة عندنا

سباق

الخل

محل لان غير القرآن والحديث من الوحي الحسن اللهم الا ان يتركب عدم فصاحة غير فيها بالنسبة
اليها بناء على ان المعنى هو الفصاحة عند عدم دمي نامة او لظهور اسفار الفصاحة بالكلية وهو منتف
لوجود الفصاحة في الجملة بغير شيء وهو ان لم يغير معناه فله اعتبار عدم ظهور المعنى في الحاشية فكيف
يصح جعله حرا المعنى الوحي الا ان يلتزم ان احد في تفسيره ليس باخوفا عما نقله او بالاجواب
ان ما لم يفسر استعماله بغير غير ظاهر المعنى فغيره ان لو سلم فاللازم استلزام عدم الانس لعدم
ظهور المعنى ولا يلزم من اعتبار الملتزم في مفهوم اعتبار اللازم فيه فلا يلزم اعتبار عدم ظهور المعنى في مفهوم
الحاشية الا ان يقال ما ذكره رحمه الله من التفسير المذكور لا يلزم لظهوره فيكون راسما فلا ضير
في لغيره في التفسير لان ما اعتبره في مفهوم المعنى وان لم يذكره لانها داخل تحت الغاية
ان ارادوا في مفهوم الغاية فممنوع كيف لم يذكر في تفسير الحاشية ما يدل عليها ولا يلزم من استلزام
الكلام في السمع عدم الانس وعدم ظهور المعنى لو سلم ان يكون اعتبارها في معنى الحاشية موجبا لاعتبار
فيه وان اراد ان كل كبر على السمع فهو غريب لان الظاهر انهم لا يستعملونه او قلما يستعملونه فلا يكون
مانوس الاستعمال فلا يكون ظاهر المعنى فذكر الواة بعيدا فائدة ذكر الكرامة في السمع لان الخلو من الغاية
يوجب الخلو من الكرامة لان الخلو من اللازم يوجب الخلو من الملتزم واللازم وجود الملتزم
بدون اللازم وهذا الاعتبار يدخل الكرامة تحت الواة معارضا لاعتبارها ان يقول لو سلم فالخلو من
الكرامة داخل في مفهوم فصاحة المعنى فلا بد في توفيقها من ذكره تحقيقا للمامية كما ذكر الخلو من حرا في ذلك
والا فلا ضار ان الخلو من الواة يستلزم الخلو من التوفيق لان كل سافر غريب لان الظاهر من
شانهم عدم استعماله او قل لا اقل ولو منع ذلك منع ايضا لظهوره في غير ذلك وذكره مخالفه العيان
لذلك والافا الخلو من الواة يستلزم الخلو منها ايضا لملا ما ذكرنا من ان لا يمنع دخول الكرامة في مفهوم
فصاحة المعنى وهو بذكر على تقدير الدخول لكان وجهها فيمكن لغيره السطرا ما ان اراد دخول الكرامة
ان الخلو منها في مفهوم الفصاحة المذكورة فممنوع ولو سلم فوجب الذكر مني عن كونه حرا ما هو ممنوع
ولنرا ان الخلو منها لم يذكر في توفيق الفصاحة بلزم فصاحة الكبرية الخاص عما ذكره في التوفيق

على كونه

انضا اذ الكرامة لا يجمع الخلو من عما ذكر كما ذكرنا وكان رحمه الله لاحظ ظهوره في اربعة الدخول في
المفهوم ولزوم الذكر على تقدير الدخول فلم ينعى لذلك وما ذكر من التوفيق بقوله اما من قبيل تكاظم
او الحاشية فوجهه لغير الحاشية اما مستعمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مستعمل
على ذلك مع الفعل على السمع والكرامة على الدفق كما في الوحي الغليظ وعرض هذا الوجه انه يعطى
عن قرب بوجه الكرامة في السمع في الحاشية فلا يحسن التوفيق والا وفيه سهل الثالث لغير الكرامة
في السمع راجعة الى النعم محصل كلام الحاشية الى من ان الكرامة في السمع اما ان يرجع الى السمع الى نفس اللفظ
الغاية واما ان يرجع الى نفس الاستعمال على تركيب سمر الطبع عنه فعل الاول لا ضار في كرامة زيان الكرامة
وكذا على لكان لان قيد الغاية يغني عنها واما على الثالث فلا بد من زيان الكرامة لان الاستعمال المذكور
او لا بد لغيره في توفيق الفصاحة الخلو من من ومعلوم انه لا يتجمل على ذلك ما ذكره رحمه الله لكان خبير بانه
بني الحاشية على كلامه على ما رغب ان الحاشية معنى الاستعمال المذكور قيد لفصاحة المعنى زائد على الثلثة المذكورة
في توفيقها واحب الذكر كما سبق وفيه ايضا بحث هذا البحث يحج على المصنف عليه رحمه الله
ايضا اما الاول فنوا عرف الفصاحة بالخلو من عن اسباب الاخلال فيجوز لغير سبب منها قد
عرض لما منع سببية فاللفظ مع استعماله عليه يكون فضيحا فلا يكون توفيقا جامعيا فان دفع بانه اذا اشخ
سببية فكان ليس بسبب دفع هذا البحث ايضا واما الثاني فنوا رحمه الله ذكره لغيره في المخرج
ليس سببا للسا فر لوقوعه في التزيل نحو الم عهد وكذلك في المخرج بين الحاشية والها لوقوعه في القرآن
بحرفه وان كثرة التكرار وتتابع الاضافات لاخلان بالفصاحة لوقوعها في شل ونفس وكونها فاهما
جورنا وتقومها وذكره رحمه الله ربك محجة عليه ان الوقوع في التزيل لاساني كونه من اسباب الاخلال كحوازان بعض
ما يمنع سببية ولا مخلص الابان من ان قد عرض خبير يرد سببية عن سببية ولم يعض الى المصنوع المذكورة
كما بين الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية فقال ان الشيء قد يكون غير نصيب ملحق اليه او فجعل فضيحا كقول
تعال لم تروا كيف يبدي الله الخلق ثم يعيده فان النصيب بدائنا بل لا نكاد نسمع ابداء قال تعالى كما بدأكم
تعودون لكن فضع يدك من اناس من السابح قوله بعيد كما سيجي في الحاشية كما يشير الى

ان يرجع الى نفس اللفظ لغزاة واما

ذكر في خاتمتها ان الكلام مقام مقال الحسن فيه غير ولا يقوم مقامه ويؤيد ما سبق انفا من كلام ابن الحارث
وفي نهاية الإيجاز قد يصير الكلام فضيعة في موضع بعد ان كانت كذلك في غيره وقال الخليلي اعلم ان كل ما يخرج
به المفرد عن الفصاحة قد يصير فضيعة مع وجود ذلك الا وان لم يخرج به بعض وجوه التحسين كافي فعلم
علموه دعوا الجفنة ما ودعواكم وأتركوا الترك ما تركوكم فان ودع ما مضى يدع غيرنا في الاستعمال
لكن انقلب فضيعة في الحديث لما ان في كل من الفقرتين رد العجز على المصدر وفي كلهما الترتيب وذكر في
مواضع اخرى ان من تناقض الكلمات لم يستعمل اللفاظ على تكرار الحروف كقوله وورعدت على الحانوت
يتبعني شاموس على شلوك شل شول وكقوله واذا البلايل افضحت بلغاتها فانها البلايل اشتاء
بلايل واما قوله تعالى وعلى اعم من معك فيه ما يجبر نقل التكرار وهو ما في صفتي الميم والنون من اللفاظ
والهنة وتوسطها بين الضعف والقوة بخلاف البشاشين لان الشين في طرف التعريف والضعف
لما فيه من الحسن والرخاوة والياء في طرف الافراط من القوة لما فيه من القلق والاضطراب ومن
التناقض ذكر افكار شتى متتابعة مثل اقل اقل اقطع اجعل علي سل اغزو واما قوله تعالى فاذا انسخ
الاشهر احكم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد
فقد ذهب بتوسطه توازن العطف وتخلل المقامات حال من الضمير في قوله وهو فاعل المصدر
فيكون الحارثا لله في الفاعل وعاملها المصدر فهو المقيد بها ولا يخفى انه نفس النون فهنا تقييد النون
فقط ما توهم ان الحارثا عدم الكون فيه عدم كون لم لا يجوز ان يكون الحال قيد للكون للعدم فكيف
الكلام على بنى القيد فان قلت اذا جعل حال من الضمير يلزم لزمك مثل زيد اجلس وسمعتهم رفع
وحال عدم فصاحتها كما اذا اقيم اجلس مقام اجل واستشعر موضع مرتفع مصدق على هذا الكلام عند
عدم فصاحة كلمة اذا خالص في حال فصاحة كلمة كما تقول الكريم من سخو في حال كونه مصدق على الغير
الذي لا يمكنه لكنه بحيث اذا حصل له كونه نحو قلت سدا انما يستقيم اذا كان ما ذكره لظا واهدا
حالا لا يستلزم بل كلاما لا يصح محال مخالف حال الآخر فلا يصدق على احد ما ان كان في حال يكون الكلام
الآخر لانه لا يستلزم محال الآخر مثلا لا يصدق على زيد اجلس ان خالص في حال فصاحة الكلمات ليدل على

نحو قوله
اجلس
فان قلت
فان قلت
فان قلت

كذلك

بل لقولك زيد اجل في هذا بخلاف ما ذكر في المثال فان الفقيه في حال عدم التمكن والكنه من شخص واحد
ولا يجوز ان يكون حال من الكلمات لا يحسن قبله التناقض الذي هو العجز في الكلمات والتناقض المقيد يكون
باصد وجوه ثلاثة بالتناقض ذات المقيد فقط او المقيد فقط او كليهما فان تناقض المقيد بفصاحة الكلمات
الما سعاد التناقض مع وجود قيد بان يكون الكلمات فضيعة غير متنافية او بالتناقض قيد مع وجود بان
يكون متنافية غير فضيعة او ما سعاد كليهما بان لا يكون متنافية ولا فضيعة فاذا جعل حال من الكلمات
مصدق على الامر الثالث مع ان الحد هو لا يصدق الا على اولها والراجح هو الوجه الثاني لان الغالب
في نفي المقيد رجوع النفي لا يقيده فالنفي يحتمل اوجه ثلاثة ليس المقصود الا واحد منها ولا ضارة في فساد
احتمال خلاف المقصود سيما اذا تعدد سيما اذا كان راجحا سيما اذا كان في مقام التعريف وما يقال
اذا علم من التعريف ان التناقض فصاحة الكلمات محتمل علم منه اخلال التناقض مع عدم فصاحتها
بطريق الاولى وكذا اخلال عدم الفصاحة مع عدم التناقض فينبغي الفساد فسادا قطعا او لافلان ما ذكر من
الاولوية اما سلم في الاحتمال الاول دون الثاني اذ لا يسمع دعوى اولوية اخلال عدم فصاحة الكلمات
مع عدم التناقض من اخلال التناقض مع الفصاحة اذ في كل منهما وجود شرط وفقد شرط لفصاحة الكلام فحدث
الاولوية اما يدفع احد الاحتمالين بالفساد وهو ما سعاد المقيد فقط والاحتمال الآخر وهو ما سعاد المقيد
والمقيد صديقا على حاله واما ما بنا فلان صدق التعريف على غير المعروف مفسد للتعريف قطعا وان كان
يلزم من التعريف بطريق الاولوية فوجه فان اسأل ذلك في اللفظ لا يصدق اليه في باب التعريف وهذا يدفع
ما لو قيل ان لم يسمع دعوى الاولوية المذكورة فلا شك في سماع دعوى اللزوم فانه اذا اخل التناقض
مع الفصاحة لزم اخلال عدم الفصاحة مع عدم التناقض لا اشتراكا في فقد شرط الفصاحة وذكر
لانه اذا لم يلبث في الاولوية فلان لا يصدق على اللزوم بطريق اللزوم هذا وينقل عنه رحمه الله
في الجواشي لما ذكر من الاولوية كقولهم فعلم اذا كانت الكلمات متنافية الحروف اما اذا كانت الكلمات
غير فضيعة ولا متنافية الحروف فيصدق التعريف وقد ظهر ما ذكرنا ووجه ما اشار اليه من منع الاولوية
واما وجه تسليمها فيما اذا كانت الكلمات متنافية الحروف فهو ان يجمع في صور عدم تناقض الكلمات

التناقض

مسألة

فصاحته تنافر الحروف مع عدم الفصاحة فاذا اذ التنافر وحده اخذ مع عدم الفصاحة بطريق
والفرق باقيا اذ تنافر الحروف والآفات تنافر الكلمات لا يتبع في ذلك وقد يجعل الالف الى
من منع الاول على منع اولوية اخلال التنافر مع عدم الفصاحة من اخلال التنافر معها بناء على ان
تنافر غير الفصح ليس اقوى في معنى التنافر والثقل من تنافر الفصحية اذ لم يكن عدم فصاحة
الكلمات باعتبار تنافر الحروف واما اذا كان باعتبار فجمع التنافران ففصاحة التنافر لم
الاولوية اذ على المنزلة من التنافر وعدم الفصاحة تناسبا وتقاربا وبين التنافر والفصاحة
تخالفا وتباعدا فلا يبعد ان يجعل اجمع الاخيرين دون الاولين ولا يخفى ما فيها من اذ لا علينا ان
نسط الكلام بعض البسط ونقول ما ذكر في الحاشية من ادعاء الاولوية في السؤال اما ان يجعل
للقسمين ^ظ ما مله للقيمين اعني اخلال التنافر مع عدم الفصاحة واخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر واما ان
يقصر على القسم الاول واما يورد الثاني انه قد كتب هذه الحاشية في بعض نسخ المخطوط منقوله
عنه رحمه الله وقد اقتصر في المختصر على القسم الاول فنقول على الوجه الاول ويجعل المنزلة ما اشار
اليه من منع الاولوية وتليهما في الصورة المذكورة بما ذكره اولاً وهو ان لا يتم الاولوية في القسم الثاني
ولو سلمت ففي صورة تنافر الحروف بناء على اجتماع التنافر مع عدم الفصاحة اذ كل من يتبع
على وجه التسليم انه ان صورت الصورة المذكورة بما اذا كان فصاحة الكلمات لتنافر حروفها
فانقول باجماع بالسا فرج عدم الفصاحة بوجود بلفظ اخلال عن المعنى اذ الواقع انما هو عدم الفصاحة
سبب التنافر وان صورت بما اذا كان لعدم الفصاحة سبب التنافر كالعلاء مثلا استقام في الاولوية لانه في جميع المواضع
والسا فرج مما اولى بالاخلال من جهة السا فرج لكن لا يخفى لزواله كلاله رحمه الله عليه في غاية الحفا وغاية ما يمكن ان
يقال بختار التصوير الاول وبني التسليم في الصورة المذكورة على السبيل وارحاء العنان يعني لو سلم
الاولوية فليس وجه التسليم الا ذلك مع في ولين اعرض عن في لا يرتفع مع التعريف من انواع مباغية في
الشيء لا يبعد ان يلقى في مقام الالف بالفتول او يقال المنوع وان كان من الاولوية لكنه سلم مجله للزوم باعتبار
التنافر في اجاب الثقل بناء على جعله بطريق الاولوية على سبيل المسامحة وارحاء العنان يعني الاولوية في

التحقيق وان نزلنا منزلة المسامحة وتشبثنا بعنان ارجاء العنان فاقمتنا مجله للزوم مقام اللزوم بطريق
الاولوية فليس التسليم الا في الصورة المذكورة وبقي صورة اخرى كلف واحدة منها لالف العون ويحتمل ان يوجه
المنع والتسليم بما ذكرنا من الوجهين وهوان الاولوية في القسم الاول ممنوع ولو سلمت ففي الصورة المذكورة باعتبار
اجتماع التنافرين فيها وظهر من ذلك وجه ثالث وهو ان ملاحظته الوجهان فقال لا سلم الاولوية في شيء من القسمين
اما في الاول فلما ذكرنا ثانيا واما في الثاني فلما ذكرنا اولاً وعلى الوجه الثاني وهو ان يخص دعوى الاولوية بالقسم الاول
فليس الوجه الا ما ذكرنا من اذ لا ينفصل الحاشية في بعض النسخ باسقاط لفظ الحروف من تنافر الحروف في التنافر
وعلى هذا يلزم تعميم ادعاء الاولوية للقسمين ويتعين التوجيه فيما ذكرنا اولاً ولا يكون وجه التسليم في واجه احد مستغنيا
عما ذكرنا من السكف اعني ان الفصل بالفاعل ضمير المفعول لا حفا ان المراد اذ اقدم الفاعل على المفعول
اذ لو اضر الفاعل عنه لم يكن وصورة الاضمار قبل الذكر مع انه ظاهر في الكلام في فعله لفرق من هذه الصورة اشارة
لما قوله صرب غلام زيد ايشعر بذلك التقيد مع لزوم الاصل بتقديم الفاعل على المفعول به اذ الى الكيل صاعا
بصاع افرز ضمير اليه مع ان المرجح اصحابه فقصدا الى كل واحد منهم في جمع الاشكال يقال ارجاء الصاع بالصاع
اي كافا احاءه على اسائه بمثلهما والمعنى كافا عصيان كل من اصحابه بحرا سببه غير زائد ولا ناقص
سما كان رجلا وميما بني الحواري الذي ظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس فلما اتم القاه النعمان بن اعلاء
في مينا وانا فقل ذلك لئلا يني مثله لغيره فضر العرب بذلك مثلا لمن يجرى الاحسان بالاساءة قال الشاعر
حوسا موسعد حسن فعالا جزا سمارا وكلن فا ذنب ويقال لا الذي من اطم احيى بن الجلاح فلما اتم قال
احيى لقد احكته قال لى لا عرف في حجرة الوئع لنقوض من عند آخره فانه عن الحرفا موصوفه ووضو احيى
من الاطم في مينا كذا في جمع الامثال من ملو من قومه لا بعد ليرجع الضمير للوم المدلول عليه بالفتول كارجع ضمير
اصحابه الى العصيان وقيل الضمير لك وعلى سنن الالفاظ ورد بان مقصودا و قوم زمير والساعة غير
ولله اعلم بحقيقة الحال والواو الحال لم يجعلها للعطف على المرفوع المستكن في امده لمكان الفصل لانه يصير
المعنى على سبيل مدح الشاعر ومدح الورد اياه وتوقف مدحهم على مدحه وفيه ضرب قصور في مدح المدح فالحالة
ارفع حاله لكونه على الدلالة على ذلك بل بما يدل على صوت مدح الورد ودوامه وايضا على تقدير العطف لاسيما لقوله

فصل في بيان ما مله للقيمين

مع
على

معنى فائدة يعتد بها وادعاء العطف بكون كل من المعطوفين جزءا
على حاله فيكون مدح الشاعر جزءا مدح كان مدح الشاعر جزءا مدح الشاعر
والشرط مدح مطلقا والمناقض في الآخر حال وانما قابل المدح باليوم اشعارا بان ذلك لا ينبغي له ان يكون
على سبيل الشرطية والتعليق بل هو مدح عام فاما مدح يوم دون ذلك وقد اورد على البيت لنزول استعارة اذا انظر
الماضي مع اليوم يدل على قطع وقوعه وانما يقتضي مقام المدح فالسبب لنزول استعارة من ان والفعل المضارع في الاول
رواية نهاية الايجاز جميعا ومما يدل على ذلك انما اشار رحمه الله الى الجواب بقوله وفي استعارة اذا انظر وفي اختيار
من في المدح وهو سور الاتصال الكلي واذا في اليوم وانما تفيد الحرف لطفه لا يعني ولو ذكر ما يفيد الكلية لم يحل ايضا
عن لطفه لافادة توضح بالملاءمة على جميع معانيه لانه لا يحل ان يعلق توضح باليوم على لونه
المع عليه اليوم للتوضيح فغدا ما يفيد الكلية في امكان اللطافة الثانية وما ذكره فكن في بعض تخطيطه في المحرر
لعبد الرحمن بن حسان في قوله اذا من حشيت على الخير مرة عصاة وان سميت بشر اطاعها حيث قال لعدا خطا بعدد
باذا وان الموقع ولو عكس لاصاب وجه الدفع مكشوف اما وجه دفع الكهانة وان اتى بان في جانب الشر القطع
بالوقوع الا ان جبر هذا النقصان من ان لطفهم اشارة الى ان المقطوع بالوقوع والكنية الصدور عنه انما هو الحث
على الشر المشتمل على العقد وزيادة واما مجرد قصد فادر الوقوع وانما زاد لفظهم حتى ما سب ان فلم يذكر لفظ
الاورا حث ونحوها اشارة الى ان فعل الخير لا يتوقف على محجور العقد بل يتوقف على الحث والتوقيف وذكر
لفظ الحث في جانب الخير تلويحا الى ان فعل الخير لا يتوقف على محجور العقد بل يتوقف على الحث والتوقيف وذكر
في الشره المرفى في الحرف لا على لطفه كما ان تركها كذلك نافر كل السافر اذا ان فيه سافر فاقوا كما لا يلزم من ذلك
لا يكون سافر فوقه لسان في ما ذكر ان البيت مثال للتأخر الذي هو من الختام في ولا وان يكون احد الاخيرين من المكير
والجمع موجبا للسافر في الجملة واجتماعها كماله حتى يلزم عدم فضاحة محو شح في وقوعه في التفسير ويجوز ما ذكر سابقا
في تفسير كلام المصنف بل لا يلزم ان اجتماع الاخيرين سببا للقاء العقول ويجوز ان لا يكون منها موجبا للقاء
اصلا وقد دفع محمدا السافر على المعنى اللغوي وليس بذلك فهو انما يجمل بالبلاغة قبل معنى لنزول ذلك خلال بعدم
قطاقة مقتضى المقام اذ لو اقتضى المقام ذكر التلذذ معا كان الجمع بينهما ينافي وهو من دفع بانه ان لا يعدم اقتضاها

العقد
الشره
النفق

بقوله

ذلك بالنسبة الى الحامى والواهم الخ لئلا يخل من سافر الكلمات لنزول جمع كل مع اخرى غير مناسبة لما يحل
الحى والجل على السطير بان مراد بعدم المناسبة عدم ما سبب العاطلة وجودها وقوله لجمع الحى يكون سطر العدم تناسب
الالفاظ بعدم ما سبب المعاني بعد كل منها سائر الاستعمال لا بد من ارتكاب احد او من اما اطلاق الحلال على
اجتماع على اجتماع هذه الامور مع شيوع استعمال كل منها في كلامهم واما القول بان قوله لجل ليس محلا للتوقف
بل بيان للسبب الغالب بعد تمام التوقف والادخل الحلال في التوقف وغرضه رحمه الله دفع سوال الخ لئلا
ان ذكر احد الاخيرين من ضعف التاليف والتعقيد اللغوي يعني عن الآخرة ولا يعني عليها لنزول ذكره رحمه الله دفع
لكنه ذكر الضعف معينا عن ذكر التعقيد واما العكس فلا فم ندفع السؤال بتمامه وتمام الدفع لنزول لان
ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان قوله حان احد بالسور مشتمل على الضعف دون التعقيد
وكلا الوجهين يوجب قلنا مبناه على ان المقارنة بمعنى المماثلة فمعنى العكس ليس مما حان المماثلة وليس
حتى مماثل للمماثلة ولا معنى ركائهما اما اننا فيه فطامر لان مؤدانا نفي المماثلة عن المماثلة والسعي في تصحيح
بان الموضوع في القضية الحارص اذا كان معدوما يصدق نفيه عن نفسه فيصدق نفي المماثلة عن المماثلة المعدوم
كالدم على الماء لا يدفع شيئا من القلق والركاكة بالنسبة الى النفي الذي نحن بصدده واما الاول فكل ذلك ايضا على
ذكره رحمه الله انها كالتأني يقتضى اجتماع المماثلة وعدمها في ذات وربما يناقش فيه بان المفهوم منه نفي الحيوة
مع المماثلة عن المماثلة ويصدق ذلك ما ساء الحق عذرا سيما اذا رجح النفي لا قيد الحيوة لكننا خير بان النظام
المبتدأ من القضية سيما في الخطا بيات ووجود موضوعه فالفهم من الظاهر من القضية المذكورة وجود مثل المدح
ونفي الحيوة والمماثلة عنه فالنفي ان يرجع الى قيد الحيوة فقط فيلزم وجود مثل ميت المدح او الى قيد المماثلة
فقط فيلزم نفي المماثلة عن المماثلة والهم فيلزم نفي الحيوة عن المماثلة ونفي المماثلة عنه ايضا ولا حقا في ركاكة الكلام هذا
وربما يقوم ان المقارب من الشيء من يكون قريبا منه لا يبلغ مرتبة المماثلة معه فلا قلق في القضيةين اذ يحسب
نفي المقاربة عن المماثلة والمماثلة عن المقارب ويدفع بانه لا ريب لنزول مقصود النفي لنزول المدح في نفي
المقاربة عن المماثلة وعكس لا يفيد من هذا المقصود شيئا وايضا لا يصح الاستسراح لانه يستلزم لنزول المحل
مما لا ومقاربا غير مماثل وقد يفهم معنى البيت بوجهين آخرين احدهما ان الاستسراح منقطع وابوابه حجب مبتدأ

مع

وخبره ابو. خبره خبره وفي وصفه بالحيوة اشارة الى حدائه سنة ما على الغالب يعني انه بلغ مدح لم يره
من الكمال في صغر سنه ويكون قوله يقارب اي يكون قريبا منه ولا يبلغ مرتبة مماثلة خبره المستثنى على ما قالوا في قوله
الاقوم يونس لما آمنوا كثرنا عنهم ان قوله لما آمنوا خبر للمستثنى المقطع فكون المعنى منا لكن مملكا
موصوفا بان اباهم جي وابو. يقارب وان لم يملكه والثاني لئلا يستثنى مفرغ ونصب بناء على قول يونس
اللفظ العام اذا تجاوز اعمال ما بعد نقض النفي ويكون قوله ابوهم جي ابوهم مبتدأ وحسب وجوب خبره واجمالا
صفة مملكا وقوله يقارب صفة اخرى والمقاربة ان كانت بمعنى المماثلة يكون نصرا بما يفهم من الاستثناء فغير
وان كانت بمعنى القرب وعدم بلوغ مرتبة المماثلة يكون ذكره رجوعا عن الاستثناء اذ ان بانه لا مثل له البتة ولا
يبعد ان يعد مثل ذكر نوعا من تأكيد المدح بما يشبه الذم فانه لما استثنى المملك اثبت للمدح مثلا ثم لما رجع الى
نفس يتقن بانه غلط في الاستثناء فرجع قايلا انه عاربه ومندرج في مثل على عذر في الاستثناء وسواء له لقرب منه
طنه مثلا في بادي الرأي والبيت بهذين التوجيهين من مخرج من دائرة التعقيد ام لا في ترددها اظهر قوله
مخلد في اسقال الذين لزموا له الخلل الواقع للملك في اسقال ذمته فلا يصح ان يعطى ما يره اللوازم اذ الاو بالعكس
وان اراد الخلل الواقع للسامع في اسقال ذمته فلا يصح ان يعطى به عدم ظهور الدلالة اذ الاو بالعكس ويمكن لزم
يقال اراد الاول تناسب قرينة اعني الخلل الواقع في النظم وتعليقه بالايراء باعتبار معنى العلم والظهور اي يوفق
الخلل ويظهر بالايراد او ارا دكتا ويصح تعليقه عدم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور ثم انه ربما يفهم
من قصر الذكر في سبب التعقيد المعنوي على الايراء المذكور اعطاه سببه فيه فيوجه بانه اذا كان التعقيد سببا
فقد باللفظ ما ليس لازما له بوجه فمتنع ارادة منه كان ذلك دافعا في ضعف التاييف ويتوجه عليه انه لو سلم
الملازمة يكون التعقيد المعنوي كاللفظ في انه كونه سبب ضعف التاييف وغيره فكما جوب للفظ على عموم
مساور ما كونه سبب الضعف وما يكون غير متبغى لغيره المعنوي ايضا فيتناول فسيه وكانه خض
الايراء المذكور بالذكر لان القسم الآف وموان مراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سيما في كلام يعقده
في الجمل ثم صيغ الجمع في قوله اللوازم والوسائط ان حملت على معنى الجنس على بقوله اية الاصول ان الامم الجنس
بطل الجمعية فاللوازم وان حملت على معنى الجمعية فلا ضافة اذ لا يصح اعسارها بالنظر الى كل مادة وان اعتبرت

باعتبار المولد وتقدر جمعها على سنن مقابل الجمع كاذ قبل سبب ايراد اللوازم المفتقرة الى الوسائط في
المواد يلزم توصل اللوازم في كل مادة ولا يربك غير لازم وتوصل الوسائط ومعايير غير لازم واتصاف الوسائط
الواحدة بالكثرة وانه غير مستقيم ولا يبعد ان يقال لا يقتضي ذكره وان مقابل الجمع بالجمع يقتضي انقام الاحاد على
الاحاد ان يلزم في كل مقابل مقارنة الواحد للواحد لان انقام الاحاد على الاحاد كما يجوز ان يكون على السواء
محور لئلا يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل ما ع القوم دواتهم ففهم من ان كل واحد منهم باع ما له من الدابة
وجوز لئلا يتعدد دابة البعض كما في قول فاعسلوا وحوصمكم وان لم يكن على كل شخص بابت بالكثرة على
معنى مقابل الجمع بالجمع وح يمكن من منع لزوم توصل اللوازم والوسائط في كل مادة واذا لم يلزم اتحاد الوسائط
لم يلزم اتصاف الوسائط الواحدة بالكثرة لا يقال يلزم من تكثير الوسائط في كل مادة وانه غير لازم لاننا نقول
انما يلزم ذلك لو لم يكن وصف الوسائط بالكثرة باعتبار تعدد ما وكثرة اللوازم من تكثير المادة لا باعتبار تعدد
في كل مادة سلمنا ذلك لكن يمكن التزام الكثرة في كل مادة على لئلا يكون المراد بالكثرة ان يكون فوق الواحد ويعد
ذلك انه وصف اللوازم بالافتقار الى الوسائط الكثرة بعد وصفها بالبعد والاصل في الوصف هو التعقيد
فيلزم اتصاف كل لازم بتعدد بالافتقار الى واسطتين او اكثر وبديل الكلام على سوت لازم بتعدد كل لازم
فيلزم تكثير الوسائط بالمعنى الذي ذكرنا فيها اللهم الا ان يرتكب من وصف اللوازم بالافتقار المذكور بالنظر
الى تعدد المواد فاللوازم السكثرة في المواد لا في كل مادة وكونه وصف اللوازم البعيدة بالافتقار المذكور
للكثف والبيان من ان اعتبار المقابلة بين جمع اللوازم والوسائط تحقيقا وبين جمع المولد وتقديرا
ولا سعدان يقتضي اللوازم والوسائط تعدد المولد فمما لذلك من غير اعتبار مقابلة وما يقتضيه
من انقام الاحاد على الاحاد فسفيح اعتبار المقابلة بين جمع اللوازم وجمع الوسائط ساطل بعد
الدار لا يخفى حسن السين ولطف اضافة البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذات مخاطبين
حيث اشار بالاول الى طلب البعد وان كان يتوصل الى القرب الذي هو المطلوب الا بهي والمقصود
الاستي للعشاق لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اسوار الاحوال ومعرفة جمع الببال وجامع فرق الببال
اخر اربابه وسوق الاقام في ورطه التزامه من ان على السبب على ظاهره وان حملت على محو التاكيد فاشارة باعتبار
الظاهر

اختيار العبارة الدالة وضاع على الاستقبال ولوح بالثاني الى انه ان تعلق عرض يطلب البعد فالمحت لا يطلب
بعد ذاته لا قبلها ولا قبالها بل انما يطلب بعد مكانه واولا القرب على عكس البعد ثم ان ما ذكره من كون الرفع هو
الرواية الصحيحة والنصيب توحيحا محتمل ان يكون قد بناء على ما ثبت عند من النقل الصحيح ويحتمل ان يكون
قد بناء على ما لا يحلوه كلامه عن نوع اشعاره على ان المعنى الذي ذكره الشيخ معنى على الرفع وهذا المعنى هو الصحيح عند من
الست و لكنه اخطأ في الكناية الصواب ترك الخطا لان جعل استعمال المقيد في المطلق تصحيحا
كما ذكره رحمه الله الا ان يريد بالخطا ما بعد من جملة عند اللفاء وهو تعقيد الكلام ومن السراج من قال ما ذكر
في البيت من ان تعقيد انما هو على تقدير ان يكون مراد ان عرا الحزن ليحصل السرور وان كان كذلك البكاء
ليحصل علة فلا اختلال واد بعضهم قايلا ان الجوه حقيقة عدم جريان المانع لكيف برؤية عرضت وكما ان
سكب الدمع سبب عن الحزن لما ان الاحساس بالماضي يقتضي حركة الروح الى الباطن فيستحيى القلب
ومصعد البخارات وتضيء عند وصولها الى الدماغ وكذا طريق العز كذا هو الوجه العز صيب عن
السرور لان الاحساس باللام يوجب حركة الروح الى النظامه فبعد للقلب برودة ولذا اوصف بفتح
من حصل له سرور يحصل المظموض سكب الدمع كيفية ما نفع عن الجوان فان اريد بالسكب معناه الحق
فكذا بالجوه وان اريد بالسكب الغراق او الحزن فالجوه الوصال والسرور ليحصل المطابقة فلا تعقيد في
البيت واما قول الشيخ عبد القادر لاكني بالجوه عن السرور لانه ضلوا العز عن البكاء حال ازالة البكاء
ومى حال الحزن ولذا استعمل الجوه في مقام المذمة وسبب العز لا البخار كما في قول الحامسي الا ان عينا لم يجد
يوم واسط على كبحاري ومعها الجوه ولا ندعى به الجاهز والكناية فانه لم يجد استعمال الجوه في عدم جريان الدمع
مطلقا لم يجوز استعماله في ايراد الكناية بخلاف القرائن فالجوه ان قولنا بالجوه واد به البخار
كما في قول الحامسي وكذا ان استعماله في مقام مراد فيه السيلان كما في قولك سجد جادا لا عطفا فمنا واد جادا
لا بين لها وفي البيت محل على المعنى الحقيقي او الوصال والسرور على حسب ارادة المعنى من السكب الصحيح
ان للاحاطة الى السطر افراد الجاهز والكناية وفيه بحث اما اول فلان الظاهر ان حقيقة الجوه انفق المانع لعرض
السرور وجوه في الدمع معلوم لعدم فلا يصح القول بصحة ايراد حقيقة في الدمع مع ان المذكور معنا الجوه الغير

الدمع ولا شك لغير العز ليس ما يعاينونه انفق اود عدم جريان سبب البرد فان جعل الجوه العز محازا عن
جوه الدمع وجوه الدمع عن عدم جريانه ويجعل مو كناية عن السرور او الوصال فالظاهر ان لا يحل الكلام عن
التعقيد واما ثانيا فلان مبنى التعقيد على لزوم المشهور عند من استعمال جوه العز في حال الحزن بل لم يوجد
في كلامهم استعماله في حال السرور اصلا فادوا السرور من وجوب صعوبة في الفهم وان كان لها وجه جواز
معتمدى القواعد وكذلك ايراد عدم البكاء مطلقا بوجوب تعقيد الان الجوه اما استعماله في كلامهم محازا عن
عدم البكاء وحال ازالة وهو صحيح استعمال المقيد في المطلق لا يخرجها عن التعقيد كما ذكره رحمه الله فالتقدير
الاول ان ازالة الاختلال التعقيد وكلامه ظاهر الاختلال وان اراد الخطا وعدم الصبي فيقوض عليه
انه لا اختلال ايضا على تقدير ازالة السرور اولا كنه في صحة الكناية بعدم البكاء المطلق عن السرور
وقد اسه بل وقصر على هذا التقدير ثم كفى به عن المسرة الاولى ابدال المسرة بالسرور وان امكن ان يتكلف
بانها مصدر الجوه او بان المعنى ان جوه العز كناية عن مسرة شئ لمن قام به هذا الجوه ولا يصح التعقيد
المعنى لان الواقع في كلامهم انما هو استعمال الجوه في حال الحزن فاستعماله في السرور بوجوب صعوبة
الفهم وقيل لانه كناية نوعت عن مجاز وفيه انه يلزم تح وجوه التعقيد في كل كناية نوعت عن مجاز وهو
مشكل وقد اعترض منابا انه لا شك في صعوبة الفهم في الابهام مع انه عدم من الخشنة وهو انما يعتبر
بعد تحقق البلاغ فلما استلزم صعوبة الفهم التعقيد لزم لئلا يمتنع الابهام البلاغ فلا يكون من بواعها
واجب بان الابهام انما يفيد محسنا عند وجهه فريضة ظاهرة مطهرة للروح لا صعوبة في الفهم
ولا معنى ما فيه من التكلف والتعسف ربما يوجه بان عارة الزمان والافول والانيان مما هو نفق المطلق
في الواقع لا بما هو نفق ما يظهر انه مطلوب والمطلوب خلافه وبان ادراج السكب تحت الطلبية يتأتى
اثنان الدمع بخلافه موقوف على نصب سكب الصحيح رفعه وليس جواز ادراج تحت الطلبية على تقدير
الرفع بان يحل على حذف لزم كما في قوله الا ايهذا اللامى اعرض والوعى فلا خلاف في عدم مع الفعيلة بالوجه
الصحيح الذي ذكره الشيخ وسوجه على الاول ان من طرفة الشواء انهم يظهر من طلب شئ فصيلا
حصول خلاف بناء على ما تقدم ان قاعدة الزمان الاثنان خلاف المطلوب وهو في الخطايات التي تاتي بها

تطرقا وليس امر بهاننا حتى نعرف منه المناقشات في مطالبه وقد امكن ذلك صريحا ابو الحسن البصري
في قوله وكلمت العراق مغالطا واختلت في استمار غرس الورد وطعته منها في الوصال لانها سمي
الامور على خلاف المراد وعلى الثاني ملازم الكتب والمداد عليه على حقيقته صفة المضارع يقوم مقام طلبه في
اكان ما ذكره من المقصود كما بينوا بقولهم لكنه اكتب عليه ولازم ملازمه الا ان الخط حتى يظن الدرسة مطلوبه فيلزم
بضد وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وقد سقم مناهضة ومي لزم التكرار ذكر الشيء مرتين وهو مجموع التكرار
ولا يحق تثليث الذكر تعدد فضلا عن كثرة اذ لا بد لتعدد من يربيع الذكر فليس في البيت كثرة
وليس جعل التكرار هو الذكر الاخير في تثليث الذكر وان تحققت تعدده لكن الظاهر انه لا يمكن تعدد التعداد
في وجوده الكثرة بل لا بد من زيادة على حجة التعداد بتثليث او ترجيع فاشارة الى الرفع بان التكرار انما هو
الذكر مرة بعد اخرى فهو الذكر الاول والكثرة بقابل الوصف فيتحقق كثرة التكرار بحجة تعدده وانما هو حاصل تثليث
الذكر وقدير بانه لو سلم المراد بالكثرة ما يطلق عليه لفظ الكثرة في الوصف على سبيل الكثرة وهو انما يتحقق
بالزيادة على حجة التعداد فيمكن دعوى ثبوت هذه الكثرة عند تثليث الذكر بناء على ان التكرار ثانيا تكرر
وثانيا تكرر انما هو بالنسبة الى الاول والاخر بالنسبة الى الثاني وقد جعل قوله كثرة التكرار مضافة الى سبب
لا السبب اي كثرة الذكر سبب كثرة التكرار ولا يحق حصول كثرة الذكر بتثليث على اي معنى عمل الكثرة والعقل
للمقدم من السمع وهو شدة عدو الغرض يشعر بظاهرة ان السبوح مشتق من السبح واطلاقه على العلى
بطريق الحقيقة على ما هو ظاهر الصحاح حيث قال في سجع الغرض جريه وهو فرس ساج لكن قوله كانا محزونين في الآخرة
ربما يشير الى الجوز على ذكر في الاساس ومن الجواز فرس ساج وسبوح ووجه انه مشتق من السباحة في الماء
فاما ان يشبه سير الفرس في البر سباحته في البحر في سرعة الحسن لا القاب ركبها كما يشعرون قوله كانا محزونين
في الماء فاطلاق السبوح على الفرس استعارة بعبه واما ان يشبه سير الفرس سباحة ساج مطلقا
فاطلاق السبوح على الفرس على الوجه المذكور في البيت استعارة بعبه لزم اعتبار موصوف الفرس لزم اعتبار
فاستعارة اصلية مضمرة مبنية على سمة الفرس شخص ساج في الماء واما اذا قلت بهذا الفرس ساج ولزم
اعتباره موصوف غير الفرس كان تشبيها بليغا عند المحققين واستعارة اصلية مضمرة عند غيرهم لزم اعتبار

الى ضمير الفرس يكون هو الموصوف به فاستعارة بعبه ولا تخفى لطف ذكر اسعاد في الغزة مع السبوح
والغزة في الاصل ما يغرك في الماء ثم استعارة الشدة مطلقا ومي ارمي ذات حجارة فخالف في الصحاح الجندل
بسكون النون وفتح الدال الحارة والحد الفتح النون وكسر الدال الموضع في الحارة ويمكن التوفيق بينهما بان ما ذكره
وجه له بيان للفظ اطلاق الاسم الجوهري على موضع ولا لزم بقراء الجندل في البيت بكسر الدال ويكون سكون النون للصورة
سله على ان اصله جندل مع النون فليس بذلك كذا في الصحاح ذكره لان البعض عكس معنى هذا الكلام فقال
معنى قوله فانت عملى من سعاد ومسمع انك عوضع تزين من سعاد وتسمعين كلامها وود كفى المختصر للعقل
والنقل يشهد لنفسه اما النقل فيما نقل من الصحاح واما العقل فلان الظاهر ان ما يناسب ان يكون داء عبا
للاو بالصوت انما هو سماع غير المصوت لهذا الصوت لاسماع المصوت لصوت الغير ودفعه بان سماع لصوت
الغير يستلزم سماع الغير لصوت تكلف على مخالفة النقل وعنه مدوجه سمع الكلام على معنى المنقول صافيا عن
شوب التكلف وربما يناقش في ذلك بانه اذا كان النون من التصويت سماع الصوت كان الاو على ذكره واما ان
كان العوض منه اظهار الفرج والسور كالبلابل تتروم باحائها لما ساد الورد فلا يوجب ذلك انه لم يقتصر في
سبب الامر بالتصويت على السماع بل ضم الرؤية اليه بل قدمها عليه ولا يعدل فيقال معنى شهادة الفعل
بنفسه انه حكم الفعل بنفسه بوجه يرد اليه ولا يدعوا اليه حاجه فصلا عن ضرورة وفيه تأمل والا فلا تغل
بالفصاحة يعني ليس اضلالا الا من عده ما يلزمها من الفعل والافعال من حيث مما لا وجه للاضلالا بالفصاحة
ومذا مخالف الكرامة على السمع لانها معنى مناسب للاضلالا من غير ملاحظة ما يلزمها من النقل لان الفصحاح
كما يتجهنون عن استعمال ما يشغل على اللسان فكذلك عما يشغل على السمع فلا يلزم من عدم افعالها الى النقل
عدم اضلالا فان دفع انه وجه النقل على القيد الاول في فصاحة المفرد عند هذا الكلام فقول
مذا مع رد ذلك ليس بذلك ورسم القدماء اشارة الى ما تقر عنهم انه لا سبيل الى معرفة الاجناس العلية
بالتحديد تاما وناقضا ولا بالبرسم التام بل بالبرسم الناقص وذلك لانه ليس لها جنس ومظاهر ولا فصل الا بالترتيب
من امرين متساويين غير معلوم الثبوت بل محتمل احتمال عقلي ربما يستدل على انتفاء وانهم لم يطلقوا الكيف
على حاصه بغير تعريف سوى المركب من الوضعية والمغايرة لباقي الاعراض من الكم والايين وغيرهما كى خروفا

ومنها محض وهو ان جعل الفصاحة ملكة لاقتدار على التعبير عن مقصود بلفظ فصيح ان استدرك اقتداره على
 التعبير عن جميع مقاصد بلفظ فصيح فمن جعل المقصود على الاستغراق غني والافلا يصح تعريف بلغة المتكلم ملكة
 مصدرها على تاليف كلام بليغ لصدق كل كفيه المتكلم بقدر بها على التلخيص كلام واحد بليغ ولا شك ان
 الشخص لا يوصف بالبلاغة مجرد اتصافه بهذه الكيفية ويمكن ان يلتزم الاستلزام ويوجه الحجة على الاستغراق
 بانه لا يقدّر العدم وعدم قرينة البعض مع خطابه المقام او بانه موالاة للملكة او بمنع الاستلزام ويدرك في نون
 بلاغة المتكلم لاقتداره على التلخيص كلام لا دار كل ما يمكن التعبير عنه بالكلام من مقاصد بقرينة ما ذكر في تعريف
 فصاحة المتكلم وكل من الوجهين لا يصفو عن شوب اما الاول فلان الظاهرة لا تمنع ان يحصل الشخص ملكة
 بالنسبة للانواع من العاني كالمدرج والذم او الافتخار او نحو ما يقتدر بها على التعبير عن جميع ما يقصد من هذا
 النوع بكلام بليغ ولا يكون له ملكة بالنسبة الى سائر الانواع فلا يكون بليغا مع صدق التعريف عليه واما الثاني
 وطال الله الا ان يجوز مثل ذلك التسامح في تعريفات الادباء وقول بعضهم وهو الخاطي حيث قال
 قال بلفظ فصيح ولم يقل بلفظ بليغ او بكلام فصيح لعدم المقصود والمركب وجهه رحمه الله كونه سهوا في الحواشي بان
 المفهوم من مثل قال كذا ولم يقل كذا ليخرج او يدخل كذا ان محله الخوف او الدخول بسبب للقول او عدمه فتقوله
 لم يقل بلفظ بليغ لعدم المقصود والمركب بعيدان سدا لدخول عن لفظ بليغ محله خوف الدخول للمفهوم للمركب
 وليس كذلك اذ لو فرض عدم هذا الشمول كان عدم محبة ذكر البليغ في تعريف الفصيح بحاله لعدم اشتراط
 البلاغة في الفصاحة بل الاوالمعكس والظلم ان المنع فيما ذكره في ان المفهوم كذا محله الاور بما يؤيد بانه لا يقتصر
 في تقليل الحكم على علم واحد مع ان يكون لها علم في نفس الاوغاية الا وان يكون ما ذكره اظهر لكنه لا يوجب
 كونه الظاهر سهوا فضلا عن كونه سهوا ظاهرا الى ان يعبر مع الكلام الذي يودي به اصل المعنى انما في الكلام
 على وجه مخصوص بذلك تنبيه على ان الداعي الذي نحن بصدد انما يدعى الحقيقة الى اعتبار ذلك العبرة في الكلام الى
 نفس الكلام فان الداعي اليه الآخرة قصد افادة الفائدة الخبر والارها او غيرهما وقد اشار رحمه الله الى ذلك
 في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة عما يتحقق تلك الخصوصية وكان اصفا اصل الكلام باننا وانما
 اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه ومن ذلك على ان خصوصية

بليغ

الام

اولي بان يسمى مقتضى الحال وان معنى مقتضى الحال في التحقيق انما هو في تلك الخصوصية وسينكشف عليك
 حقيقة الحال في مقامه وايضا به ذلك التفسير على لزوم ذلك الوجه المخصوص انما يقتضي الحال ويعتد في
 مطابقة الكلام اياه كحصول البلاغة اذا كان مترونا المقصود والاعتبار حتى لو اقتضى المقام التأكيد وقد وقع التأكيد
 في الكلام غير مقصود واعتبار لم يكن ذلك الكلام بليغا مطابقة لمقتضى الحال بل يشهد له ذلك تخليه على رضى له
 كلام اليا من المتوفى على لفظ اسم الفاعل على ما عرفت في مرصعة فبالغ في اشتراط الاعتبار حتى جعل من
 اعتبار الخصوصية مقتضى الحال وان كان مقتضى الحقيقة هو نفس الخصوصية اذا كانت عن قصد اعتبار
 وايضا في هذا التفسير توطئة وتهدية لما سيدكر ان الاعتبار المناسب هو مقتضى الحال واشارة الى وجه
 تسمية به وانما قال مع الكلام دون في الكلام مع ان الخصوصية في الكلام لانه لما قيد الكلام بكونه موديا لال
 المعنى لم يصح نسبة مقتضى الحال اليه بكونه في لانه خارج عنه البتة وانما هو داخل في الجمع المركب من الكلام المفيد
 بما ذكره من الخصوصية وانما قيد بذلك حتى احتاج الى اختيار كلمة مع قصد ان افاد ان مقتضيات الاحوال
 والخصوصيات يجب ان يكون زائدا على اصل المعنى البتة ولو قال يعبر في الكلام خصوصية لم يفهم منه زيادة
 الخصوصية على اصل المعنى فان قلت فرب مقتضى المقام الاقتصار على اثار اصل المعنى فقلت هذا الاقتصار
 او زائد على اصل المعنى وربما يوجه اختيار كلمة مع بان مقتضى الحال قد يكون من الامور العارضة للكلام لا من
 احواله كقولهم من الموكلات وايما جاز واطنا به فلا يتناسب كلمة في الظاهر في الجوزية ويجوز ان امثال ذلك
 صفات للكلام ويصحب بصفة الصفات موصوفها بكلمة في كل الضرب في الضارب قوله خصوصية ما فتح الفاء
 فيه اوضح من ضمها كذا في الصحيح وقد صحح فماريانا من نسخ الاساس لفظ الخصوصية بفتح الفاء وكان وجهه ان
 الخصوص بفتح الفاء بصفة فدخل الياء المصدرية فيه يصير معنى المصدر وبضمها مصدر فلا يليق الحاق هذه
 الياء به وانما صح في الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة او حمل الياء على المبالغة وفيه انه يشكل وجه التاء
 اللام الان يجعل معنى ايضا للمبالغة كافي علامة وانما حمل الخصوص على صيغة الجمع فليس بذلك فان مقامات الكلام
 عبر عن مقتضى بالمقام في الدليل مع انه عر عنه بالحال في المدعى لان المقام انما يضاف الى مقتضى بالفتح تقول
 مقام الذكر مقام الحذف مقام التوفيق مقام التشكيك وظاهر ان تفاوتها معاوتها اضعف اليه وهو مقتضى

مقول

واستلزام تفاوت المقام لتفاوت المعنى بطريق عاقل بعد المقامات ومداخلة محققا وتفاوتها في التفسير
 بالمقام في مقام الاستدلال على تفاوت المعنى بالفتح بتفاوت المعنى بالكسر واما الحال فانما يضاف الى المعنى
 بالكسر فتقول حال الابتكار وحال التردد وحال خلو الذهن والظاهر منه تفاوتها يستلزم تفاوت المعنى
 بالكسر فلا بد من اقام دليل على تفاوتها يستلزم تفاوت المعنى بالفتح باعتبار توهم كونه محلا مذكاف
 فيما قصد من الفرق بين الحال والمقام لكن لا يصلح توجيهها لاطلاق خصوصية لفظ المقام وانما على لفظ المكان
 والحال ونحوهما والوجه الصالح ان يقال المقام محل القيام وقيام السوق نفاثا ورواجها فمقام التأكيد محل
 استقامة او استقامة على محل من حال التأكيد كونه مناسبا لايضا انتظاما واستقامة له وقيل كانت عادة
 العرب انهم كانوا يقومون عند تشاهد الاشعار وعرض الخطب والرسائل فاسم ان يسمى بالاول الداعي لهم للاعتبار
 الخصوصية في الكلام مقام لانهم لما سطروا وبلغت اليه في محل قيامهم ولما جعل الحزب والحيد كقائما مقسوم
 على المقامات ومثل ذلك سمي كلمات الوعاظ مجالس لان العادة انهم يجلسون في تقريرها وادائها وما ذكر للمقام
 باعتبار اضافة الى المعنى هو الغالب الكثير والاضافة الى المعنى في غاية القدر فلم ينفذ اليها ولم يعتد بها وذلك
 كما سيجي في قوله وصار المقام مقام لنزول المحاطب وازداده المقام الى المعنى ليست كما ضافة الى الحال للمعنى
 فان الثانية للبيان بخلاف الاولى فان الغار في قوله فعند تفاوت المقامات اما ان يكون فاء نصبي ووجه ظاهر
 او للفرع وفيه لزوم التبع احصا للمعنى عند تفاوت المقام مسددا عليه بضرورة لنزول اللاحق بهذا
 المقام غير اللاحق بذلك على ما سبق ليس ظاهرا لوجه ويمكن توجيهه بتأمل وفي ادراج الفروقة في قوله ضرورة
 الاعتبار في فائدة من الاشارة الى تفاوت المقام فتعني تفاوت المعنى علاطة مقدمة ضرورة فلا عمل المصير
 في ترك ذكرها او غير مخصوص كالفاعل على ما قال الرضي انهم لا يشرطون في الفاعل التوهم والتخصيص ورد
 قول ابن الحاجب ان الفاعل قد يخصر بالحكم المتقدم ويجوز ان ينظم المبتدأ في هذا السلك ايضا بناء على ما قال ابن
 البراء واستحسنه الرضي انه يجوز كون الحكم عليه مطلقا لكنه غير مخصوصه اذا كان الحكم عليها مفيدا لان صحة الحكم
 تتبع الاقوال والمعلوم قوله كما ذكر ما سبق في المسند اليه مذكور محذوف فالحق في هذا المسند اليه بالمسند وهو كذا
 تجعل اشارة الى محله ان يكون محذوف او ثابتا اذ هو مذكور في ضمن ذكر كونه المسند اليه كذا وجعل الكون مفردا محذوف او غير

محل راجحه او ان المقام
 من مقام الرجل معني
 او من مقام العود معني
 استقامته ومعني مقام
 التأكيد معني

تم الفاء

الصح

يعني الاسم زيادة بناء على الزم المرفوع ينقسم الى قسمين فلا بد من ان يكون فعل في المسند اليه ايضا
 على ان لم يذكر ذلك مما سبق فصيح جعل زيادة على ما ذكر ولا بد من المسند اليه ايضا لكن لا سبب جعل الزيادة مما
 يخص المسند اذ لا يحسن غير الحال المشتركة بينهما في احد ما الا ان يقال المسند اليه لا يكون الاسما فلا حاجة له الى مقام
 بعينه ولهذا لم يعرض في هذا الفن لما بعينه ولم يبحث عنه اصلا والمسند يكون فعلا واسما ولكل منهما محضر
 بحث عنه فصيح عند الاسمية في المسند والمسند اليه وان كانت لاحقة ايضا والمرفوع في العبد المتعلق
 بعينه بالمفعول وكما سيجي في هذا الفن سلعقات الفعل فلا سبب في جعل زيادة على ما ذكر في المسند اليه كونه
 مخصوصا بالوصف لانه لا يسمى متعلقا في هذا الفن ولا يحسن عليك لئلا ذكرت بناء على الاصح الاغلب ولا فقد كونه
 المسند اليه اذا كان اسما متصلا بالفعل اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما متعلقات بعينه موهبا نحو الضارب
 زيد في الدار بالسوط ضربا شديدا عرو ولا يبعد له ان ليس عرو من الضارب المتعلق بهذا الاسماء
 وحيث كونه مسندا اليها ومنسوبا اليها الشيء بار من حيث كونه مسندا ومنسوبا الى الشيء وتوضيح المتعلق
 في الحقيقة انما هو المصدر الذي يتفخذه الصفه ويوئس مسندا اليه بل هو مسند قال امثال ذلك على احوال
 المسند اي مع كل لغوي صوجبت معها الصواب صوجبت معها لان الفعل المحمول قد اسند الى الجار
 والمجرور ولا يجوز ان يقال على الضمير واسناد اليه كما وقع في الكتاب لان صاحبنا استعمل متعديا بنفسه
 الى مفعول واحد نحو صاحب زيد عمر او كذا كذا قدس بكلمة مع الى مفعول واحد يقال صاحب زيد عمر
 فاذا سمي الفعل تارة المحمول واسند الى المفعول فان جعل الواقع في الكتاب من الاستعمال الاول فالعبار صوجبت
 وان جعل من الاستعمال الثاني فالعبار صوجبت معها واما ما وقع من قوله صوجبت معها فلا يستقيم الا ان يكون
 قد جاء صاحب زيد عمر مع بكر لكن لم يجد واما قوله وصاحبها في الدنيا موعودا فقد قال في الكساف لنز
 قوله موعودا صفة مصدر محذوف اي صاحبها موعودا وغاية توجيهه لنز قوله يصح من معنى الصبر والجعل ان
 جعلت الكلمة الاخرى مصاحبة مع تذكر الكلمة او محذوف معها بياننا للفاعل المحذوف مفعلا متعلقا محذوف على بناء
 المعلوم من المصاحبة بدلالة تارة المحمول منها عليه اي صاحبها موعودا مفسر بل لنز المصاحبة للكلمة الاولى هو الكلمة
 الاولى او يكون جوابا عن سؤال كما في قوله تعالى سبح له فيها بالعدو والاصال رجال على قتلى فتح البناء فان قوله

و

لا الزيادة عليه واما في الثانيه فلان عدم المطابقة سفي اصل الحسن فكيف ثبتت به الاخطاط الذي وجب
 اصل الحسن ولذا قال رحمه الله في شرح المعراج لاحاجه الى شرح الاخطاط بعدم المطابقة بل الصحيح ولا علينا
 ان سطر الكلام بعض السطر لتشديد الخطا فقول قوله ارتفاع شأن الكلام مصدر مضاف فيفيد العموم
 وكذا الاخطاط فيفيد ان جميع الارتفاعات بالمطابقة وجميع الاخطاطات بعدمها وبسبب على الاول ان الثابت
 نفس المطابقة نفس الحسن لا الارتفاع فيه ولين ثبت نفس الارتفاع فلا خفاء ان جميع الارتفاعات لا يحصل
 بها لان الارتفاعات مختلفة في الرتبة فبعضها اعلى وبعضها اوسط وبعضها ادنى والموجب لها مراتب المطابقة
 لانفسها فانها متفاوتة في الارتفاع والادنى والا اعلى بوجوب الاعلى والاوسط والاوسط والادنى الا في
 ولولم يعتبر عموم المصدر المضاف فالاعتراض هو الاول لا يقال الارتفاع والمطابقة ذكر اطلقين فيراد
 الكامل منهما ولا شك في استقامه حصول الارتفاع الكامل بالمطابقة الكامل لانا نقول في ياد الاخطاط الكامل
 منه لانه ايضا ذكر مطلقا لسبب الارتفاع فيلزم افعال حال الكلام الواقع في المراتب المتوسطة من طرفي اللامنه
 مع انه اكثر واجوب الى البيان وايضا لا يستقيم حصول الاخطاط الكامل بعدم المطابقة الكامل لانه انما يحصل
 بعدم المطابقة راسا وعلى الثاني انه لا يصح الحكم بحصول اخطاط ما في الحسن بعدم المطابقة لان عدم المطابقة يقتضي
 استواء اصل الحسن والاخطاط يقتضي وجوده ولين فرض في حصول الاخطاط بعدم المطابقة ولا شك في عدم
 حصول جميع الاخطاطات المتفاوتة في الرتبة بعدم نفس المطابقة ويمكن لارتفاع العمل المصنف لا يعلم ان
 مدار الحسن والاحسن على الانطباق واللا انطباق وانما هو كلام ذكره السكاكي والمصنف ليس بصدد مناقشة
 بل امكن تقديره عليه فيجوز لغير محوز ثبوت الحسن بحجة الفصاحة فالكلام الفصيح حسن الجملة لكنه منقطع في الحسن
 والبلوغ وتنفذ في الحسن فصحة ان ترتفع الكلام في الحسن بالمطابقة وبمحط فيه بعدمها او يقول ان المراد بقول في الحسن
 وحسنه وحسنه وبالقياض اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبت اصل الحسن في الاخطاط واما انه
 لا يحصل جميع الارتفاعات بنفس المطابقة ولا جميع الاخطاطات بعدمها فلان يقول قول عطفه ايضا
 مصدر مضاف وكذا بعدمها فمعدان جميع الارتفاعات بالمطابقة وجميع الاخطاطات بعدمها فيكون
 مقابل الجمع بالجمع مستقيم الا اذا دل الاضاد وكيفية القسمة موكولة الى فهم السامع فانه معلوم لارتفاع الاعلى

بالمطابقة العليا والاوسط بالوسطى والاسفل بالسفلى والاخرى بالاخطاط بالاعلى بعدم
 المطابقة السفلى والاوسط بعدم الوسطى والادنى بعدم الاعلى **قوله** واراها الكلام الكلام الفصيح لم يذنب منا
 الا ما ذنب اليه في شرح المفتاح في مصدر الكلام بما يقيد به في الجملة عند التلفظ ولا يلحق باصوات الحيوانات
 يعني الكلام البليغ لان السكاكي لم يجعل الاخطاط بعدم المطابقة فصيح بقيد كلامه بالبليغ والمصنف لا جعل
 فلم يصح **قوله** فمضى الحال هو الاعتبار بالمناسبات ان يحل هذا الكلام على انهما منزها او على قصر المسند
 اليه على المسند على قيد من ان ضمير الفاعل قد يكون القصر المسند اليه على المسند وقا بعض المتأخرين من
 سراج المفتاح في ضمير الفاعل ان الصواب لم يقول المصنف لتخصيص المسند بالمسند اليه او عكسه
 محتمل فيهما صدقاً وكون المقتضى اخص مطلق او على عكسه فيجوز التساوي وكفر الاعتبار اخص مطلق
 وارلقة القصر بحجج كون احد ما اعم من الآخر فوجه من جارية الاحتمال واما الثاني فيجوز محله والاف
 محتمل التعليل والتفريق فقول على الاول لغير المعامل هو ما ذكره لارتفاع عطفه الاعتبار فاما ان يرد
 الاتحاد في المفهوم فالافظامر واما لغير محله على احد القصرين فلا يحج عن قصور ان اللازم ح اما الثاني او
 اخصية المقتضى مطلق على تقدير قصر المسند اليه واما الثاني واخصية الاعتبار مطلق على تقدير قصر
 المسند وعلى كل من الاحتمالات الثلاث لا يثبت لارتفاعات بسبب عطفه الاعتبار اما على
 التساوي فلجواز لغير محوز مطابقة احد المتساويين سبباً لا ودون مطابقة الآخر لا على المطابقة بمعنى صدق
 المقتضى او الاعتبار على الكلام كما اختاره رحمه الله او معنى اشتمال الكلام عليهما كما قيل وعلى اي تقدير فطابق
 احد المتساويين لاكتف بمقتضى مطابقة الآخر فاذا كان الارتفاع حاصلا عند احدى المطابقتين كان حاصلا عند
 الاخرى ضرورة فبسيه احدهما سئل من سببه الاخرى لانا نقول ليس بسببه محض حصول السبب عند
 حصول السبب بل كون السبب مؤثرا في السبب فمضيا اليه نعم لو التزم ان معنى كونه الارتفاع عطفه
 الاعتبار حصول الارتفاع عند انتم التعليل على هذا الوجه واما على اخصية المقتضى فلانه يجوز ان يكون كلام
 مطابقا للاعتبار دون المقتضى فلم يثبت ارتفاع هذا الكلام مع وجود عطفه الاعتبار لان سبب الارتفاع
 على عطفه المقتضى فلا يكون مطابقة الاعتبار مطلقا سببا للارتفاع اللهم الا ان يرتكز لسبب مطابقة

لا اعتبار في الجملة لا مطابقة كل اعتبار واما على اخصية الاعتبار فلا يجوز ان يكون الكلام متفعا بمطابقة
دون الاعتبار فلا يكون هذا الارتفاع عطية الاعتبار ودعوى ملازم المطابقين مع اعمية المعنى لغير
فسر المطابقة بالصدق فظاهرة الفساد لان صدق الاعم على شئ لا يستلزم صدق الاخص على كائنا
متساويين وان فسرت بالاشتمال فاما ان يجوز استلزام الاشتمال على الاعم للاشتمال على الاخص يجوز ان ملازم
الاعم والاخص صدقا بحسب الوجه وهو النظام او لا يجوز فان لم يجوز فلا خلاف في كمال القصور وكذا ان
جوز ان لا يلزم وسببه المذموم سببه اللزوم مع انه كان الواجب لغيره في هذا الاستلزام لان محله
كون الاعتبار اخص والمعنى لا يصلح تعليل للمضمم اليه ذكر الاستلزام بل محله كاف من غير ذكر اخصية
فيلزم ترك ما ينبغي وذكر ما لا ينبغي ونقول على الثاني للاختلاف في الحكم بالارتفاع عطية الاعتبار مدخلا
في السوء وان عرّف كاف فلا بد من تضم اليه او معلوم او مذكور فمما سبق وقد جمع رحمه الله بين الاولين اما للعلوم
فهو الارتفاع انما هو بالبلادة واما المذكور فهو تعريف البلاغة فظاهر ان فاعله انسيب من الاكتفاء بمعلوم
ان الارتفاع انما هو عطية متفضي الحال ثم لزم السوء لا يتم سواء اريد بالمفعول الاتحاد في المفهوم او احد
القومين اما الاتحاد فلا ان فسرت المطابقة بالصدق فاللزم من اخصية ليس الانفي البيان الكلي لعموم
مطلق او من وجه والمساواة في حيز الاحتمال ومع احتمال واحد منها لا يستلزم الاتحاد وان فسرت بالاشتمال
لا يلزم من اخصية نفي البيان ايضا يجوز ان يكون من المساواة صدقا ملازم في الوجود فالاشتمال على كل
منها يستلزم الاشتمال على الآخر فيصح اخصية لزم مع السابق المعنى والاعتبار والاتحاد لا يلزم اصلا وفيه انه
لا ينبغي ملازم الاشتمال في صحى اخصية بل لا بد من اتحاد الاشتمال او صدق احدهما على الآخر في الجملة ووجه
مع تباين المشمولين معلوم عدم واما احد اخصية فلا ان استقامته يتوقف على مساواتها او اعمد احدهما
مطلقا ونفى منها لم يلزم من اخصية لزم مع العوم موجه ومع السابق ايضا ان فسرت المطابقة بالاشتمال
وفي هذا عرفت ولا سعاد ان يقال لزم ان عطية الاعتبار مطلق سبب الارتفاع وعطية المعنى كذلك
فلزم التساوي بينهما او الاتحاد ولو كان احدهما مطلقا او موجه لم يكن عطية مطلقا سببا بل لو ادعى
اتحادهما مفهوما يتأخر على لزم المعنى سببه مطابقة الاعتبار موجه سببه عطية المعنى

مرحى مطابقة المعنى لم بعد لان اضافة المصدر بنفد اخص حال افادتها اخص انما هي لافاق
المصدر العموم لالاها من اداة القصر والعموم قد بنفد اخص كما في ضنى زيدا فاما قلنا يلزم من كون جميع الغيات
في حال القيام اخصا ان ضرب في هذه الحال وقد لا يفيد كما في قوله جميع الغيات بسبب كذا فانه يجوز ان يكون
جميعها او بعضها حاصل سبب اخر ايضا لان الشئ قد يتعدد اسبابه ويثبت بعلة شتى وما نحن فيه من
هذا القبيل فحيز لزم يكون كل من المطابقين سببا لجميع الارتفاعات ويجوز حصولها بكميتها فلا يلزم
اخص من كون جميعها بسبب مطابقة الاعتبار ويمكن دفعه بان ليس المعنى هنا ان جميعها يجوز لزم حصول
مطابقة الاعتبار بل ان جميعها حاصل وحصل سببها الله فلا يجوز ان يحصل ارتفاع بعدا اصلا واللام يكن
موصلا بها او يحصل بها اذا لا يتعدد الحصول للشئ ان المراد والسبب العلم السام وانها لا يتعدد
موجب لزم كون المراد بها واحدا ظاهرا وشرا اتحاد المفهوم على نقل عنه رحمه الله في الحواشي فمفهوم المشار اليه
بقوله والا يشتمل السبب الرابع والساكن والمساواة والعموم مطلقا وموجه فان لم يطلان اخص او احدا
بما ذكرنا ان معنى اخص ان مطابقة الاعتبار موجه من سبب الارتفاع وكذا عطية المعنى ثم
سان الاتحاد من غير توجه بطا عليه لانها لو لم يحدا مفهوما استحال اجتماع اخصية صدقا فاما ان يكذب احدهما
او كلاهما وان يشرعا شترانه اذا كان بينهما سبب او عموم وفيه بطلان اخصية او عموم مطلقا بطلان اخص
الاخص لم يحسن لان المدعى هو التباين الاتحاد في المفهوم فلم يتوقف في الدليل نفي المساواة اصلا ومع احتمالها
لا ثبت للاتحاد قطعا الا ان الحسن الا ان يقال براد كون المراد بها واحدا مساو والمساواة او بيلزم
انه يجوز ان يكون عدم لزوم عدم المساواة موجه السطر على نقل عنه رحمه الله في الحواشي فكلوها صلا انه لا
يلزم من اخصية في الاعم تناول الحكم كجمع افله حتى يبطل اخصية الاخص ولزم لم يجوز ان يكون بينهما
مساواة ولا يبطل اخصية ولا يستلزم المدعى من الاتحاد توخي الكلام معاني النحو لا خفاء لزموتها
لا توقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم ان يكون براد كتيب الفصحى اخلص الذي لا موفه لهم
باصطلاحات النحاة عا طلع عليه النظم وتوهم التوقف ينشأ من القول عن معنى معاني النحو ثم انه
استدل على لزم مراد الشيخ بالسلم الذي فسر بالتوخي المذكور بمعنى التطبيق مانه قد حصر في مواضع

معنى النظم في وضع الكلام موضعاً يقتضيه علم النحو والعمل على موجب قوانينه وهذا يصلح تفسيراً للتوضيح
للكلام فلا وجه لجعله معنى آخر للنظم وجعله مشتركاً بينهما مع ان الاشتراك خلاف الاصل وذكر المحرر باباً
وذكر للمفسر من انها عبارة عن مطابقة الكلام بظهره لظاهره لا وجه لعله اللفظ او المعنى في كلام المصنف على المعنى الاول
حتى يندفع عنه ما ذكره رحمه الله من الاعتراض لغيره حاصل الاول ان البلاغة يرجع الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى
الثاني باعتبار رتبة الترتيب من حيث افادته وحاصل الثاني انها ترجع الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول الذي هو
به الى المعنى الثاني فان التفضيل انما هي في حسن ترتيبه وما ذهبت الى المعنى الثاني وانما قلنا انه يظهر به ذلك لانه وجه
نرفع هذا الكلام على ما قيل بان البلاغة لما كانت هي مطابقة الكلام لبعض المعاني الحاروسى صفة اللفظ باعتبار افادته
المعنى الثاني كانت البلاغة صفة للفظ بهذا الاعتبار وعبارته الايضاح هكذا وحمل كلامه حيث ينبغي انها من صفات
اللفظ على انها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وحيث اثبتت انها من صفات على انها من
صفاته باعتبار افادته المعنى عند التركيب والموصوف بالافراد والتركيب حقيقة انما هو اللفظ المنطوق
لا المعاني معبر عن هذا الكلام على ما قدم من تعريف البلاغة وذكر التركيب وحدتنا مع ذكر الافراد في الايضاح
يدل على ان المراد باللفظ هو المنطوق لا المعنى الاول وايضا النظام ان اراد مرجعها انها صفة كما صرح به
في الايضاح وجعلها صفة للمعنى الاول نظام الفساد وكذا السفر يدل على انه لا وجه لحمل المعنى على المعنى الاول
لان المطابقة لا تخصر بحرف افادته الكلام للمعنى الاول بل لا بد من افادته المعنى الثاني وحسن بداية المعنى الاول الى
فالمعنى الاول انما يعتبر كونه وسيلة الى المعنى الثاني الذي يحصل باعتبار افادته المطابقة وبالحمل للمعنى الثاني على
تمام في المطابقة فجعل الاول من جملة وجع البلاغة وهو الثاني في التفرع على كونه البلاغة هي المطابقة ليس وجه
وفي ما ذكره وحمل التركيب على التركيب المعبر عنه وهو المتحمل على ترتيبه من حيث التفضيل حتى يصح حمل المعنى
على المعنى الاول كلف ما يدبره عبارة الايضاح بل ما يبي عن سليم الطبايع واما الثاني فلا بد من الفساد
قد شبه ذلك على اكثر النظمين حتى توهم ان معنى قوله على انما يبنى على كذا وذكر لغتهم انه لا فائدة
جعل نوع الاعجاز ظاهراً على حسب النوع غاية الافراد ان المصنف عبر عن هذا النوع بافراد وهي نهاية الاعجاز
والمراتب القرب منها يقال الترتيب من النهاية اما يطلق على ما يكفر اقرب اليها من الوسط فلا يتناول وليست

فلا سائر المبداء بما قبل وما هو اقرب اليه من الوسط ايضا والتعبير عن النوع بافراد ان صح جميعها لا يبعثها
على انك لو حققت والتعبير عن النوع بالافراد في الاحكام التي تخص طبيعة النوع لا يبعث اصلاً كما اذا قلت زيد
قمر ويكره الى افراد الانسان نوع او النوع زيد وعمر الى افراد الانسان والعمر الى افراد
الحيوان من جنس او الجنس من الانواع وما نحن فيه من هذا القيد فان الكون طوعاً على انما يحصل لطبيع الاعجاز
لا افرد لان كل فرد منها سوى نهاية ليس منتهى للبلاغة لانها حادثة وقد اذعن عدم الجواز في مفهوم طرف
الاعلى بوجه قول صاحب الكشف وجه التأييد ان ثبت بحجج القصور عن حد الاعجاز مكان المعارضة
حيث قال وبعضه قاصر عنه يمكن معارضة ولو كان حد الاعجاز معنى نهاية لم يثبت بحجج القصور عنه مكان
المعارضة وانما يثبت مكانها بالقصور عن جميع افراد الاعجاز كما يثبت بالقصور عن نفسه فكانت لاضافة
البيان وانت تعرف لمرسني السابيد على رجوع ضمير عن حد الاعجاز وان قوله يمكن معارضة صفة كاشفة فلو
احد ان مجمع الاول مستند الجواز رجوع الضمير الى الاعجاز مع انه اقرب وليس سلم مجمع الثاني مستند الجواز
ان يكون محصور مع ان التخصيص هو الاصل في الصفة اي قاصر عن حد الاعجاز على وجه يكون قاصراً عن جميع
افراد او عن نفهم معارضة وربما دفع بان المقصور هو التركيب الاضافي هو المضاف فرجع الضمير الى اول
مع ان المناسب لمرتبته متعلق بالمعنى والقصور وجعل الصفة محصورة بوجه لهما من رتبة النظم وهو
ان يكون قاصراً عن نهاية الاعجاز واقفاً في مرتبة مع ان المقام يقتضي استقصاء وارتب الاختلاف بهذا
وقد اعترض على قول صاحب الكشف بوجهين احدهما ان الكثرة في النظم صفة الاختلاف والاختلاف صفة
الكثرة وقد جعل الكثرة صفة المختلف والاختلاف صفة الكثير وهو عدول عن نظام النظم من غير ضرورة
والثاني لمر قوله فكان بعضه بالفاصل الاعجاز يفيد ثبوت قدرته غير انه تعالى على الكلام المعجز وهو ظاهر الفاعل
وعلى لمر يقال ان الآية على كذا قياس استثنائي يقصد فيه ابطال الملزوم بابطال اللازم فمضى كان اللازم اظهر
لزموا واضمح طلائعاً كان هذا القياس احسن للاختلاف ان المراد من الاختلاف ما يكون بحسب انصاف البلاغة
ولا يكون في القرآن فلا يكون هذا الاختلاف بوقوعه في رتبة الاعجاز ان يكون المعنى واقفاً على رتبة والبعض
في اوسطها والبعض في اسفلها لان هذا ليس باطلاً بل هو واقع في القرآن وايضا اشتراك الكل في الاعجاز

اورت مقصورا في معنى الاختلاف ولا يوقع في مراتب دون الاعجاز فانه وان كان نظام المبتلان لكن ليس
واضح اللزوم كحوار الترتيب الكلا وافتا في مرتبة منها مع ان في الوقوع في مراتب نوع اتفاق فلا يحسن نفسه مطلقا
الاختلاف الموصوف بالكثرة بالاختلاف محسبها وبالحكم فلا يحسن لمر الاختلاف بالاعجاز وعدمه من اظهر اللوازم
ولو على سبيل السبل واختر العنان فغير الاختلاف به ولا شك انه ليس لهذا الاختلاف كونه بمعنى التعدد
اذ هو اختلاف واحد فاعتبر الكثرة في المختلف فان كثر نوع من كثر الاختلاف فكان هذا ثانيا للمعنى كثر
الاختلاف منها واما ذكرنا من النزل واختر العنان اندفع الاعتراض اننا ايضا وبينا انه لو كان القول
من غير له لكان الكلا قاصرا عن حد الاعجاز لكنه جعل اللزوم مقصورا لبعضه عن كل سبل السبل اي لو سلم انه
لا يلزم كونه الكلا غير اللزوم محج فلا شك في لزوم كونه البعض كذلك فبذلك لا يكون اثباتا للمطلوب بل يبالغ فيه
واوكد وبذلك ايضا يمكن دفع الاول بان يقال هل نسبة كثر الاختلاف الى الكثرة ظاهرة المعظم على معنى اختلاف
الكثرة لانه اظهر لزوما وابعده عن المناقشة من معناه النظام وهو اختلاف الكلا اختلافا كثيرا اي لو سلم انه
لا يلزم كون الكلا مختلفا اختلافا كبيرا فلا خفاء في لزوم كثر الكثرة مختلفا واختلاف الفليد وان كان اظهر
لزوما وابعده عن المناقشة من اختلاف الكثرة لكنه يوجب امكان الكثرة المذكور في النظم صريحا بل لا يلزم
لان مادون القدر المعجز وموقدر ثلث آيات قاصرة عن الاعجاز وعكس معارضة فلو وجه مناقشة في توجيه
الكلف بان ما ذكر من الاختلاف كونه البعض واقعا في رتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنها يوجب في القول
ايضا فلا يكون صحيح الا بطلان فلا يجوز جعله لازما في القياس المذكور الا ان يقال اراد البعض المعنوية
ومو القدر المعجز فما فوقه ورعايتهم ان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكونه بعض
قليل من القرآن اعني مادون القدر المعجز غير معجز مشهور كقوله سورة مونه بقصد البعض بالارادة عليه ولا يبعد
ان يقال فعلا لا اعتراض الثاني المقصود في كونه القرآن من غير الله كلا وبعضه يعني ليس القرآن من غير الله
اذ لو كان فلا اقل ان كونه بعضه من غير الله المذكور في كونه بعضه الذي عزله بالفاصل الاعجاز
وبعضه الذي من غير فاصرا عند فانه وما يقرب منه وكلاما حد الاعجاز من عبارة شرح العلامة نقلها لان في
عبارة المفاتيح احتمالا لاختلاف المقصود وان كان بعيدا وموان يعطف قوله وما يقرب منه على كون توجيهه رحمه الله

الايجاز

لكلام المصنف في حد الاعجاز وما يقرب منه هو الطرف الاعلى وليس في كلام الشرح ذكر الاحتمال وما وقع
في الفتاوى الغياثية ان الطرف الاعلى هو المعجز موصوفا انه احد الطرف الاعلى نوعا اي نوع الاعجاز المتميزا واثبت
بعضها اعلى من بعض وقديومه بانه اراد قصر الطرف الاعلى في المعجز فلا يفتش كونه ما يقرب من الطرف الاعلى معجزا
ايضا ووصفه في شرحه بان المراد حصر كمال الاعجاز في الطرف الاعلى كافي حاتم الجواد وعوله ولا يحسن لبعض
الآيات الج ما سئل ما ذكر ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة في مرتبة الاعجاز
واسماع المعارض مع ان بعضها اعلى الان في عموم الاعجاز لجميع الآيات مناقشة لان مادون القدر المعجز ليس
معجزا وعكس دفعها بانه لما كان اختصاص الاعجاز بثلث آيات فما فوقها امر ظاهرا مشهورا فكلما حكموا
على القرآن وآياته بالاعجاز ارادوا هذا القدر ولا يقدح فيما ذكر ان بعض الآيات اعلى طبقة ما استمر من قولهم
القرآن في اعلى طبقات البلاغة لانه ان لم يحل الاعلى في كل الطرف وهو الظاهر فطالما جعل الطرف الاعلى وما يقرب
منه اعلى الاعجاز طبقة واحدة والقرآن واقعة فيها وان حار على الطرف فمادون الطرف الاعلى محسب النوع اي
نوع الاعجاز اي طرف البلاغة نقله رحمه الله في الحواشي اذ صرح بذلك سببها على ان الطرف الاسفل
ايضا من البلاغة احتراز عما وقع في نهاية الاعجاز انه ليس من البلاغة في شيء ولو جعل هذا السبب في قوله ما اذا
غيره ان مادون الحق كان احسن لان طرف الشيء ربما يمنع لزوم كونه داخلية بل قس طرفة نهائية فلا يكون
داخلية اما استلزام التفسير لمادون الحق باصوات الحيوانات وطامر الاستلزام كونه من البلاغة للدلالة
على ان الكلام الواقع فيه ليس علميها وكل كلام غير ملحق بها فهو واقع في مرتبة البلاغة وقد نفى عن ذلك
في تعريف الاسفل يصدق على المراتب المتوسطة بل على الطرف الاعلى اذ يصدق على الملحق ان دونها كما دون
الاسفل ايضا مصدق عليها ان المعدل لا مادونها ملحق ويدفع بان المراد ما اذا غير الى مادون مطلقا اي
ونه كانت من المراتب التي دون فلا يصدق على غير الاسفل او ان الكلام بشرح ان مجرد التفسير لمادون
سبب الاتفاق فلا يصدق على الاعلى والمتوسط لان التفسير لمادونها انما يصير سببا للاتفاق بشرط التفسير
الى مادون الاسفل ايضا وان المراد اذا غير الى مادون فهو من حيث معبر لا مادون ملحق وهو انما يصدق
على الاسفل لان التفسير لمادون الاعلى والوسط لا دخل له في الاتفاق وقوله لانه ليست مما يجعل الحكم مقبولا

بصفة ارادة على ما ذكر في الحواشي انه لا يعهد وصف المسكلم بسبب من الوجوه بصفة ولا يسمى باسم في الوجود كما يسمى
 بسبب البلاغة والفصاحة معان بليغ وصحيح ولا يقال وضع ومحسن ومطبق ومن لم يتفطن لمراد رد باستحالة
 أن لا يجوز وصفه من جهة التجنيس المجنس وقد وجهه كخصيصها ببلاغة الكلام حيث جعلت تابعة لها بان
 تحسبها للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير بليغ يكتفى من الوجوه
 محذوف ولا يبعد ان يمنع ذلك ويلحق بهذه الوجوه خواص التركيب في انها لا يعتبر اذا صدرت عن غير البليغ
 والبلاغة في المسكلم ملكة لا خفاء لغير الملكة التي تعتبر بها على ما عرفت الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدح او الذم
 او التكرار او نحوها او نوعين او انواع معدودة لا تجعل صاحبها بليغا كما لا يجعل مجده الاقدار على تاليف كلام بليغ
 واصدا او اكثر من غير ان يكون ملكة في بلاغة المسكلم على قياس ما ذكر في فصاحة المتكلم ملكة الاقدار على تادية
 كل ما يقصد من المعاني التي يمكن التعبير بالكلام عنها بالكلام التليغ وافان ما ذكر في تعريف التوفيق لهذا المعنى المقصود
 لا يتم الاما عليه ومن لم يقار قد اعتقد في ذلك على ما قدم من تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظة كسيف المقصود
 منا بطريق المقاييس وقوله كلام بليغ وان كان نكرة في حيز الاثبات وهي محض لكن وصفها بصفة عام يمنع
 من ذلك على انها قد هي عام في حيز الاثبات كقولها تعلمت نفس وقولها غرة خير من جادة واما توهم انها
 لما عمت مجموع وصفها صار المعنى تاليف كل كلام بليغ فلا حاجة لتخصيص التعريف الى الاستعانة بتوقيف
 فصاحة المسكلم فحرم ومما اولا فلان معنى عموم النكرة بالوصف ارتفاع خصوصها وتقيده بالوصف وصيرورتها
 بمنزلة الجنس لا عمومها لجميع الافراد على سبيل الشمول والاحاطة حتى يكون معنى رجل عالم كل رجل عالم الا يري
 انهم قالوا في الاجالس الارجل العالم لا بحث بحالة رجل او رجلين ولا استبعاد عموم الجنس بحال جمع
 الرجال العلماء وهذا هو المراد مما ذكره اية المعاني ان النكرة جامعة للجنسية والفردية واذا وصفت بوصف
 الجنس كان العقد منها الى الجنس واما ثانيا فلان لو سلم ان المعنى كل كلام بليغ يلزم ان لا يكون مسكلم بليغا اصلا
 لان الكلام الواقع في مرتبة الاعجاز بليغ ولا يقد عليه ولن قيد بوسعه يلزم ان لا يكون بليغا الا ان يكون فوقه
 بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه البليغ وقال ابن قولة وفيه توقيف لصاحب المفتاح فانه قدس الله
 ببلوغ المسكلم في تادية المعاني صلا اختصا من يتوفيه خواص التركيب صحتها وابر له انواع التشبيه والمجاز والكناية

انهم

او الشكاه

البشر

عرفه

وجهها ولا خفاء ان ذلك لا يستلزم الفصاحة وما ذكر المصنف ما خفف من كلام ابن الاثير في المثال ان يدبر البلاغة
 احسن من الفصاحة كالان والحيولن وكل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا وكلام الراغب في الدزيع الى مكاييم
 الشريم على نظم العلامة يشواضا بان البلاغة احسن من الفصاحة وان تحرى الصدق والصواب ما خفف في
 البلاغة وفنر الفصاحة وهذا زيادة على المصنف ثم انه لما فسر السكاكي البلاغة بما ذكر من غير اخذ للفصاحة
 انحصر وجهها عند في المعاني والبيان فان توفيه الخواص مرجعها المعاني وايراد انواع التشبيه واخوة مرجع
 البيان واما عند المصنف فترجع الى امور اخا ايضا كما ذكره لافق الفصاحة فيها وقيل الحق قول السكاكي
 لان البلاغة كمال متوخ للبلوغ بها يتميز عن غيره وحصل انار المختصة به وظاهر ان ما يختص به هو التوفيق
 والاباد المذكور لنز لا رعاية الفصاحة اذ ترك فيها البليغ وغيره لان مرجعها اما الحسن او اللطيف او النحو
 او الصرف وليس كمالا للبلوغ من حيث هو بليغ واللام تنفك عنه والحاصل ان البلاغة فضل للبليغ ولا يعتبر
 في مامية الفصل ما يشترك في النوع وغيره وما يجب له حصول الظاهر ان قدرة نفس المرجع لكن ينبغي
 ان يعلم ان المرجع يطلق على اربعة اقسام موضع الرجوع والموضوع اليه بناء على ان اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول اي
 الرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والاصار والتا نفس الرجوع على ان مصدر استعماله معناه وينبغي منها
 بانه اذا حمل المرجع على الشيء المرجوع اليه او بالنفكس علم المراد هو الاول كقولك مرجع الجهد هو الغنى او الغنى
 وجهه واذا نسب المرجع الى هذا الشيء بكلمة علم المراد هو الثاني كقولك مرجع الجهد الى الغنى اي رجوعه اليه
 وما نحن فيه من هذا القيد فالمعنى رجوع البلاغة الى الاحتراز وما ذكر من التفسير انما يصلح تفسير المرجع بالمعنى
 الاول دون الثاني ولوقال المصنف مرجعها الاحتراز ثم ما ذكره لكن الامر فيه سهل لو صرح المقصود وما ذكر
 من امكان الحصول مراد به ما يفهم من الامكان في المتعارف وهو الامكان الوقوع الذي ينبغي الاشاع بالذات
 لا الامكان الذاتية حتى يرد ان الامكان للممكن لا يتوقف على شيء لان ذلك انما هو الامكان الذاتية ثم لا معنى لخطا
 في قادية المعنى المذكور في التفسير المعنوي وهذا لا اساس له مقصود وهو لنز البلاغة ترجع الى امرين احدهما
 حصول علم المعاني والاخر امور يحصل بعضها بالحسن او اللطيف او النحو وبعضها بالبيان فالمتناسب ان
 يعبر عن الاول بما لا سائل هذا البعض الذي يحصل بالبيان وايضا لا حسن قوله وما حترزه عن الاول علم المعاني

متوخ

المرجع

الاشاع بالذات
كما معنى صحيح

على اطلاقه اذ لا يجتزى به عن التعقيد المعنوي وهو من جملة الاول نعم يمكن توجيهه بان المراد بالخطا والايكوسب
التعقيد المعنوي بقرينة انه جعل من جملة الثاني الاول ان يعبر عنه بعبارة لا يتناول اصلها كالاختراز عن الخطا
في تطبيق الكلام على معنى الحال وقد يقال ان الموضوع في التعقيد انما هو الخطا وهو اذ يتناول
وليس بذلك ثم ان اراد بالاختراز عن الخطا ان لا يخطا فلا وجه لاداءه ربحا في قوله بما ادى المعنى المراد
على تقدير اسما عدم الخطا اي تقدير وجود الخطا بغير قد ادى بكلام غير مطابق البتة وان اراد تحافظ نفسه على الخطا
فاما ان يتطرق فيها عدم الخطا او لا ويتوقف على الاول انه يكفي عدم الخطا في بلاغة الكلام من غير حاجة الى الحفظ كيف
وقد عرفها على الحفظ مع الغضاضة سواء كان منكم محققا من جهة المسكول او لا وعلى الثاني ان البلاغة لا ترجع الى الحفظ
ولو كان مع الخطا بل البلاغة يتفك عنها وجودا او عدمه ويمكن اجواب باختبار الشق الاول وهو ان المراد بالاختراز
عدم الخطا فاما عدم هذا لعدم اعني الخطا لا يستلزم التادية بكلام غير مطابق الى الخطا لا يلزم ان يكون من
التادية بل يحمل ان يكون ما هو آخر بان لا يكون اللفظ والاعلى المعنى المراد ولا يصح في نحو ذلك ودرجات جبهير
احدا باختبار الشق الاول ايضا بناء على ان المفهوم من كونه مخرج البلاغة هو الاختراز ان الاختراز لازم في البلاغة
فمعنى قوله والا لا يمكن ان لم يكن الاختراز لازما لم يكن معدوما اي كان الخطا متحققا والكتاب اعتبار الشق الثاني
وباختيار اشتراط عدم الخطا في الاختراز فانه لا عبرة بوجود عدم الخطا اذ لم يكن عن تحفظه وقصد فمعنى قوله
والا ان لم يوجد عدم الخطا عن قصد فالتادية بكلام غير مطابق ليس لازما له بل قد وجد فلا يقال ربما يتبع
وموان المطابقة لا عن قصد اما ان يوجب بلاغة او لا وعلى الاول فالتجاه المناقشة ظاهرا وعلى الثاني بسعي لتعقيد
المطابقة في تعريف البلاغة بما يكون عن قصد ويلزم استدراك قوله ربما لو قيد المطابقة للذكون في حيزه بالعقد
كما هو الظاهر من قوله فلا يكون بلفظا ما من تعريف البلاغة وان لم يقصد بالقصد لم يكن الدليل مثبتا لجميع المدعى وهو
انه لا بد من عدم الخطا عن قصد والدليل انما قام على الجزء الاول دون الثاني اولى باقاة الدليل ويمكن دفعه بان حاصل
الكلام انه اذا ادى بكلام لا يكون مطابقا اصلا لا يكون بلفظا ما من تعريف البلاغة بلفظا
عن قصد لان هذا الشط بسفي بعدم المطابقة واسما بسفي بالمطابقة لا عن قصد واذ امكنه من ذلك
ما لو توهم ان البلاغة في الكلام لا يتوقف على تمييز الفصح عن غيره بل يكفي وجود الفصح سواء كان المسكول غير تمييز الفصح

المطابقة
فان
فزع

وغیر او لا هذا وبقا ما اذا دعاه الى تمييز البلاغة بقوله في الكلام مع ما ذكره من الاوین تصلح مرجعا للبلاغة المتكلم بل
يكاد يكون ان نسبتها من بلاغة الكلام وجانب ما لا بد له اقضي في ذلك كلام الايضاح فانه جعلها مرجع بلاغة
الكلام فينبغي المناقشة عليه ويمكن دفعها بان كل ما مخرج للبلاغة الكلام هو مرجع للبلاغة المتكلم ضرورة جعلها مرجع
بلاغة الكلام في حكم جعلها مرجع بلاغة المتكلم نعم لو كان توقف بلاغة المتكلم على شيء من جهة او آخر لا من جهة بلاغة
الكلام كان مرجع بلاغة المتكلم لا بلاغة لكن الواقع بالنسبة الى الاوین عكس ذلك فجعله مرجع بلاغة الكلام نظرا
الى التحقيق ويبان ان وجعية لبلاغة المتكلم باعتبار وجعية لبلاغة الكلام قوله والى غير الكلام الفصح انما
قد مر موصوف الفصح الكلام فاحتاج الى الفرق وندخل في تمييز الكلام الفصح تمييز الكلمات الفصح اقضاء كلام
المصنف في الايضاح ولا فلو اعتبر موصوف اللفظ ما دل الكلام والكلمة ولم يحجج له قوله ويدخل في ما توجه
كلام المصنف فان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على عدم الكلام الفصح وتوقف على غير الكلمات الفصح
من جهة توقف غير الكلام الفصح عليه فسمي الكلام الفصح مرجع بالذات لبلاغة الكلام وما ذكره لبلاغة المتكلم بغير
مدين للاوین وتوقف عليها وقد يقال عليه ما توقف عليه الشئ يمنع ان يكون مستفادا منه والا كان التوقف عليه
بالعكس وليس جاز ذلك بغير التحقيق كالا للذکرين عن التوقف والافادة فيما معنى ادراج كلمة او بعضها ونحوها
بانه يجوز ان يراد بالاختراز والتمييز نفس الفعل فالمحقق هو الافاد وان يراد الممكن عنها فالظاهر ان التحقيق
ح هو التوقف ولم يحجج به في الازالة حتى يحقق التوقف والافادة على تقدير واحد وهو الجمع بين الفعل والتكلم
في الازالة وليس حوزا لاحتمال السابق وهو ان يراد نفس الفعل فقط او الممكن منها فقط كالفحور ادراج او
سيما اذا كان النظام الفن الاول علم المعاني لما كان النظام ان الفن من اجزاء الكتاب ولذا قال سابقا
رتب المختصر على مقدمه وثلاثة فنون فلا بد لكل المعاني عليه من تأويل والنظام ان تعريف الفن عمدي كما ذكره رحمه الله
في المختصر لكن المعهود سابقا انما هو علم المعاني وليس حوزا لهذا النوع من العهد باعتبار اتحاد الذات لكن بلغوا
ح عمل علم المعاني عليه لان الفن اذا جعل عمدا واثار الى علم المعاني يكون كقولك علم المعاني فلو علم المعاني ضرورة
ثم انه سياتي ان اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف توقف السامع انصاف الذات باحداهما دون الاخرى
فاية صفة توقف السامع انصاف الذات بها محض لتقدم اللفظ الدال عليها وجعله مستندا فيفتني لتعمل الفن

جعلها

مما

الفن الاول علم المعاني

الاول على علم المعاني ويمكن ان يرفع بالاعتناء ثم لترجحه مناصط كغير البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في
 تركيب مختلف بعد رعاية المطابقة كفي وجهها لتقديره بدلالة صريحها على تأخر مقاصد البيان عن مقاصد المعاني
 لانه هو الذي بحث عن المطابقة الا انه اراد ان يذكرها في كذا كذا فاعتبار ما يترتب على ذكره كون المقادير
 والبيان كالمركب فعليه ان يعرفها بتلك الهم كما اراد الوجوب اليه وما لا يلاوي ولا فليس الواجب
 بالحقيقة على الطالب لا تصور مطلوبه مخصوص بوجه ما بحث عما عداه لان الطلب فعل اختياري لا يمكن ان يترتب
 اراده معلون مخصوص المطر وممكن ان اراد افعالا بل تصور مخصوصه اذ لو لم تصور افعالا امتنع طلبه ولو
 تصور بوجه شامل له ولغيره لم يحد عند المطلوب عن غيره ولين ان دفع الى طلبه من حيث انه حرى لذلك الامر
 ان مله نفس له نفسى به الطالب الى غيره فيفوت ما يعنيه ويضع وقته فيما لا يعنيه وان كان كثره فاما ان تضبطها
 جهه وحد جعلها او افعال او حكم الحاكم الا الواحد فعليه ان يتصور كلامه ان احاد الكثرة مخصوصه وعلى
 الاول فالاول لترتبه بتلك الجهة اذ لو توجه الى معرفه كل منها مخصوصه تعذر ذكره عليه او تعذر فليس اللازم هو
 التعذر البتة حتى يجمع الوجوب الحقيقي ويمكن ان يقال اذ لم الكثرة محصورة كان تصور كل واحد واحد متقدرا
 البتة وما نحن فيه من هذا القبيل وهو ان عقيد الكثرة على ما نحن فيه وكلمة قوله عليه على الوجوب الحقيقي وينبغي ان
 يعلم ان المراد بعرفتها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها فانها اذا ما استقر المعرفه اصلا او باستقرار المعرفه بخصوصها
 بان يعرفها بامر شامل لها ولغيرها او باستقرار معرفه بتلك الجهة بان يعرف كل واحد واحد منها بخصوصه والاول
 ظاهر البطلان وعلى الكالم يتصور طلبها بخصوصها وليس ان دفع الى طلبها من حيث انها جزئ لذلك الامر ان مله
 فربما يورد الطالب الى غيره فيفوت ما يعنيه ويضع وقته فيما لا يعنيه وعلى الثالث يلزم التعذر والتقدير فالاعتقاد
 في تعليل ان عليه معرفتها بتلك الجهة بالجهة عن الفوات والاضباع كما فعل رحمه الله غير مناسب لان ذلك كما يبطل
 القسم الثامن الاقسام المتناهية للملك المعرفه والمناسب اما ان يذكر ما يبطل جميع الاقسام او يقتصر على ما يبطل
 القسم الثالث وهو التعذر والتعذر لان النفي او الاثبات يتوصل اليه القيد وتنتهي قوله محمد الوصية ويمكن ان يقال
 على تقدير تصور كل مخصوص كقوله الفوات والاضباع ايضا اما اذا كان متقدرا فلا يلزم ان يصر في اوقات الى تحديد
 شرط الطلب فيما لا يسع باقى اوقات الحصول المطلوب من الفوات والاضباع ايضا ما يمكن يحصل شرط بعد دفع التعذر

يكن هو
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون

يتعذر غير الطلب فيؤدي الى الفوات والاضباع اي ملكه الفهم يستعمله الملك في مراتب الادراك بمعنى
 احدهما ملكه الاستقالات المطرايات ومن يحصل لنفسه في المراتب الثاني ومن العقل بالملك والثاني ملكه استحضار
 النظريات التي حصلها او لا ثم صارت محروقة عند متى شئت من غير حكم كسب جديد ومن يحصل لنفسه
 في المراتب الرابعة او الثالثة ومن العقل والفعل وظاهره ان لا يمكن حله الملك من على الاول بل محل على الثاني ثم لا
 يحصل علم المقادير العلم الا بعد لتر حصول جميع ما يلزم وتصير محروقة عند ومن حصل له ملكه استحضار ما يلزم متى شئت
 من غير حكم كسب جديد والراه لا يخفى عن اشكال فان ما يلزم علم اذا حصلت لاحد كغيره علم هذا العلم قطع
 من غير حاجة الى لتر تصير محروقة ومن حصل له ملكه استحضار ما يلزم متى شئت من غير حكم كسب جديد
 وايضا لان لم يرفع كغيره لغيره مثلا وقد حصل جميع ما يلزم ممكنا من معرفه كل منها بما كسب من لا يتكفى في قضاة
 كجاني حنيفه وما لا كرهها له لم يوفقا بعض ما يلزم العقل بل الظاهر ان يكون ممكنا من معرفه جميع ما يلزم ولو
 ما كسب بان يكون عنده ما يكفي في استعلام الجميع كما لو اتي بتوفيق الفقه بالعلم بالحكام الشرعية فلما سبب ان
 مراد بالملكه من كفايته للنفس يمكنها من معرفه جميع ما يلزم استحضارها ما كان معلوما حتى وانما هي ليست حاصلا بها
 ما كان مجهولا وحاصل كلامه رحمه الله على ذلك مشكل ثم ان لا يجوز ان يراد عما ذكر من حال البسيط ما ذكره القوم من حال البسيط
 التي هي مبداء للتفصيل لانه متوقف على التوقف الاجمالي بعد حصول الملك وما ذكره من لا يجوز ان يتوقف عليه والاول
 ان لا يكون علم المعاني حاصلا للملكه استحضار ما يلزم بدقته ان يتوقف عليها اجمالا ولا يلزم عاقل بل مراد بها
 ملكه الاستحضار كما يفهم من كلامه رحمه الله وانها ايضا حال بسيط مبداء للتفصيل وان كانت مبداء ما ذكره التفصيل
 اقرب وقد يناقش في قوله الا يري انك اذا قلت فلان يعلم النحو بان مقصود اطلاق العلم على الملك ولا خفاء
 انه لا يجوز ان يراد بالنحو في هذا القول الملك كما يمنع ارفقه اذ ان القواعد بل يراد به نفس القواعد وبما
 بان ما قصد من اطلاق لفظ العلم على الملك حاصلا فانه اطلاق علم النحو على الملك لانه كثيرا ما يطلق عليها اما محازا
 او نقلها اليها من معنى الادراك في عرف عام او خاص فكل من حقيقة عرفه او اصطلاحه وكذا الحال في اطلاق العلم على الملك
 ولم يجعل اطلاقه عليها بطريق الحقيقة اللغوية ترجيحاً للمجاز على الاشتراك ثم قد يرجح المجازية على النقل لانه اذا
 دار اللفظ من النقل وعدم يرجح عدمه وقد يكس ان ممدون المعنيين من لفظ العلم يحتاج الى قرينة

مضى المسائل
 الفقهية
 ٦

كلام موكد اطلق الكلام المؤكد في مقتضى الحال هنا كلام موكد حكم فيه بثبوت القيام لزوم ذلك اقال في شرح المفتاح
مثلا انكار الخاطب انطلق زيد بمعنى كلامه لا على ذلك بحيث يفيد التاكيد ورد الاسكار وقوله لزيد المنطلق
كذلك اشار الى ان نفس الحال لا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم لانها انما هي خصوصية وكيف في الكلام المشتمل
على الحكم المخصوص الذي يقتضيه شيء آخر كما ذكرنا انما جعل المعنى الكلام المؤكد لانفس التاكيد لا لمورد عاه اليه كما ذكرنا
وتوضيحه في الجملة ان التاكيد لا يكون الا في الكلام فاما يقتضي التاكيد يقتضي الكلام ايضا اما الكلام المخصوص ككلام حكم فيه بثبوت
القيام لزوم ذلك فلا يلزم من اقتضاء التاكيد اقتضاء اصلا لا يمكن التاكيد عنه ولكن لا يقول مقصود من قوله ان كلام موكد
كلام حكم فيه بثبوت القيام لزوم ذلك الا انه اتفق بذكر الكلام المؤكد لمصوب وطهور المستورك واحوال
الاسناد ايضا من احوال اللفظ دفع لما لو قيل انه ذكر في التعريف احوال اللفظ فلا يندرج فيها احوال الاسناد
لانه ليس لفظا ويندفع به ايضا ما قيل ان موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزء من موضوع المسائل بحيث يكون
نفس موضوع العلم اوجزا من جزئياته كالحجرات والطلقات في غرض من عوارض كالحجرات والاسمى والاستهامة لا جرة
من اجزاء لان البحث عن اجزاء الموضوع من مبادي العلم لا من مسانيد ووجه الدفع لانه احوال الاسناد منقطة في
سلك احوال الكلام فموضوع المسئلة في الحقيقة هو الكلام لكن باعتبار الاسناد واما قول المصنف الاسناد منه حقيقة
عقلية ومنه مجاز عقل فقد عدل في عن الواجب لعقده النبى على ان انتساب حقيقة او مجاز الى العقل نفس الانتساب
الكلام الى العقل انما هو سلك الاسناد الذي فيه واما الشيخ عبد القادر وصاحب المفتاح فقد حافظ على الواجب
وجعل الحقيقة والمجاز المذكورين من اوصاف الكلام ومنهم من قال في وجه الدفع ان الكلام هو الاسناد واما الطرفان
شرطه ولا يخفى بعمد وقد عرفنا في كتاب الاسناد ان الدور الزايج فلا تدفع فان تعرف البلاغة بما عرفت
المصنف ساء على انه لا يتوقف على معرفة تراكيب البلاغة ثم انه قد سبق الى الفهم ان الدور انما هو في تعريف البلاغة
حيث يتوقف معرفتها على معرفة تراكيب البلاغة ومعرفة على معرفة البليغ المتوقف على معرفة البلاغة ولا دور في تعريف
المعاني اصلا كيف ولو قطع المطر عن كان لزوم الدور على حاله وايضا احد شتى السؤال وهو لزوم التعريف بالجمهور
انما هو في تعريف البلاغة بواسطة عدم تبين التراكيب المأخوذة في تعريفها فينبغي ان يكون الشق الآخر وهو لزوم
الدور في تعريفها ايضا ولا يخرج الكلام عن الاستقام مع الاستقيم ما ذكره رحمه الله ولا ما ذكره المصنف في الايضاح اما الاول

مطلبا

الى

اصلها

فلان لزوم الدور او ذكر الجمهور في تعريف البلاغة لا يكون سببا لعدول عن تعريف المعاني كما ذكرناه واما فلان
ما ذكرناه في الايضاح في بيان لزوم الدور وموازاة خالي السكاكي واهني بالراكيب المذكور في تعريف المعاني تراكيب البلاغة
ايكون لفظا محض لا لاجابة اصلا في بيان لزوم الدور في تعريف البلاغة مع ان لزوم الدور في تعريفها لا يصلح وجها
للنظر في تعريف المعاني على ما ذكرناه في الايضاح بحال الدور لان في كلام المصنف انما في تعريف البلاغة فظ واما في تعريف
المعاني فلانه لما فسر التراكيب المأخوذة في تراكيب البلاغة ومعرفة يتوقف على معرفة البليغ المتوقف على معرفة
البلاغة ومعرفة على معرفة تعريف السكاكي على معرفة تراكيب البلاغة فقد يلزم الدور في تعريف المعاني لكن لا على الوجه
المشهور وهو ان يعرف من المعاني وتويعف بان يتوقف معرفته على فان الدور من ان يعرف بعض اجزاء تعريفه وين
توقف هذا البعض فان من اجزاء تعريفه تراكيب البلاغة ومعرفة بالوسائط صوقف مقتضى تعريف السكاكي للبلاغة
على معرفة تراكيب البلاغة ولا شك ان هذا الدور نفسه التعريف بالدور على الوجه المشهور وعرفت من ذلك ان التعريف
بالجمهور لا يلزم في تعريف المعاني ايضا واما ان الدور وذكر الجمهور لا يلزم في تعريف البلاغة مع قطع النظر عن تعريف
المعاني وهذا يدل على ان تعريفها لا يلزم في تعريف المعاني فندفع ما نكلمه لان في كلا التوفيقين كما عرفت واللازم
في تعريف البلاغة مع قطع النظر عن تعريف المعاني ما كان يلزم في تعريف البلاغة من الدور وذكر الجمهور لا ما كان
يلزم في تعريف المعاني منها فانه لا يلزم اصلا عند قطع النظر وظهر من ذلك فرق آخر بين التوفيقين ان اللازم
في تعريف البلاغة لا يحتاج الى ملاحظة تعريف المعاني واللازم في تعريف المعاني يحتاج الى ملاحظة تعريف البلاغة في
ويوان لزوم الدور او ذكر الجمهور في التعريف لما كان الزاميا سببا على تعريف السكاكي للبلاغة لا بان في نفس الامر
ولا على تعريف المصنف للبلاغة فلا يصلح سببا لعدول المصنف عن تعريف المعاني لان ان كانا كان لزوم الدور
في تعريف المعاني على تقدير معتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جدي عن الدور معدل عنه
كما صرح به في كتابه حيث قال واذا قد تحققت ان علم المعاني والبيان يتوقف خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعات
المعاني وقوله اطلاقا للملزم على اللازم يشعر بان مجاز قبيل عليه انما يصح المجاز حيث عسع ارادة الحقيقة ومنها الحقيقة
واذا لان المراد معرفة حاصلها بالتبع بل ان الكتابة عن المعاني اريدت به مع اركه معناه الحقيقة اطلاقا لللازم عنى الباع
والدريف على الملزم وفيه محذور لان المعنى امساع اركه المعنى الحقيقي في المجاز ان لا يصح ارادة بلفظ المجاز بحيث

مع

في الدرس

كأنه معنى للفظ وسبب اليأس منسوب إلى اللفظ مثلا إذا قلنا دعينا الغيب يكون الغيب مجازا عن البت
الحاصل بالغيث لأنه يمنع إرادة النبات بالغيث بحيث يكون الرعي واقفا على الغيب ويكون هو المراد واتح
المستأنس إرادة الغيب بالكلية حتى لا يصلح التجوز بالغيث عن النبات الحاصل فكل ما معلوم أنه لا يصلح من إرادة
المعنى الحقيقي للتبع بحيث يكون محمولا على علم فتحقق شرط صحة التجوز وأما إرادة التبع على التبع فقد الموقوف
أعني الموقوف الحاصل بالتبع فلا سأل التجوز وقوله فيها على أنه موقوف حاصل بالتبع مبنى على أنه إذا قيل رغبنا الغيب
يكون المراد هو النبات الحاصل من الغيب لا يطلق النبات لكنه رحمه الله صرح في التلويح بأنه يراد إطلاق النبات
ويكفي العلاقة المجازية كون النبات حاصل من الغيب في الجدل وإن لم يكن النبات له أصله بل هو تسليم دلالة
كلام الكل من غير أن توجه منع على ذلك بأن يقال لأن السكاكي فسر التركيب بتركيب البلغة وبلاده
فسر بالتركيب الصادر عن إلفاض غيره وقوله من تركيب البلغة جملة معترضة لبيان لزوم التركيب
في الواقع بتركيب البلغة ولا يلزم منه إضمار البلغة في تفسير التركيب وأقول لا يفهم قد فسئس بأن إضمار
الغيب فما ذكره من كون كيف وقد ذكر رحمه الله في شرح المفصاح في قوله في تطبيق الكلام على بعضي الحال ذكره أن الكلام
من الكلام الذي يولد ونظيفة أن يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبع ونظيفة أن يحمله على ما ينبغي فكذلك يكون
منه معنى التوفيق أهم من أن يورده كل كلام له على ما ينبغي ومن أن يورده كل كلام الغير على ما ينبغي على قياص معنى التطبيق وقد ذكر
رحمه الله في معنى التوفيق بمعنى تطبيق الكلام ولو سلم أن معنى التوفيق ليس إلا أن يورده كل كلام على ما ينبغي فلا يلزم
منه أن يورده بالتركيب بتركيب ذلك الكلام كما صرح به رحمه الله بل يجوز أن يورده بتركيب البلغة ويكون معنى توفيق
خواص تركيبهم لزم راعي ذلك في كل ما يورده من الكلام وغاية العناية من جهة رحمه الله لئلا يقال لما اعترض المصنف
بأن التوفيق دوري لأن الظاهر أن المراد بالتركيب في تعريف البلغة بتركيب البلغة وتوجه عليه المنع بأن يقال لأن
أن المراد بتركيب البلغة فضلا أن يكون هو الظاهر لا يجوز أن يورده بتركيب الكلام كما صرح رحمه الله على المنع وإن
كان ظاهر العبارة ياباه والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من حجاب المحصل على أنه يمكن جعل كلامه رحمه
على المبالغة وقوله فالمراد بالتركيب في توفيق البلغة بتركيب ذلك الكلام أو رده عليه أما أن اعتبر كونه ذلك المتكلم
ويقيد به أولا وعلى الأول فالمراد بالتركيب على الثاني أن إضمار الخواص إنما عرفت لتركيب البلغة ولم يوف

المعنى

لغيره فكل ما بعد المسكلم بالبلغ لم يصح إضماره الخواص لا مركبة لأن توفيق الإضافة عهدي والتمس أن الخواص كما هو
في تركيب البلغة يورده في تركيب غير إضمار صدق توفيق البلاغ على بلوغ غير البلغة حد الإضمار
سوفه خواص تركيب إلى الآخر فقد التوفيق ويمكن أن يختار الشئ الكاود دفع ما يتبع عليه من الأولين أما الأول
فبيان الأصل في توفيق الإضافة وإن كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الأصل كتركيب أسيا على ما ذكر بعض المحققين
من النجاة كما سيجي في هذا الكتاب على أنه ذكر بعض الشراح أن دلالة التركيب على الخواص غفيلة لا سوفه على
خصوص المسكلم أو أن مع فهي لازمة لذاتها لا ينفك عنها ولذلك كانت إضمارها لها وصح جعل التركيب موضوعا
لهذا المعنى ما خواص بانه للتركيب مطلق للسلطة وكانت أولا وأما الثاني فإن الخواص إنما انحصرت في تركيب البلغة
ولا يشت في تركيب غيره وأما أن ثبت لتركيب غيره أيضا لكن لا شك أنه لا يبلغ في نادية المعاني إلى جميع ما
يقصد حد الإضمار بتوفيق خواص التركيب حتمها وإن قدر على أن يورده بعض المعاني بتركيب قد وفي خواصها
حقها وكذا لا يقدر على إيراد أنواع التشبيه إلى جميعها على وجهها وإن قدر على إيراد بعضها كذلك كما يفهم من
ذلك قوله في نادية المعاني لما سبق إلى فهم البعض أن الأول لشرح محل التركيب على ما يعم تركيب المسكلم وتركيب
غيره على قياس ما ذكر رحمه الله في تطبيق الكلام كما مر سائر اعتد عن قوله في نادية المعاني أن المراد الإضمار على نادية
النادية باللفظ ولا شك أن المسكلم بوصف بالاصدار على نادية المعاني التي قصدت باللفظ بتركيبهم يقال الظاهر
أن المراد من المعاني كلها يقصد المسكلم ويدخل في قصد كسابق مثله في توفيق فضاة المسكلم ولا شك أن نادية
لما قصد لا يكون إلا بتركيب نفع ولو سلم أن المراد بالمعاني ما ذكر فلا شك أن الإضمار على نادية إنما يكون بالتركيب
التي هي له حقيقة وإن جاز إضمارها للبلغة عرفنا نعم لو قيل لم لا يجوز أن يورده نادية المعاني تقريرها وكشفها على
الغير سواء كانت مقاصدا أولا كان قادرا في الإفصاح الذي ذكره وكذا قوله وإيراد أنواع التشبيه لأن
ما يورده من كلامه وتركيبه حقيقة قطعا وإن وجد مثله في كلام غيره فهما متماثلان حقيقة لا متحدان ومجده حكم الوقف
بالأحد لا بصار إليه إلا إذا دعا إليه داع مثل أن يورده تشبيه غير على سبيل الحكاية وضرب المثال فانه يعطى
لمعنى المقام باعتبار صدوره عن ذلك الغير لا عن المسكلم وإضماره أنه لا معنى لإيراد المسكلم في أداء مقاصد تشبيهات
غيره على سبيل الحكاية عنهم بل أنه إذا أورد تشبيه الغير في أداء مقصود فذلك التشبيه إنما يعبر عنه بمطابقة لمعنى
المقام

البلغة

تركيب

من حيث صدور رغبته لا عن غيره فقد صح ما ذكره رحمه الله وليس المعنى على انه يورد شبهات العلماء الخ
ونخصر المقصود المذكور سابقا انما هو علم المعاني لرجوع الضمير الى المقصود منه اضافة لكلام المصنف في الايضاح
الذي جعله كاشرا للتخصيص وجب الصواب ان المقصود من المعاني المذكورة وقد اشار رحمه الله الى فائدة مدح الزيادة
بقوله وتعرف العلم وبيان الانحصار الخ حكم من في قوله المقصود من المعاني اما بتعيينه واما ببيان اوصاله للمقصد
لا وجه للثالث سواء جعل العلم عبارة عن الاصول والقواعد كما هو الظاهر او عن الملكة اما الاول فلان ما ذكره الاول
نفس القواعد لا او مقصود منها واما الثاني فلان المقصود من الملكة ليس هو القواعد بل هو الاحتراز عن الخطا كما هو
المقصود من القواعد وكذا لا يسير الى الثاني لان تعريف العلم وبيان الانحصار والتبيين اذا ضل في المعاني فليعود الى
المقصود لان المقصود من مفردين بالمعاني يدخل في احد ما يدخل في الآخر كما لا يصح حصر المعاني في الابواب
لدخول مدح الامور في المعاني وخرجها عن الابواب كذلك لا يصح حصر المقصود الذي يميز المعاني في الابواب بل ذلك
واما خارج عن المعاني فلا حاجة الى ذكر المقصود ايضا لا يصح حصر المعاني في الابواب لخرج مدح الامور عن المعاني
وانما يحتاج الى ذكر المقصود لودخلت مدح الامور في المعاني وخرجت عن المقصود فتعين الاول وهو ان يكون
من تعيينه وح لا شك في استقام حصر الكل في الجزيئات بل كما لا يصح حصر الكل في الاجزاء وانما يصح هذا
على تقدير كونه من بيانته وقد عرفت فيه وغاية ما يمكن لشرط يقال ان مدح الامور يلحق بالمعاني ويعد من ضرورة لشدته
انصافها به فلا بعد ان ينتظمها اطلاق المعاني لما زيد لفظ المقصود وبشر بالمعاني فلا بعد ان يتبادر الى الذهن
ما هو المقصود منه فلا سطرها المقصود من المعاني فالكل كلام خبر وقد عرفت سميتها خبرا محتملة احتمال الصدق
والكذب كما انه قد عرفت سميتها اخبارا وتسمية ومقدمة ومطلوبا وسما وتسميات اخرى الافادة الاستمرار
على الحكم وكونه جزء دليل وكونه ما يطلب بالدليل وكونه ما يبال ويبحث عنه في العلوم والاصول من الدليل
وان لم يكن نسبة خارج المتبادر منه ان النسبة وليس لها خارج على ما تقر من رجوع النفي الى القيد لا
هو اعم من ذلك بحيث يتناول ان لا يكون له نسبة فلا يكون لها خارج فلا يصح على ذلك لشرطه والافان لا يقتضي
وجوه النسبة في الانشاء حتى لا يصح تغير النسبة عما لا يشمل ما في الانشاء وهذا الوجه لتخصيصه بالخبر قيل
له وجه ظاهر في كونه الخبر اعظم شأنه واكثر احاطا وازيد غرضه واصلا للانشاء ولذا قدم مباحثه في الكتب ودفع

سهل على الاصل والاحكام اليه بعد تعقيد الكلام بالبلغ قد صدر عنه بانه اراد ان يشير الى ان الاطناب
هو الزيادة لغاية ولو سكنت عن ذكر الغاية لربما توهم ان الاطناب هو الزيادة مطلقا لا طلاقا في الذكر عن
قيد الغاية وان كانت معقبة بها في الواقع او ان افهام قيد الغاية عن محجبه تعقيد الكلام بالبلغ او خفي ربما
يذمل عنه فصرح بذلك القيد لانه قد سبق ذكره فان التبيين انما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا
او كان في حكمه كما في البديهيات او انما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبديهيات وما يتعلق به علم سابقا في
حكمه فالخبر على هذا المعنى الكلام اعترض السكالك على تعريف الخبر بالكلام المحتمل للصدق والكذب بانه دور
لان الصدق والكذب نفسان بالخبر عن الشيء على ما هو به وعلى خلاف ما هو به فاجاب رحمه الله بوجهين احدهما
ان الخبر المعروف بالكلام غير الخبر الموقوف للصدق والكذب فان الاول عن الكلام المخبر به والثاني عن الاخبار
وثانيهما ان الصدق الموقوف للخبر عن الصدق المعروف بالخبر فان الاول وصف الكلام والآخر وصف المصنف والمعلم واعلم
ان الدور انما يلزم على احد الاقسام الاربعة اصدا اتحاد الخبر المعروف بالصدق والخبر الموقوف له واتحاد
الصدق المعروف بالخبر والصدق الموقوف له والثاني توقف الخبر المعروف بالصدق على الموقوف له وتوقف الصدق
الموقوف للخبر على الموقوف له والثالث اتحاد الخبرين وتوقف الصدق على الصدق بالوجه المذكور والرابع عكسه
على الاقسام الباقية وهي تغاير الخبرين بحيث لا يتوقف الموقوف على الموقوف سواء توقف الموقوف على الموقوف او لا
مع اتحاد الصدقين او مع تغايرهما مطلقا سواء توقف الموقوف على الموقوف او بالعكس او لم يتوقف احدهما
على الآخر وتغاير الصدقين بحيث لا يتوقف الموقوف على الموقوف سواء توقف الموقوف على الموقوف او لا مع اتحاد
الخبرين وتغايرهما مطلقا فلا دور ولما كان مبنى الدور على احد الاقسام الاربعة فلا بد من نفي الجميع حتى يندفع
الدور فيورد على ذلك رحمه الله من الوجه الاول ان الاخبار هو الاثنان بالخبر موقوف الخبر الموقوف للصدق
على الموقوف به وهو القسم الرابع من الاقسام الاربعة لان الوضو اتحاد الصدقين وبجواب ان الاخبار نفس
بالاعلام بوقوع النسبة او لا وقوعها ونورد على الوجه الثاني ان الصدق الذي هو وصف المصنف هو بعينه الصدق
الذي هو وصف الكلام لان معنى صدق المصنف صدق كلامه فهو وصف له بوصف سببه فقد اتحد الصدق والوضو
اتحاد الخبرين فهو القسم الاول من الاقسام الاربعة ومحتاج عن اتحاد الصدقين بل مما اوان متباينان

الخبرين

غاية الاوان صدق المصالح يتوقف على صدق كلامه وهو توقف الصدق المعرف بالخبر على المعرف له فهو من الاقسام
الباقية التي لا يلزم فيها دور واما الجواب بانه لا يصير باتحاد الصديق لاختلاف الخبرين ففيه ان هذا انما
هو ايراد على الوجه الثاني المبني على اختلاف الصديق فسلم اتحادا اعترف بعقاده وليس هذا ايراد على
توحيده الخبر بانه دوري ولا يتقدم في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية بمعنى ان نفي كون النسبة اوتاجيا
لا في اثبات النسبة الخارجية اما اولافلان الخارج في صورة الاثبات خارج النسبة الذمينة للمعروف من الكلام هو
معنى الواقع ونفس الاو كما صرح به رحمه الله في شرح المقاصد واثار ابيه منها ايضا والخارج في صورة النفي
يرادف الاعيان واما ما سافلان الخارج في الاثبات ظرف نفس النسبة فلا يلزم من كونها خارجة بهذا المعنى
كونها موصوفة خارجية وفي النفي ظرف وجود النسبة ويلزم من كونها خارجة بهذا المعنى كونها موصوفة خارجة فان
المعصية الخارجية ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون الخارج ظرفا لنفسه فانك لتفادلت في موصوفته في الخارج
فالخارج ظرف لوجوده زيد وهو موصوفه خارجي وظرف لنفس الوجود وليس موصوفه خارجيا واما قوله للفرق
الظاهر الخ فاما ان يجعل اشارته الى الوجه الاول بدلالة قوله فان لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه واما ان يجعل
اشارته الى الوجه الثاني بوجه الاول ان ينز العولن فرقا ظاهرا فان السال نظام الفاعل وهو معنى كون النسبة
موصوفة خارجيا والخارج فيه ما يرادف العولن والاول حق والخارج فيه بمعنى خارج النسبة الذمينة فانه لو قطع النظر
عن حكم الذهن فالقيام حاصل لزيد فيكون القيام حاصله في الخارج لان الخارج فيه بمعنى خارج الذهن وهذا هو الحق
ومعنى وجود النسبة الخارجية فقد صرح كونها خارجة وتوجيه الكتاب ان ينز القولين فرقا ظاهرا لان الخارج في الاول
ظرف لنفس الحصول الذي هو معنى النسبة وهو معنى كون النسبة خارجية في الظرف لوجوده وهو معنى كون النسبة
موصوفة خارجيا معنى الكتاب لا يتقدم في اثبات الاول وعلى كل من الوجهين يتقدم شيء اما على الاول فلان المطمحل محله
اختلاف الخارج في الاثبات والنفي سواء كان ظرفا لنفس السبب او لوجوده في كليهما او لنفسها في احدهما
ولو صرحنا في الآخرة بما في المقدمات مستدرك مع ان اختلاف الخارج فيها كما يتوقف على بيان انه في احدهما بمعنى
خارج النسبة يتوقف ايضا على بيان انه في الآخرة بمعنى هذا المعنى وانه لم يعرض لكلا الصلا واما على الثاني فانه ان المقصود
يخصر ما اشار اليه اجمالا بقوله للفرق الظاهر ينز القولين من لخر الخ برح في الاول ظرف لنفس الحصول وفي الثاني

وهو الحق

اجمالا

لوجوده فنفي الكتاب لا يتقدم في اثبات الاول فقوله فاننا لو قطعنا الخ مستدرك ولا يظهر له وجه ربط بالباقي ويمكن
الجواب على الاول بان المقصود هو ان اثبات النسبة الخارجية حق ولا يتقدم فيه نفي كونها خارجة ولم يقصد بقوله للفرق
الظاهر من القولين الخ ان الخارج في احدهما ظرف لنفس الحصول وفي الآخر ظرف لوجوده بل ليس قصد الا الى بيان
معنى النسبة الخارجية في صورتين الاثبات والنفي وتبيين الفرق بينهما بان الاول حق قطعا مع دلالة على الخارج
معنى خارج النسبة الذمينة وسكت عن بطلان الكتاب لظهور جدواو اشتهاؤه وكفر الخارج فيه ما يرادف الاعيان
لظهوره وتبادر الفهم اليه مع ان تعرضه لكون الاول حقا وكون الخارج فيه معنى خارج النسبة نوع تعرض لبطلان
الكتاب وكون الخارج فيه ما يرادف الاعيان فيحصل وليلا يعلم قدح نفي خارجة النسبة في اثباتها ان الخارج في الاثبات
معنى خارج النسبة الذمينة وانه حق وفي النفي معنى ما يرادف الاعيان وكونها خارجة بهذا المعنى باطل وما يفهم من
كلامه ان الخارج في احدهما ظرف لنفس النسبة وفي الآخر لوجوده فانما مولانا الامر كذلك في الواقع لا لانه مدار الفرق
وعن الكتاب بانه لا كان المقصود ان اثبات النسبة الخارجية حق ولا يتقدم فيه نفي كونها خارجة وعلا ذلك للفرق بين
القولين المشعر لكون الخارج ظرفا لنفس السبب في احدهما ولوجوده في الآخر ثم علل كون الفرق على المقصود المذكور
ودللا عليه بان القول الاول الذي يكون الخارج فيه ظرفا لنفس النسبة حق قطعا وهو معنى وجود النسبة الخارجية
الذي نحن بصدده اثباته وما اشار اليه ان الخارج في هذا القول بمعنى خارج الذهن فهو لا في الواقع لا لانه مدار الفرق
وتخصيص القول الاول بذلك ربما يشعر بان الكتاب على خلافه ان ظهور بطلانه اعني عن التعرض له فقوله فاننا
لو قطعنا عنه لعله الفرق المذكور لما جعل عليه ثم ما اشار رحمه الله اليه من لخر الخارج في صورة الاثبات معنى
خارج النسبة الذمينة هو الحق اذ لو كان معنى ما يرادف الاعيان لم يستقم وجود النسبة الخارجية في كثير
من الاخبار مما يكون الموضوع فيه او اعتباريا غير موصوفه في الاعيان مثل العتيق ثابت لزيد وشريك ابيك
ممتنع والعدم يتبادل الوجود لان وجود شيء في الخارج ليس به وان لم يقتض وجوده الاول في الخارج لان انتقاله من الاول
للاوجود انتفاء المحل الخارجي لكنه معنى وجود الثاني الخارج البتة وعلى هذا يستدفع ما قيل لا شك في صدق قولنا زيد
اعني ووجود النسبة الخارجية فيه بمعنى وجود العتيق في الخارج لان معنى النسبة الخارجية وجود العتيق لزيد
الخارج فالخارج ظرف لوجود العتيق وقد سبق ان ما يكون الخارج ظرفا لوجوده موصوفه خارجي واذا توجه ذلك

161

على تقدير كون الخارج بمعنى ما يرادف الايمان ومن التزم ذلك امكن له ان يجيب عن هذا بان الوصف على
 نوعين وصفه الشيء في نفسه وبسبب الوصف المحول ووصفه لغيره وبسبب الوصف الدائبة وكذا الخارج في
 لوصفه الشيء في نفسه يقتضي كون ذلك الشيء موصوفا خارجيا واما كونه طافا لوصفه لغيره فلا وهذا الخارج
 طاف لوصفه العملي ليزيد الوصف في نفسه ومن هذا ظهر ان قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج لا يقتضي وجود
 القيام في الخارج بناء على طافه الخارج لوصفه في ان القيام من مقوله الوضع وفي وصفه تاما وذلك لان الخارج
 اما هو طاف لوصفه القيام لغيره لا لوصفه في نفسه فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا
 اي اطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع لا امتناع ان يكون الخبر الصادق كاذبا ثم ان من ذهب المطام ان الصدق
 مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة وفي اثبات الآلية كليهما ترد فان اللازم من اطلاق الكاذب على الخبر
 المطابق للواقع ليس الا ان الصدق ليس مطابقة الواقع معط لكون يجوز ان يكون مطابقة الواقع والاعتقاد
 معا لا مطابقة الواقع معط كما هو من ذهب المستدل وكذا لا يلزم كون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد معط لجواز
 ان يكون عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع لكن فيه بعد ظاهر ولذا لم يذهب اليه احد واما كون الصدق
 مطابقة الواقع والاعتقاد معط فمبطل الى الحاحط ثم انه رحمه الله سكت عن بيان اثبات الآلية لمذهب المستدل
 به في الصدق والكذب بل تعرض في جانب الصدق لغير مذهب الخصم ولم يتوقف في جانب الكذب اصلا
 ان يثبت اليه ان هذا الدليل لا يثبت المتعني المسدل به بل انما يثبت مذهب الخصم اما في جانب الكذب فظ
 لانه اطلق الكاذب على الخبر المطابق للواقع فبطل على ان الكذب ليس عدم مطابقة الواقع ولما لم يتوقف
 له في جانب الصدق ويحتمل ان يثبت اليه ان هذا الدليل يثبت مذهب المستدل في جانب الكذب لانه
 اطلق الكاذب على الخبر المطابق للواقع لعدم مطابقة الاعتقاد الكذب بكون عدم مطابقة الاعتقاد واما
 انه يجوز ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع فبغير جد لانه يذهب اليه ومم ولم يذهب اليه
 احد واما في جانب الصدق فلا يثبت الا في مذهب الخصم ويمكن ان يوجه اثبات الآلية لمذهب المستدل في
 جانب الصدق ايضا لعدم العناد لفصل فان من ذهب اليه ان الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد فثبت اليه
 ان الكذب عدم مطابقة الواقع ولما ثبت الآلية ان الكذب ليس عدم مطابقة الاعتقاد الكذب مع مطابقة الواقع

ولم يحل

ثبت لصدق ليس مطابقة جميعا لان القول بان الصدق هذا مع ان الكذب عدم المطابقة لعدم
 مطابقة قول لم يقل به احد ليس شئ ليس شئ لان الراد للاستدلال في مقام المنع فله ليقول
 لم لا يجوز ان يكون الكذب راجعا الى قولهم شاهد ما عتبارا به خبر فادكره له منع الخبر لم يصادف
 الموضع لكونه منعاً على السند لا يقال لم لا يجوز ان يكون الرد على سبيل المعارضة كما هو الظاهر من عبارة المصنف
 لانه لا يجهل الروح اصلا لان المستدل ان يقول لانه ان المنع كاذبون في الشهادة ولو سلم فالخبر الذي
 يتقنه بشهاده لا يطابق الواقع لا يطابق اعتقادهم ايضا فلم لا يجوز ان يكون الكذب باعتبار عدم
 مطابقة الاعتقاد وكان رحمه الله لما راي فيما ذكره من المنع صعبا سكت عنه في شرح المفتاح واختار المنع
 فقال الكذب راجع الى قولهم شاهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار لا انشاء
 للشهادة ثم ان المفهوم من شرح المفتاح ان كون الكذب راجعا الى الخبر المتضمن وهو ان شهادة تنا
 من جميع القلب به رابع اختار صاحب المفتاح والمنع من هذا الخبر والمشهور انما هو ان واللام واسميه
 الجمل فانه يشعر هذا الخبر وهو ان اخبارنا بانك رسول الله صادر عن جميع القلب وصدق الرغبة كما في قوله
 تع قالوا انا معكم لظهور ان هذه التأكيدات ليست لغير شك او رد الكار في الحكم وكان هذا الوجه من
 جعل المتضمن لهذا الخبر موثقا لظهور ان التأكيدات انما يؤكد الحكم الذي دخلت امي عليه وانما لم يدخل
 في شاهد بل في انك لرسول الله فالوجه ان يفسر قوله كاذبون في الشهادة بان الكذب راجع الى قولهم
 شاهد ما عتبارا به خبر او انما وقع رحمه الله فيما وقع لان المصنف ذكر في الايضاح وانه كالشرح للخص
 ان الوجه الاول من الجواب ان المعنى شاهد شهادته وطاها فيها فلو بنا الشك كما يترجم عنه
 ان واللام واسميه الجمل ما لم يثبت في قولهم شاهد وادعاهم فيه الموافقة فجعل رحمه الله الجواب الاول
 المذكور في الايضاح تفسير الجواب الاول المذكور في التلخيص ويمكن توجيهه بان هذه التأكيدات
 وان دخلت في المشهود لكنها يشعرون ان الشهادة به عن جد جدير وصدق رغبة محجوزان بجعل
 هذا الخبر وهو ان هذه الشهادة صادرة عن جميع القلب متضمنا لقولهم شاهد انك لرسول الله
 والمراد بقوله رحمه الله فالتكذيب راجع الى قولهم شاهد انه راجع الى شاهد انك لرسول الله لا الى خبر شاهد

اعتقدهم

ولعطاء الشهادة ايضا لا يخفى عن كمال الشهادة به لانها تدل على العيان وان للشهود به صار معانيها عند
الشامد ولذا خضع الاخبار بلفظ الشهادة في الدعاوى والخصومات كما عود في الفقه هذا وقد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى ولهم عذاب اليم عا كانوا يكذبون ان المراد بكذبهم قولهم انما بالله وباليوم الآخر
وذكر رحمه الله في شرحه ان آيات الاخبار لا اثارة في حق الصدق والكذب ولو سلم مصمم اخبارا بصدق
عنهم يقال فعلى هذا يجوز رجوع الكذب للشاهد وان كان انشأه اي في نسبة هذا الاخبار الى حاله
المواطاة ليس بمعنى تميم الاخبار بشهادة انهم اطلقوا لفظ الشهادة على معنى الاصار فارادوا بلفظها
فقط طوالت المعنى انهم مخبرون اخبارا حاليا عن المواطاة وليسوا بشاهدين فكد بواني موافق لشهادته باعتبار
تضمن خبرا كاذبا وموافق اخبارا صادقا وهذا شاهد بالمواطاة وان سلم انها ليست مشروطة في وطلق الشهادة
لكن ذلك المؤكد ان في كلامهم على ان شهادتهم هذه مختصة بالمواطاة فكأنهم قالوا اخبارنا شهادة مع المواطاة
والفروق بين هذا الوجه وبين الوجه الاول ان الاول يرجع رجوع الكذب الى نفس شاهد ظاهرا لان الكذب في
هذا الوجه راجع الى الخبر الذي تتضمنه شهادته واما اذا فسر عا ذكره رحمه الله فالفرق ان الخبر المتضمن في شهادته
شهادته تنامي مع المواطاة ومنه ما هو ان اخبارنا هذا شهادة مع المواطاة وسه ما يكون باين فظهر
بما ذكرنا فساد ما قيل ان الاحواب الحقيقية هذا الاحواب عن الفساده بعزل وعمر التحقيق فكان بيان ان
النظام استدلاله بان يخبر مطابق للواقع ما على عدم مطابقة الاعتقاد ثم في الاستدلال
ان تعال جعلهم كاذبين في نفس الامر في الخبر المطابق بناء على عدم مطابقة الاعتقاد حتى يسبب ان الكذب
عدم مطابقة الاعتقاد فانه لو كان كذبه تخالفا للنسبة الى اعتقاده لم يجاز ان يكون الكذب لعدم المطابقة
المواقع في اعتقاده مضمون صواب الاحواب عن استدلالهم له ان عن رجوع الكذب الى قولهم انك لا تعلم الله فضلا
عن رجوعه اليه بحسب نفس الامر لا يجوز ان يرجع الى الشهادة او سمعها ولو سلم رجوعه اليه فلا يتم ذلك بحسب
نفس الامر لا يجوز ان يكون بالنسبة الى اعتقاده مضمون حوز ان يكفر الكذب لعدم مطابقة الواقع في اعتقاده
وانما جعل الاحواب المحسنة هو المنع والوجه الثالث لبيان السند لان ظاهرا الكلام ان الوجه الثالث او الوجه الرابع
معارضه لكن لو عمل على المعارض لم يتم الاحواب لوجود المنع اما على الاول فبان يقال لان رجوع الكذب الى خبر تتضمنه

شهادته ولو سلم هذا الخبر لا يطابق اعتقاده مع ايضا فلم لا يجوز ان يكون رجوع الكذب اليه لعدم مطابقة
الاعتقاد واما على الثاني فان عن رجوع الكذب الى نسبة فالحبر الذي تتضمنه لا يطابق اعتقاده ايضا واما
على الثالث فبان يقال هذا المشهود به كمالا يطابق الواقع في اعتقاده مع لا يطابق اعتقاده مع فلا يتم رجوع
الكذب اليه بوابطة عدم مطابقة الواقع في اعتقاده مع لم لا يجوز ان يكون بوابطة عدم مطابقة الاعتقاد مع
وقد محاب عن الآية بان المعنى لغير المناقبات لعدم كاذبه عادتهم الكذب فلا تعمد عليهم يا محراب
ان صدر منهم كلام صادق وهو شاهداتهم برسالته فان الكذب قد يصدق مع الاعتقاد بانه
مطابق الظاهر ان جعل قوله مع الاعتقاد معلقا بمطابقة حاله لكن الحال عن خبر المصدر لا يصح على الاصح
ولذا لم يجعل في تعريف فصاحة الكلام قوله مع فصاحتها حاله عن خلوصه مع انه ابعد عن المناقشة وصحاحا
عن خلوصه ثم انه رجع ضمير مع في قوله عدمها مع الى الاعتقاد المذكور سابقا المفسر بالاعتقاد بانه مطابق
وفسر الضمير بالاعتقاد بانه غير مطابق فاحصل الدارج والمراجع وهذا احد الامور التي اعترض على حملها
به على الشارح العلامة حتى قال رحمه الله بمعنى من العجب كل جعل ضمير مطابقة للواقع وقوله مع الاعتقاد ظرفا
لفوا متعلقا بالمطابقة اي مطابقة الواقع مع الاعتقاد اي مطابقتها حقيقة وكذا قوله عدمها مع بمعنى عدم
مطابقة الواقع مع الاعتقاد اي مطابقة شيء منها اي عدم مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد على ما هو
معنى السلب الكلي لعدم مطابقة المجموع على ما هو معنى رفع الاحباب الكلي لكان المعنى على ما ذكره رحمه الله من غير
اشياء في اللفظ ولم يوجب الى سان اللزوم من اعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد وكذا بين اعتقاد
عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد لان مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقة يكونان ح مذكورين صريحا
وكانه انما لم يذنب رحمه الله الى ذلك لوجبه احدهما اعتقاد كلام الايضاح فانه ذكر فيه مطابقة الواقع
مع اعتقاد المخبر فان قوله له مانع عن ذلك التوجيه وان كان عدم مطابقة الواقع والاعتقاد مساو لعدم
مطابقة الواقع مع عدم الاعتقاد اصلا وان كان السائل لا يحل في بعد وانه واقف بالواقع على ما ذكره رحمه الله
مع ان عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد محفل معنى رفع الاحباب الكلي وانه نوجب دخول ضمير من اقلام
على ذكره في الكذب ضرورة توافق الواقع والاعتقاد يقال لولم يتوافقا سلمتم ايضا اعتقاد

سباني ولو صر

المطابقة لمطابقة الاعتقاد واعتقاد عدم المطابقة عدم مطابقة الاعتقاد غير اشتباه فلنك اذا اعتقدت
مطابقة نحو اعتقاد اعتقاد فصدق طابق هذا الخبر اعتقادك وكذلك اذا اعتقدت عدم مطابقة مثل اعتقاد
فصدق فصدق لم يطابق هذا الخبر اعتقادك وذلك لان الاعتقاد انما يعتقده الحكم الذي يعتقده انما يطابق للواقع
واذا كان اللزوم لم يعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد ساءا مطلقا موافق للواقع والاعتقاد او مخالفا وكذا
بغير اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد لم يحسن تعليل اللزوم بالتوافق على لزوم الموافقة في جميع
صور الصلح وفي جميع صور الكذب مجموع فالكذا اذا رايت رجلا واعتقدت انه زيد لكنه في الواقع انه عمرو وقلت
رجلا فهذا الخبر يطابق الواقع ويصدق وطابق ايضا مع مخالف الواقع والاعتقاد وكذا اذا قلت في الصورة
الذكر لوزن رايت بكذا فصدق الى الكذب فهذا الخبر لا يطابق الواقع ويعتقد عدم مطابقة مع مخالف الواقع
والاعتقاد اللهم الا ان يقال التوافق في الاول بان الواقع والمعتقد رتبة رجل وفي الثاني عدم رتبة
فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام ذكر بعض الشراح في موضع مذهب الحافظ ان الخبر ان طابق للواقع
واعتقد الخبر مطابقة فصدق وان لم يطابقة واعتقد عدم مطابقة فكذب وان طابق واعتقد عدم
اولم يطابقة واعتقد مطابقة فلا صدق والكاذب وهو خبط لانه ترك قسمين في اسم الواسط والمطابقة
مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه وكذلك خبط في تقرير مذهب النظام حيث توهم ان المشكوك
ليس مجرد زاع عن لزوم الواسط وهو ايضا خبط لما سبق لنزول المشكوك خبر ولا يلزم الواسط
بما مضى منه العجب قال السكاك مخرج الصدق والكذب عند بعض الحكماء لاعتقاد الخبيث والطلاقة
لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد خطا او صوابا ثم ذكر ما يدل على قوله في قوله تعالى ولله شاهد ان المتنافسين كاذبون
منك هذا البعض وقال العلامة في شرحه ان قوله طابق الحكم حيث لم يقبل هذا الحكم كمال مذهب الخبيث او
الا هذا الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع فحل على مذهب الحكماء حفظ وقال رحمه الله في شرحه للفتاح هذا
خبط عظيم لانه جعل ضمير لا طباق الحكم الغير المطابق للواقع مع عود الى الحكم المفسر بالمطابق ولم ينظر الى
قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطا او صوابا ولا الى قوله ولله شاهد ان المتنافسين كاذبون ليس نظاما ولا يما
لهذا المذهب لان خبر المتنافسين بهذا التفسير واسطه فلا يكفر الآية متمسكاه ثم اخترع مذهباً آخر في الواسط

بجانب

ونعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر ان طابق للواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا
فكذب ثم قال ومنه مذهب في غاية السخاوه وهو ان الخبر ان طابق للاعتقاد فصدق والا فالكذب والطلاقة
الحكم وسيبق كلامه يدلان على انه يريد بهذا المذهب اقصى على الله كذا باام به جن في بعض السروج سني
استدلال الحافظ هذه الآية على ان ام متصلة لكنها منقطعة بمعنى بار والامزة على معنى الترمي في انكار البعث
لان شرط المنفصلة ان يليها احد المتوسمين والآخرة وان معصود منها ولا يخفى فليكن ان سبي الاستدلال
على لزوم الاخبار حال الخوض عن الافتراض وهذا حاصل على تقدير كون ام منقطعة ايضا لان الاضرب عن شيء
انما يكون للغير فان دفعه بانه يجوز ان يكون الاضرب عن مجرى الكذب الى الكذب مع شاع اخبري مدفع
بانه يجوز وقوع المصطلح بصدق الامر ايضا لكان لظاهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يصدق ليدل على عدم
الصدق ولا على عدم ارادته اما الاول فطاهر واما الثاني فانه لو ارادوا به الصدق لم يلزم من جزمهم بالصدق بل
التردد بين الصدق وغيره وعدم اعتقاد الصدق لا ينافي ارادته على هذا الوجه لا يقال في لا يستقيم قوله لانهم
لم يصدقوا اصلا لكن حكمهم لله بان غيره اظهره بعد ظهوره او استقامته لا اقل وقد صرح آقا بصفحة
لانا بقول هذا رحمه الله بقوله لا يريدون بكلام الصدق الذي هو امر اهل الاعتقاد منهم ان يوجبوا استقامته
يعني لزم الصدق بعيد عن اعتقادهم عاين البعد بحث الجوزون اصلا فلا يصح ان يراوا ما دنفى الرديد
لانهم يستلزم التحويز لكن لما كان في ذلك لم يصدقوه على هذا المعنى خفا قال ولوقال لانهم لو اعتقدوا عدم
صدقه لكان اظهر في كونه خبرا كاذبا وليس خبرا لاول الواسط وكان لان المحصور فيه انما هو مجموع كلامه
لا اصدما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق او الكذب وفيه بحث لما ذكره رحمه الله في التلويح ان كلام النيام
عزله الخان الطيور لاعتقاد الارادة والاختيار ولهذا ذهب المحققون الى ان كلامه ليس بحجة ولا انشاء
ولا صنف بصدق ولا كذب قيل هو البحث ان سياتي في شرح قوله ان قصد الخبيث ان المراد بالخبيث مفسر
بصدق الاخبار والاعلام لامن يلعن باجمل الخبر والاعلام من غير قصد وشهو لا يتصور فالكلام
اذ اخلا عن ترك الاخبار لا يسمى خبرا وان احتمال الصدق والكذب من لوازم الخبر ولو كان قول مولانا
خبر كان محتملا لهما لكن ليس كذلك وانت خبير بان الكلام الذي هو خبر لا يلزم ان يكون العتد فيه الى الاخبار

من ضرب في

والاعلام كما سياتي لمرحلة كثيرة كثيرة اما نورد الاغراض اخرى ومن لا يسمي لنزلقصد والشهور مدخلا في الخبر كيف
 سلم ان قول مولانا غير محتمل للصدق والكذب الا ان يجعل استعمال بعدهم وصريح الجمع لعدم
 الاحتمال دليلا عليه وفيه بطر الجواب علم الخي طيب الخ وانه اراد انه لا فرق بينهما مختلفان في احتمال
 الصدق والكذب فذلك لان الصدق والكذب كما ذكر الشيخ انما يتوجهان الخ واما قوله وظاهر النسبة
 المعلومة الخ فقد ضرب الخط رحمه الله لعدم استقامة ولا بحث لثابتها كانه اشارة الى دفع سوال ونقوده
 من وجهين احدهما ان الاسناد وان تقدم من جهة فهو متأخر من جهة اخرى ومن لزوجه متفرعن وجهها
 لانه وصف لها فلم اعتبر احدي المحتملين في الاخرى والتمس ان اللفظ الموصوف يكون مسندا اليه وان تفرعن
 الاسناد باعتبار وصفه فهو متقدم عليه باعتبار رذاته واعتبار الذات ان لم يرجع فلا اقل ان لا يرجع فدفع من
 ذلك بان وجهه انما يتوقف على ذات الطرفين وذاتهما لا يبحث عنها اصلا حتى يعتبر في ذلك ما هما من التقدم
 وكذلك تقدم اللفظ الموصوف باعتبار الذات فلما لم يعتبر الذات لانه لا يبحث عنها لم يعتبر التقدم الذي
 باعتبارها اما الحكم او كون الخبر عالميا قبل مما ملزوم ولازم فلا يصدق الانفصال بينهما لاحتمالهما ولا منع
 جمع ولا منع ضلوعا بحج في منع الخلو ان يستلزم بعض كل من الطرفين عين الآف ولا شك لرفع نقض
 اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل ينقضه وبحج في منع الجمع ان يستلزم عين كل منهما نقض الآف ولا شك في
 عين الملزوم لا يستلزم بعض اللازم بل عينه وبحج في الحقيقة كلا الامرين واجيب بان من منفصلة افتق
 وما ذكر من الاستلزامات ما غامض في اللزوم ويمكن الاحتجاب بان من جملة شبيهة بالمنفصلة لا منفصلة
 كما حقق في موضع نفسه التفاني بين خبرها باعتبار الصدق على موضوعها لا باعتبار الوجود لمتنع بين اللازم
 يقصده والملازم فينبغي ان يكون احدا لآخر من صا دقا على معصوم الخبر ان الخبر اصد ما فاذ لم يصدق الملازم بحج
 ان يصدق اللازم وبالعكس وكوزان يصدق كلاهما ان يقصدا جميعا لان انفصال على سبيل منع الخلو
 على الخبر ذكر في الاشارات ان لغية الحكمي اصنافا آخرة غير مانع الجمع ومانع الخلو كقولك رايتك زيدا
 واما عمر او العالم اما ان يعبد له واما ان يمنع الناس فان قلت مدعى القوم على المدلول
 الخبر النظام من كلامه رحمه الله ان القول بان مدلول الخبر هو الاتباع لا الوقوع يستلزم ان يكون مقصود الخبر

بما حدث في مظهره لا محال الصدق والكذب
 من حيث الحكم بالنسبة لبعض الاوصاف
 وبما الحكم بالنسبة لبعض الاوصاف
 يعني ان ان اراد انه لا فرق بينهما اصلا كما هو ظاهر في غير ذلك
 من حيث الحكم بالنسبة لبعض الاوصاف
 وبما الحكم بالنسبة لبعض الاوصاف

من الخبر افادة الاتباع لكن من قال بان المدلول هو الاتباع مصرح بان المقصود بالافادة هو الوقوع وان
 الصدق والكذب باعتبار وان تحقق مفهوم القضية باعتبار حقيقة وذلك انهم اختلفوا في لفظ الاتباع
 وضعت للصور الدنسية او للامور الخارجية ونسب البعض الى الكمالان ما في الخارج هو المقصود
 بل الاول لان اللفظ لا دلالة له في نفسها على ان يخرج بل دلالة لها على الصور الدنسية او لا والذات
 بواسطة الصور على ما في الخارج لا ارتباط بينهما كما في الاتباع والوقوع فضا وضع للاصابع يدل على الوقوع
 ويشعر به بتوسط الاتباع والحكم مستفنون على لفظ المقصود افادة ما في الخارج وما ذكرنا ظاهره في كلامه رحمه الله
 وقوله للزوم التفاضل الوجه ان يقول للزوم اجتماع النقيضين لان الساقض لازم قطعا مطلقا وسمي
 الاول ان الحكم منها معلومان مما الحكم وكون الخبر عالميا وعلى ان متعلقان بهما واقادتان واستفادتان
 متعلقتان بهما فاللازم والملازم اما ان يجعلهما مع بعض اى معلوم او علم او افادتين او استفادتين
 او محققين ان يجعل الملازم معلوما واللازم على او افادة او استفادة ونفس الثاني عليه بصير الاقسام
 عشر حاصل من ضرب الاربع في الاربع اربعة منها اقسام الاتفاق واثنى عشر اقسام الاختلاف هذا ان
 فرق بين الاستفادتين والعلم وان لم يفرق بينهما كان اقسام الاتفاق ثلثة واقسام الاختلاف ستة فالجمع
 حاصل من ضرب الثلثة في نفسها هذه احتمالات عقلية وقد ترك منها اقسام الاختلاف محاطة على السبيل
 من الفايدين وما اشار رحمه الله بقوله ويمكن ان يقال يجوز ان يكون قسما منها كتابية وترك من اقسام الاتفاق
 كونهما افادتين لان الافادة اما ان ينسب الى الخبر او الخبر واما ما كان فلا يناسب جعلها فائدة لجعل
 الخبر معدا لها والشراح العلم جعلها استفادتين والمصنف علمية على ما ذكر في تفسير كلام السكاكي
 هذا ان فرق بين الاستفادتين والعلم والافتن جعلها استفادتين فقد جعلها علمية وبالعكس ثم ان جعلها
 معلومين لم يجعل الملازم باعتبار روعه مما لانه اللازم هو وجود الملازم اعني الحكم في نفس كقيام زيد في الخارج
 مثلا ووجه الاخبار والمخبر فضلا عن كونه عالميا بل جعل الملازم باعتبار العلم فيها كما افاد رحمه الله بقوله
 ومعنى الملازم الخ او في الملازم فقط كما اشار رحمه الله اليه بقوله ويمكن ان يقال على اصد الوجهين كما سنوف
 اما في الملازم فقط فلا لم يعرف كما هو حكم الملازم المجهول للمساوقا اطلاق السكاكي الملازم

الملازم

من الخبر افادة الاتباع لكن من قال بان المدلول هو الاتباع مصرح بان المقصود بالافادة هو الوقوع وان
 الصدق والكذب باعتبار وان تحقق مفهوم القضية باعتبار حقيقة وذلك انهم اختلفوا في لفظ الاتباع
 وضعت للصور الدنسية او للامور الخارجية ونسب البعض الى الكمالان ما في الخارج هو المقصود

من الخبر افادة الاتباع لكن من قال بان المدلول هو الاتباع مصرح بان المقصود بالافادة هو الوقوع وان
 الصدق والكذب باعتبار وان تحقق مفهوم القضية باعتبار حقيقة وذلك انهم اختلفوا في لفظ الاتباع
 وضعت للصور الدنسية او للامور الخارجية ونسب البعض الى الكمالان ما في الخارج هو المقصود
 بل الاول لان اللفظ لا دلالة له في نفسها على ان يخرج بل دلالة لها على الصور الدنسية او لا والذات
 بواسطة الصور على ما في الخارج لا ارتباط بينهما كما في الاتباع والوقوع فضا وضع للاصابع يدل على الوقوع
 ويشعر به بتوسط الاتباع والحكم مستفنون على لفظ المقصود افادة ما في الخارج وما ذكرنا ظاهره في كلامه رحمه الله
 وقوله للزوم التفاضل الوجه ان يقول للزوم اجتماع النقيضين لان الساقض لازم قطعا مطلقا وسمي
 الاول ان الحكم منها معلومان مما الحكم وكون الخبر عالميا وعلى ان متعلقان بهما واقادتان واستفادتان
 متعلقتان بهما فاللازم والملازم اما ان يجعلهما مع بعض اى معلوم او علم او افادتين او استفادتين
 او محققين ان يجعل الملازم معلوما واللازم على او افادة او استفادة ونفس الثاني عليه بصير الاقسام
 عشر حاصل من ضرب الاربع في الاربع اربعة منها اقسام الاتفاق واثنى عشر اقسام الاختلاف هذا ان
 فرق بين الاستفادتين والعلم وان لم يفرق بينهما كان اقسام الاتفاق ثلثة واقسام الاختلاف ستة فالجمع
 حاصل من ضرب الثلثة في نفسها هذه احتمالات عقلية وقد ترك منها اقسام الاختلاف محاطة على السبيل
 من الفايدين وما اشار رحمه الله بقوله ويمكن ان يقال يجوز ان يكون قسما منها كتابية وترك من اقسام الاتفاق
 كونهما افادتين لان الافادة اما ان ينسب الى الخبر او الخبر واما ما كان فلا يناسب جعلها فائدة لجعل
 الخبر معدا لها والشراح العلم جعلها استفادتين والمصنف علمية على ما ذكر في تفسير كلام السكاكي
 هذا ان فرق بين الاستفادتين والعلم والافتن جعلها استفادتين فقد جعلها علمية وبالعكس ثم ان جعلها
 معلومين لم يجعل الملازم باعتبار روعه مما لانه اللازم هو وجود الملازم اعني الحكم في نفس كقيام زيد في الخارج
 مثلا ووجه الاخبار والمخبر فضلا عن كونه عالميا بل جعل الملازم باعتبار العلم فيها كما افاد رحمه الله بقوله
 ومعنى الملازم الخ او في الملازم فقط كما اشار رحمه الله اليه بقوله ويمكن ان يقال على اصد الوجهين كما سنوف
 اما في الملازم فقط فلا لم يعرف كما هو حكم الملازم المجهول للمساوقا اطلاق السكاكي الملازم

على المعلوماتية وكان اللزوم منها باعتبار العلم لا يثبت على ذلك بقوله كما هو حكم اللزوم المجهول المساواة لان حكمه
هو ان العلم لا يثبت على وجوده يستلزم العلم باللازم من غير عكس الجاهل مساواة اياه لان العلم بوجوده اللزوم
انما يلزم من العلم بوجوده اللزوم اذا علم مساواة اياه فاذا جعلت لم يلزم فعلى هذا يكون قوله المجهول المساواة
على حصة الصريح من غير ان يجعل كناية عن الاعم فيكون في اثباته على الاعم فايد جليل وعلى ما ذكره رحمه الله لا يظهر له
فايدت يعتبر بها لان بوجهه هو انه لو ذكر الاعم لا يختص بالاعم الواقع لكن هذا الحكم لا يختص بل هو من الاعتقادي
فذكر المجهول المساواة كناية عن الاعم مطلقا لكونه لازما للكنك غير انه لا يثبت في نسبة الحكم الى الواقع مع عدم
اختصاصه به وبثبوت في الاعتقادي ايضا لانه لا يلزم من صحة نسبة اليه اختصاصه به وليس المقصد من ابي
ما ان هذا الحكم موضوع وجهه المحب بيان جميع مواضع ولو نسب الحكم منا الى الاعتقادي لكان وجهه ويكون
اشارة الى لزوم اللزوم باعتبار العلم لكن لا يصح الراجح المجهول المساواة كناية عنه لان تلك الاشارة حاصلة
فيه ايضا بقوله ومنه الحكم اللزوم مساواة المجهول المساواة مولد العلم بوجوده اللزوم يستلزم العلم بوجوده اللزوم
من غير عكس والعلم منا انما اعتبر بالنسبة الى نفس اللزوم واللازم لا الى وجوده كما هو الحال انما ذكر المجهول
المساواة و اراد اللزوم الاعم لكونه اولي تجويزية المساواة لعدمها في ان اطلاق الجاهل بالشيء في صورة
الجزم بقوله لا شيء ونعم العلم بوجهه ان اللزوم منها لما كان باعتبار العلم منها كان اللزوم واللازم
في الحقيقة علمية من ان لم يفرق بين الاستفاد والاعلم وان فرق بينهما قلت في وجهه ان اللزوم باعتبار
دونه الوجود فان اللزوم في الحقيقة استفادتان لاستفادتان واطلاق اللزوم والمزوم على ما هو
كذلك في الحقيقة لكن موافق ما اورد المصنف لانه جعل الاولى التي هي الغاية علم الخطاب بالحكم
من الجاهل واستفادته من الثانية هي لادنها علمه كونه الجاهل عالمه وفيه تامل لانه يجوز ان يجعل المصنف الاولى
والثانية نفس الحكم وكون الجاهل عالمه وانما ذكر العلم لان اللزوم باعتبارهما وهو صدد بيان اللزوم
وغاياته لا يمكن لغيره ان امتناع الشيء ظاهر في امتناع وجهه والظاهر ان هذا امتناع الاولى والثانية على
اسماع وجوده ما يلزم من عمل الاولى والثانية على العلم قوله وهو خلاص ما صرح به صاحب الفتاوى حيث قال
واما الحالة المتعبد بحرف المسند اليه فهي ان كان المقصود من الكلام اعادة السماع فايدت بعد غلبتها واللبس في ذلك هو

رسم

بعيد

الجاهل كما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في اول قانون الخبر ولازم العلم وهو انك تعلم حكمه ايضا وهو
علمه بذلك الحكم من الجاهل بقوله قيد بذلك لان علمه بالحكم من غير الجاهل كما اذا شاعروا لا يستلزم وجود الجاهل والخبر
فضلا عن علم الخطاب كونه الجاهل عالمه والاول باطل لا يقال اذا خبر الله تعالى عن خبره وعلمنا انه الحكم
فعلمنا بكونه تعالى عالما بالحكم كان حاصلا قبل ذلك لعلمنا بانه تعالى احاط بكل شيء على وهذا الحكم مندرج فيه
قطعا لانه يمنع محقق علمنا بانه تعالى علم هذا الحكم مخصوصه قبل علمنا به مخصوصه فان قيل كثر ما سمع
يتمم ان يورد هذا على المقدمة الاولى الغاية مع ان لا يحصل العلم التام عند حصول الاول كما ان قوله وايضا
يورد على المقدمة الثانية الغاية لا مع ان لا يحصل العلم الاول عند حصول التام وكذا ان يورد على مقدم من
دليل المقدمة الاولى وهي ان علم حصول العلم التام سماع الجاهل من الخبر ويورد هذا الاحتمال انه اقصر على ذكر
السمع ولم يوضح حصول العلم بالحكم وفيه بوجهه ان يقال لان السماع علم تام حصول صورة
الحكم في ذهن الجاهل لا بد من السماع بنفسه ونفوس العمل لاجل الخبر بالنسبة الى الجاهل ويمكن
يقال قد عرفت مما قد منا ان مرادنا ان ما هو اللزوم حقيقة للفايدت هو كونه الجاهل عالمه اي يكون مولد
للغايدت باعتبار الوجود والتحقيق لا باعتبار العلم واللازم اما اللزوم اعني الغاية فيمكن ان يكون هو المقصود باللزوم
باعتبار علمه وان يكون هو العلم واللزوم باعتبار الوجود والحكم اما الاول فالخاتمة على السبب من اللزوم
ولازمه واما الثاني فاما جدهم اللزوم فانه يكون اللزوم باعتبار الوجود مما وافي الاول محقق حكم اللزوم
فان اللزوم فيه باعتبار العلم في اللزوم والوجود في اللزوم قوله مستحضر الجاهل الوجه لانه يقال مستحضر الحكم
لان مقصوده ان يكون الخطاب مستحضر الحكم ومساو له عند ورود الجاهل لا يحصل علم بالحكم من الجاهل
وان كان علمه بالغايدت مقل في الجاهل عنه رحمه الله ان للزوم بالغايدت ما يعم لازم فايدت الجاهل لاها فايدت ايضا
فان دفع انه لا وجه لتخصيص الغاية بالذكر فان محجبه العلم بها لا تقتضي عدم العلم الجاهل ويحتمل ان يكون قصد رحمه الله
على ان الغاية محمولة على المعنى اللغوي اي لا يكون مقصودا من الجاهل فكيف المعنى انه يلقى الجاهل العالم بالغايدت
ولا يرضاه مع كونه عالما بما هو فايدت الجاهل المقصود من فان هذا العلم يقتضي عدم العلم وكان اختيار رحمه الله
ذلك لان الحكم على المعنى الاصطلاحي سواء اراد الغاية معط او مع لانه لا يصفو عن شوب استدراك

والسائر العارفين بما بين يديك يعني انهم المجيبين بقوله هو كما تبين بصدور الاخبار والاعلام للسائر العارفين
بما بين يديك ولازمها فصل منزلة الجاهل بذكره والاطهر ان يقال المجيب ليس بصدور الاخبار والاعلام
السائر بل بصدور جوابه فانه لا شك ان موسى عليه السلام لم يكن بصدور الاعلام الحق سبحانه عاذاً له الحكم فانه امر لا
يليق باحد المؤمنين بل انما يقع لما سال عنه الجواب وان شئت لى شاهد على ما ذكرنا انما يقام
الاسد وحاج اليه لاثبات او غيب وفي منزلة العالم فانه يدعى منزلة الجاهل بذكره ليست الغيبة باعتبار
خصوصية الفائدة بل باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجاهل فانه لا يرد كلام رب العزة شامدا عليه ثم الغيبة
في تنزيل العلم منزلة الجاهل ليس باعتبار خصوصية العلم بل باعتبار جعله وجود الشيء مع عدمه فانه لا يرد
الآية الثانية شامدا عليه ثم لا شك ان الآية الاولى انما تدل على جعل وجود العلم بالحكم المذكور وهو انما هو انما يشترط
ما له نصيب في الآخرة منزلة عدمه وهذا الحكم ليس اعم من فائدة الخبر وكذا الآية الثانية انما تفيد جعل وجود الشيء
منزلة عدمه وانما ليس اعم من العلم فهو في الآية الاولى اعم من فائدة الخبر وفي الآية الثانية ثم اشار الى
زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره محل تأمل ولذلك سكت عن حديث المصوم في شرح
المفتاح وغاية ما يمكن ان يقال ما دلت الآية الاولى على تنزيل العلم منزلة الجاهل لا يتوقف على ان يكون المعلوم
فائدة الخبر ففقد علم بالايه ما ذكره في العموم او انه اراد بالعموم محله ذلك ان عدم الاختصاص ما لفائدة نفس
على هذا حال الآية الثانية ثم انه نقل في الحاشية عن صاحب السنجع اعتراض على ما ذكرناه من التميز في الآية الاولى
وهو ان صدر الآية تصفهم بالعلم بان لا اخلاق ولا منفع في ذلك الشرأ في الآخرة وقوله وبليس ما شرأ
بين غاية المضرة في الآخرة على يقتضيه كلامه ليس الموضوع للذم العلم الكتاب المتعارف له لو كانوا يعلمون
متعلق بمصوم ليس ما شرأ في صدر الآية اثبت عليهم بعدم المنفعة وفي آخرة اثبت جهلهم بغاية المضرة
فلم يتعلق العلم والجهل ما واحد حقيقة ان المباهات ليس لها منفعه اى ثواب في الآخرة ولا مضرة فيها ايضا
فكان ان يعلموا ان لا اخلاق لهم في الآخرة ولا يعلموا ما يلحقهم من المضرة والعذاب ما ذكره رحمه الله في شرح
المفتاح ان مودى ليس ما شرأ به مودى من اسواه ما له في الآخرة من **خلاق** واحد ومورد ما شرأ به
وعدم تعلق نفع في الآخرة وترتب نصيب عليه لا بدفع ذلك لانه قد علم ما ذكره المعترض من ان مودى ما شرأ

من العلوم

كثيرة

واحد فان مودى احد ما عدم المنفعة ومودى الآخرة وجوده غاية المضرة وسلك احدهما عن الآخر كان
المباهات فكيف يحدان ويمكن ان يقال ليس معنى قوله تو لم ين اشترأ ما له في الآخرة من خلاق انه ليس
نصيب واجو على ذلك الشرأ بل ان من ارتكب هذا الفعل ليس له في الآخرة نصيب اصلا ومذا غاية المضرة
ونهاية الداء فعلى هذا يتصور ما لا يمكن محله كلامه رحمه الله على هذا كما لا يخفى فان قلت مذمومة
الشرأ ورد آية كانه البتة لا موقف على علمهم بها فاما معنى تعليل المذمومة بعلمهم بها في قوله تو لو كانوا
يعلمون قلت حاشا الشرأ ليس مضعف ليس ما شرأ بل مودى ان لا يرد جوابه انما هو انما ذكره رحمه الله
ولو سلم فالمراد استدماهم الشرأ وعدمهم اياه فبينما لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الامكان اما
اولا فلان هذا الخبر ليس ملحق اليهم وان فرض ذلك فلا معنى لاثبات علمهم بالجهل برؤية الشرأ وقد
اثبت صدر الآية ما ينافيه لاثباته علمهم برؤية الشرأ واما ثانيا فلانه ان فرض علمهم بالجهل برؤية الشرأ
فلا وجه لنتيجه علمهم هذا منزلة الجاهل فان جهلهم في حقهم انما هي تنك العلم بحسب علمهم حيث
الشرأ ومولا يعلم وجهها لنتيجه علمهم هذا منزلة الجاهل لان ارتكاب الشرأ انما ينسب هذا العلم من مقابل
اعني جهلهم بذلك الجاهل لا يوافق ما في المصباح لانه صرح في لنتيجه العلم المتزل منزلة الجاهل مودى علم اهل الكتاب
بان شرأ ما له في الآخرة من خلاق وكلام القائل الاول صرح في لنتيجه العلم المتزل مودى علم اهل الكتاب
قوله ليس لهم علم بان شرأ الخ اعني جهلهم بامر الكتاب هذا الحكم وكلام القائل الثاني مبني على ان هذا
العلم المتزل مودى علم اهل الكتاب مودى علم اهل الكتاب بان شرأ الخ فاما قوله في لنتيجه العلم المتزل مودى علم اهل الكتاب
في المصباح في غاية الظهور وما دميته اخبر ميت فلما دميته خلقا اذ دميته كسبا او ما دميته
اذ دميته صورة وفيه انه لا بد لنتيجه العلم المتزل مودى علم اهل الكتاب على شيء واحد ليجاج الى سائر الوجوه منزلة عدم
وعلى كل من التفسيرين لم يتوارد على شيء واحد فالاول لنتيجه العلم المتزل مودى علم اهل الكتاب بان شرأ الخ فاما قوله في لنتيجه العلم المتزل مودى علم اهل الكتاب
جعل كعدم لان ما تدرت عليه من الاثر ليس حظه ما يدرت على فعل البشر فالمراد من الصادق عليه السلام
قد نفى عنه هذا الاعتبار **قوله** فاذا كان قصد الخبر ما ذكره فينبغي ان يعلم بان قوله فينبغي للمبرع لكن وجهه غير
ظاهر لان ما ذكرناه ينبغي ان يقتصر على قدر الاصحاب حذر عن اللغو حكم مستقلا تام فعله المذكورة غير متفرع

بالآخرة

كلامها

اي م

ان من الكبر

على البقي والنوصية بان المراد اذا عرفت ذلك انه ينبغي لا يساعد عليه العبارة بل النصيحة لنراوكر من
الاقتضار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك في نفع هذا على ما ذكر من ان قصد المخبر الخ واثار
المراد النصيحة بقوله وانما الى تفصيل بقوله ولا يساعد له نصيحة بان ما ذكرناه ينبغي ان يقتصر على قدر الحاجة
واسطفا في نفع ما تضمنه قوله فان كان المخاطب وعمله لا يرفع الحواشي او لا يرفع عليها هذا الحكم وتوقع الخ
وان لم يكن ظاهر الوجه برفع الحواشي نفع الحكم عليها لكن يظهر وجهها خالي الا من من الحكم والتردد
نفيه اما ان يراد ما حكم التصديق وما اذا رآك لنز السبب واعد اولست بواقع او وقوع السبب اول او وقوعها
ومعنى خلوا الذين عن التصديق عدم انصاف بالتصديق وعدم قيام التصديق به وعن وقوع السبب عدم
اياء وعدم حصول الوقوع فيه وعلى الاول يحتاج الى الاستدلال في قوله والتردد فيه اذ لا معنى للتردد في التصديق
مراجع ضمير فيه الى الحكم الذي اريد به التصديق ويراد بالضمير معنى آخر الحكم وهو وقوع السبب وعلى الثاني
لا يحتاج اليه لكن فيه ثبوت حضور من جهة ان خلوا الذين عن الوقوع باطلا فسد ما واد عدم التصديق وعدم حضور
اياء فيستغنى عن قوله او التردد فيه لان موجب تصور الوقوع معنى تصور المدلول عليه محلو الذي عن معنى التردد
فيه فينبغي ان يفقد خلوا الذين عن الوقوع بعدم التصديق وقوله اي لا تكون على الوقوع الضميمة الخ
محتمل ما ذكرنا من الوجهين واما قول المصنف متردد في الحكم طلبة فيجعل على الاستخدام على عكس السابق **فان**
واسمب الخ حاصل نضاع المصنف والسكر بخروجها لا رب فيه ونحو الاسلام من عن التاكيد يدل على انها ليست
من المؤكدات واجبت بان تاكيد ليس على الاستعلاء بل على سبل السبب فانه ان كان هناك موكد آخر فمجرد
اجل من المؤكدات والافلا وكلام الايضاح مشعر بانها ليست من المؤكدات مطلقا حيث مثل صورة خال الذين
بقوله عمرو واديب وقال في قوله نعم انهم بعد ذلك لم يتوبوا كذا ثبات الموت بتاكيد في لمراد المخاطب منزله
من بان في الكار الموت لعمادهم في العمل والاعراض في العمل لا بعد وظاهر ان لنز واللام في الآية من المؤكدات
فلو عدت اسمب الخ منها لكان في الآية ثلاث تأكيدات والظاهر ان بناء كونها موكد على افادتها الدوام
والثبات محض تاكيد في مقام العدول عن الفعل لانها انما يدل عليه في هذا المقام اللهم لان يسند تاكيد الى
مجرد عدم دلالتها على التجدد على اعطى المبني للمفعول نقله رحمه الله في الحواشي انه هو الرواية فكانه او في قوله

ان

بقوله حسن بقوة ووجبت توكيد حيث لا يوصف فيه للمكلم والمخاطب وعلى تقدير ان يكون استغنى عن صيغة العلم
يحتمل ان يعود العايد فيه الى المكلم والمخاطب لكن الوجه ان يجعل المعلوم كالمجمل في الجواز لكن بشرط
فيه ان يكون السبب بل ظن لا يبعد ان يكون هذا مخصوصا بان يكونه علماني التاكيد ومصيد الغاية فلا سعاد ان يكون حسن
الاثبات بانها موقوف على ذكر الشرط واما سائر المؤكدات فليست كذلك فليس هناك ذكره مخالف للقول باعتبار
انهم اطلقوا حسن التاكيد في صورة التردد عن هذا الشرط وان قيد به مخالف لهم باعتبار انهم لم يفرقوا بين التاكيد
بان وبغيره وان قد فرق ولا يصح من عليه بان كلامه مخالف للكلام السككي والمصنف بل لا يبعد العكس لاحتمال
انه لم يجعل بطلان جعل محله الجواب صلافة ما دليلا على ما ذكره من الاسطر حتى سوجه عليه انه لا يلزم من ذلك
الاطلاق والظاهر انه اضرا ما ذكره من الاسماء وقوله لانه يودي الى الترتيب فيكون الجواب المستحسن في حكم
الواجب وركه بوجوب عدم الاستقامه كترك الواجب مؤكدا بالقسم ما ذكر في الكشف فان رينا علم
جارحي القسم في التاكيد كسبب الله فيكون مؤكدا واما السككي والمصنف فلم يجعله مع المؤكدات فغيره
ان بعضها بيان المؤكدات التي يصح جعل الحكم الملقا ورينا علم على احد ليست من اجزاء قوله لانا انكم
لمسلون وقيل ان التاكيد ينبغي ان يقتصر بالنسبة الى المخاطب اي يستعمل للتاكيد ما يكون مؤكدا عند لان التاكيد
لازاله تزداد واما كانه محجب لن يكون مؤكدا عند وقوله رينا يعلم لا بعد التاكيد على زعم الكفار الغير المصدقين
للحق سبحانه ولا ينبغي فيها وكان المرسل دعومهم بويده ما ذكر في الكشف انه لا يسل عند مكر انطاكه من الاثني
من ارسلها قال الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك في الملك وليس في هذا الوجه سوى اسناد مجازي واحد
وموا استاوسا الارسل الى الله على موافقه ما ذكر في الشرح اراد ارسلنا اليهم انفسهم وقد وجه بان الرسل ارادوا بقولهم
اما اليكم رسولون من رسول الله وان كذبهم في كونهم رسول الله لان كونهم مسلمين من ذلك المرسل
فان الخطأ في ان انتم يتناول الرسل والمرسل بطلب للمخاطبين على الغايب وان نفي الرسل عنهم تغليبهم عن سلمهم عليهم
نفي هذا الوجه تغليبهم مع او نالت هو رجوع الكذب في قولهم انما رسالهم من رسول الله الى كونهم مسلمين رسول الله
لا كونهم مسلمين من ذلك المرسل هذا هو الظاهر دون الاور انما ساقى الرسالة من الله لاس رسول الله رجايقا
بل فينا في الرسالة من رسول الله ايضا لان منافاة البشيرة للرسالة من الله عندهم بناء على ان رسول الله يحب ان يكون من

ان

هذا هو الحق
الذي لا ريب فيه

جنس المرسل ايضا كالرسول لان مجانس الجانس مجانس وفيه لزوم بناء على منافاة البشرية للرسالة
عندهم لما ذكره في حجاب الجانس من المرسل والرسول في اثباته ^{منه على ان يكون كذلك} لانهم
كذلك لا يفرقون بيني على ان يكون في المرة الاولى متعلق بقوله كذبوا ولو جعل متعلقا بالحكاية او بقوله لم ينج
الى هذا العذر لان ليس في الكلام دلالة على كذب الخ في المرة الاولى وقد ورد على قوله لا اتحاد للمرسل والمرسل
مان رواه الخبر اذا لم يفرقوا بين التواتر لا يجوز كذبهم وكان قيل ولا يجوز مع اتحاد المرسل والمرسل ودفعت ظاهرا
مما سمعون ويحيى نقل في الحواشي هكذا وجدت اسم الاسن والثالث في بعض كتب التفسير فكتبته وبني
كذلك في الكتاب ولا وثوق به عليه بل الاظهر غيره وهو ما ذكر في شرح المفتاح ان الاسن قيل مما يحيى بولي
بفتح الباء الموحدة واللام وقيل بولس وبواس والثالث سمعون له ان الخبر لما كان استنفاذا مستقديا
بنفسه كما ذكر لم يصح لام المفعول مع تقدم الفعل ولم يصح مع تأخير فانه لا يجوز ان تقاربت لزيد على ان
كلمة اللام للمفعول كما يجوز لزيد ضرت وانما يجوز ذلك في غير الفعل نحو ضارب لزيد فيسبغ في لزم عمل اللام في له
زائدة كما في ردف لكم نعم لومع انه جاء استشف في الشيء كما جاء استشف في صح ما ذكر من غير زائدة اللام ولو
جعل ضمير المفعول ان لا يعلم يحج الى ذلك نعم الظاهر انه لا يلزم من قوله فيستشف استشف في المرة رد الظاهر
اي استشف في مثل استشف ان يصير مترددا طالبا بالفعل كما ان رايه بقوله والمراد ان الكلام المقدم الخ
وان صار مترددا بالفعل وقد يلزم ان الاستشف في المذكور بالفعل يلزم التردد بالفعل فيرد عليه انه لا يكون
ما نحن فيه لان الخاطبة مترددة طالبة حقيقة فلا يستقيم جعل غير الطالب كطالب ويجازي به ليس المراد من
قوله فيستشف ان يصير كذلك بالفعل بل من شأنه ذلك او انه وان صار طالبا بالفعل لكن التاكيد ليس باعتبار
ذلك بل باعتبار تقديم المفعول الذي من شأنه ان يصير الخاطبة طالبا ولا يخفى ما في هذا لانه يكون معنى كلام المتن
بجعل غير الطالب طالبا اذا قدم اليه ما يلزم له بالخبر فيصير مترددا فيه ولا يخفى ذلك لانه لا يكون الخاطبة غير
سائلا حتى يجعل كاليدل كونه سائلا حقيقة ولين اعترض عن ذلك كونه القسم الآف وموان تقدم المفعول الذي من شأنه
ان يصير الخاطبة مترددا في غير ان يصير كذلك مترددا مع ان التردد ظاهر فيه جدا ان يكون معلوما او
محموسا لا فعال الدليل ما يلزم من العلم به العلم بالمدلول وانه عبارة عن مجموع التصديقات المترتبة الموصلة الى المدلول

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

وهي عنس ان يكون محسوسا فكيف يصح ما ذكره الدليل كونه معلوما ولا يتدفع عن الاكار لعدم التامد فكيف
يصح كونه الدليل محسوسا لاننا نقول المراد بالدليل ما هو مصطلح الاصول اعني ما يمكن التوصل به الى الحقيقة
لا المطلوب خبري ولا يلزم من محسوس العلم به العلم بالمدلول ولا يجوز ان يكون محسوسا ولا سعادته لانه لا يمكن
الاستحضار في محسوس ان محسوس الدليل على المعنى الاول ولا يستلزم معلومية الاراداع ولكن يبقى اشكال المحسوسية
ويمكن دفعه بان كسفي في محسوسية الكلام محسوسية الاكثر في المدار وجوب تنفسه منها ان ما عبارة عن العقل
ومعنى تامله تامل به ومنها ان الصبر في قوله مع الخبر الحكيم دلالة المتكبر عليه ومنها ان ما عبارة عن العقل وضمير العقل
في تامله عايد اليه والمنصوب اليه الخبر المنكر وفي المحسوسية كونه مع ان يكون مع موصوفه في نفس الاو وفي نظر
لان محسوسه ووجهه لا يمكن في الاراداع ما لم يكن حاصلا عنده ويتوجه عليه انه لا يلزم من كلام القائل ان محسوسه ووجهه كاف في الا
لانه يكون المعنى اذا كان متناك في نفس الاو من الشواهد ان تامل المنكر ارتدع فالارتداع ليس لانه لا يكون مع
للتأمل وما معه ظاهر في التمثيل لان الذين انما يتبادر اليه واما التفسير على نسبة تنزل ووجهه الاكار منزلة
عدم بناء على رايه بل وجهه الرب من عدم بناء على رايه فهو وان كان صحيحا لكن الذين لا يتبادر اليه
كيتاير الى التفسير وجب الاكثر مثلا لما نحن فيه في قوله اذا جعل وجهه الرب من عدم لما ينزل فيسبغ لارست فيه
فهذا الحكم منكره المتناهي لاكارهم وجهه المنكر فعلى هذا المعنى كونه مثلا ايضا بان ينزل الاكارهم من هذا منزلة عدم
لوجهه المنكر والجواب ان الخاطبة هذا الكلام هو النبي عليه واصحابه رضي الله عنهم ولا ريب انهم لا ينكرون وجهه
المنكر فلا سكون هذا الحكم لان انكاره مبني على انكار كونه الرب من عدم المبني على انكار وجهه المنكر وايضا
اذا نزل وجهه الرب من المرتبة من عدم فصار الرب معدوما راسا عيب الاعتبار فلا يعبر به ما ترتب
على وجهه الرب من الاكار وليس انخفض عن الاعتراف بالطامر ان المراد انه لا يكون مثلا لوجهه الاعتبار جعل الرب
كالعدم من غير اعتبار او آخر من جعل الاكار المذكور كالعدم وهو ان كلامهم مع نفي هذا الحكم وهو انما لا ينبغي
ان يربط فيه دليلان احدهما القرآن باعتبار كمال بلاغة واعجازه على ان يناسب مصطلح الاصول ولما انه كلام معجزاتي
من دل على نبوته بالمحجوات وكل ما هو كذلك فلا ينبغي ان يرتب فيه على ما هو مصطلح اهل النطق والمناسبات لما اقتضاه وجهه
من لزوم معنى كونه الدليل مع المسكر ان يكون معلوما او محسوسا عنده لان جعل الدليل من احوال الاول على سبق بيان وقد ورد

كل مد مقدم وجه
اصل الكلام على مصطلح
اصل النطق ايضا

بأن المراد منها هو الاول ايضا وموانه كلام ليس عابدا الى ما منهم من الدلائل بل لا مصدر ماملوئا الى ماملها والنظر
 فيها ويرى ما عدا ولا يخفى فيه دفعاً لتوهم السهو قد صرح فيما بعد ان التاكيد المعنوي بقوله نفسه لا يدفع توهم
 السهو وسواء الحق فما ذكره من دفع توهم السهو سواء نسب الى لاربيب فيه ونفسه جمعاً كما هو الظاهر او الى
 نفسه او الى لاربيب فيه فقط مخالف للحق ومناقض لما سيأتي اما الاولان فقط واما الثالث فلانه اذا لم يكن نفسه
 دافعاً فما هو وزانه من حيث انه وزانه يكون كذلك ضرورة ويمكن له ان يقال للمانع من دفع التاكيد المعنوي للسهو انما
 هو الضمير لانه يعود الى السابق ليس هو نفسه وان صواباً فوضوابع حتى لو قيل مكان نفسه في حالي زيد نفسه نفس
 زيد كان دافعاً لتوهم السهو ايضا ولا شك في استبعاد هذا المانع في لاربيب فيه فان ضمير في لارجع الى المؤكد بقى شيء
 وهو ان العادة انتساباً للدفع الى لاربيب ونفسه لا الى لاربيب فيه فقط لكن سفي لنزول عن الظاهر لان ارتكاب
 العدول عنه اول من ارتكاب عدم الصحة لكن لا بد لهذا الارتكاب من جهة صحتها وانما سكت عن مناعه عند التامل
 قلت لعل وجه الكناية قد تطلق على اللفظ وعلى ذكره واستعماله والى التماس السكالي فوفها بان تذكر المذموم ويريد
 اللازم والنقض نظر الى الاول فوفها باللفظ المحصور وانما وجهه كشرح قول السكالي على مقتضى تعريف الكناية فقال
 ان لفظ الكلام كناية اي ذكر هذا الكلام كناية بالمعنى الذي ذكر السكالي وعلى مقتضى كون الكناية لفظاً يكون الكناية
 نفس الكلام ثم وجه الكناية لفظاً عن الكلام المحصور عن التاكيد في مقام انكار المخاطب لعمد استعماله فيما يستلزم معناه
 فان معنى هذا الكلام في عرف السلفاء خلوه من المخاطب واذا استعماله في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل
 ما يستلزم وهو تنزيه المنكر منزله الخالي فان هذا المعنى يستلزم خلوه من استعماله او صريح من استعماله علم
 المخاطب بما ينزله الانكار للخلو وكذا الكلام المؤكد المورد في مقام خلوه من المخاطب معناه في عرفهم انكار المخاطب
 او ترده ولم يقصد به هذا المعنى عند ايراد في هذا المقام بل استعماله وهو بمنزلة الحال منزله المنكر او المتردد
 هذا المعنى يستلزم انكاره او ترده استعماله او صريح من استعماله ملازمة للمخاطب لافادات الانكار او تقديم
 الملوغ لا كاره او ترده واذا كان الكلام المورد كناية على تقدير كونه نفس اللفظ يكون ابراده وذكره كناية
 على تقدير كونه ذكر اللفظ فقد صرح ما ذكره لانه ان الابد كناية عن غير اشتباه والمناقشة في العبارة بعد وضوح
 المقصود ليست من ادب المحصل في قوله مما يلزم ايراد الكلام على معنى يلزم معنى الكلام المورد وقوله لان سوف

الظاهر من

سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام المشوق مع المنكر ثم قوله فلو كان السكالي لا سلام لزارير بالقول
 المعنى المصدرين يكون كناية بالمعنى المصدرين الذي ذكره السكالي ولزارير بالمقول يكون كناية بمعنى اللفظ وكذا
 المحي عن التاكيد ان مثل الكلام المؤكد الكلام المحرور في انه لا يجب في كل منهما ما سبق انه يجب ان يكون في النقص رد
 الانكار في المؤكد وكون المحي اطبق الى الذم من تحقق او تقدير في المحي كان من المنكلم كان من ناقص خبره
 انه لا يكون على معنى بانه لا يكون ان جعل الظن معنى المصدر وان جعل معنى المطنون فلا حاجة الى تقدير الجار وقوله
 كان انه لا يكون كلاماً تاماً ان شواً تعالى شويت اللحم شيا والاسم الشوا والنشوء السكر الجنب
 ضرب من العدو والبالذ البعير الذي انتشق نابه وذكر في السنة التاسعة وبما كان في الناصه ويقال للناشي
 ايضا بازل والامون الناقه الموثقة الخالق التي امتت ان يكون ضعيف يلف شمل السهل المشوق المشتر
 ولفظه والناس في بعض السببية اي سبب وصلها او التفات خاطرها وميلها وقيل المراد من لفظ شمله بها
 جعله معها على ان يكون الباء صلة لللف ولذا ذكره بالاسم الظاهر يقال القوم ذكره وان الاصل ان المعرف
 اذا اعيدت موصوفة فانه غير الاولى وقار رحمه الله ان ليس على اطلاقه وانت خبير بان تخلف الاصل في
 موضع او موصوفه لا سافي اصالة لان الاصل معنى الكثير الدارج وليس كان بمعنى القاعدة فالخلف في موضع معدود
 لا سافي طوره كيف وكيف والديكيد عليها قائم وموانه الاصل في التعريف العهد الخارجي فيكون المعرف المعادة عار بها
 الى المعرف الاول ما اذا كان الاصل او الظاهر ان المعادة غير الاولى فكيف يكون المعرف موصوفه وليد المعايير
 ومقتضيه لها وليكلم فالظاهر ان المعرف المعادة كالمضمر في ان الظاهر ان المعرف الاول كالمضمر في ان الظاهر ان
 المعرف المذكور سابقاً ويحتمل الاول للمعايير كما يحتمل الثاني من ان يرجع الى ما في ضمن المذكور ولو بان بالضمير متناهي
 العود الى مطلق المقصود الذي في ضمن الاسناد الخيري كما في المظهر يحتمل ان مراده هذا المطلق على انه لا يظهر اي
 اطلاق الاسناد داع لان كثير من الامور المذكورة في باب الخبر لا تخصه وانما خص به لان ذكره في نابه لانه اعظم شأنه
 من الاثبات فخص بذلك العجبة دون الانشاء وذكر لان الذكر في اصله بالبينه كاف في خبره واحيد على الاثبات
 على المقايمة الى حال الخبر على انه قد ذكر المصنف فيما بعد ان الجاز العقلي غير مختص بالخبر فيه نوع اشعار بانهم
 الاسناد الخيري الى الحقيقة والجاز حتى اصبح الى بيان عدم اختصاص الجاز بالخبر ولم يبين عدم اختصاص الحقيقة

وممكن

الاسناد

لان عدم اختصاص المجاز بسلزم عدم اختصاصها لاستلزام المجاز اياها على ما ذكر السكاكي والمصنف وغاية
 ما يمكن لنزاع اذا كان المقصود تقسيم الاسناد الخبيري كان الموضوع موضع الاضمار لسبق المرجع صريحاً فلما عدل
 الى الاظهار واطلق عن قد اخبرني علم ان ليس القصد الى تقسيم الاسناد الخبيري بل تقسيم مطلق الاسناد وانه
 لا يصف عن شوب لم نقل اما حقيقة او مجاز كلامه شعرياً لانه لو كان كذلك لكان في القيمين فقال منه
 ومنه دلالة على عدم احكامه اما الاول فلان النظام المتبادر في اشارتنا لهذا المقام هو الانفصال للمانع من الخلو سواء كان
 مع الجمع او بدون لانه هو الذي يضبط الالف م واما الثاني فلان العبارة ان يعنى في سائر هذا الموضوع هو المنفصلة فلما
 عدل عنها الى منه ومنه فلا بد من نكتة والاشعار بعدم الاختصاص باللازم من الانفصال على ما هو الظاهر المتبادر يصلح
 نكتة فيجوز عليه فاندفع لنزاعه منه ومنه كما لا يدور على احكامه لا بد من عدمه ايضا وظاهر ان البحث في الحقيقة المجاز
 يعني لنزاعه وان كان مقتضى الحقيقة العقلية وقد مضى المجاز العقلي وتطبيق الكلام عليها تطبيقاً على معنى
 الحارجه وذكر لا يكفي في الدخول في المعاني والالكان الحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من مباحث المعاني لان الحار
 قد يقتضيهما بل لا بد من ان يكون البحث من حيث انها تطابق بها اللفظ بمعنى الحار والبيان عن الحقيقة والمجاز
 ليس من هذه الحثية ولو بحث عنهما من هذه الحثية يكون من المعاني سواء كان من عقليتين او لغويتين فالفرق
 بينهما جعل الاول من المعاني والثاني من البيان يكون حكماً ولذلك ذكر في بعض السورح ان الحق انها داخلان في المعاني
 من جهة ان لفظاً عطابق مقتضى الحار وفي البيان من جهة التعلق ما يرد الكلام في بدالكس مختلف في الوضوح
 فلو بحث عنهما من جهة الاولى يكون من المعاني لكنهم لم يفعلوا كذلك ولا يبعد ان يكون المصنف قد نظر الى النظام
 وان العقليتين على اختياره من اقسام الاسناد وهو من احوال اللفظ بخلاف اللغوية فانه نفس اللفظ لكن
 بقي خارجاً عنه ان مقتضى التوفيق على هذا الحال وهو ان لا يطابق الاعتقاد خارجاً فلا حاجة الى اعتبار التعليل
 في نسبة نقاء الخرج الى ما لا يطابق الواقع الاعتقاد بناء على انه قد كان خارجاً بقوله ما موله ولم يدر يدركه قوله
 عند المصنف اعتماداً على انه يفهم مما ذكر في توفيق المجاز فانه ذكر فيه قيد التأويل ففهم منه اعتبار عدم التأويل
 في توفيق الحقيقة لمعانيها واذ لم يكن هناك تأويل ونصب فربما على المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على
 وفق اعتقاد لعدم الاطلاع على السراير فاذا لم يطلع عليها معنى الاول على الظاهر وكلام المصنف كما يفيد لنا

قد
لكن

عنه

لنا الحكم الذي عرفت في الظاهر لاني نفس الامر لعدم الاطلاع عليه فالمفهوم من قوله الكلام للمصنف ما عرفت في الظاهر
 فانها لم تذكر انما هو مكان التوضيح لا فائدة حيث قال المصنف **قوله** عبارة عن الملابس قبل ان يفهم من توفيق المجاز
 وليس شئ لانها متباينان فاضرب في احدهما لا ينفرد بل اذ ذكر بعينه في تعريف الآخر بل ربما يجعله دليلاً على
 اعتبار عدم ذلك القيد كما سبق من الاعتدال في تعريف السكاكي ويمكن لنزاع ان سند ذكر بعد التوفيق للفعل
 ملاقات شئ الى وفهم منه ان الحقيقة به الاسناد الى الملابس الذي هو الفاعل فيما نرى له والمفعول فيما نرى له لا يتاخر
 المفهوم ان اسناد الفعل الى الملابس المذكور حقيقة فهو اسناد الى الملابس المذكور اذ غاية الاخر ان يوضح ما
 ذكره اسناد الفعل الى الملابس المذكور حقيقة كلياً لكن لا عاباً الكلي لا ينكس كلياً وليس فرض انعكاس كذلك
 فالذكر اسناد الفعل دون معناه فاللازم ان كل حقيقة من اسناد الفعل ولا شك في عدم استقامته لظهوره
 من الحقيقة اسناد معنى الفعل لانا نقول الظاهر ان قصد المصنف بقوله وللنقل ملاقات شئ الى تغيير
 التوفيقين والحقيقة كما صرح به رحمه الله بمعنى لنزاع الحقيقة والمجاز ما ذكر فيه الامايعة وغيره واما الاقتصار على
 ذكر الفعل دون المعنى فلانه هو الاصل وحال معناه يعرف بالقياس اليه ومنها مكان الاول لنزاع الظاهر للملابس
 هو الفاعل والمفعول (الحقيقيان) لا اللطفيان لانهم قالوا في عيش راضية انه اسند فيه الى الملابس الذي هو
 المفعول ومعلوم لنزاع الحقيقة انما هو مفعول حقيقي لانهما موصوفان للفظي بل فاعل لفظي وفي خبر النهر وصام نهار
 وبني الاميرة المدينة انه اسند فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب معلوم انها مكان وزمان وسبب
 بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل محبة واذا كان الملابس هو الفاعل الحقيقي فتوقفاً انما هي اقبال وادبار
 يكون اسناد معنى الفعل الى الملابس الذي هو الفاعل لتمام الاقبال بالناقصة وصورة عنها والاولى لخرج اشار
 وذكر ما ذكره سلمه الله ان المراد الاسناد الى ما موله على وجه اسند اليه والاقبال ليس ثابته للناقصة على وجه اسند اليها
 فان الاسناد على وجه الحار بالمواطاة اي مع موله وثبوتها انما هو على وجه الاشتقاق ان موصوفه به وهو ما يمكن
 ان يحج ايضا بان يرد الاسناد الى ما موله على وجه كونها ثابته واسناد الاقبال اليها ليس على وجه ثبوتها لها او يرد
 الاسناد الى ما موله من حيث انه موله وبثبوتها لثبوت قول الشيخ انما لنزاع حقيقة على المصنف ويعترض على ثبوتها على اول
 وعلى الاول لا يستقيم في توجيه كلام المصنف جعل مثل انما هي اقبال بالمعنى حقيقة ولا حجاز لتضريح الشيخ بمجازية

وانما لا ينبغي ان يكون كل حقيقة
 وانما لا ينبغي ان يكون كل حقيقة

سي

بيان المعنى التأويل وما يورد ذكره بوجوه احدها ان الجواز العقلي كالفقوي وكان قد تولى الموضوع الاصل الذي تضمنه الموضوع
وموضوعه الى غير الملاحظه علاقه بينهما كذا العقل تولى موضوعه الحقيقي الذي تضمنه الفعل لا غير الملاحظه ملكه
بينهما وكلامهما مشروط بالقرينة فكان ان ذكر في تعريف اللغوي كونه لعلافه بينهما فقد ذكر في تعريف العقلي كونه ملائمة بينهما
تحقق ان المصنف ذكر حقيقة للمعنى لئلا يقع ملائمة شتى الى النقصان واسناد الى غيرهما للملازمة مجاز
والثاني ان سيد المصنف ولا بد للمجاز من قرينة ولو كان التأويل نصب القرينة لم يكن ذكر هذا الكلام بعد وجه يقتد
بد النظام لئلا يورد بهذا بيان شرط المجاز بعد ذكر ما يسمونه كذا انهم يذكرون تعريف المجاز اللغوي وذكر العلاقة فيه لئلا
شرط قيام القرينة للمعنى عن الحقيقة والثالث ان اذا قيل جري النهر وقصد اثبات جري حقيقة للنهر ولا شك ان
اسناد الفعل الى ملائمة غير مأمولة وقرينة المجاز منصوبة وهي استحياء قيام الجريان بالنهر عقلا مع انه ليس مجاز
قطعا بل حقيقة وان كان كلاما كاذبا فان قيل لو قيل انبت البسمل لم يعلم حال التايد على حقيقة كاشيات
ان قوله انبت البسمل وافنى الكبير على حقيقة ما لم يعلم ان قابله لم يرد ظاهره بقاء هذا الكلام ذكر رحمه الله تعالى
على تعريف التأويل بنصب القرينة وانما المذكور في المتن انه لم يحمل على المجاز وان لا يستلزم الحمل على الحقيقة بل يجوز لئلا
يوقف في اوجه حتى يعلم حال قابله شتى مختلفة جمع شتيت في اللفظ الثابت المعروف فاذا كان شتى جمعا لمكان
الملائمة لئلا يفسر عموقات وكان قصد الاشارة الى ان معنى التفوق منها الاختلاف ويجوز لئلا يفسر الخلفه
مقام المحلقات لادائها معانها لان الفعل لا يسند اليها فان قيل ان اريد به ان لا يسند الى المفعول مع باقيا
على حاله فكذا المفعول به لانه لا يبقى منصوبا عند الاسناد اليه وان اريد به ان لا يسند اليه اصلا لممنوع لئلا يفسر الخلفه
في استوى الماء والخشب ما ساند الفعل اليها يقال اخذ في صد المفعول مع لئلا يفسر بعد الواو بمعنى مع ان لئلا يفسر
معول الفعل وعند الاسناد اليه لا يبقى ذلك قطعا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان مصاحبة معول الفعل انما يستفاد
مع الواو بمعنى مع فزوالها زوالها واما المفعول فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبالاسناد اليه لا يتغير ذلك
والمنصوب لم يوجد مفهومه وليست اخذت في مفهومه فكذلك في مفهوم المفعول مع وعند الاسناد الى الاول لا يتغير
وعند الاسناد الى الثاني يتغير نصبه وكونه بعد الواو بمعنى مع ايضا وهذا القدر يكفيهم لئلا يفسر الاسناد الى الاول
دون الثاني معنى غير الفاعل في المبني الفاعل انما جعله الاوارجح الضمير الفاعل والمفعول مطلقا ثم يبين ان المراد بهما

المعنى

على الترتيب

شئ

ولم يجعل المرجع اولاً هو المقيد لان الضمير انما يرجع الى ما ذكر سابقا ولم يذكر الا المطلق فجعل المرجع اولاً وقيداً ثانياً ولما
كان المعنى على المقيد بقرينة انه ذكر ان الاسناد في المبني له والمفعول في المبني له حقيقة فانه يقتضي لئلا يفسر المجاز هو الاسناد
الى الفاعل في غير المبني له والمفعول في غير المبني له وان شئت قلت الاسناد الى غير الفاعل في المبني له وفي المفعول في المبني له
واعلم ان اسناد الفعل المبني للمفعول الى الجار والمجرور حقيقة كما سنده اليه مجازا فان جعل هذا الجار والمجرور مفعولا ينفصل
يكتفى الاسناد اليه حقيقة وايضا مقتضى ما ذكرناه اسناد الفعل المبني للمفعول الى المفعول وان جعله فاعلا ينفصل يكتفى
الاسناد اليه مجازا وايضا لانه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول لا يبعد ان يحد قوله فاسناد الى الفاعل
الجار والمجرور حقيقة وبما على الظاهر الا ان المصنف قد دفع ذلك من اجل ان ذكر الغير شابه الجاهل ان يفسر ملائمة
الفعل لغير مأمولة يكتفى الاسناد اليه مجازا وكذا يكتفى لئلا يفسر الاسناد مجازا من غير حاجة الى اعتبار مشابهة الى مأمولة
في ملائمة الفعل بقرينة الملازمة بما ذكره مع ضفاء دلالة عليه وعدم الاصحاح لا بد من توجيهه فكان مأمولة وان وجه
الملازمة ولئلا يفسر في ذلك لئلا يفسر ملائمة مأمولة او ضفاء او تم لموصفه فان الاسناد الى مأمولة فاسناد لئلا
يكتفى صرفه الى غير الملازمة ومن جهة بينهما ولذلك اعتبره المصنف في الايضاح مقتضيا في ذكر صاحب الكشاف فقال
المصنف فاسناد الى غير الملازمة مأمولة في ملائمة الفعل مجازا وقار صاحب الكشاف وقد سنده الى غير مأمولة
الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذكره لمضاهاة الفاعل في ملائمة الفعل ثم قال المجاز العقل لئلا
الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة فلم يعتبر ملائمة الفعل لاسا واقصر على تلبس الاسناد بمأمولة ولئلا كان
محتمل ان يكون قصد تلبس به من جهة اشتراكها في الملازمة فليس هو التسمية الذي يفاد بكان اما
ان يجعل هذا وصفا لانا لئلا يفسر سوار كان مقصودا لولا بناء على الخرافات التسمية من كان والكاف ونحوها
انما وصفت لافاقاة التسمية وطلق سوار كان مقصودا لولا وانما لم يحل وصفا مقيدا للتسمية بناء على المعنى
فاد بكان مقصودا فادته اذ ليس كل تشبيه كذا وكذا لئلا يفسر لئلا يفسر اداة التشبيه فعل الاول ليس على تشبيهها
بل هو ان كان من بعض الوجوه وان قال انبت الرمح معجزة لم يقصد تشبيه الرمح بالعدو ولا يفسر بل يقصد
اثبات لارحم من لوازم القادر للربيع كما ثبت ذلك من مقصد التشبيه فلان كل التشبيه في ذلك المطلق لفظ التشبيه
على التشبيه وعلى الثاني يكتفى من تشبيه لكن ليس مقصودا بالافادة بل المقصود نسبة الاثبات الى الربيع وهو

الى الفاعل
بنفسه

كان

بالنسبة فانما يصار الى النسبة لما في هذه التسمية وهذا خلاف ما لو جعل استقارة بالكناية على ذكر السكالي كان
التسمية كمن مفسر مفسر او عند النسبة فربما لا يمكن الجواب عن الاول انه ليس عند غير السكالي شرط الاستدلال
الى الملا بس في كلامه والمبتدأ ليس ملاك الخ وكذا الموصوف للصنفية ما عرفت من الملا بس هو الذي عرفت
فالمادة ملا بس للاقبال والرجل للعدل فيكون ما بيني للفاعل واسند الى المفعول فيه انه لو جعل المفعول الذي
ذكره المصنف في الملا بسات ماعلا للمفعول بواسط لا يدرج فيه الزمان والمكان والسبب لان كل مفعول بواسط
وملا بسه المفعول بواسط الحرف والاول لم يعمل ذكره من قبل المكان بناء على ان هذا اعم من الحقيقة وقوله والمعتبر
عند صاحب الكشاف لم يقصد بذلك وجه آخر في الجواب عن الثاني يعني ان المعتبر ليس السند اليه المجازي بالحقيقة
لما بسه الفعل للمجازي والتلبس منها قائم فان الاستدلال بلسن بالحكم كمن صاحبه وكذا الضلال بالبطار
البعيد والعذاب بالمعذب وح يستغنى عن مونه تقيم الملا بسه يوجه عليه لهذا الاستقيم في توجيه كلام
المصنف لانه شرط الاستدلال الى الملا بس ملاك لم يترك السند اليه المجازي ملاك للفعل فالمقصود من غير
كلام الكش في انه لا يجي هذا السؤال عليه وهذا اذا اوجي ما ذكره من التلبس على ظاهر اطلالة واما اذا قيد بكونه
من جهة اشتراكه في الملا بسه فينتجه عليه ايضا وكذلك عمل ائمان هذا ان قوله تعالى في ما رحمت
عما رهم فان العجاة بسبب الدرر وقد جعل اشارة الى ما ذكره في السوال من الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم الضلال
البعيد والعذاب الاليم وانما يصح هذا في الاخير من اذا الضلال بسبب التبعد والعذاب لليلام دون الاول اللهم
الا ان سككف من النسب الاضافية واللايقاعية انما لم يذكر الوضعية مثلا يدرج ونه حار لان السند في المجاز
العقل يجب ان يكون فعلا او مفعلا فالواقع صفة اما فعلا او مفعلا او مصدر والمالك خارج عما في فعل ما ذكره
وفي الاول لم يترك المجاز في اسناد الفعل او الصفة الى المضمير منها ولها التعريف بلا شبهة فالذكر في الكتاب
تفرع على اثنين من حق المجاز العقلي في غير الاستدلال من الاضافة والايقاع لكن جعل التوقيف للمطلق بناء على تقييم
الاستدلال للصرح واللازم ما في ذلك لا مضايقة عدم محقق المجاز في الاضافة والايقاع اذا المجاز في صورتها انما هو
في الحقيقة في الاستدلال للصرح واللازم لهما لا فيهما وايضا لم يبق بطلان المجاز العقلي المذكور في مقابلة المجاز العقلي الاستدلال
خاصه المجاز العقلي ان ملاك للاستدلال والاضافة والايقاع فالعريف للمطلق بناء على جعل للاستدلال مساو للاستدلال

هذا

ان

على ما سبق

والاستدلال

اللازم في صورة الاضافة والايقاع لانه يكون التوقيف للمجاز العقلي في الاستدلال خاصة والاولى ليقال انما ان يكون
نفس الاضافة والايقاع مجازا عقليا على ما هو الظاهر او لا فان جعل المجاز في صورها هو الاستدلال للصرح لهما
لانفسهما وعلى الاول يتعين ان يكون التوقيف للمجاز الاستدلال خاصة لا المطلق لان المذكور في التوقيف الاستدلال
الاهم الا ان جعل الاستدلال على محله النسبة وعلى الثاني لا يكون المجاز الا في الاستدلال اما صرحا في الكلام او لا فانه ولا
يتحقق في مطلق المجاز العقل ان ملاك للاستدلال وغيره ثم ان على الاول اذا جعل التوقيف للمطلق يتوجه عليه المذكور
في الكتاب انما هو المجاز الاستدلال لانه قال ومن الاستدلال مجاز عقلي وجعل الاستدلال في مطلق النسبة غاية
البعده وكذا جعل القسم اعم من المقسم من وجه اللهم الا ان جعل مرجع الضمير قوله وهو اسناد الى مطلق المجاز
العقل المذكور في ضمن المجاز العقلي الاستدلال او قد يكون كناية ليقال المجاز فيه صريح ايضا لان التسليم او قمت
فيه على الهموم صرحا وهذا الايقاع مجاز عقلي لا ما نقول لكلام في هذا المجاز بل في المجاز المكنى عنه هذا المجاز وهو
استدلال نحن معنى الحوينة الى الهموم فان التسليم انما يوقع على التصرف ما كان في هذا التركيب مجازا لغير انكار
ومكنى استدلال ويرى بما يدعي لغيره في الاستدلال خاصة وهو المكنى الاستدلال لان ايقاع التسليم على الهموم انما
يكون مجازا للصحة كونها محوطة قدر نظام كلام السكالي والمصنف فانه يفهم من نظام كلام المصنف اختصاصه بالاستدلال
وكذا من نظام كلام السكالي حيث فسر المجاز بكلام المغادر الى الح والظاهر من كلامه على المصطلح ومنه القول
كما يفهم من المفتاح ليس التوهم محوطة بل في انه ذكر فيه انه قيد التأويل ومحج الكذب ولم يذكر اذ جاء بقول الجاهل
لان عدم القول بالشيء ليس قول لا بعده بل من انه قال لو قلت خلافا عند الفعل امتنع طرده نحو قول الجاهل
ولو كان التأويل محجبالا امتنع امتناع الطردية لان مبنى امتناعه على قوله في التعريف ولما يلدان
يقول يتجه عليه ما ذكره سلم انه منافي لكلام السكالي حيث حكم بانه لو قال خلافا عند العقل يدخل فيه
قول الجاهل فخلافا ما عند المسكليم لوجه وعلى ما ذكر من تفسير ما عند العقل يكون قول الجاهل منبذلا
لما عند العقل اذا ثبتا التوبيخ مما تصور العقل فلا يدخل في خلافا ما عند وغاية ما يمكن لتيقا
من جهة رحمة له لغير حاصل كلام السكالي لقوله خلافا ما عند المسكليم فايده تراخا قول الجاهل اذ خال
نحو كسبي الخليفة الكعب دون قوله خلافا ما عند العقل فانه ليس فيه ثباتان الغايدتان ولا يمنع في ذلك حصول

مع

هـ

موجه

الاستدلال

احديهما فيه فخرج قول الجاهل بحلاف ما عند العقل لا ياتي في كلام السكاكي وانما ينافي لود خالفه نحو كس الخليفة
الكعبة وربما يقال لم يقصد بقوله ما حصل عنده وثبت بحج ما تصور به بل ما ثبت عنده ولم ينتف ما حيله
العقل باليدية او بالسطر الصحيح فليس بان عند بل مستفاد قوله تصور الكواذب من تصور اللازم للتصوير
يقار صورت الشيء فتصوره وقول المشاعر تراو وجه الارض كيف تصور على ما هي ففتح امكان تصور
الكواذب امكان وجودها فلا يخرج قول الجاهل بحلاف ما ثبت عند العقل لانه منتف عند بنظر الصحيح
ما ذكرت من تقدير كلام المصنف هو كان وجه الاشعار ان يفهم من اعتراضه على السكاكي انه يجوز توفير
الجازم الكلام المفاد به خلاف ما عند العقل عن خلاف ما في نفس الاول ساوول ويلزم منه ان يصح توفير باسناد الفعل
او مضاء ال غير مامول في نفس الاول فيزاد في توفير غير مامول في نفس الاول لكن لا يخفى انه على تقدير تسليم ما ذكر
من اللزوم لا يلزم ان يزداد في توفير غير مامول في نفس الاول لحوال ان ياد غير مامول عند المتكلم لان المسند
الي في الجازم هو ان يكون غير مامول في نفس الاول وعند المتكلم ايضا وقد يوجه الاشعار بانه يفهم من كلامه ان
مثل ك الخليفة الكعبة يكون المسند اليه خلاف مامول في نفس الاول ومن هذا بعد من الاول لان مثل هذه
كما يكون خلاف مامول في نفس الاول يكون كذلك عند المتكلم ايضا مع انه لا يلزم من كون بعض امثلة الجازم كذلك
كون كلها كذلك والظاهر ان كلامه عن هذا الاشعار عار واما توجيه الاشعار بان المتبادر من اطلاق مامول في
نفس الاول فلا يصلح توجيهه بالاشعار اصلا بل توجيهه بالتجوز ارادة بقرنه ذكره في مقابل الحقيقة فاذا
جعل الحقيقة استنادا الى مامول عند المتكلم في النظام كان الجازم استنادا الى غيره يقال في كونه قوله عند المتكلم
متعلقا بالظرف الذي مامول كما ذكر في توفير الحقيقة لكن صرح رحمه الله في المحضر بانه متعلق بمعنى الغير حيث قال
سواء كان الغير غيرا في الواقع او عند المتكلم وبين سدين التعليلتين فرق فانه على الاول سعيد ثبوت الفعل
لما مامول بكونه عند المتكلم وغير مامول بكونه مطلقا من هذا القيد متناو لا ينافي غيرا في الواقع لا عند المتكلم وعلى الثاني
بالعكس يجوز ان يكون غير مامول بالمعنى الاول غير مامول بالمعنى الثاني وبالعكس بانه اذا زعم المتكلم في شيئين
اتحادهما وانهما مامول فيصدق على احدهما انه غير مامول في نفس الاول ولا مامول عند المتكلم وهو الشيء الآخر فلا يصح عليه
انه مغاير له عند لانه عينه عنده وكذلك اذا زعم في شي مامول لكنه خلاف الواقع فهذا الشيء غير مامول في نفس الاول

ما مامول

و

وليس غيرا عند لانه مامول عند ويمكن ان يقال لم يقصد بغير مامول شي مغاير لشي مامول في الحقيقة وانما قصد به معنى
الشيء ان شي لم يكن له كما تقول ضربت من غير ذنب لا عن ذنب لا عن شي مغاير لما مامول ذنب فمامل
وح يدخر نحو قول الجاهل اراد به مامول المفهوم من اطلاقه وهو انبت الربيع البقل فمامل في السؤال مر قول
الجاهل انبت البقل الاول وايضا ما يذكر بعد من دخول قول الجاهل المذكور في السؤال يصلح قرينة على ان
المراد بقول الجاهل الذي حكم بخرجه غير وكذا انه يقول المعتزلي ما سبق ذكره في توفير الحقيقة وهو قوله
خلق الله الافعال كلها لمن لا يعرف حاله وهو مخفيها منه لا ما ذكر في السؤال من قول المعتزلي بقرنه انه حكم بعد ذلك
الافراج ما في السؤال ولا نهام ما ذكر سابقا من اطلاق قول المعتزلي وجه ظاهره فانه دفع ما ينوهم انه ان اراد بنحو
قول الجاهل في الجواب ما ذكر في السؤال على مامول الظاهر ففاسد وان اراد غير خلاف الظاهر وكذا حال
قول المعتزلي اذ لم يظن اعاد رحمه الله حكمه لانه اشارة الى ان يجوز مامول معطوف على نفس الجوزم لا مرفوع
معطوف على مجموع الجازم والجوزم والافاعاذا بها بما محل المقصود وهو مفهوم اللفظي للعلم واللفظي وهو يتوقف
على وقوف اوفي سياق النفي لتفيد العموم ان في اصل الامر والاعادة كوجهها عن سياقه لانه كونه مجموع
الجازم والجوزم معطوفا على مثله فيكون المعنى على احد النفيين وما ذكرنا يصلح وصلا لعدم اعاده المصنف
واما اعادته رحمه الله فاعادته لانه اشارت الى ما ذكرنا وانه المبدي والتعبد وجه الدلالة عليه لمن قال
بامول له توج و ارادة وان افشاء الشواذ اعاد لانه طلوع الشمس وغروبها كل يوم بذلك قال بانه المبدي والتعبد
والمتنوع والمغني لان ذلك دليل اسلامه والمسلم يقول بهذا اولان من قال بذلك قال بهذا لعدم العايد بالفصل
وايضا كونه الاقمار باو و ارادة يدل على كونه مقيد وكونه طلوع الشمس وغروبها باو ويدل على كونه متبعا
معيدا وما يقال من جمع حمار اسناد مبني على الجازم بقرنه اخفاء قيل له على العكس يدعي بان الحكم على الصلاح
والاسلام اصلح واسلم اما حقيقتان وضعيا لا خفاء انه يجوز ان يكونا حقيقتين عقليتين ويجازر
عقليتين ومحمد بن حو انبت البقل الربيع واحسن اطاعة او فلان فانفسد الوضعي محتمل لانه لا جازم
ان المصنف انما ذكر الجازم الاسنادي لا الاساسي والاضافي اولانه على الحقيقة والجازم على نفس الطرف والاختار
عند لانه حقيقة والجازم العقلين انما يوصف بهما الاسناد لا اللفظ وكذا المراد بباب النان لا

ما هو المفهوم من اطلاقه
وهو انبت الربيع البقل
دون ما ذكره في السؤال

واجري الماء اطاعة الله
واجري النهر اطاعة الله

ان شباب الشخص حاله قابله بصفي لثيف شباب الزمان بما يكون له من طراوة وما يتوهم فيه من القوة حيث
ينبغي الاشجار والنباتات وكذا لا يذكروا من ازيد باقوي الارض فانه حاله الارض او قوتها لا يذكروا
بان محل الازدياد على المتعدي ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازيد الزمان للقوي او قوة الزمان يزداد
ببهرها القوي او بان مراد حاله يكون للزمان عند ازيد القوي **ففيه** اشكال ومواز لم يشرط في الحقيقة
والجواز العقلين كغير المسند فعلا او معناه محذور ان يكون محله وفي وصفها بالحقيقة والجواز اللغويين ترد لان
اخذ الكلمة في توينها يقتضي لئلا توصف بها ويقسمهم الجواز المنفرد بالحكمة الاستعارة وغيره والاستعارة
الى التمسليه وغيره مع ان التمسليه وكب قطعاً يقتضي صوار وصف المركب بها اما بالجواز فلو جوب صدق
للقسم على الاقسام اللهم الا ان يجوز كون القسم اعم من وجه وح لانه لتفسير الجواز بالحكمة وما يدر مثل ان باعتبار
الاعم الاغلب او انه توفيق لنوع من الجواز غالب الوقوع واما بالحقيقة فلان كل ما يوصف بالجواز باعتبار الاستعارة
في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعارة في الموضوع له لانه لئلا يفسد الجواز مستلذا للحقيقة فظاهر
وان لم يحل فلا شبهة في لزوم المعنى الحقيقي للجواز وان مقتضى وجوب جواز وصف اللفظ بالحقيقة باعتبار الاستعارة
فيه وقد سبى جواز وصفها بها بوجوه اخرى اذ مما ان يجوز ان يكون باعتبارها فيها من المفردات وصفاً للشي
يوصف الجواز لقولهم ثوب اشكال ونظف اشباح موصوف الجواز بالحقيقة اذ كان جميع مفرداته مستعملة في غير
وضعت له بالجواز اذا استعملت في غير ذلك والمعض في عينه البعض في غير لانه يصدق على الجميع حيث
انه مستعمل في غير الموضوع لان المركب من الموضوع وغيره والثاني لئلا يفتقر المركب موضوع بالانواع
صديقي لئلا يفتقر استعماله في الموضوع له حقيقة في غير مجاز الكلف واللازم الحكم وتوينها بالكلمة اما المذاهب
لانه عدم الوضع في المركب او للتردد فيه فاخذ ما هو المتيقن واحداً بالتردد وفيه على التعايب اولاً ولان قطع
بالوضع في المركب لكنهم اكتفوا بما هو الاصل لظهور ظهور حكم النزع بالمعايب ولكن لئلا يفتقر هذا الوجه الكا وجه
للاشكال بانه لا اشكال وصف المركب بها اشكال احصاء الاقسام في الاربع لا بقاء لا احصاء على الوصف
في القرآن كثير وجه ذكره الروي على جماعه اكرهوا وجود الجواز العقلي في القرآن ولذا قدم للاعتناء باللفظ فلا بد
ان لثمة لا يحسن القرآن نصب على ان مفعول به في الكشف انه مفعول به اي كيف سميتم انفسكم يوم القيامة

منه انه

ب

ومنه ان يفتقر على الكلف ولم يسموا وحور لئلا يفتقر الى كلف كلف بالمتقوى في يوم القيمة ان كلفتم في الدنيا ويجوز
ان ينصب بلفظهم على ما قبل قد تم وقوله يوم جعل الولدان سفي لئلا يفتقر الى كلف لاس يوم القيمة او نصاً بتقدير اعني
والنظام من ذكره مستغنى عنه ومنه ان النهر فصله لانه ليس فيه اسناد او اذ هي بل القاعها وفصل قوله ليت
النهر جاز لانه ليس فيه اسناد او اذ هي اصلاً ما لم يذكروا نقل المسند اليه لان قيام المسند بما هو المسند اليه في الواقع يعلم
ليس مستحسناً اصلاً فلو ذكر المسند اليه لوجب ان يفتقر اليه اي من جهة الفعل اسناد الى قوله عطفاً عليه
وجبه ان يجعل غير اعني نسبة الاستحالة الى القيام ويجعل الاستحالة لازمة ولا يلزم صحة كون العقل فاعلاً لها بل
يكفي صحة كونه فاعلاً للاستحالة المتعدي على ذكره وان العسر كما يكون فاعلاً لبعض الفعل المذكور بحوط ب نفس زيدا
ككونه فاعلاً لمعدية نحو امتلاء الانا واما فان الماء فاعلاً للملأ لا لامتلاء او الازمة نحو فينا الارض عيوننا فان العيون
فاعل للتفخي لا للتفخي **موقوف** فاعلاً او مفعولاً اما موقوف للحقيقة عوف الفاعل او المفعول الحقيقي لانه لا
خفاء في موقوف نفس الاسناد فانه له معنى ظاهراً معلوماً فلا تنقسم موقوف الى ظاهراً وخفية وانما يجري الحقايق
والظواهر في موقوف الفاعل او المفعول الحقيقي واما الموصوف بانه لا يلزم لئلا يفتقر للجواز حقيقة وانما يلزم لئلا يفتقر
فاعل او مفعول حقيقي فليس يجب لان الكلام في الموقوف لاني الوجه وموقوف الشيء لا يوقف على وجهه اي قول
ابن المعتز في الايضاح انه لا نواس قبل موكبه لاني المفعول فلا مخالفة وقيل انه اسناد الى الزمان في الايضاح ليس
على يدني ولله اعلم بحقيقة الحال وكانه اودع في قوله لما اودع من موقوف قايق الحسن الى وجهه دفع لما يترأى من موقوف محال
منه في البيت فيمنه استهزاء المعاد مثله الكرامة والطباع محبوبه على معاداف المعاداة وكثرة المساند نقل
الحمد وذكر انه بكل نظر من حسنا آخره حقيقة اخرى صرح قايق جماله فلما تكرار اي اقدمي نفسي تقدير ذكر
التمكيد والظاهرة انه ما على وجه ان العبد خالق لا فاعله الاختيارية فالتقدير عند الشيخ اقدمي الله ويجعل ان يقال كغير
نسبة الفعل الى الفاعل حقيقة لا يتوقف على كونه مخلوقاً فانك تقول ضرب زيد وادع ربه وادع ربه كذا حقيقة مع لئلا
الضرب والادع اقدم مخلوق لله تع فلا بعد ان ينسب الادع الى النفس حقيقة مع انه مخلوق له تع لا للنفس بهذا
الحال يثير الى موقوفه في الجواز للصيرورة توسط الوادع اسمها وخبرها التاكيد للصوق كقوله وكنت وما
سهمي الوعيد وقيل الوادع الى الجواز على تجويز الوادع في المضارع المثبت او على تقدير المسند اي وانما مضرت والخبر

حقيقة لان السكال صرح بان الالبات منا او محقق واذا لم يجد الادعاء المذكور كونه اسنادا لالبات على البسج حقيقة
فصعب في نفق الجواز العقل تنظيم في سلك الاستعارة بالكناية يكون خايغا ولا يبعد لنقل اذا ادعى لغير الربيع قادر
مختار لربيع اسناد الالبات اليه فينبغي ان يرتفع قدر المحاراج حكم هذا الاسناد ولا يصفو عن شوب **قوله** اعراض
قوى وموانع قسم الجواز الى الجواز المسل والاسعاره وضمها الى المصرفة والمكنية فيكون للمكنية محاراج للمنية
في قول الهندل مستعمل في الموت بادعاء السبعة لم يكن مستعمل فيها وضع بالتحقيق وفي غير ما وضعه بالتاويل
والجواز عند ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق **قوله** ومنهم من لم ينف على هذه السكال فان قيل يجوز ان يكونوا
واقفين عليه لكن اجابوا بوجه آخر فقالوا بهم هذا يدل على المراد بالعبارة عند جعلها استعارة بالكناية هو
الصاحب الحقيقي لها وبالنها وهو الصائم الحقيقي وهما ان نفس العلم حقيقة وبالربيع هو الواجب تعالى حقيقة **قوله**
مع الاعتبار رات الراجع اليه لذاته لا خفاء ان الاعتبار الراجع الى المسند اليه لذاته غير راجع اليه من حيث **قوله** مسند اليه
لانه راجع اليه من حيث الوصف في ان الامور العارضة له حيث انه مسند اليه بالاعتبار رات الراجع اليه لذاته
محل بحث وتوضيحه لنزوله بالراجع اليه لذاته ما يرجع اليه لا بواسطة الحكم او المسند فقوله لا بواسطة الحكم تفسير
لقوله لذاته وقيد انه يلزم لنكون البيان اعم من المبين لان الراجع اليه لا بواسطة الحكم لا يلزم لنرجع اليه من حيث مسند
اليه ولا وانه سهل يجوز ان يفيد بالحقيقة المذكورة نونه السابق ويمكن لنرجع الضمير في لذاته الى المسند اليه
ما هو هذا الوصف فيرجع الى الراجع اليه من حيث هذا الوصف **قوله** اما حذفه فقدم لانه لا يرتفع عليه من
مقتضيات الاحوال ما يرتفع على الذكر في تنكيره وتوهمه وتقديمه وناحية مكان تقديمه اول طريق التعليم
وما ذكره رحمه الله من انه عبارة عن عدم الاتيان بالحيثية عليه لنزولها عند ما سبق فلم يعدم لاحق
فلم لم يعتبر الا لاحق مع ان الحذف عبارة عن عدم اللاحق لانه اسقاط ودفعه ان عدم السابق هو الاصل
اول مع ان الواقع مناهو عدم السابق لان المحذوف في الكلام لم يكن موجها فيه ولا بد ان لم يوت في الاصل
ما عباد الاصل والواقع اول من ملاحظه هذه الالة العبارة مدونة وقوع مدلولها وذكر سلمه لنزولها المناسب
هذا الغرض ان الذكر لاصالة لا استدعي وجوب نكته زايده عليه والحذف لافادة الاصل استدعي ملكة باعنه عليه وفيه
ان نفس الاصل نكته باعنه على الذكر كما ير السكت الباعنه على الحذف فعدم استدعاء الذكر نكته زايده على اصالته

اصالة لا يوجب ان يكون ادنى في استدعاء النكته من الحذف ويمكن دفعه بان الاصل وان كانت نكته لكنهما
نكته ظاهرة بمقتضاه ونكته الحذف ليست كذلك والحذف يقتضيه الاصل وان اراد ما سوى حذف الفاعل
في المبني للمفعول كما استدل به لا يحتاج الى الغزبه بل الى النوض الداعي فقط ولا سعد ان يقال لا يفهم حذف الفاعل
في هذه الصورة من اطلاق الحذف لانه اما يطلق حيث يصلح لتقدير المحذوف وفي هذه الصورة لا يصلح له
اصلا ويؤيد انهم اطلقوا القول بان حذف الفاعل لا يصلح وما سدد كونه حذف الفاعل في هذه الصورة
لا مانع ما ذكرنا بان لا يفهم من الاطلاق وقيل معناه انه غيب بطر الى ظاهر القدره اما ان يريد لنزول الغزبه
ظاهرا وباطنا وكونه غيبا بالنظر الى ظاهره لا بالنظر الى باطنها وهو المراد بالحقيقة فالظاهر انه خال عن التحصيل
واما ان يريد كونه غيبا بالنظر الى الظاهر الذي هو القدره فالفرق بينه وبين الوجه الاول انه يحتمل في الاول عدم
الغيب بطر الى الحقيقة باعتبار انه ركن من الكلام ولم يحتمل في الثاني بعده بطر الى الحقيقة بل انما حوز بالنظر اليها
باعتبار جواز تعلق غرض فني فالفرق بوجهين **قوله** وانما قال غيب لان ما ذكر من العدول ليس بحقيقا بل على
التحصيل لان تحقق العدول متوقف على كونه الدال عند الذكر هو اللفظ فقط وعدم الحذف هو العقل فقط وليس
شي منهما متحققا بل الحكم بينهما مدخل في الدلالة على القدره من كونه اسنادا لقوله فلا عند الذكر الى لسان قوله الدال عند
الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بطريق الحصر لا يصح وينافي ما سبق لانه يقال كان وجه الصحة ان الكلام في الدلالة
اللفظية فالوصف بها هو اللفظ فقط ومدا لسان لنكون للعقل مدخل فيها كما هو الواقع فلا عند الذكر يكون اللفظ
بالكلية على اللفظ فتعذر ان الفعل في الدلالة ولا عند الحذف على الفعل لان الصحة في الدلالة اللفظية لا يقال فكيف يصح
ما ذكره من الاعتماده عند الحذف على دلاله العقل مع انه لا يوصف بالدلالة اللفظية اصلا لان هذا بناء على الظاهر وما
ذكره من حصر الدلالة في اللفظ ساء على الحقيقة على انه لا مانع من نسبة الدلالة الى العقل باعتبار ان مدخلها فيها وعلى
ما ذكرنا وجه عدم الموضوع لاسماء العدول بسبب ان الدال عند الذكر ليس هو اللفظ فقط فان قيل
ان الدلالة اللفظية لا يوصف بها الا اللفظ لكن وجودها عند الحذف بل عند ولا عطفه على المحذوف من غير حاجة
الى اللفظ المدلول وليس اعتبر الدلالة اللفظية عند منى كما تكون بابتة للكلام بواسطة القوانين يقارن
في العادة فهم المعاني وتفهيمها من اللفاظ حتى لنزول المفكر ساجي نفسه بالفاظ تحصيله كان الدليل على استند اليه

المسند عند الحذف هو اللط الحذف والادل على هذا الحذف يجوز ان يكون القدر مثل ربي من غير
 راس مثل ربي صدور القدر من غير امله وسنشد اعرفها من افرم قول الجا افرم مات افرم عن بنين فوثبوا
 نوباعل جدم الى افرم نحو فقال اني راعون بالدم سنشد الجا السنشد الحلق والاطمعه واهم
 جد حاتم الطائي لا يكدون يدركه قرة البندار والسرفية لفر المرفوع بالدمع او الذم او الترحم انما هو وصف
 لما قبله في المعنى فلو لم يرد الاغراب للافتيان والدلالة بذلك الايمان من حيث تعبيره المألوف على مقام تام للمذكور
 من جهة ليرة الايمان ريادة بنبيه وايضا للسامع ويجوز ان يرفع في الاستماع وذلك لان المقام انما يكون له اودم
 او رجم ما يقتضيه المقام وثان كان بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق
 من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف بقوة الايمان في الدلالة على ما ذكرنا من الامتصاص ولا معنى للعدول
 عنه لابقار سنان لغير هذا فليس قيام القرينة وعند قيامها فلا شك في ذكره عن بناء على النقص والاعتزاز
 عن العيب بناء على انما هو مقتضى للعدول فيكون كما ذكرنا من العدول الى اقوى الدليلين لانه يقال اس
 المتعنى محو صهي العهد والاعتزاز او التخييل بل قصدنا الفعل والافتاء اذ غير لازم قوله ومنه او لكونهم المحلل
 فان قيل الكلام في اذكر المقابلة المحذوف وله اذالم يذكر كغير محذوف والآية ليست كذلك لانه لم يذكر اسم الاشارة
 في اولها كهم المحلل لكان هم المحلل خبر الاسم الاشارة الاول مع قوله على مدي فيكون المسند اليه عند عدم
 ذكر اسم الاشارة كما ذكرنا ايضا في قوله وكذا هذا المسند اليه لا يتوقف على ان يكون محذوف اذالم يذكر كغير
 المسند اليه محذوف بل معناه عدم حذف هذا المسند اليه سواء كان مسندك عند حذف مسند اليه او لا ومعنى
 المقابلة ليس الا ان الذكر عدم الحذف وانما لم يذكر هذا المسند اليه لهذا المسند لا يكون له مسند اليه اصلا
 في الكلام فخرج عن مقتضى المقابلة ولو سلم ان ليس من ذكر المسند اليه بل من تكديره كما لوح به قوله من تكدير اسم
 الاشارة ومطلق ذكره لا ينطبق على تكديره فلا شك في المناجاة بل الجائز بل الجائز وانما يكون في ذكر التكدير
 في حاله الذكر كما ثبت لهم الاشارة في موقع المصدر لقوله بانه والغاء في هي زايته وقيل للدلالة على ان الاشارة لهذا سبب
 الاشارة بالفلاج واللازمة بفتح الهمزة والثاء المسئلة التقدم والاستيلاء وقوله في تخييرهم متعلق بمحلت او بالظرف الواقع
 موقع المفعول الثاني اعني المشابة ان بالمنزلة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع مرة بعد اخرى ويقار

ويقال للمنزل مشابه لان اصله سرودون في صولجهم ثم ثوبون اليه ومعنى تخيلها على انفرادها واستقلالها
 واصلي جوال وهو معنى قول ابي كفت مجيز على انفرادها مسطرا في ذكر مع ما حولها واحاصل ان كبر اسم الاشارة
 اذا احصا صهم بكل واحد منها على حدة وكما في مجازهم عن عديم وادالم كبر فجا فهم اختصاصهم بالجمع
 في يكون هو المميز لكل واحد منها ان يكون الخبر عام النسبة كقولنا ان يرا دعوها للمسند اليه المقصود هو غير
 وان يرا دعوها المستقد وعلى التفسيرين اما ان يرا دعوها في هذا المقام او في نفسه فانه ثلث ارفع الصحيح
 واحد منها وهو عمومها للمستقد في هذا المقام والثلة الباقية فاسد عمومها للمستقد في نفسه وعمومها للمستقد
 وغير في نفسه وعمومها لهما في هذا المقام اما فساد الاول فلان العموم ح مع ارادة التخصيص عن غير البنين
 جميع قرابين الحذف كالموقع في جواب السؤال مثلا لان العموم ينفي قرينة خاصة وهي اختصاص المسند
 حقيقة كقولك خالق كل شيء او ادعاء نحو وباب الاول وفي ارادة الخصوص ينفي قرينة خاصة اخرى وهي في
 نحو خير من هذا الفاسق واما فساد الثاني فلذلك ايضا واما فساد الثالث فلان العموم ح ينفي جميع قرابين
 الحذف اذ لو وجد شيء منها لدل على خصوص المحذوف الذي هو المقصود فلم يكن الخبر عام النسبة للمقصود
 وغير في هذا المقام وقولك من هذا الفاسق ليس عام النسبة لهذا المعنى لاختصاصه بالمقصود وهو كل
 احد واما صهي الدابع فلان العموم ح مع ارادة التخصيص عن غير بنين جميع قرابين الحذف لان العموم للمستقد
 في هذا المقام ينفي جميع القرابين الدالة على المحذوف واحد خاص نحو خالق طيات او على انه واحد من ذلك المستقد
 نحو منطلق عند قيام العدة على ان المراد زيد ولا ينفي القرينة الدالة على المحذوف جميع المستقد و ارادة
 التخصيص عن غير بنين من القرينة فان نحو خير من هذا الفاسق عام النسبة للمستقد في هذا المقام ومثله
 على قرينة الحذف الدالة على ان المراد المستقد و ارادة التخصيص عن غير بنين من ذلك المستقد ينفي مسند
 القرينة ايضا اذا عرفت ذلك فيقال يمكن محله كلامه رحمه الله على هذا الوجه وما يتوهم بانما هو محله كلامه عليه هو انه
 احتراز بقيد عموم النسبة عن نحو خالق كل شيء والواقع فيه خصوص الخبر في نفسه فالتناسب ان يكون المراد
 بالعموم العموم في نفسه على ما يناسب الاحتراز عن الخصوص في نفسه ويمكن دفعه بان هذا المثال كما هو ظاهر
 الاحتراز في نفسه خاص بالخبر في هذا المقام فالاحتراز عن ليس على صفة خصوص في نفسه بل على صفة خصوص في هذا

اتصال كل خاص
 في نفسه خاص في
 هذا المقام

المقام واما توهم المنع فما ذكرنا من محو خبر هذا الفاسق عام النسبة باعتبار ان عمومها فيه في نفسه لاني
هذا المقام لان القرينة مما دللت على اختصاص نسبة المقصود وهو كذا احد فمقوله يظهر عما ذكرنا ان عموم
النسبة في الوجه الصحيح ليس بمعنى عمومها للمقصود وغيره بقية وهو انه اذا كان مقتضى الذكر هو عموم
النسبة للمقصد مع ارادة التخصيص بمعنى منه فما وجه قوله عام النسبة الى كذا مسند اليه ان كذا يصلح ان مسند
اليه هذا الخبر فيكون مسندا اليه وعموم النسبة لبعض ما يصلح له كذا في ذلك والجواب ان المراد من كذا مسند
اليه هو المقصد وان ما ذكرنا من حالات مقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح له من المقصد
وارادة التخصيص معين من هذا البعض حال مقتضية اخرى لم يذكرها ومما يوافق حكمه يقال حاصل الكلام منا
ان توفيق المسند اليه لاجل انه يوجب تخصيص الحكم لان تخصيصه بحسب تخصيص طرية وتخصيصه بوجوب
اتية القابلة ولا يخفى ان المسند اليه طر فالا لزم الفائدة حتى يوجب تخصيصه بتاء على ان تخصيصه طرية
الحكم يوجب تخصيصه بل المسند اليه اللازم هو الحكم ولا يتصور تخصيصه بتوفيق ولا بتوفيق المسند اليه المذكور في
الكلام فبناء الكلام على كون اللازم حكما ليس كما ينبغي ولا اقرب ان يقال تعرف المسند اليه كما يوجب تخصيص
الحكم الذي هو الفائدة بوجوب تخصيص لارتباطها فوجبه كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا نريد حافظ التورية
مخصص بالنسبة الى اللازم في قولنا شي ما هو وجهه وان الفائدة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني لانه وضعي
مختلف تخصيص التورية قد سبق الى الفهم انه انما حسن الفهم الفرق بين التخصيص بحسب الوضع وعدمه لوتساويا
في حوته التخصيص وليس كذلك لان المعروف اشار الى ايقوف الخطاب من المعين من حيث انه معين واما التورية
فلا اشار فيها الى معين من حيث معين اصلا وانما هي عبارة عن اومعين في الواقع وبينهما بون باني ويمكن ان
يقال قصدا الى ان كليهما مستعمل في المعين لكن التبيين في المعروف داخل في وضعها لكونها موضوعا للمعير من حيث هو
معين بخلاف التورية فان التبيين لم يدخل في وضعها بل التبيين فيها انما هو بحسب الاستعمال وقد يترك
الخطاب مع معين ذكر وجهه لشي في شرح المفاتيح قوله وصق الخطاب ان يكون مع معين لخرق العبارة ان يكون
معين نقلا لخطابه وهذا الخطاب له لا يخطب معه والخطاب مع قوله هنا اي الخطاب مع معين لم يرد على حق العبارة
وما يمكن من توصيه كلام المفاتيح في الجمل بان يجعل قوله مع معين متعلقا بالكون لا بالخطاب فلا يمكن منا ولا يحق لغيره

س ٥

الانساب منا ان يرجع ضمير غير الى فاعل يترك تحقيقا للمقابلين المتروك والماتى به فيقال يترك الخطاب
مع معين الى غير هذا الخطاب او يترك المعين في الخطاب الى غير المعين وكان وجهه لانه اراد ان يحافظ على عبارة
الايضاح وقد يترك الى غير معين لكن كان يمكنه الحفظ مع رعاية مقتضى المقابلين باختبار ما ذكرنا من العبارة
الثانية لكن الاوجه سهل **قوله** على سبيل البدل وهذا ظاهر اذا كان ضمير الخطاب واما او شئنا اما اذا كان
جمعا فالظاهر انه اذا قصد غير المعين مع جميع الخطابين على سبيل التعمول الى تناسلت حالهم العظيم في الظهور
قد يناقش فيه بان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع المعدم فصدق قوله ولو تدرى مع ما حذف من جملته اعني
لرايت امر اقطعا وكجو لا يقتضي وقوع مقدمها وموروثية كل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل
الشرطية لكان المقصد بكتاب تدرى الى العموم على حال ظهور شناعة حالهم وقباصه امرهم لدلائلها على انظر
حالهم لا يختص بروية اصدروا من اجل من يراهم في حطهم وكلام المتن يحتمل السوءية ما نراهم في حالهم فظلمة
اوهم وقباصه شانهم ووصف الحال بالقطعة في قوله حالهم لم يقطعة باني عن هذا التوصيه مسبقا لغيره خذ
مضاف او صيته اي فظلم حالهم العظيم او حالهم العظيم من حيث فظلمتها بالضمير الغائب
كان المناسب ان يحترز عن الاضمار بالمعروف بللام العهد الخارجي ايضا لانه ايضا اضمارا نانيا وكان نظرا الى
انه لا يلزم في العهد تقدم الذكر وكفى العلم بالمعروف واما في الضمير الغائب فلا بد من سبق الذكر به ما و انت
خبر بالاضمار نانيا يكفيه تقدم العلم غير حاجه الى تقدم الذكر اللهم الا ان يقال الاضمار نانيا انما يصح او
حسن اذا كان بعد الاضمار ولا يمكن كونه بعد حضور في الجمل فليس الامر بعد التسليم اشار الى تقديم المنع
وهو ان يقال لانهم اعصار الاسم المختص في العلم فان الضمير مختص به يقال وليس على الوقوم صفة وبما ينشأ
في تقع من المنع بالنظر الى المقصود فان مقصود السيل ان قوله باسم مختص يعني عما سبق من القيد ومجمله
دخول الضمير في الاسم المختص وعدم خروجه به لا يقدح في هذا المقصود لانه كما لا يخفى لا يخرج بالقيدين السابقين
ايضا فلا يمنع من اغناية عنها لان معنى الاغناء ان يحصل ما لا يلزم ولو خرج بها او باحد ما مع دخول في الاخر
لا ضررا لاغناء وعما بان الظاهر ان المراد بالاسم المختص ما يكون اختصاصه بطريق الوضع والضمير ليس
كذلك لانه موضوع لدلت لها لوجه الكامل واختصاصه انما هو باعتبار الغلبة ولو سلم ان المراد الاختصاص في الجمل
فالمعقول والاستغناء

في المقصد بربطه

او بحسب الاستعمال هو محجج باحد القيدين الباقين بناء على ان مفهومه كل قبل النظر الى الاحضار بعينه ولا
كان ما لم يطأ الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال فليس الاحضار ابتداء واذ كان خارجا بادهما فخر الآفر
لم يكن الاخير متعينا لانا نقول من هذا موقوف فيه انشاده الى انه لا حسن هذا التفسير لانه لا بد من
اعتبار معنى اوليه في معنى الابتداء كما في اختيار سابقا وما يستعمل عن البعض لا يقال كثير اطلاق
الابتداء على لا يكون بواسطة قولهم ان الموصولة مستندة اليه تعالى اما ابتداء او بواسطة لان تعالي
فداعتير الاولوية ثم لان معنى الاستناد ابتداء انه يستند اليه اولا ومعنى الاستناد بواسطة ان الاستناد
الى شئ آخر اولاً ثم اليه تعالى ولا يستقيم هذا الاعتبار من لانه ليس معنى الاحضار بواسطة فيما ذكره من
الصور لانه لا يضار اولا بنى آخر ثم به وانما فسر الابتداء ابتداء بنفس ثم فسر هذا التفسير بنفس لفظه
ولم يفسر ابتداء بنفس لفظه ليس معنى وانما يقال بالاحضار بواسطة انما هو الاحضار بنفس لا بنفس لفظه
لانه في الحقيقة احضار ما كوا بواسطة اي لا يقال المستند اليه انما هو اللفظ لا المعنى كما تقدم في صدر احوال الاستناد
الخبري فاما معنى لقوله بنفس لفظه لانه تعالى المستند اليه وان كان هو اللفظ لكن المحض هو المعنى جانا فقول
احضار على حذف المضاف اليه او الاستحداً وقد عرفت بما ذكرنا وجه بعد هذا التفسير اولا وجه عدم الملازم
وثانياً من جهة نفس لفظه والثالث من مفهوم الظاهر من الاحضار بنفس لفظه ان لا يتوقف
على شئ آخر لكنه سوقف على العلم بالوضع ولولم بعد من بعد الم بعد الرابع انما كان احضار ابتداء احضار
بنفس لفظه لم يحسن تقييد ذلك باسم محقق به لظاهر ركائنه والخاص بالاشارة اليه بقوله ولو اريد ذلك الخ
لا يقال التلازم بين المعنيين ممنوع فضلاً عن الاتحاد فان المضمير المسكلم او الخاطب محض كل منهما مدلوله بنفس
لفظه مع انه ليس محضاً به وايضا الاحضار بالاحضار بالاسم المختص وليس بنفس لفظه لتوقف الاحضار
به على ملاحظة الخلية وخصوص الاستعمال لانه يقال الاحضار بضمير المسكلم او الخاطب ليس بنفس لفظه لان ما
له هو المفهوم الكلي والاستعمال هو الجزئي فاحضار يتوقف على بعد الوضع ايضا وقد سبق في المراه الاضطرار
بحسب الوضع فلا يكون التخصيص قد حجاب بان الظاهر ان المراه بالاسم المختص بنفس هذا الاسم فلو كان
على وزن بنفس لفظه ومعناه معناه وايضا فلا لازم مما ذكرنا ان يكون الاحضار بنفس لفظه احضار من بالاسم المختص

منه ان لا يكون
منه ان لا يكون
منه ان لا يكون

المختص منفع الاعمال لقوا الاستعمال للاضطرار عليه ولا يصح عن ثوب لان المنا سبب لتوقف بين الاحضار بالاسم المختص
وبين الاحضار بنفس بان التام احضار وما ذكره من كون الاسم لقوا فانما يتم لو كان الاسم ذاتيا ولا افدرك الاسم يجوز ان يكون
للمحقق المامية من هذا ولا يبعد لزوجه كلام هذا القايل بما وافق ما ذكره رحمه الله ولا يجز عليه شئ مما ذكرنا ومما
يقال احترز بالابتداء عن المضمير العايد والموقوف بلام العهد الخارجي لان الاحضار فيهما بواسطة تقدم الذكر
فكفر الاحضار فيهما ثانيا لا اول مرة وعن الموصول لانه بواسطة العلم بالعلم ان العلم بثبوت الصلح لان
الموصول موضوع لما عهدي بثبوت الصلح فالاحضار فيه ايضاً ثانيا لا ان هذا المعنى لا يحتاج الى توسط الواسطة
بل ذكرنا محتمل الا ان المضائق في العبارة تعد موضوع المرام ليست من باب المحتمل لان اللفظ الموضوع للمعنى
انما هو العلم فيل سئلنا ذلك لكن انما يتم ما ذكرنا لو كان المذكور الاعلى لكن الاسم المختص لا يلزم ان يكون لفظه
موضوعا للمعنى كالرسم والحوار انه قد سبق ان المراه بالاختصاص ما هو بحسب الوضع محجج للعرض وايضا
ما لا يتوقف الاحضار فيه على شئ بعد العلم بالوضع على ما هو معنى الاحضار بنفس لا يكون اللفظ موضوعا للمعنى لان
ما وضع لمفهوم كلي استعماله المعنى لا يكون الاحضار بنفس بنفس لفظه بالمعنى المذكور من ان انت جدير بان بناء ما
ذكره وجه على ما اشتهر ان المعارف غير العلم لم يوضع للمعنى بل للاستعمال فيه وهذا ما يذكره الرضى بقوله
الموقوف ما وضع لشيء بعينه وهذا منهم ما على القول عن الوضع العام مع خصوص الموضوع له على حقيقة بعض
المحققين فان هذا مثلاً موضوع لكل من اراد به وتضمير المسكلم لكل مسكلم وضما وادراكا لا يلزم اشتراك الابتداء
على تقدير الوضع والاحتراز في استعمال اللفظ في الجوانب لانها غير الموضوع له في الجوانب المعينة الخاصة ولما كان الموضوع له
لكن لوصف في وضع اللفظ لهما او عام لوصف به الخصوصيات بكونه مشار اليه او متكل مثلاً كان الموضوع
لخاصا والوضع عام فاعلى هذا يشق قولهم الموقوف ما وضع لشيء بعينه جازيا على ظاهره وبعد التا والتا التي اي
بعد الخطبة الصغيرة والكبيرة التي انما كانت وكبت حذفت الصلح للقيام اشارة الى ان العبارة لا تحيط بها
يعنى يرد عليه بعد الاعتراضات التي ان رايها وقد بينا ان لا يكون التخصيص موجها فينبغي لصرار الى قول
البعض لانه يقال عن هذا التخصيص واما التوجيه بانه لزم من تغيره الابتداء بالمعنى المذكور بعد ان اشارة اليها
باللسا والتي احدهما عدم ملائم هذا المعنى لما هو المفهوم لفظ الابتداء والآثار اتحاد مع هذا القيد الآخر فينبغي

172

ان يصار الى قول البعض لسدغ البعد الاول فحين ان الظاهر ان اشارته الى التجاوز
التجاوز عنها فيكون معنى الكلام انه يلزم بعد التجاوز كما ذكرنا عدم توجيه التخصيص فيصا الى قول البعض
والمستأد الى انهم من ان المصير لدفع هذا الاسم بعد التجاوز وليس سلم انه ليس اشارته الى التجاوز فالتساؤل
المصير لدفع هذا الاسم وحده او مع احد البعدين او كليهما وايضا انه كما يدفع البعد الاول يدفع الثاني ولا يخفى
على الخلف ان الوجه ما ذكرناه او اما الاول فلان الاضداد اول زمان الذكر ان اجب على اطلاقه كما هو الظاهر يمنع
وصفه في العلم ان الاضداد فيجب بوق تقدم العلم بالوضع ولين انهم في المنع في عدم هذا الاضداد في وضع
المعروف على استعماله في غاية الاية في العلم لا يميز من ضمير المتكلم والظاهر ان زمان ذكرهما الا المعنيين واما
نايا فلان على هذا التقدير يكون قد ابتداء خرجا ببقية المعارف والاعمال لقوله باسم محتص به فائدة اصلا سوى
محقق المقام وعلى اذكرة رحمه الله وان كان الاسم المحتص مخرجا لغير العلم لكن يكفي لقوله ابتداء فائدة افراج المضم
الغائب كما في فائدة قوله بعينه افراج اسم الجنس وفائدة الاسم المحتص افراج اسواما مما سوى العلم فليتنا
صدقت مخرجة اما بنقلها ان ما قبلها على ما هو قياس تحصيلها في وجع يكون التزام الادغام في مخالفا
للمعنى لان الادغام فيما يحل المثلان محض ترك وشتم مقبل من الجائز لا من الواجب واما حذف حركتها فيكون
مخالفا لقياس تحصيلها فيكون لكن لزوم الادغام ح يوافق القياس بهذا الاسم لا يخ عن خلاف قياس فحين توفيق
بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة القياس وطرق العقل ثم جعل على ما بطريق
الاختصاص بناء على انه لم يطلق على غير تعالى اصلا او بطريق الغلبة بعد رتبة بناء على ان الله هو الاله وحده
الهمزة معقضية القياس صحة اطلاقه على المعبود بالحق مطلقا وان لم يرد به الاستعمال كالدولة والعبود
فانها من الاعلام الغالبة عليه تقديري لان صحة اطلاقها على غير الكوكبية معقضية القياس ولم يرد به الاستعمال
لما افاد التوحيد قد ينشئ منه ما لا يتصور انه لم يوجد من المعنوم الكلي الامتداد الفرد فاذا حكم بالوجود
نعين ذلك الفرد بالارا وتكافى هذه الكلمة فان معناه لا الوجود الاله والجواب انه لم يبدل اللفظ الاعلى
وجه هذا المعنوم الكلي وان عمل بحسب العقل ان يكون في ضمن فرد هو هذا الفرد او غيره وان يكون في ضمن غيره
او اكثر فلا يعين وجه هذا الفرد بحسب دلالة اللفظ وكفى به قد حان التوحيد فيجب ان يكون اللفظ بمعنى المعنوم

مختص
مختص

حق لا يقال قد صرح في الكشف بان لفظه انه بالنسبة عن المعنوم مطلقا حتى كان او باطلا ولعل الاله الموصوف
باللام عن المعنوم بالحق لان المتكسر منا محل على المعنوم حتى نعرفه ان المراد ابدال انما هو في المعنوم حتى وهو
المقصود بانبات الوجوه وحصره وذلك للتعيين بكثرة المعنومات الباطلة والاتفاق عليها الان هذا للزوم
انما هو بحسب الوضع الاول ليس معناه ان الاله استعملنا في الموضوع له بالوضع الاول لظهور بطلان قطعها
ولتصريحه بخلافه حيث قال ويحتمل ان الاله استعملنا في الشخص المسمى به برسمه اهم ما اعتبرنا
في الكنى المعاني الاصلية عند استعمالها في المعاني العلية فاذا اطلق ابو الهيثم على الشخص دل بهذا الاعتبار على كونه
ملا بسا للهب فيلزمه بواسطة دلالة على انه هذين الحال كونه جنسيا واذا عرفت ذلك ثبت ان قوله لا حقا
ان يعلم ان الاله في قوله سابقا ان اللزوم باعتبار الوضع الاضافي بل تحققت وثبتت وما يدل على ان الكناية
انما يدل على ان الاله ليس الكناية باعتبار ان هذا الشخص لزم انه جنسي اما باعتبار الوضع الاضافي لا غير فلا يجوز ان
يكون باعتبار الوضع العلمي باعتبار انه قد استعمل بعض الذات في ضمن اطلاق بعض اسمائها ببعض الاوصاف
يعلم هذه الصفات من هذه الاسماء كما استعملنا بالجهنم في ضمن اطلاق هذا الاسم فيعلم انهم من فلو عرفت
باسم آخوه ان كان لم يعلم يجوز ان يكون استهارة الاله بكونه جنسيا سيما لا علمه منه فيجوز ان يرد
هذا الوصف بطريق الكناية على اعتبار المعنى العلمي من غير دخل للوضع الاضافي كما لا دخل في انهم انهم انهم
لوضع الاضافي فان قيل لا بد في الكناية من معنى اصلي ومعنى كناية يستعمل من الاصل اليه وليس الا الشخص
المسمى بالاله كونه جنسيا فان اعتبر الانتقال من الشخص اليه باعتبار انه لا يتم له كفره ينبغي ان يكون كل لفظ
يطلق على كناية عن كونه جنسيا وفاد طامره وان اكتنفت بانها من الوصف من الاسم للاستهارة تجعل
ذلك كناية محتمل يقال يجوز ان يعتبر الاسماء من الشخص بواسطة استهارة بالوصف له ومنها حتى وهو
انهم شرطوا في الكناية ان يكون المقصود هو المعنى الكناية وهو مناط النفي والاثبات بعيد جدا ولا يبعد لنتقال
فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبل لزم مشتبهات البراكيب واطلاق الكناية على سبيل التشبيه او الشخص من اوصاف
استعمال الكناية في محله معنى اخفاء ولو قلت رايت اليوم ايا الهيثم فان اردت كاذرا جنسيا ووصف كونه جنسيا
يشبهه كان استهارة كاذرة وان اردت به مفهوم الكنى للزوم باعتبار ما ذكرنا من الاستهارة كما عرفت لاسد

والمعنى الاصلي وسيله
اليه والتميز كونه
الشخص من اوصاف
ووصف كونه جنسيا
ووصف كونه جنسيا
ووصف كونه جنسيا

ويريد مفهوم السجاع كان مجازا وسلا او كناية ثم ان قصدت جميعا مخصوصا ولا حظت خصوصه كان مجازا
متفرعا عن مجاز او كناية والا كان مجازا في حربه واصق والا بعد لتعشيشي ما ذكره رحمه الله بان قصد المفهوم انما يصح في
مثل زيد ابوليب واما في مثل رايت ابابلب فلا فليتأمل ولهذا صرح جمل الذي يورس صفه كذا
والموصوف لا بد ان يكونا ^{او صاوبا او صاوبا او صاوبا} او في ذي اللام والموصوف ظاهرا فيبتغي المساواة لانهم
الانسان لا يخصيص فيه اي لم يعتبر فيه التخصيص فجاز ان يكون مختصا كما في الصورة المذكورة لا يقال لا يخصيص
فيها اصلا لان الانسان الكلي ان قيد بالف قيد على الاخر من هذا الكلي الى الحرة لانه تعالى لا يلزم في التخصيص لتخصيص
وهو صفتها بل انما يحصل ببعض الشيوع ولا شك في محققه لعل جدول هذا الكلام قبل ممنوع بل الاول ان
يعلق بانه اذا لم يكن للمكلم علم بغير الصلة كيف يتأتى منه الحكم على الموصول شي والاك ان الشيء معلوم الثبوت
عند الموصول فكيف له علم بحال الموصول غير الصلة واجب بانه لم يتف العلم بغير الصلة حلقا بل بالاحوال
المختصة غير ما يجوز ان يحكم عليه باخر غير مختص وفيه انه ان اريد ما لا اختصاص معنى الحكم بل ان يكون العلم بالاحوال
المختصة في موصولها وهو ممنوع وان اريد مجزى زيادة التعلق فالظاهر وصح في المحكوم به بغير فائدة يعتقد بها
ويمكن لزوجه تخصيص المحاطب بان المعتبر في الموقف انما هو علم المحاطب ولذا قالوا الموقف ما يعرف محاطبكم فوجه
علم المكلم بالصلة دون غيرها لا يقتضي ايراد الموصول فالم يكن للمحاطب علم كذلك وانما لم يحرم منها اشارة الى الزلل
في ايراد الموقف هو موقف المحاطب دون المكلم والاحتياج الى موقف المكلم في المعرفة والذكر على السواء بغير شيء
وهو ان علم المحاطب بالصلة دون غيرها كما يقتضي ايراد الموصول موصولا بها لا يقتضي ايراد الموصوف نكرة او موقف
موصوف بها على السواء من غير ترجيح لاصحها والرفع بانه انما يعتبر اقتضاء المقام للموصولة بعد تحقق ما يقتضي
مطلق التعريف لا يتم لانه انما دفع النكرة الموصوفة دون الموقف فلا بد له من صاوال ما ذكره رحمه الله في شرح المنهاج
ان الاقتضاء يتحقق بمجره الملازمة والمساوية فلا تناقض في المعنى والمقتضى وكما هو بالبال للمناسبة ان لا
يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمعنى رجمان في الجمل وقد سبق في مقتضيات ذلك المسند اليه للمعنى
الاعم من الموجب والمرجح فلا يبعد ان يلتقي بالرجحان بالاضافة وكما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واكثر
اي تقدير العوض ودوجه اثاره على تقدير المسند اليه او المسند بان مذكوره في بيتها ومولى لها في زمانه

سواء كان المقام للموصولة بعد تحقق ما يقتضي

العوض ازيد منها في زمانه بغير التقدير الاخير لان مجزى كونها في بيت تحقق المرادة والمسند اليه من غير اعتبار
كونها صاحبة البيت سيده والمنافسة عليها ظاهرة لان التي تجمع مع في بيت لا يتغير تعاقب التي يوفى منها كجواز
وجوهنا آخرة في بيتها كما هو الظاهر وكذا كونها سيده بقرينة المرادة والمخادعة لا يقرر اجتماعها مع في
بيت فالاول ان يطلق العوض عن التقييم باحد الامور الثلاثة او تنبيه المحاطب على خطأ يقال النبيه اما ان
يخلص من ذكر البطل المشر بالخطا فيلزم تحقق الاية فيه ايضا فانكاره مع البات النبيه متدافع واما من ان يفهم
في الوفاء من مثل هذا الكلام خطأ المحاطب في هذا الظن فهو كالأول سواء واما ان يحصل من مجموع الكلام فيجوز عليه
ان الكلام في المعاني الموصولة ومقتضياتها لاني معاني الكلام الذي في الموصول ان فهم بناء الجمل ان يرد
العوض الذي يبنى اساس الجمل عليه او وجه بناء الجمل على المستند وعلى الاول لا بد ان يرد بالوجه والطريقة كما ذكر
لا اعله وعلى الثاني ان يرد ببناء الجمل من جهة المستند فلا يجوز ان يرد بالوجه معنى العلم لانه لا يطرد في اكثر المواضع
كله واما ان يرد سببا اسنادا ويربطه بمجوز ان يرد بالوجه معنى الطريق والعلم وقد يرجح ارادة العلم
بعلم ان ارادة الطريق لو حسن استدراك لخطا البناء على عدم صحة الاستدراك فلان الموصي الى الطريق
الجمل وان له طرفا واما عدم الصحة فلانه ليس له بناء الجمل على المستند الا طريق واحد فلا وجه لاعتبار الاية
اليه اذ لا بد من تعدد في الموصي اليه وطهران هذا السؤال لا يجزى على ما ذكره رحمه الله لمن اراد بالوجه الطريق
الا على ارادة المعنى الآخر ويجه على ارادة العلم لانه مصرح فلا يستقيم الاية اليها وان وجه بان المصريح
انما هو اذات العلم واما علميتها فبالايات ووجه ان ترتيب الحكم على المسوق بغير علمه لما قد دفع بان الثاني
بالايات عليه لما قد ثبتت الحكم لا لانيته واسناد الى الموصي بالتعظيم لانه قد استمر منها سوار
وهو ان حصول معاني التي جعلت الايات ذريعة اليها يحصل للايات فلا يستقيم جعل ذريعة اليها واجاب
عنه رحمه الله في شرح المفتاح بان الايات متحقق في مسند الاصل وجعل تلك المعاني متفرعة عليه مناسبة لكونه
ابن الملاح المجهول بعد التوطية والتمهيد في ما على مقتضى المناسبة وانت خبير بان الانسب تكملة هذا المسالك
لفوات معنى التوسل ووجه جعل ايات هذا السؤال ذريعة الى ترجيح ارادة العلم بالوجه بانه اذا حمل على
معنى العلم يستقيم جعل ذكر الصلة التي هي علمه سببا الجمل ووجه اسناد ال معاني لانها انما يفهم من

ذكره ونسب الحكم الى الموصول بها فان يعظم شيعته انما يفهم من نسبة الحكم الى من كذبوه واذا علم على
 معنى الطراز والطريقة المستقيم جعل الاية الى طراز الخبر وسيل اليها لانها انما يحفظ من نسبة الحكم الى الموصول
 غير ذلك كقولهم انما هو موصل الى طراز الخبر ويدل عليه ان اذا قيل خبر الذين كذبوا شيئا كان الشرط في تعظيم
 حاصله من غير تفاوت مع استقاء الاماء المذكورة وحط بالبارجوا لب ظاهر الصريح ومول من هذه المعاني يمكن
 الموصول خصها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول بصلية اما الاور فواضح استقناؤه عن اعتبار الالام والام
 اليه وقوله على اعتبار الاية في غاية الخلالة لكن الفصل بين الية بوية من حيث هو لا يشبه ان الكلام في معاني الموصول
 لا مجموع الكلام الذي يكفر الموصول من جملة فقد صح ووضح ان حصول هذه المعاني موقوف على اعتبار الاية
 قطعا اذا نظر الى غير المجتهد بعين الاعتبار من غير حاجة الى زيادة تامل واستقصاء ولا علينا ان يثبت
 عليه في مثال فان تعظيم حسب علمه على هو السور من محصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الحكم الى المكدية ولا
 حاجة في ذلك الى اعتبار اية ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر اياه الى الخبر من جنس الخيبة والحكمة
 وسئل بذلك الى السور في تعظيمه ولم يعتبر هذا الاية لم يات لك اصلا ان يصل من نفس الموصول اليه
 ويقف عليه وهذا في غاية الوضوح واذا تحققت ما ذكرنا انتهت لما في الوصل بذلك السؤال الى روضح
 حمل الوجه على العلم وتوقف على علمه وسقام عدم استقام وسوق الكلام شائ على قساد هذا الداي عند
 المصنف اذا انما يعظم ثم واسم الاشارة القرب في قوله تنفر على هذا بعد الاشارة باسم الاشارة البعد
 في قوله او ان يوجي بذلك الى جعل المسد اليه موصولا كما يصرح بان الاشارة الى الاية قوله شائ من محسوس
 كان الانسب تقديم المحسوس لتقدير المسد الذي هو اوضح بعد الاية قدم المسد باعتبار انه قد يكتفي
 لاشتمال على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا لوجه ارادة المعلوم بقينا ناشد من فان لثيرة المستعمل
 فيه شجرتان الاولى شجران لانها فوعان من الشجر والشجر واحد الشجر كقوله ونمر قوله او ذكر الموصوف
 لان الوصف الاصلي من ذكر هذه المعاني ما سرفع عليها من التعظيم والتحقيق وتفرع على العتب والبعد اكثر ولذا
 قصروا الدلالة عليه لانه انما بحث عن الزايد على اصل المراد شعوبان للزايد على اصل المراد زائد على نقر الوصف
 واللغة لا فروع عدم تعلق بط المعاني عما ذكر على كونه ما يقرر الوضع واللغة وتفرع وجه التفرع بان المعاني انما بحث

الموصول

قوله

التي هي زائدة على
 اصل المراد
 من اصل الموصوف

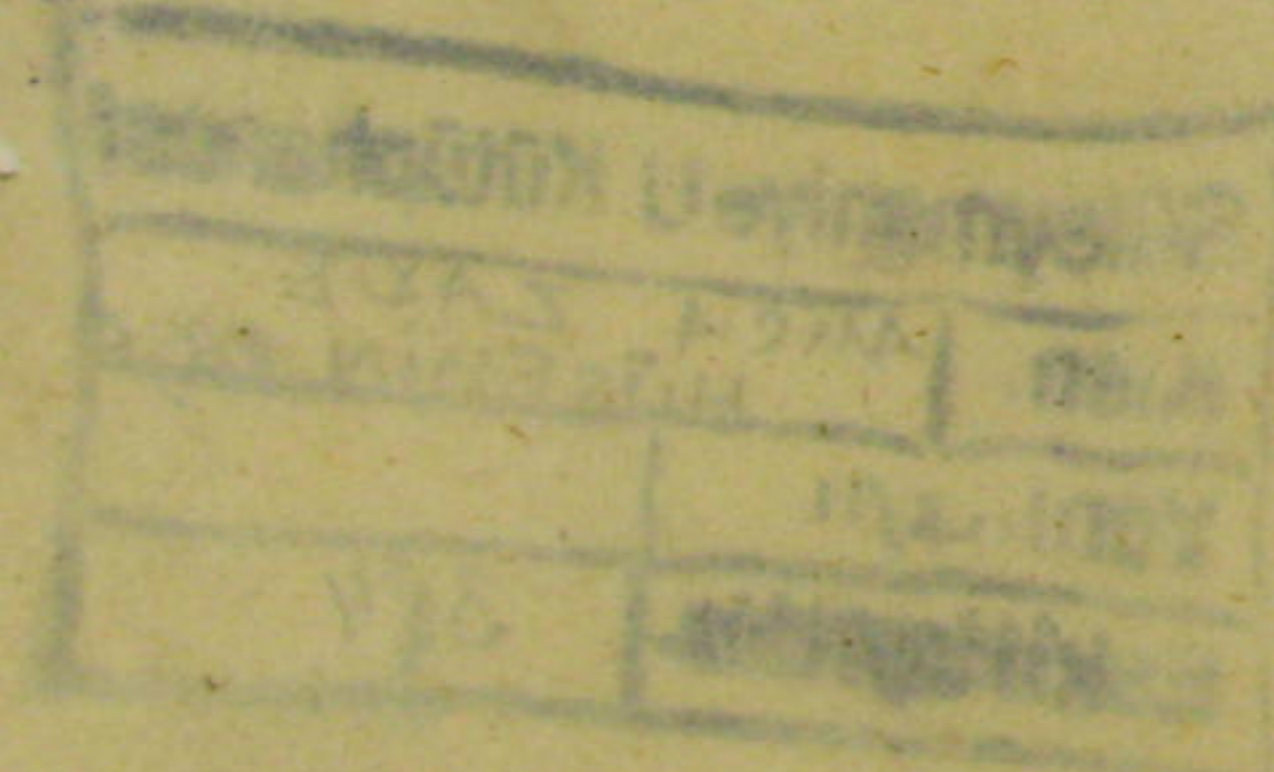
عن الداي على اصل المراد وما ذكر في الجواب من قوله وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم الخ شعوبان لا
 يلزم ان يكون زائدا على ما تقرره الوضع فلا بد ان يجه الجواب بان طريق المنع لكن الوجه لا يتفرع عن المنع ويتلقى
 المنوع بالتسليم ويقال هذه المباحث وان كانت تقررتا الوضع واللغة لكن المعاني انما بحث عنها حيث
 ان اذا اختلفت الحال ذكر المسند اليه عايد على وجه مذكر اسم الاشارة القرب لتكفر الكلام مطابقا لمقتضى
 الحال وهذا الاعتبار يزيد على ما تقرره الوضع ويورد ان صاحب المصباح ذكر في الحال قد عطف بالاعتقادي
 تاديه الى ازيد من دلالات وضعيه فورد عليه لتطبيق الكلام على هذا النوع من المعنى بخبره عن الجواب
 يكفر خارجا عن طر المعاني لانه انما بحث عن الزايد على المعاني الوضعية ومجرد ما يدل عليها ما اول منزلة اصوات في
 نظرها صاحبها بان المسكلم اذا قصد تجريد طلاء من الجواهر برفع عن ذلك عن منزلة اصوات الجواهرات فكان
 المناسب ان يقتصر رحمه الله على ذكر في صدر الجواب ان اللغة بطرفها من حيث كذا او المعاني من حيث كذا
 كان الجواب تاما لا يبي عليه شبهه واما ان ذكرنا في الالفاظ كلها كذا فهذا اذا قصد ايراد المسند اليه باسم العلم
 يلقى به الجواب الالتزام ولا ضمير الا يري اهم يحوي على المسند اليه وهو بغيره وتذكره جميع ذلك يدل على
 معانيها بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكرنا من الاعتبار حصل ايراد على الوضع متعلق به بط المعاني
 وهو الذي يؤمنون والمراد منه انفس الذات الموصوفة بالصفات المذكورة وانما لم يعتبر عنها
 بنفس الموصول الصريح في ذكره بدون ملته وليست الصفات المذكورة اعني الايمان حواء من المشار اليه بل خارجا
 عن كيف وقد عد الايمان من جملة الاوصاف التي عقبها المشار اليه وانما لم يحمل المشار اليه المتغير لانه لا يصح
 الحسن على تقديره لانه يكون الدين يؤمنون بالصفت منقطعا عن المتغير على سبيل الاستيفاء لانه على هذا
 التقدير يكتسب اسم الاشارة اشارة الى الدين يؤمنون دون المتغير لانقال على هذا التقدير يكون المراد بالدين
 يؤمنون هم المعاني ايضا واللام يجمع جواب الاستيفاء ولذا قال صاحب الكشاف في لمر الدين يؤمنون
 في هذا التقدير كما جاري على المتغير لانا نقول لما ذكرنا عقب المشار اليه ما وصاف كان المراد به هو المعاني الذي
 اسير باسم الاشارة الى لفظ ومؤمنين الدين يؤمنون لا معنى للغير وان اكد في الواقع وليتضح جمل
 المتغير المشار اليه لكن يكلف فان قلت جعل المشار اليه الدين يؤمنون لا يصح ايضا على تقدير الاقوال وتكون

كقوله الدين جارية على المتغير فاستويا تقار عكن ليرفوق بينهما بانه اذا كان جاريا عليه عكن ليرفوق الاشارة الى احدهما
 اشارة الى الآخر غير عطف بخلاف ما اذا كان منقطعا فمقدروا وسلم ان الالاسته آباء المقصود وموصوفه جعل المشار اليه
 الذين حاصروا من اجراء نضافهم بالادوات المذكورة وذلك بناء على مقدمتها ان اسم الاشارة لا يكون
 اشارة الى غير محسوس مما يدرك بالان يكتفى منها كما يجعل كالمادد ولا يلاحظ ذلك والى الثانية ليرفوق الحكم بالمشقوق
 في معناه آية كونه مناط الحكم ماحد الاستعاق فان اشير بقوله او يكتفى على مدي الى الذين يوصفون ولم يعم غيب
 باعتبار انهم وصفوا باوصاف جعلهم كالمادد فلا يلاحظ في الاشارة اتصافهم بما فصار بمنزلة ادليلك
 الموصوفون بالصفات المذكورة فدل على لزوم الصفات واتصافهم بها مناط الحكم المذكور من المدي والافلاح
 واحد كان او اشتر الطامه انه اراد بذلك الاداد اى فردا واحدا او اسنوا واطلاق الحصة على الفرد
 لا يحسن ما عدا لان الفرد ليس بنفس الحصة من النوع بل المركب منها وما ينضم اليها من المنخفضات كما ان النوع
 ليس بنفس الحصة من الجنس بل المركب منها وما ينضم اليها من الفصرو كان الداعي الى المسامحة الاشارة الى
 ان المعروف بلام العبد نفي على حقيقة التي كان له قبل السقوط على القول بوضع اسم الاشارة للجنس ليس للحصص
 من غير حاجة الى اعتبار سلاسله محل ما لم يصرح فان لفظ ما ولز كان يعبر المذكور معنى انه وان كان عاما
 لكن حصصه الحكم بالتحديد لا يتخصصه بالذكر ووربما يناقش في كون ذلك مخصوصا لعموم ما يحسب المقنوم
 فانك اذا قلت الانسان كاتب لم يلزم تقييد الانسان بحصيصه بالكاتب ولذلك صرح ليرفوق وقد كفى
 غير الكاتب مرجع الضمير الى الانسان المذكور فالاولى ليرفوق الذكر مع موصوفه باعتبار العلم بوجه الاول لانه
 يعلم من ذكره انما يتجدي في مظهرها انها حصة ذكر او طلبت لاختصاص التجديده وكان في قول المصنف الذي
 طلبت امره لمران اشارة الى ذلك ويمكن لمن يقال ما ذكره من الذكر بطريق الكناية لا يلزم ان يكون يتخصص
 بالذكر بل يجوز ان يكون باعتبار انه لما خصصت التجديده علم ان مطلوبها هو الذكر وليس مذكور صريحا

عند كتابه ليعود ليعود في واسطة المسالك

صفره بالخبر والظفره او يكتفى

وصلى الله على محمد وآله
 رحم الله امره انظر في
 هذا الكتاب وقرء كتابه
 فانتحة الكتاب



31
HÜSEYİN PAŞA

31

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisn.	4mc4 ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni sayı	
Eski sayı	384